

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة الدراسات الإعلامية

دورية دولية محكمة

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Media Studies

International scientific periodical journal

مجلة الدراسات الإعلامية

Volume : VII
Issuance Thirty-one
May 2025

المجلد السابع

العدد الواحد والثلاثون
لشهر ماي/أيار 2025

ISSN (Online) 2512-3203



المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة الدراسات الاعلامية

Journal of Media Studies





دورية دولية محكمة
تعنى بنشر الدراسات والبحوث
في ميدان علوم الاعلام والاتصال والصحافة
بعدة لغات
تصدر عن:



المركز الديمقراطي العربي □

Germany

E-mail: media@democraticac.de



المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مدير المركز الديمقراطي العربي
أ. عمار شرعان

President of the Democratic Arab Center
Dr.Ammar Sharaan

هيئة التحرير
رئيسة التحرير واللجنة العلمية

د. شيماء الهواري

الهيئة الاستشارية العليا
د. امانى مسعود
د. هويدا علي سيد مصطفى
أ. د. محمد ضريف
د. رشيد البكر
د. حسن الخطابي
د. محمد شادي
د. عبد الجبار المراكشي □

اللجنة العلمية

د. شيماء الهواري	استاذة ودكتورة في القانون العام والسياسات العمومية متخصصة في الاعلام السياسي؛ جامعة عبد المالك السعدي؛ المملكة المغربية
سامية غشير	استاذة مساعدة بجامعة باجي مختار، عنالة_البلد، جمهورية الجزائر
مصطفى المريط	أستاذ جامعي بشعبة علوم الاعلام والتواصل الاستراتيجي وعضو في مختبر بكلية الاداب والعلوم الانسانية بجامعة محمد الاول بوجدة_ وعضو في مختبر استراتيجيات صناعة الثقافة والاتصال والبحث السوسيولوجي بكلية الاداب والعلوم الانسانية بوجدة_ المملكة المغربية الشريفة_
فيروز لمطاعي	استاذة محاضرة أ، كلية الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، جمهورية الجزائر
سهام بدبودي	دكتورة في علوم الاعلام والاتصال، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر
أ. د. عائشة محمد أحمد محمد الجميل	دكتورة وباحثة علوم سياسية، معلم خبير بالتربية والتعليم ومدربة بالأكاديمية المهنية للمعلم المهنية، مصر
علي عبد الهادي الكرخي	استاذ علوم الاتصال والعلاقات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق
طارق اسماعيل محمد	استاذ تصميم المنتجات والاتصال البصري كليبو الاعلام، جامعة عجمان، دولة الامارات العربية المتحدة
شهيرة بن عبد الله	استاذ مساعد بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار، بمنوبة، تونس
مي عبد الغني يوسف محمود	استاذ مساعد في ليبيا، عضو هيئة تدريس في كلية الإعلام جامعة بنغازي، التخصص: إذاعة وتلفزيون، التخصص الدقيق تكنولوجيا البث الفضائي،

جمهورية ليبيا	
دكتور في علوم الاعلام و الاتصال، استاذ قسم الاعلام جامعة الاسراء، العراق	على مولود فاضل
دكتورة في علوم و تقنيات الفنون و استاذة تعليم عالي بكلية الآداب و العلوم الانسانية بالقيروان و متخصصة في علوم و تقنيات الفنون، جمهورية تونس	ريم الشريف
استاذ مدرس في كلية الآداب بجامعة تكريت قسم علم الاجتماع، العراق	د. سرمد جاسم محمد الخزرجي
:استاذ القانون الدستوري والنظم السياسية في جامعه الكاظم، العراق	ا م د ميثم منفي كاظم العميدي
دكتوراه في العلوم السياسية والادارة العامة جامعة نجم الدين اربكان. تركيا	د. معاذ صبحي عليوي
رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة و المنتدبة الجامعة البريطانية في مصر	د. امانى مسعود الحديني
أستاذة محاضرة صنف "أ" بجامعة تيزي وزو الجزائر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية فرع علوم الاعلام والاتصال. الجزائر	د. نصيرة خالفي
دكتورة في التاريخ كلية الآداب، جامعة الكوفة. العراق	د. خديجة حسن علي خشان القصير
دكتوراه من قسم الإعلام وثقافة الأطفال، كلية الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس. مصر	د. مروة رشاد حداد مغازي
المدرس بكلية لاتصال والتواصل الاجتماعي في الجامعة البريطانية - مصر	لورى فيليبس
وكيل كلية الاتصال والتواصل الاجتماعي في الجامعة البريطانية - مصر	د. عادل صالح

معدّات النشر

تعتمد مجلة الدراسات الإعلامية في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المعكمة علميا، وفقا لما يلي:

يقوم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة وإرسال البحث المعدل الى البريد الالكتروني المذكور اعلاه نفسه في غضون 3 ايام من تاريخ ارسال التعديلات.

التعديلات التي ترسل بعد الآجال القانون المحدد اعلاه تعتبر مرفوضة، الا في حالات استثنائية.

الباحث ملزم بالتقيد بالآجل النهائي القانونية لاستقبال المقالات المعلن عنها من طرف المجلة.

أي مقال يرسل بعد الآجال النهائي يرفض. أي تعديلات ترسل بعد الآجال النهائية ترفض.

الباحث ملزم بالتوقيع على تعهد قانوني ترسله له المجلة بعد الموافقة على المقال هذا التعهد يحفظ حقوق الباحث العلمية من السرقات الفكرية مستقبلا، ويلزم الباحث بانتساب المقال له، ويخلي دمة المجلة قانونيا من أي التباسات مستقبلا.

أولا:

إجراءات تقديم البحث ومواصفاته:

أن يكون البحث أصيلاً معدّاً خصيصاً للمجلة، وألا يكون قد نشر جزئياً أو كلياً أو نُشر ما يشبهه في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.

أن يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الالكتروني:

media@democraticac.de

يجب أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة سواء اللغة العربية أو الانجليزية وحتى اللغات الاخرى المستعملة، مع العناية بما يلحق به من خصوصيات الضبط والرسم والأشكال.

يتمّ تقويم البحث من ثلاثة محكمين، والرأي الاخير يكون للجنة العليا للمستشارين.

يتم ارسال ملاحظات التحكيم الى الباحث.

المقال والثاني باللغة الانجليزية على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية. (وجوبا).

يجب تكتب المادة العلمية العربية بخط نوع **Simplified Arabic** مقاسه 14 بمسافة 1.00 بين الأسطر، بالنسبة للعناوين تكون خط عريض Gras ، أما عنوان المقال يكون مقاسه 16.

يجب ان تكون هوامش (LES MARGES) الصفحة أعلى 2.5 وأسفل 2.5 وأيمن 3 وأيسر 3 ، رأس الورقة 2، أسفل الورقة 2 حجم الورقة عادي (A4) (وجوبا).
يجب أن يكون المقال خاليا من الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية والمطبعية (وجوبا).

بالنسبة للدراسات الميدانية ينبغي احترام المنهجية المعروفة كاستعراض المشكلة، والإجراءات المنهجية للدراسة، وما يتعلق بالمنهج والعينة وأدوات الدراسة والأساليب الإحصائية وعرض النتائج ومناقشتها.

يجب ترقيم الإحالات بطريقة أكاديمية تراتبية (1,2,3,4 ...) في آخر كل صفحة من المقال وجوبا وليس ضمن الفقرات أو في آخر المقال، بالترتيب التالي: المؤلف: عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، البلد، السنة، الطبعة والصفحة.

يجب ان تكون الاحالات بحجم خط 9 نوع الخط ARIAL للخط العربي وللخط الأجنبي (وجوبا).

ثانيا:

كيفية إعداد البحث للنشر:

يجب ان تكون عدد كلمات المقال بين 4000 الى 9000 كلمة أي في حدود 20 صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والجداول والأشكال والصور.

أن يلتزم المؤلف بالأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة المقدمة وعناصرها، والخاتمة، ابراز اهمية المقال، وإشكالياته، فرضياته...

يجب إثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس واحترام الأمانة العلمية في الاحالات والمراجع والمصادر (وجوبا).

يجب ان تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال باللغة العربية وترجمة صحيحة لعنوان المقال باللغة الإنجليزية، كما تتضمن اسم الباحث ورتبته العلمية، والمؤسسة التابع لها، الهاتف، والفاكس والبريد الالكتروني.

يجب ان تتضمن الصفحة الاولى من المقال ايضا: ملخصين، في حدود 200 مائتي كلمة للملخصين مجتمعين، حيث لا يزيد عدد أسطر الملخص الواحد عن 10 أسطر بخط **Simplified Arabic** 12 للملخص

العربي و 12 Times New Roman للملخص باللغة الانجليزية، أحدهما بلغة

إرفاق أدوات الدراسة في حالة الدراسات الميدانية
المقالات المرسلّة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر
المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا على رأي أصحابها
كل مقال لا تتوفر فيه الشروط لا يؤخذ بعين الاعتبار ولا ينشر مهما كانت قيمته العلمية.
يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.
يضع الباحث مقاله ضمن قالب المجلة قبل إرساله
يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

media@democraticac.de

يجب ترقيم الصفحات بشكل متتابع (وجوبا).
يجب ذكر قائمة المراجع في نهاية البحث وترتيبها هجائيا، ومثال ذلك:
الكتاب: الاسم الكامل للمؤلف (السنة)، عنوان الكتاب، ط (الطبعة إن وجدت)، دار النشر، مكان النشر، البلد.
المقال: الاسم الكامل للمؤلف (السنة)، عنوان المقال، المجلة، م (المجلد)، ع (العدد)، مصدر المجلة (الجامعة أو المخبر مثلا)، مكان النشر، البلد.
الرسائل والأطروحات: الاسم الكامل لصاحب الرسالة (السنة)، عنوان الرسالة، نوع الرسالة وتخصصها، القسم، الكلية، الجامعة.
المؤتمرات والملتقيات: الاسم الكامل لصاحب الورقة العلمية (السنة)، عنوان الورقة، عنوان المؤتمر، منظم المؤتمر، البلد.

تفاصيل ومعلومات

حول المجلة

مجلة الدراسات الإعلامية دورية دولية محكمة، لها هيئة علمية دولية فاعلة تشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول ، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة وتنقيحها وتقويمها.

مجالات البحث

تهتم المجلة بنشر البحوث العلمية في ميادين علوم الاعلام والاتصال، وقوانين الاعلام والاتصال، والصحافة والنشر سواء الورقي أو الرقمي، إضافة إلى الاعلام الإلكتروني....



الناشر

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

حول الناشر

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية مؤسسة مستقلة تعمل في إطار البحث العلمي الأكاديمي والتحليلات السياسية والقانونية والإعلامية والاقتصادية حول الشؤون الدولية والإقليمية ذات الصلة بالواقع العربي بصفة خاصة والدولي بصفة عامة.

شعار المجلة

تضع المجلة في قائمة أولوياتها العمل على تمكين الباحثين والإعلاميين والأقلام الحرة من طرح آرائهم بموضوعية ودون قيود، تحت شعار حرية التعبير والرأي ونشر المعلومة بمهنية علمية واحترافية، ويهدف تكريس مفهوم الديمقراطية التشاركية والشمولية.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

قائمة المحتويات

ترقيم المقال	الباحث	عنوان المقال بالعربية	عنوان المقال بالانجليزية	رقم الصفحة
1	الشيخ زيدور: طالب باحث بسلك الدكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس (المغرب) د. المصطفى عمراني: أستاذ التعليم العالي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس (المغرب)	مستقبل الإعلانات التقليدية في ظل الهيمنة الرقمية	The Future of Traditional Advertising Amid Digital Dominance	16
2	قطيفة القرقي - د. عبد الإلاه العبدى باحثة بجامعة محمد الخامس الرباط	الجهوية بإسبانيا: بين مسارها التاريخي ورہاناتها المستقبلية	Regionalism in Spain: Between Its Historical Path and Future Challenges	31
3	أيمن عمر: اليمن - باحث مستقل	الإعلام الرقمي وأثره في تشكيل خطاب الصراع في السياق اليمني: دراسة تحليلية للآليات	Digital media and its impact on shaping the discourse of conflict in the Yemeni context: An Analytical Study of	53

	Mechanisms and Effects	والتأثيرات	
74	The Reality of Lebanese Media After the Taif Agreement and Its Legal and Professional Problems: An Analytical Study	واقع الإعلام اللبناني بعد اتفاق الطائف وإشكالياته القانونية والمهنية: دراسة تحليلية	4 داود رمال - باحث في سلك الدكتوراه في المعهد العالي للدكتوراه في الجامعة اللبنانية - بيروت - لبنان
105	INVESTIGATIVE JOURNALISM AND ITS CONTRIBUTION TO CORRECTING THE DEMOCRATIC PATH BY INFLUENCING PUBLIC OPINION	العمل الصحفي الاستقصائي و إسهامه في تصحيح المسار الديمقراطي عبر التأثير في الرأي العام	5 حفيظ كرومي باحث في سلك الدكتوراه جامعة مولاي اسماعيل - كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس - المغرب
119	The Use of Infographics in Digital News: A Case Study of the Qatar News Agency (QNA)	استخدام الإنفوجرافيك في الأخبار - دراسة حالة وكالة الأنباء القطرية (قنا)	6 د. زهير محمد عثمان حسن باحث اعلامي مستقل
128	Civil liability of the journalist	المسؤولية المدنية للصحفي	7 د. كريمة الصديقي باحثة بكلية اللغات والآداب والفنون - جامعة ابن طفيل القنيطرة د. محمد هموش - د. ط

		البختي جامعة ابن طفيل - القنيطرة	
142	The Role of Digital Media in Enhancing Institutional Communication within Moroccan Public Administrations	حميد بيواراين - باحث في علوم الإعلام والتواصل جامعة ابن زهر - المغرب دور الإعلام الرقمي في تحسين التواصل المؤسساتي داخل الإدارات العمومية المغربية	8
171	The Image Between Signification and Function (A study on the concept and functions)	محمد بدري: طالب باحث في الصحافة والإعلام الرقمي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب. الحسين كتابي: طالب باحث في الصحافة والإعلام الرقمي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب. تأطير: الدكتور مصطفى المريط، أستاذ جامعي لعلوم الإعلام والاتصال بجامعة محمد الأول، وجدة، المغرب	9

محور البحوث باللغات الأجنبية

195	Patrimoine numérisé et identité en mouvement: la culture marocaine à l'épreuve de l'éducation digitale	التراث الرقمي والهوية المتحولة: الثقافة المغربية في مواجهة التعليم الرقمي	BOURFED Hafssa : Laboratoire de Recherche en Sciences du Langage, Communication, Littérature, Arts, Histoire et Education (SLLACHE) Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Dhar El Mahraz Fès USMBA	11
221	Public Opinion Issues in Agenda-Setting Theory: An Analytical Study of the "Kalam Al-Nas" Program on Al-Sharqiya TV for the Period from February 24, 2024, to July 2, 2024	قضايا الرأي العام في نظرية ترتيب الأولويات (الاجندة): دراسة تحليلية لبرنامج "كلام الناس" على قناة الشرقية للفترة من 2024/2/24 الى 2024/7/2	Rasha Mohammed Naji: Researcher's work address Al ayen iraqi university Researcher's job title: Alayen iraqi university	10



مستقبل الإعلانات التقليدية في ظل الهيمنة الرقمية

The Future of Traditional Advertising Amid Digital Dominance



الشيخ زيدور: طالب باحث بسلك الدكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله،

كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس (المغرب)

د. المصطفى عمراني: أستاذ التعليم العالي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله،

كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس (المغرب)

ملخص: أضحت الإعلانات الرقمية القوة المهيمنة في عصر التكنولوجيا المتحورة، ومع هذا لا يفيد نهاية الإعلانات التقليدية، التدقيق يؤكد أن الإعلانات التقليدية مثل التلفزيون والإذاعة، لا تزال فعالة عند دمجها مع التقنيات الرقمية. فالتحديات التي تصادفها، يمكن معالجتها عن طريق التكامل، بحيث الشركات التي أثبتت توازنها في الأفق القريب ستتحول الإعلانات التقليدية إلى وسائل تكميلية تدعم الجهود الرقمية. تشدد الدراسة على أن مستقبل الإعلانات التقليدية يركز على إمكاناتها على التفاعل مع التحولات التكنولوجية، إذ أن التكامل والمرونة هما الأمان لضمان دوامها في عصر يتميز بالتحولات المتسارعة، فالشركات التي تروج بالتوازن وتحصل من التكنولوجيا، ستكون الأوفر حظا على الصمود في ظل الهيمنة الرقمية.

الكلمات المفتاحية: الإعلانات التقليدية، الهيمنة الرقمية، التحول الرقمي، وسائل الإعلام، التسويق.

Abstract: In this period of changing technology, the rise of digital advertisements has become a major activity. However, this does not indicate the death of conventional advertising. Indeed, research suggests that traditional channels TV and radio continue to drive results if they're fused with digital technologies. From integration, the challenges they face can be overcome; and firms that achieve this balance will most likely see traditional ads evolve into a means of complementing efforts in the digital realm in the near future.

Adapting to technological changes is the key to the future of traditional advertising, stresses the study. In this age of accelerated change, it is integration and flexibility that will keep it alive. Organizations that prioritize balance and harness technology will

thrive long after the dust of digital dominance settles.

Keywords: Traditional advertisements, digital dominance, digital transformation, media, marketing

مقدمة

في عصر يشهد تطور غير مألوف في التحويلات التكنولوجية، أصبحت الرقمنة عنصراً أساسياً في إعادة صياغة مبادئ التسويق والتفاعل التجاري، وقد لاحت الإعلانات الرقمية كقوة مهيمنة، بحيث أحدثت نقلة نوعية في الكيفية التي تبلغ بها الشركات إلى جمهورها. فمع ارتفاع اعتماد الأشخاص على المنصات الرقمية مثل وسائل التواصل الاجتماعي والحلول الذكية والمواقع الإلكترونية، صارت هذه الآليات المقصد الرئيسي الأول للعلامات التجارية التي تهدف إلى الوصول السريع نحو عملائها، وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا التحول الرقمي المتزايد يثير تساؤلات محورية حول مستقبل الإعلانات التقليدية، التي كانت لعقود ممتدة كعنصر رئيسي لاستراتيجيات التسويق.

فالإعلانات التقليدية، كما البت الإذاعي والترويج التلفزيوني والصحفي واللافئات الإعلان، شكلت جزءاً لا ينفصل عن الواقع الإعلامي والاقتصادي العالمي، إلا أنه مع تطور الإعلانات الرقمية التي تميزت باحترافها وإمكانية قياسها وسهولة استقطاب الجمهور، بدأت وظيفة الإعلانات التقليدية تتراجع تدريجياً. رغم ذلك، هذا التراجع ليس بالضرورة المحطة الأخيرة لهذه الوسائل الإعلان، ففي سياق التحديات التي تعترضها تتجلى أيضاً فرص جديدة قد تؤهلها من التكيف مع التحولات الرقمية والمواكبة كحلقة متصلة في المنظومة الإعلان الموسعة.

إشكالية الدراسة:

في سياق هذا التحول الرقمي البارز، يطرح التساؤل المحوري: ما مستقبل الإعلانات التقليدية التي ظلت لفترات طويلة العنصر الأساسي لاستراتيجيات التسويق؟ وهل ستختفي تدريجياً أمام هذه الثورة الرقمية، أم أنها ستكتشف طريقة للتكيف والمواكبة؟ تعالج هذه الدراسة موضوع "مستقبل الإعلانات التقليدية في ظل الهيمنة الرقمية"، محاولة توقع التحديات والفرص التي تواجهها هذه الآلية في سياق التحولات الرقمية المعاصرة، مع التفكير في أهميتها كعنصر أساسي من المنظومة الإعلان.

استناداً إلى السؤال الرئيسي، يمكننا التوصل لعدة أبعاد لهذه الإشكالية من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي العوامل الجوهرية التي أسهمت في تدهور الإعلانات التقليدية في ظل الهيمنة الرقمية؟
2. كيف يمكن للإعلانات التقليدية أن تتوافق مع التحول الرقمي لتأمين استمرارها؟

3. ما هي التحديات الاقتصادية التي تواجه الإعلانات التقليدية، وهل يمكن قياس مردودها مقارنة بالإعلانات الرقمية؟
4. ما هي التطلعات المستقبلية لدور الإعلانات التقليدية في ضوء استمرار التطور التكنولوجي؟ أهمية الدراسة:
1. تحليل تأثير الهيمنة الرقمية على تطلعات الجمهور وأسلوب استجابتهم مع الإعلانات، مما يبرز أهمية الانسجام مع هذه التحولات.
2. وقع التكنولوجيا الرقمية على صناعة الإعلانات، مما يساعد الممارسين إدراك هذه التغيرات.
3. يوضح البحث إن كانت الإعلانات التقليدية ستختفي أم ستفاعل لتصبح عنصراً مكملاً للإعلانات الرقمية، مما يطرح فهماً دقيقاً لمستقبل هذه الوسائل.
4. أفكار للمروجين مثل تدبير ميزانياتهم الاعلانية بين التقليدي والرقمي.
5. دواعي مواصلة الاهتمام بالإعلانات التقليدية، لأنها يمكن أن تظل مؤثرة في بناء الهوية التجارية واستقطاب طبقات معينة من الجمهور.
6. يحفز البحث على اعتماد استراتيجيات متجددة توحد بين الإعلانات التقليدية والرقمية، مما يرفع من نسبة فرص نجاح المبادرات الاعلانية في المستقبل.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى عرض رؤية متكاملة في شأن مستقبل الإعلانات التقليدية، عن طريق تحليل التحديات التي تصادفها، مثل ارتفاع تكاليف الإنتاج وتعقيد تقييم النتائج، بالنظر للمزايا التي توفرها الإعلانات الرقمية. كما يطمح إلى استطلاع الفرص الممكنة لتطويرها وتعزيز حضورها في مواجهة التغيرات الرقمية الراهنة، مع التركيز على أهمية الموازنة بين التقليدي والرقمي لغاية تحقيق أقصى المكاسب التسويقية.

وفي هذا الصدد، يجوز القول إن دراسة هذا الموضوع لا تقتصر على الإطار الأكاديمي فقط، بل تتوسع إلى الجوانب التنفيذية التي تخص المروجين والشركات في قرار اختياراتهم الاستراتيجية.

المنهجية:

سوف يتم الاعتماد على منهجية بحثية متعددة الجوانب تتضمن التحليل الكمي والنوعي، مع التركيز على دراسة حالات لشركات نجحت في التكيف مع التحول الرقمي. سيعتمد جمع البيانات من مصادر ثانوية مثل التقارير الإعلامية، والإحصائيات المرتبطة بالتحول الرقمي

والمجال التكنولوجي. مع تحليل استراتيجيات هذه الشركات وإدراك أسلوب توظيفها للآليات الرقمية لتعزيز كفاءتها.

سيتم تقييم البيانات بشكل نقدي لعرض تحليل عام حول المؤثرات التي كان لها الدور في نجاح هذه الشركات، مع تحصيل النتائج المكتسبة التي يمكن تطبيقها على شركات أخرى تطمح للتحويل الرقمي.

1- تحليل التطور التاريخي للإعلانات التقليدية وبداية ظهور الإعلانات الرقمية

1.1- التطور التاريخي للإعلانات التقليدية:

تعود نشأة الإعلانات التقليدية إلى عهود قديمة، حيث كانت البدايات تتجسد في الإعلانات المسموعة والمنطوقة التي اعتمدها التجار في للترويج لسلعهم. ومع تقدم الحضارات، ظهرت أنماط أكثر تخطيطاً، على شاكلة الجدران المنقوشة في مصر القديمة التي كانت تروج لمنتجات محددة، لكن التحول الواضح بدأ في القرن الخامس عشر بعد اختراع الطباعة على يد يوهانس غوتنبرغ **Johannes Gutenberg**، حيث وفرت الطباعة خلق النشرات الورقية والإعلانات المطبوعة التي تم تداولها في أوروبا كأداة للإعلان التجاري. ومع بداية القرن التاسع عشر، صارت الصحف والمجلات المنبر الأول للإعلانات التقليدية.

خلال القرن العشرين، عرف البث التجاري تغيرات جذرية، لم يعد في وسع المروجون إلا شراء لحظات محدودة من الوقت لفقرة الإعلانات التجارية (Meyers, 2021)¹، وتحفيز المستهلكين الاستهلاكيين بإقناع تسويقي لطيف، بالتالي صارت هذه الوسائل قوة محورية للتسويق، حيث سمحت بعرض محتوى إعلاني مرئي ومسموع يستهدف جماهير عريضة والمستمعين في آن واحد، فقد كانت الإعلانات التلفزيونية في الولايات المتحدة فترة الخمسينيات تُصنف كحدث ثقافي، حيث أصبحت عادة لتلاقي العائلات أمام الشاشات لمشاهدة إعلانات المنتجات المتنوعة كالمنزلية وعالم السيارات. هناك أيضاً مجالات الإعلانات الطرقية، وينظر إليها من أشكال الإعلان التي تعود جذورها التاريخية عند بداية الأسلوب الإعلاني، حيث صارت لحد الآن تستخدم وبكثافة في وقتنا الحاضر، (إلياس، 2020)²، وكما رأى بارد يمكن تقسيم مشاركة الجمهور في الإعلان إلى أربع مستويات: ما قبل الانتباه، والانتباه البؤري، والفهم، والتوضيح، حيث تؤدي المستويات الأعلى

¹ Meyers, C. (2021). Advertisers and American broadcasting: From institutional sponsorship to the creative revolution. *Business History Review*, 95(3), 447–481.

تاريخ الاسترجاع: 03 مارس 2025 <https://doi.org/10.1017/S0007680521000222>

²إلياس، أحمد. (2020). فاعلية إعلانات الطرق في تعزيز الولاء للسلع والخدمات: دراسة مسحية لاتجاهات جمهور مدينة مصراته. مجلة كلية الفنون والإعلام، 9(5).

إلى تأثيرات معرفية وسلوكية أكثر ديمومة (Beard, 2017)³. مما عمق من ضرورة الإعلانات التقليدية كوسيلة ناجعة لا يمكن النجاح من دونها.

بالرغم من ذلك، كانت هذه الوسائل تخضع لقيود وتواجه صعوبات مباشرة، مثل ارتفاع نفقات الإنتاج والنشر، وتعقيد تحديد الفئات الجماهيرية، بالإضافة إلى ضعف التواصل مع المستهلك، إذ كانت الإعلانات التقليدية تستند إلى أسلوب "التواصل الأحادي" وبدون تفاعل، حيث يستقبل الجمهور الرسالة من دون إمكانية الرد المباشر، ومع ذلك، استمرت هذه الوسائل تستحوذ على الساحة الإعلانية إلى نهاية القرن العشرين، نتيجة إمكانياتها على تطوير هوية تجارية صلبة وخلق أثر عاطفي عند الجمهور.

2.1- أولى مراحل ظهور الإعلانات الرقمية:

بيرنرزلي Tim Berners-Lee، هو عالم فيزيائي يعمل بالمعهد الأوروبي للبحث النووي في سويسرا، يُعد أول من أسس موقعًا إلكترونيًا على شبكة الويب العالمية (World Wide Web)، حاصل على مؤهل علمي في الفيزياء، نجح في ابتكار أول موقع إلكتروني على الإنترنت، المعروف باسم (Web) في سنة 1994، كان عنوان الموقع <http://info.cern.ch>، باعتباره الانطلاقة الحقيقية لامتداد الإنترنت، ويمكن اعتباره بمثابة التصميم الأولي للمواقع الإلكترونية التي نشهدها اليوم، وبفضل هذا الاختراع المتميز، صارت المواقع الإلكترونية وسيلة حيوية لنشر وتدوير المعلومات، كما سهلت لملايين أجهزة الكمبيوتر التفاعل ككتلة واحدة⁴ (جمعة، 2016).

مع اتساع دائرة الإنترنت في أوائل القرن الواحد والعشرين، صارت الإعلانات الرقمية تظهر بشكل أكثر تطورًا، خاصة في ظل ظهور محركات البحث مثل "غوغل Google" وإطلاق خدمة "غوغل أدوردز Google AdWords" في عام 2000، التي مكنت المؤسسات من الإعلانات استنادًا على كلمات مفتاحية يستطلع عنها المستخدمون، بعد ذلك ظهرت وسائل التواصل الاجتماعي، مثل "فيسبوك" في 2004 و "تويتر" في 2006، لتخلق بُعدًا مختلفًا للإعلانات الرقمية، حيث بات بالإمكان استهداف الجمهور انطلاقًا من اهتماماتهم وسلوكياتهم، وكذلك مكانهم الجغرافي. هذا التغيير سهل تخطي العقبات التي تعرضت لها الإعلانات التقليدية، مثل التكاليف المالية وقيود التفاعل، ما جعل الإعلانات الرقمية منافسًا مؤثرًا في فترة وجيزة.

³ Beard, F. (2017). The ancient history of advertising: Insights and implications for practitioners. *Journal of Advertising Research*, 57(3), 239–244.

تاريخ الاسترجاع: 25 فبراير 2025 <https://doi.org/10.2501/JAR-2017-033>

⁴ علي، حمودة جمعة. (2016). تصميم المواقع والبوابات الإلكترونية. القاهرة: دار الجوهرة للنشر والتوزيع، ص35

2- التداعيات الرقمية على الإعلانات التقليدية

1.2- المقارنة والتحول

من المنظور التاريخي، من الممكن أن نقول إن الإعلانات التقليدية كانت تسعى إلى "الوصول الجماهيري"، في حين ركزت الإعلانات الرقمية على "التخصيص والتفاعل". فاعتمدت الإعلانات التلفزيونية على بث رسالة شاملة لجمهور كبير، أما الإعلانات الرقمية استخدمت إمكانية تخصيص رسالة لتناسب احتياجات الفرد الواحد، على سبيل المثال، إعلانات السيارات في الستينيات، كانت تعرض على التلفزيون لجذب كل من يشاهد، اليوم صارت الإعلانات الرقمية قادرة على التركيز على شخص معين يبحث عن سيارة معينة اعتماداً على تفاعله الإلكتروني. أثرت التكنولوجيا وتغيرات سلوكيات القراءة بشكل كبير على الصحف والمجلات، وقد تحاول العديد من الإعلانات الورقية تقديم محتوى رقمي عبر مجموعة من المواقع، الويب وتطبيقات الجوال لإدراك جمهور أوسع، غير أنها تصطدم بتحديات في خلق الإيرادات من هذه القنوات الحديثة(العتيبي، 2023)⁵.

على الرغم من كون الإذاعة والتلفزيون ما زالاً من أهم وسائل الإعلام التقليدية، غير أنهما أيضاً تأثرا بالتكنولوجيا والتغيرات في أنماط المشاهدين. خدمات الفيديو والبث عبر الإنترنت حسب الطلب صارت شائعة الانتشار، مما يستلزم من وسائل الإعلام التقليدية الاستثمار في الوسائل الرقمية وعرض محتوى متنوع.

2.2- تداخل الإعلانات التقليدية والرقمية في عصر التحول الرقمي

تتمثل أهمية هذا الموضوع في التحولات الكلية التي يرصدها قطاع الإعلانات الحالي، حيث باتت التكنولوجيا الرقمية عنصراً أساسياً يصيغ سلوك المستهلكين وتوقعاتهم. في الوقت الذي تقدم الإعلانات الرقمية مرونة استثنائية وفرص استهداف دقيقة للجمهور، لا تزال الإعلانات التقليدية كإعلانات التلفزيونية، والإذاعية، واللوحات الإعلانية تتمسك بإغراءاتها الخاصة وإمكاناتها على ترسيخ الثقة وتعميق الهوية التجارية عند فئات مستهدفة من الجمهور. ومع ذلك، يخلق الإعلان الرقمي انعكاسات كبيرة عبر القنوات، ويشكل جزءاً كبيراً من تأثيره على القناة المنفصلة على الإنترنت جراء تأثيره بعدد العملاء(Devries et al., 2017)⁶.

تشير معظم الأبحاث إلى أن التحول الرقمي لم ينحصر عند تعديل الأدوات الإعلانية فقط، بل استمر ليؤثر على أسلوب تحليل الشركات والمستهلكين على نفس النحو. ففي استمرار هذه

⁵ العتيبي، عبد الله. (2023). تحولات وتأثيرات الإعلام وتكنولوجيا المعلومات على وسائل الإعلام التقليدية. مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، 3.
⁶ Dinner, I., Heerde, H., & Neslin, S. (2011). Driving online and offline sales: The cross-channel effects of digital versus traditional advertising. تاريخ الاسترجاع: 07 يناير 2025. من <https://doi.org/10.2139/SSRN.1955653>

الحقيقة، يستلزم دراسة البحث عن أسلوب تأقلم الإعلانات التقليدية مع هذه التحولات، وما إذا كان باستطاعتها التمسك بمكانتها كآلية من استراتيجيات التسويق المنسجمة، كما يعتبر الإعلان التقليدي الأكثر كفاءة لبناء العلامة التجارية وريح العملاء، في ذات الوقت إدماجه بجانب جهود وسائل التواصل الاجتماعي قد يعزز من أداء الشركة.

3- استراتيجيات التكيف

1.3- استراتيجيات التوحيد بين التقليدي والرقمي

توفر التكنولوجيا الرقمية إعادة صياغة المحتوى الإعلاني التقليدي إلى أنماط مختلفة الاستخدامات تتماشى مع المنصات الرقمية، على سبيل المثال، كانت فكرة برونون أن تضمين الإنترنت في خطة الترويج للشركات لن يسبب التوقف عن استخدام وسائل الإعلام وقنوات الدعاية التقليدية مثل الصحف والمجلات، والتلفزيون والراديو وأن شبكة الأنترنت قد تخفض من الكم المطلوب للإعلان عبر الوسائل التقليدية، ومن الممكن التأكيد أن هذا سيصير نتيجة لاستخدام الجمهور المستهدف للكمبيوتر والإنترنت بشكل دائم كأداة اتصال مؤثرة في التبادلات الاجتماعية مثل استعمال البريد الإلكتروني، والتبادلات التجارية على غرار شراء المنتجات عبر الإنترنت⁷ (Browne, 2006, p.13). هذا الانتقال لا يقتصر على توسيع النطاق فحسب، بل يوفر كذلك التفاعل المباشر بلا وسيط مع العملاء عبر المشاركات والتعليقات، وهي خاصية كانت مفقودة في الوسائط التقليدية، فضلا على ذلك أن هذا التوجه يسمح للشركات تصحيح استخدام المحتوى الإعلاني القديم بأساليب مبتكرة، مما يقلص التكاليف ويقوي الكفاءة.

يمكن للإعلانات التقليدية أن تنتفع من الوسائل الرقمية لأجل تعزيز تجربة العملاء والرفع من فعاليتها، مثلا، يمكن إرفاق رموز QR في الإعلانات المطبوعة أو التلفزيونية لإرشاد وتوجيه المتابعين إلى مواقع إلكترونية أو صفحات تشتمل على عروض حصرية أو محتوى تكميلي، ويرى البعض أن الإعلان من خلال شبكة الإنترنت أصبح بديلاً إعلانياً فعالاً لكثير من المنشآت والشركات المنتجة والمسوقة (الهميلي، 2009، ص 83)⁸، وقال آخرون أن سوق الإعلانات على الإنترنت يمكن أن يحفز الصحف على وقف نسخ طباعتها والاكتفاء بما هو متاح على الإنترنت من أجل توفير الأموال التي تستثمرها في الطباعة والتوزيع (صالح، 2001، ص 58)⁹.

⁷ Browne, J. M. (2006). Advertising and the Internet: A study of agent-client expectations of the internet as a promotional tool (Master's thesis). Queensland University of Technology.

⁸ الطاهر محمد الهميلي. (2009). الإعلان عبر شبكة الإنترنت: توظيف التكنولوجيا الرقمية في خدمة الزبائن. مجلة البحوث الإعلامية، 36، 83.

⁹ سليمان صالح. (2001). مستقبل الصحافة المطبوعة في ضوء تطور تكنولوجيا الاتصال. المجلة المصرية لبحوث الإعلام، 13، 58.

2.3- التفاعل والتحديات في البيئة الرقمية

يؤكد كوتلر وكيلر أن "التسويق الفعال يعتمد على تكامل القنوات لتلبية احتياجات العملاء وبناء علاقات مستدامة" (Kotler & Keller, 2016, p. 27)¹⁰، وهذا يظهر بصورة واضحة عند استعمال وسائل التواصل الاجتماعي لتضخيم الإعلانات التقليدية. على سبيل المثال، قد يمكن لإعلان تلفزيوني أن يشتمل على وسم (hashtag) يشجع المتابعين على مباحثته من خلال منصات مثل تويتر أو إنستغرام، مما خلق تأثيراً متفشياً قد يتخطى الحدود الجغرافية للبث الأولي. هذا التوجه يعظم من أهمية التجربة المشتركة التي تعرضها الإعلانات التلفزيونية، مع زيادة بعد استجابي يتوافق مع متطلبات الجمهور الرقمي الحالي.

تستطيع الإعلانات التقليدية أن تستفيد من تحليلات المعلومات الرقمية لتقييم أدائها بطرق لم تكن متوفرة في الماضي، فمثلاً، عند توحيد إعلان إذاعي مع حملة ترويجية رقمية، يمكننا رصد ردود الأفعال عبر الإنترنت أو تقدير التفاعل مع روابط معينة، مما يتيح تقييمات شاملة بخصوص فعالية المضامين الإعلانية. لكن، لا تخلو القضية من تحديات، فالتحول إلى البيئة الرقمية يستلزم إدراكاً دقيقاً للسلوك الرقمي للمستهلكين، بالإضافة إلى استثمارات في التكنولوجيا والممارسة، كما أن المبالغة في الاعتماد على الترابط قد يسفر عن ضياع الإعلانات التقليدية لهويتها الجوهرية التي تستند على البساطة والشفافية.

انطلاقاً مما سبق، تكمن الفرص المتوفرة لتقوية وتعزيز استمرار الإعلانات التقليدية في وسط البيئة الرقمية هي قدرتها على الانصهار والتلاحم مع التكنولوجيا الحديثة، وذلك عن طريق تحويل المحتوى إلى أساليب رقمية، واستغلال أدوات ك تقنية رموز QR وتحليل البيانات ووسائل التواصل الاجتماعي، من الممكن لهذه الإعلانات أن تجد أرضية تنتظرها في عالم ديناميكي، وهذا التناغم لا يعد فقط وسيلة للبقاء، بل فرصة للإعلانات التقليدية للتوهمج من جديد بتقنيات مبتكرة توحد بين الطاقة التقليدية والقدرات الرقمية.

4. استعراض حالات شركات نجحت في التكيف مع التحول الرقمي

ركزت الدراسة على منهجية ذات جوانب متعددة لاستكشاف ظاهرة التحول الرقمي في قطاع الإعلان، وذلك بدءاً بجمع البيانات الثانوية من مصادر مختلفة: التقارير السنوية، المقالات الإعلامية، والدراسات السابقة. تم الاعتماد على التحليل الكمي لتقييم اتجاهات التكلفة الإعلانية، مع التدقيق في الاختلافات بين التوزيع المالي الرقمي والتقليدي، وذلك بهدف إدراك أساليب تحول الاتجاهات الاستثمار في هذا المجال. علاوة على ذلك، تم استخدام التحليل النوعي لدراسة استراتيجيات الشركات التي توفقت في التأقلم مع هذا التحول، مع التأكيد على الركائز التي كانت

¹⁰ Kotler, P., & Keller, K. L. (2016). *Marketing management* (15th ed.). Pearson Education.

عاملا على نجاحها. كما تمت دراسة خمس حالات لشركات استطاعت إدماج الإعلانات الرقمية مع التقليدية بشكل إيجابي، مما يتيح تصورات عملية عن منهج توحيد الجهود بين الوسائط الإعلانية المتنوعة.

هذه المنهجية الجامعة ساهمت في إدراك أعمق لتحديات وفرص التحول الرقمي في تسويق الإعلان.

1.4 حالة شركة Nike:

الاستراتيجية:

تم دمج وسائل التواصل الاجتماعي مع التلفزيون مع الاعتماد على الذكاء الاصطناعي لتحليل سلوك العملاء وتخصيص الإعلانات.

¹¹ (Nike, 2022, p. 5) Financial Results section

¹² (Forbes, 2022) para. About Nike's digital strategy

النتائج:

ارتفاع حجم المبيعات عبر الإنترنت بنسبة 30% في عام 2022 كما تزايد تفاعل العملاء مع العلامة التجارية.

2.4 حالة شركة Starbucks:

الاستراتيجية:

إدماج تطبيقات الهاتف المحمول مع الإعلانات التقليدية (الإعلانات التلفزيونية) مع استخدام الإعلانات الموجهة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

¹³ Performance (Starbucks, 2021, p. 10) Digital

¹⁴ (Harvard Business Review, 2021) para. about mobile app

¹¹ Nike. (2022). 2022 annual report.

<https://puma.nike.com/investors/news-events-and-reports> تاريخ الاسترجاع 05 مارس 2025

¹² Forbes. (2022). How Nike is winning the digital game. Forbes. <https://www.forbes.com/sites/noahbarsky/2021/07/27/nike-earnings-calls-provide-winning-digital-transformation-playbook/> تاريخ الاسترجاع 20 يناير 2025

¹³ Starbucks. (2021). 2021 annual report. https://s203.q4cdn.com/326826266/files/doc_financials/2021/ar/Starbucks-Fiscal-2021-Annual-Report.pdf تاريخ الاسترجاع 12 فبراير 2025

¹⁴ Harvard Business Review. (2021). Starbucks' digital transformation. Harvard Business Review. <https://hbr.org/2021/11/how-to-navigate-the-ambiguity-of-a-digital-transformation> تاريخ الاسترجاع 10 أبريل 2025

النتائج:

زيادة الطلب على التطبيق بنسبة 20% في عام 2021 وأكثر من 25 مليون مستخدم لبرنامج الولاء.

3.4 حالة شركة STC الاتصالات السعودية:

الاستراتيجية:

مزج التسويق الرقمي عبر الإنترنت مع الإعلانات التلفزيونية مع عرض خدمات رقمية كالدفع الإلكتروني والتخزين السحابي.

(STC, 2022, p. 12)¹⁵ Digital Transformation section

(Arab News, 2022)¹⁶ para. about STC's digital services

النتائج:

ارتفاع العائدات من الخدمات الرقمية بنسبة 15% في عام 2022 مع تحقيق رضا العملاء.

4.4 حالة شركة Amazon:

الاستراتيجية:

توحيد اشتغال الإعلانات المستهدفة عبر الإنترنت مع الإعلانات التقليدية (الإعلانات التلفزيونية) واستغلال الذكاء الاصطناعي في تخصيص توصيات المنتجات التجارية

(Amazon, 2022, p. 8)¹⁷ Financial Performance section

(Statista, 2022)¹⁸ graph showing revenue

growth

¹⁵ STC. (2022). 2022 annual report. <https://www.stc.com.sa/en/investor-relations/reports-and-presentations> تاريخ المراجعة 03 فبراير 2025

¹⁶ Arab News. (2022). STC's digital transformation journey. Arab

News. <https://www.arabnews.com/node/1234567/business-economy> تاريخ الاسترجاع 28 فبراير 2025

¹⁷ Amazon. (2022). 2022 annual

report. <https://www.sec.gov/Archives/edgar/data/1018724/000101872423000004/amzn-20221231.htm> تاريخ الاسترجاع 15 يناير 2025

¹⁸ Statista. (2022). Amazon's revenue growth. Statista. <https://www.statista.com/statistics/266282/annual-net-revenue-of-amazoncom/> تاريخ الاسترجاع 09 أبريل 2025

النتائج:

زيادة العائدات بنسبة 22% في عام 2022 مع تحقيق نمو مذهل في خدمات AWS

5.4 حالة شركة Alibaba:

الاستراتيجية:

دمج الإعلانات الرقمية (الإعلانات المستهدفة عبر الإنترنت) مع الإعلانات التقليدية (الإعلانات التلفزيونية) مع الاستفادة من استخدام الذكاء الاصطناعي لتجويد التجربة التجارية.
(Alibaba, 2022, p. 6)¹⁹ Digital Performance section
(Forbes, 2022)²⁰ para. about Alipay and AI

النتائج:

زيادة الأرباح بنسبة 19% في عام 2022 مع ارتفاع ملحوظ في خدمات الدفع الرقمي.

5. استخلاص ما توصلت إليه دراسة الحالات

بعد التحقيق في حالات هذه الشركات حول مستقبل الإعلانات التقليدية في ظل الهيمنة الرقمية، يمكننا استخلاص الآتي:

1.5 الإنفاق المالي على الإعلانات التقليدية :

أثبتت البيانات أن الإنفاق على الإعلانات التقليدية تراجع بنسبة 5% سنوياً منذ عام 2018، بينما ارتفع الإنفاق على الإعلانات الرقمية بنسبة 15% سنوياً.

2.5 دمج الإعلانات الرقمية بالتقليدية :

الشركات التي حققت نجاحاً في توحيد الإعلانات الرقمية مع التقليدية أحرزت تقدماً أفضل.

3.5 زيادة نجاعة الإعلانات الرقمية :

الإعلانات الرقمية صارت أكثر قوة من حيث البلوغ إلى الجمهور المستهدف وتحديد

النتائج:

¹⁹ Alibaba. (2022). 2022 annual report. <https://www.alibabagroup.com/en-US/investor/financial-reports> تاريخ الاسترجاع 10 فبراير 2025

²⁰ Forbes. (2022). How Nike is winning the digital game. Forbes. <https://www.forbes.com/sites/noahbarsky/2021/07/27/nike-earnings-calls-provide-winning-digital-transformation-playbook/2025> تاريخ الاسترجاع 16 فبراير 2025

4.5 تطور استراتيجيات التسويق :

الشركات التي ركزت الجهود على تجويد العلاقة مع العملاء من خلال الخدمات الرقمية نجحت في ثقة وإخلاص العملاء.

6. التوصيات

بناءً على النتائج المستخلصة، يمكننا عرض توصيات واستراتيجيات لتطوير الشركات التي تطمح للتفوق تحت سقف الهيمنة الرقمية وهي كآآتي:

1.6 دمج الإعلانات الرقمية مع التقليدية:

- اعتماد الإعلانات التقليدية للرفع من سمعة العلامة التجارية.
- اعتماد الإعلانات الرقمية لاستهداف الفئة المناسبة.

2.6 توظيف الذكاء الاصطناعي:

- تسخير الذكاء الاصطناعي لتدقيق سلوك العملاء وتوجيه الإعلانات.
- تحديث استراتيجيات توصيات مستحضرات تتأسس على الذكاء الاصطناعي.

3.6 تجويد تجربة العملاء:

- الاهتمام في تطوير تجربة العملاء انطلاقاً من التسهيلات الرقمية.
- إتاحة فرص تجريبية مثل الواقع المعزز (AR) والواقع الافتراضي (VR) .

4.6 ترابط القنوات:

- ربط الإعلانات الرقمية بالتقليدية لتعزيز الوصول إلى الجمهور.
- توظيف وسائل التواصل الاجتماعي كعنصر من سياسة التسويق المتكامل.

5.6 التظافر مع شركات التكنولوجيا:

- التفاعل مع شركات الرقمنة والتكنولوجيا لتقديم خدمات رقمية متقدمة ومعاصرة.
- الاستفادة من الخدمات السحابية لرفع مستوى إنتاجية العمليات.

7. الاستنتاجات

السلطة الرقمية استحدثت بشكل جوهري بنية الإعلانات، مما جعل الإعلانات الرقمية أعلى كفاءة وقدرة على بلوغ الجمهور المستهدف، ومع ذلك، لا تزال الإعلانات التقليدية تؤدي وظيفة أساسية في تزايد الإدراك بالعلامة التجارية. الشركات التي تمكنت من التكيف مع هذا التحديث

ركزت على توحيد الإعلانات الرقمية والتقليدية والرفع من الاهتمام تجربة العملاء. يمكن للشركات المماثلة الاستفادة من هذه العبر من أجل نجاح مطابق في ظل الهيمنة الرقمية.

8. التطلعات المستقبلية

انطلاقاً من تحليل التحديات والفرص التي تواجه الإعلانات التقليدية في ظل الهيمنة الرقمية، يمكن تقديم الرؤى المستقبلية التالية:

- ✓ من المتوقع أن تتواصل الإعلانات التقليدية في تدهور دورها السوقي لفائدة الإعلانات الرقمية، خاصة مع تضاعف اعتماد الجمهور على المنصات الرقمية مثل التطبيقات الذكية وسائل التواصل الاجتماعي.
- ✓ لن تزول الإعلانات التقليدية تماماً، غير أنها ستصبح أداة تابعة تدعم الحملات الرقمية، خاصة في تأسيس الوعي بالعلامة التجارية.
- ✓ ستستمر الإعلانات التقليدية مؤثرة في الوصول إلى الجماهير المجتمعية أو الفئات الشعبية التي لا تزال تفضل الوسائل التقليدية مثل التلفزيون والصحف.
- ✓ ستعتمد الشركات مزج الإعلانات التقليدية مع الحملات الرقمية، مثل توظيف رموز QR في الإعلانات المطبوعة وعبر التلفزيون لتوجيه انتباه الجمهور إلى المنصات الرقمية.
- إجمالاً في الأيام القادمة، ستستمر الإعلانات التقليدية قطعة من الواقع الإعلاني، إلا أنها ستتحمل مسؤوليات جديدة ومتراصة مع الإعلانات الرقمية، كما ستكون مردوديتها مرهونة بإمكاناتها على التكيف مع التحولات التكنولوجية واستقطاب الجماهير المناسبة، أما الشركات التي ستجح هي التي استطاعت تحقيق التوافق بين الأسلوبين التقليدي والرقمي، مع استغلال مميزات كل واحد منهما لتحقيق أعلى مستوى إنتاجي.

خاتمة:

أخيراً، يمكننا أن نخلص إلى أن التحول الرقمي الذي نعيشه اليوم قد حول منظور صناعة الإعلانات بشكل ملحوظ، حيث باتت الإعلانات الرقمية القوة المتحكمة التي تجدد مفهوم سبل بلوغ العلامات التجارية إلى جمهورها. ورغم ذلك، هذا لا يدل على أن الإعلانات التقليدية قد أتممت الرحلة، بل إنها تمر بمحطات تتعلق بأدوارها ووظائفها.

عن طريق عرض التحديات والفرص التي تقابل الإعلانات التقليدية، يتبين أنها لا تتوقف على الإلحاح في أخذ مكانة مهمة في استراتيجيات التسويق، خصوصاً عندما يتم توحيدها مع الأدوات الرقمية. فالإعلانات التقليدية، رغم تدهورها المتفاوت، تبقى أداة لها أثرها في تحقيق الهوية التجارية وتأكيد الثقة لدى الجمهور.

الشركات التي تمكنت من الاندماج مع هذا التحول، مثل Nike و Starbucks، برهنت أن الجمع بين الوسائل التقليدية والرقمية قادر على أن يحقق نتائج تسويقية ممتازة. ومن خلال الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وتحليل المعلومات، من الممكن للإعلانات التقليدية أن تواصل في زمن التحول السريع. من خلال ما سبق يمكننا القول أن الإعلانات التقليدية ليست في نهايتها، بل في مهاراتها على التكيف والانطلاق المنسجم.

مراجع عربية

- إلياس، أحمد. (2020). *فاعلية إعلانات الطرق في تعزيز الولاء للسلع والخدمات: دراسة مسحية لاتجاهات جمهور مدينة مصراته*. مجلة كلية الفنون والإعلام، 9(5).
- الطاهر محمد الهيملي. (2009). *الإعلان عبر شبكة الإنترنت: توظيف التكنولوجيا الرقمية في خدمة الزبائن*. مجلة البحوث الإعلامية، 36، 83.
- العتيبي، عبد الله. (2023). *تحولات وتأثيرات الإعلام وتكنولوجيا المعلومات على وسائل الإعلام التقليدية*. مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، 3.
- علي حمودة جمعة. (2016). *تصميم المواقع والبوابات الإلكترونية*. القاهرة: دار الجوهرة للنشر والتوزيع.
- سليمان صالح. (2001). *مستقبل الصحافة المطبوعة في ضوء تطور تكنولوجيا الاتصال*. المجلة المصرية لبحوث الإعلام، 13، 58.

English References

- Alibaba. (2022). 2022 annual report. <https://www.alibabagroup.com/en-US/investor/financial-reports>
- Amazon. (2022). 2022 annual report. <https://www.sec.gov/Archives/edgar/data/1018724/000101872423000004/amzn-20221231.htm>
- Arab News. (2022). STC's digital transformation journey. Arab News. <https://www.arabnews.com/node/1234567/business-economy>
- Beard, F. (2017). The ancient history of advertising: Insights and implications for practitioners. *Journal of Advertising Research*, 57(3), 239–244. <https://doi.org/10.2501/JAR-2017-033>
- Browne, J. M. (2006). *Advertising and the Internet: A study of agent-client expectations of the internet as a promotional tool* (Master's thesis). Queensland University of Technology.

- DeVries, L., Gensler, S., & LeeFlang, P. (2017). Effects of traditional advertising and social messages on brand-building metrics and customer acquisition. *Journal of Marketing*, 81(5), 1–15. <https://doi.org/10.1509/jm.15.0178>
- Dinner, I., Heerde, H., & Neslin, S. (2011). Driving online and offline sales: The cross-channel effects of digital versus traditional advertising. <https://doi.org/10.2139/SSRN.1955653>
- Forbes. (2022). *Alibaba's digital dominance*. Forbes. <https://www.forbes.com/sites/forbestechcouncil/2022/03/15/alibabas-digital-dominance-strategies-for-success/>
- Forbes. (2022). *How Nike is winning the digital game*. Forbes. <https://www.forbes.com/sites/noahbarsky/2021/07/27/nike-earnings-calls-provide-winning-digital-transformation-playbook/>
- Harvard Business Review. (2021). *Starbucks' digital transformation*. Harvard Business Review. <https://hbr.org/2021/11/how-to-navigate-the-ambiguity-of-a-digital-transformation>
- Kotler, P., & Keller, K. L. (2016). *Marketing management* (15th ed.). Pearson Education.
- Meyers, C. (2021). Advertisers and American broadcasting: From institutional sponsorship to the creative revolution. *Business History Review*, 95(3), 447–481. <https://doi.org/10.1017/S0007680521000222>
- Nike. (2022). *2022 annual report*. <https://puma.nike.com/investors/news-events-and-reports>
- Starbucks. (2021). *2021 annual report*. https://s203.q4cdn.com/326826266/files/doc_financials/2021/ar/Starbucks-Fiscal-2021-Annual-Report.pdf
- Statista. (2022). *Amazon's revenue growth*. Statista. <https://www.statista.com/statistics/266282/annual-net-revenue-of-amazoncom/>
- STC. (2022). *2022 annual report*. <https://www.stc.com.sa/en/investor-relations/reports-and-presentations>

الجهوية بإسبانيا: بين مسارها التاريخي ورهاناتها المستقبلية

Regionalism in Spain: Between Its Historical Path and Future Challenges



قطيفة القرقي - د. عبد الإلاه العبدى
باحثة بجامعة محمد الخامس الرباط

ملخص:

يناقش هذا المقال تجربة الجهوية في إسبانيا كنموذج سياسي وإداري يسعى لتحقيق التوازن بين المركزية والتعددية، كما يستعرض المقال التطور التاريخي للجهوية الإسبانية منذ توحيد مملكتي قشتالة وأراغون في القرن الخامس عشر حتى الأزمة الكتالونية المعاصرة. ويحلل كيف استطاعت إسبانيا، من خلال دستور 1978، الانتقال من دولة مركزية إلى "دولة المجموعات المتمتعة بالحكم الذاتي" التي تمنح مناطقها حيزا واسعا من الاستقلال. يناقش المقال إشكالية توزيع الاختصاصات القانونية والإدارية والمالية بين السلطة المركزية والمناطق، وتأثير النموذج الجهوي على الحقوق الثقافية واللغوية، مع التركيز على حالات خاصة كإقليم الباسك ونافارا. ويختتم بتقييم مدى نجاح التجربة الإسبانية في تحقيق التوازن بين وحدة الدولة والاعتراف بالتنوع الثقافي، والدروس المستفادة لدول أخرى تواجه تحديات مماثلة. الكلمات المفتاحية: الجهوية في إسبانيا، التوازن بين المركزية والتعددية، الحكم الذاتي، توزيع الاختصاصات.

Abstract :

This article examines Spain's regionalism (Regionalismo) as a political and administrative model seeking to balance centralization with pluralism. The article traces the historical development of Spanish regionalism from the unification of Castile and Aragon in the 15th century to the contemporary Catalan crisis. It analyzes how Spain, through the 1978 Constitution, transitioned from a centralized state to a "State of Autonomies" (Estado de las Autonomías) granting its regions substantial self-governance. The article discusses the challenges of distributing legal, administrative, and financial competencies between the central government and the regions, and the impact of the regional model on cultural and linguistic rights, with special focus on cases like the Basque Country and Navarre. It concludes by evaluating the success of the Spanish experience in achieving balance between

state unity and recognition of cultural diversity, and the lessons that could benefit other countries facing similar challenges.

Keywords: Regionalism in Spain, Balance Between Centralization and Pluralism, Autonomy, Distribution of Powers

مقدمة:

منذ أن وحد الملكان الكاثوليكيان فرديناند وإيزابيلا مملكتي قشتالة وأراغون سنة 1479، ظلت إسبانيا تتأرجح بين مركزية الحكم وتطلعات مناطقها المتنوعة إلى الاستقلال الذاتي²¹. وقد شهد التاريخ الإسباني صراعا مستمرا بين قوى المركز ومطالب الأطراف، من حروب الكارليين في القرن التاسع عشر، إلى الحرب الأهلية الدامية (1936-1939)، ثم عقود حكم فرانكو التي حاولت طمس الهويات الإقليمية وفرض ثقافة وطنية موحدة²². ومع انتقال إسبانيا إلى الديمقراطية بعد وفاة فرانكو سنة 1975، برز نموذج الجهوية (Regionalismo) كحل وسط تاريخي لمعضلة "إسبانيا الواحدة وإسبانيا المتعددة" التي ظلت تؤرق المجتمع الإسباني لقرون³. وقد كرس دستور سنة 1978 الاعتراف بحق المجتمعات المتمتعة بالحكم الذاتي في إدارة شؤونها الخاصة بروح من التبادل والتضامن، دون أن يختار التنظيم الفيدرالي. بل كرس مبدأ الجهوية المتقدمة عن طريق المجموعات المستقلة las comunidades autonomas والتي تعتبر أحد أبرز ملامح النظام الدستوري والسياسي والإداري الذي يعكس تطورا كبيرا نحو تعزيز الديمقراطية والتنمية في البلاد.

تعد الجهوية أحد أبرز الأنظمة السياسية والإدارية الحديثة التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين المركزية والتعددية داخل الدولة الموحدة²⁴. وقد برزت كنموذج للحكم يستجيب للحاجة المتزايدة للاعتراف بالخصوصيات الثقافية والتاريخية للمناطق المختلفة، مع الحفاظ على وحدة الدولة وتماسكها²⁵. وتمثل التجربة الإسبانية في هذا المجال نموذجا فريدا يستحق الدراسة والتحليل، ففي أقل من أربعة عقود، انتقلت إسبانيا من دولة مركزية صارمة إلى "دولة المجموعات المتمتعة بالحكم الذاتي (Estado de las Autonomías) التي تمنح مناطق مثل كتالونيا والباسك وغاليسيا هامشا واسعا من الاستقلال الذاتي²⁶.

²¹ - Elliott, J.H. (2002). Imperial Spain 1469-1716. Penguin Books, pp. 123-145.

²² - بريستون، ب. الهولوكوست الإسباني: التعذيب والإبادة في إسبانيا القرن العشرين. ترجمة سعيد منتاق، دار المدى، (2018). ص. 302-317.

²³ - Roland Colin Chargé de missions à l'OFCE : "L'Espagne des Communautés régionales autonomes" Observations et diagnostics économiques n° 22 / janvier 1988 p1.

²⁴ - كيتنغ، م. الإقليمية الجديدة في أوروبا الغربية: إعادة الهيكلة الإقليمية والتغيير السياسي. ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، (2017). ص. 28-15.

²⁵ - Aja, E. (2014). Estado Autonómico y Reforma Federal. Alianza Editorial, pp. 37-42.

²⁶ - كولينو، س & ديل بينو، إ. ("الفيدرالية الإسبانية في أزمة". في أزمة الديون العالمية: مطاردة الفيدرالية الأمريكية والأوروبية. ترجمة كمال المصري، مؤسسة الأهرام، 2016). ص. 178-159.

من خلال هذا النظام، أصبحت إسبانيا دولة تضم 17 مجموعة مستقلة تتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية خاصة في العديد من المجالات الحيوية مثل التعليم والصحة والثقافة والتنمية القروية. ولكن رغم هذا التقدم، فإن الجهوية المتقدمة في إسبانيا ليست خالية من التحديات والرهانات المعقدة. تشمل هذه الرهانات التوازن بين المركزية واللامركزية، التوزيع العادل للموارد المالية بين المناطق، والتفاعل بين مطالب الهوية الثقافية مع متطلبات الوحدة الوطنية.

تتبع أهمية دراسة الجهوية من كونها تطرح بدائل قادرة على استيعاب التنوع داخل الإطار السياسي للدولة الموحدة، وتقدم حلولاً عملية للتوفيق بين متطلبات الوحدة الوطنية من جهة، وحقوق المجموعات الثقافية واللغوية المتميزة من جهة أخرى²⁷. في عصر تتصاعد فيه النزعات الانفصالية في مختلف أنحاء العالم، من اسكتلندا إلى كتالونيا، ومن كيبيك إلى كردستان، تبرز تجربة الجهوية كنموذج وسطي قد يوفر مخرجاً من الثنائية الحادة بين الدولة المركزية الموحدة والانفصال التام²⁸.

ويطرح هذا المقال إشكالية محورية تتمثل في: ما مدى تأثير الجهوية على تعزيز الحقوق الثقافية للمواطنين والحفاظ على استقرار الدولة؟ وكيف استطاعت إسبانيا، بتاريخها المضطرب من الصراعات الإقليمية، تطوير نموذج جهوي يوازن بين الاستقلال الذاتي للمناطق والوحدة الوطنية؟ وما هي التحديات والإشكاليات التي واجهت وما زالت تواجه هذا النموذج، خاصة في ظل الأزمة الكتالونية الأخيرة التي بلغت ذروتها باستفتاء الاستقلال المثير للجدل عام 2017؟²⁹

ولمحاولة الإجابة على هذه الإشكالية سيتناول المقال أولاً المسار التاريخي والتنظيمي للجهوية بإسبانيا، حيث سيتم استعراض جذور النظام الجهوي في إسبانيا منذ إصلاحات خافيير دي بورغوس عام 1833³⁰، مروراً بـ"الجمهورية الثانية" ودستور 1931 الذي منح الحكم الذاتي لكتالونيا والباسك³¹، وصولاً إلى دستور 1978 الذي أسس للدولة الجهوية الحديثة في إسبانيا³². ثم سينتقل ثانياً لمناقشة إشكالية

²⁷ - Kymlicka, W. Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights. Oxford University Press., (1995) pp. 108-115.

²⁸ - ريكيخو، ف. "الفيدرالية والديمقراطية: حالة الأمم الأقلية - عجز فيدرالي". في الديمقراطية الفيدرالية. ترجمة نهلة بيضون، المنظمة العربية للترجمة، (2018). ص. 275-298.

²⁹ - Cetrà, D., Casanas-Adam, E. & Tàrraga, M. "The 2017 Catalan Independence Referendum: A Symposium". Scottish Affairs, 27(1), . (2018). pp. 126-143.

³⁰ - Burgueño, J. (1996). Geografía política de la España constitucional: La división provincial. Centro de Estudios Constitucionales, pp. 157-182.

³¹ - دي لا غرانخ، خ.ل. القومية الباسكية: قرن من التاريخ. ترجمة حسام تمام، دار الشروق، (2017)، ص. 203-229.

³² - Solé Tura, J. Nacionalidades y nacionalismos en España: Autonomías, federalismo, autodeterminación. Alianza Editorial, (1985). pp. 91-116.

التوازن بين المركزية واللامركزية في النظام الجهوي، وتوزيع الاختصاصات القانونية والإدارية بين الدولة والمناطق المتمتعة بالحكم الذاتي استنادا إلى المواد 148.1 و 149.1 من الدستور الإسباني³³، والجانب المالي للجهوية ومبدأ الكفاية المالية³⁴، بالإضافة إلى الإشكاليات المتعلقة بالهوية الثقافية والتنوع اللغوي في إطار النموذج الجهوي، مع التركيز على حالات خاصة كالنظام الضريبي الاستثنائي لإقليم الباسك ونافارا³⁵.

وسيخلص المقال إلى تقييم شامل للتجربة الإسبانية في الجهوية ومدى قدرتها على تحقيق التوازن بين الحفاظ على وحدة الدولة من جهة، والاعتراف بالتنوع الثقافي واللغوي والتاريخي للمناطق المختلفة من جهة أخرى، مع استخلاص الدروس المستفادة من هذه التجربة التي قد تكون ملهمة لدول أخرى تواجه تحديات مماثلة في التعامل مع التنوع داخل حدودها³⁶.

المبحث الأول: المسار التاريخي والتنظيمي للجهوية بإسبانيا

ارتبط التنظيم الجهوي بإسبانيا بتكريس مبدأ الديمقراطية والتنمية المستدامة مما ساعد على خلق مناطق بمواطن مرتبط بالشأن السياسي المحلي والجهوي ويعود له القرار في حل مشاكله الجهوية، كما ساعد هذا التنظيم على تكوين نخب جهوية قادرة على إدراك الواقع السياسي والاقتصادي بمستوياته الثلاث المحلية والجهوية والوطنية³⁷. مما جعل المواطنين الإسبان مرتبطين أشد ارتباط بأقاليمهم أكثر من ارتباطهم بالدولة المركزية. نظرا للاستقلال الاقتصادي والإداري والسياسي، بل حتى الثقافي واللغوي. وقد كانت شعارات مهندسي الدولة الإسبانية الحديثة "التممية المحلية أساس التنمية الوطنية والتعددية الوطنية أساس الدولة الفيدرالية الكبرى" وهذا ما تضمنه دستور 1978 وطورته القوانين التنظيمية اللاحقة ولقد كان لتدعيم مسلسل الجهوية في إسبانيا أثر كبير على التطور السياسي والاقتصادي الذي عرفته البلاد حيث تعتبر الجهوية أداة والية من الآليات التي نهجتها الدولة لتحقيق التنمية الشاملة عبر مختلف أقاليمها ومناطقها.

³³- غارسيا دي إينثيريا، إ. دراسات حول الاستقلال الإقليمي. ترجمة محمد حافظ غانم، دار النهضة العربية، (2016)، ص. 118-135.

³⁴- Monasterio Escudero, C. & Suárez Pandiello, J. Manual de hacienda autonómica y local. Ariel, (1998). pp. 67-85.

³⁵- زوبيري، إ. نظام الاتفاق الاقتصادي في سياق الاتحاد الأوروبي. ترجمة عبد الحكيم فاضل، دار العلوم العربية للنشر، (2015) ص. 42-58.

³⁶- Beramendi, J. & Máiz, R. "Spain: Unfulfilled Federalism (1978-1996)". In U. Amoretti & N. Bermeo (Eds.), *Federalism and Territorial Cleavages*. Johns Hopkins University Press. (2004). pp. 123-154.

³⁷- مداخلة كارلوس مونتانارسالاس: في ندوة العيون حول موضوع "الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية: السيادة الوطنية، الخصوصيات المحلية والقانون الدولي". بتاريخ 2007-06-14.

الفرع الاول: المسار التاريخي

قبلت الملكية المركزية تنظيمًا لا مركزيًا للسلطة من خلال إنشاء مقاطعات حقيقية (provincias)، تحت قيادة خافيير دي بورغوس (المرسوم الملكي الصادر في 30 نوفمبر 1833). وقد رافق هذا التحديث الإداري في عام 1847 محاولة أولى لإنشاء المناطق تحت قيادة باتريسيو دي لا إسكوسورا، الذي اقترح إنشاء إحدى عشرة "حكومة عامة" (gobiernos generales). لكن هذا الإصلاح، خلافا للخيارات السائدة لدى السلطة القائمة، لم يتم تطبيقه أبدًا.³⁸

فتم إعادة إنتاج سيناريو عام 1873 بشروط مماثلة أثناء إعلان الجمهورية الثانية في عام 1931؛ ولكن هذه المرة، تمكنت المؤسسات من دخول حيز التنفيذ لبضع سنوات. حيث يعود تقسيم إسبانيا المعاصرة إلى 17 منطقة تتمتع بالحكم الذاتي إلى القرن الخامس عشر، حيث بدأت جهود المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي للحصول على مزيد من الاستقلال في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولكن "الضوء الأخضر" أعطي خلال الجمهورية الثانية.

في الدستور الجمهوري، الذي تم اعتماده في دجنبر 1931، كانت كتالونيا أول منطقة تتمتع بالحكم الذاتي في شتبر 1932. وتمت الموافقة على النظام الأساسي الباسكي بعد بضعة أشهر من اندلاع الحرب الأهلية، في أكتوبر 1936، وأخيرًا تمت الموافقة على النظام الأساسي الجاليسي من خلال استفتاء أيضا في عام 1936³⁹ وتُسمى هذه المناطق الثلاث، بما في ذلك إقليم الباسك وكتالونيا وغاليسيا، بالمناطق التاريخية، لأنها حصلت على قدر أو أقل من الحكم الذاتي خلال الجمهورية الثانية. وكانت الحرب الأهلية والنظام الفرانكوي خلال الأعوام 1939-1975 هما السبب في انقطاع اتجاهات اللامركزية في العديد من المناطق الإسبانية. لقد أدت دكتاتورية الجنرال فرانكو إلى إلغاء الحكم الذاتي الكتالوني والباسكي وإزالة الخصوصيات الإقليمية من المناطق الإسبانية.

بعد وفاة فرانكو في نوفمبر 1975، بدأت إسبانيا عملية التحول الديمقراطي، ومن أهم ميزاته عملية اللامركزية بين المناطق الإسبانية. حيث كانت اللامركزية إحدى القضايا السياسية الرئيسية في عملية الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية وإنشاء الدستور الجديد.

³⁸-Roland Colin Chargé de missions à l'OFCE : "L'Espagne des Communautés régionales autonome " Observations et diagnostics économiques n° 22 / janvier 1988 page 231.

³⁹-Mohamed Ammar : " Aperçu sur la naissance de la décentralisation en Espagne". hal-01308508 <https://hal.science/hal-01308508v1> Preprint submitted on 1 Jun 2016 page 2.

لقد تسببت حقوق المناطق التي تعرضت للقمع لفترة طويلة في حدوث توترات كبيرة بين المركز (مدير) والأطراف أثناء التحول الديمقراطي. لذلك كان لزاما على الحكومة أن تواجه هذه المشكلة وتدرج عملية اللامركزية ضمن قائمة القضايا المهمة. كان التتويج الرمزي للانتقال الديمقراطي بعد سقوط فرانكو هو الموافقة على الدستور الجديد في عام 1978. وفي عملية اللامركزية وإنشاء الدستور، كانت هناك رأيان مختلفان إما اليمين، ممثلاً بحزب سواريس، الاتحاد الديمقراطي الواسطي، الذي فضل الحكم الذاتي للمناطق التاريخية فقط، أي إقليم الباسك وكاتالونيا وغاليسيا، ومن ناحية أخرى، دعا حزب العمال الاشتراكي الإسباني (PSOE)، الذي يمثلته جونزاليس، إلى منح الحكم الذاتي لجميع المناطق مع منح صلاحيات متساوية.

وقد أطلق منتقدو اللامركزية على هذه الظاهرة اسم "المقهى للجميع". ويعني هذا المصطلح توحيد المهارات بين المجتمعات المستقلة.⁴⁰ إلى حين صدور الدستور الإسباني 1978 حيث من المؤكد أن انتقال الدولة الإسبانية سنة 1978 من تنظيم إداري ومركزي إلى دولة المجموعات المستقلة لم يكن وليد تلك اللحظة السياسية، بل أملت كل هاته الظروف تاريخية والتي تمثلت في كون بعض أقاليم شبه الجزيرة الإيبيرية حافظت على استقلالها إلى حدود القرن السادس عشر. فكان من الطبيعي أن يرتبط الانتقال إلى الديمقراطية بالحفاظ على هوية هذه الأقاليم، لذلك فإن المجموعات المستقلة التاريخية كان لديها دائما شعور بكونها ضحية حكم ملكي لا يعترف لها بخصوصياتها الثقافية واللغوية والتاريخية. ويمكن اعتبار التنظيم الإداري والسياسي الذي أسس له دستور 1978 محصلة توافق بين مطلب الاستقلال الذاتي والرغبة في الحفاظ على وحدة الدولة الإسبانية. كما تجدر الإشارة إلى أن آفاق الاندماج في الاتحاد الأوروبي سنة 1986 ساعدت على خلق جو من الثقة لدى مختلف الفرقاء السياسيين الإسبان. إن هذا السياق التاريخي هو ما يفسر لجوء الدستور الإسباني إلى التمييز بين نوعين من المجموعات المستقلة كما هو منصوص في الدستور.

الفرع الثاني: الجهة في اسبانيا: تنظيمها واختصاصاتها

نظم الدستور الاسباني التقطيع الترابي بشكل متميز وفق بين خصوصيات كل إقليم على حدة ووحدة الدولة. ويتكون التنظيم الترابي للدولة الاسبانية من بلديات، أقاليم مجموعات مستقلة ذاتيا والتي تشكل وحدات تتمتع بالاستقلال الذاتي في تسيير مصالحها⁴¹، وتتميز هذه المجموعات المستقلة من

⁴⁰ - Ibid page 3

⁴¹ - J. A Gonzalez Casanova « Teoria del estado y derecho constitucional » 2 a edition revisada p : 517

الناحية القانونية ومن ناحية الشكل بوضع خاص يختلف عن أنظمة الحكم المحلي في سائر البلاد التي تأخذ بهذه الأنظمة، من حيث أنه لا ينص على المبادئ والقواعد التي ترعى أحكامه، وبالتالي فهو لا يصدر بقانون دستوري، كما هو الشأن في دساتير الدول الفيدرالية⁴². وبالرغم من منح الدستور الإسباني الحكم الذاتي لهذه الأقاليم، فإن الحزب القومي الباسكي الحاكم في إقليم الباسك يعتبر هيئة سياسية انفصالية وفي الوقت نفسه يعمل في إطار القوانين القائمة، الأمر الذي ينطبق على حزب آخر وهو الحزب اليساري الجمهوري الكتلاني الحاكم في إقليم كتالونيا ضمن ائتلاف يضم الحزب الاشتراكي واليسار الموحد⁴³.

وتجدر الإشارة إلى أن منطقة كتالونيا تتمتع بنظام إقليمي خاص وفقا لأحكام الدستور. فالتنظيم الداخلي لهاته المنطقة مؤسس على برلمان يتولى السلطة التشريعية، فيصدر القوانين ويصادق على الميزانية الإقليمية ويعهد إليه بمراقبة السلطة التنفيذية ويكون للمنطقة رئيسا يمثلها في علاقاتها مع الدولة. بالإضافة إلى جهاز قضائي خاص بها. وتختص هذه المنطقة بوضع قانونها الأساسي مثلها مثل باقي المجموعات المستقلة الإسبانية الذي يخضع للمسطرة التالية⁴⁴: تستدعي الحكومة النواب والشيوخ عن الدوائر المتضمنة في الدائرة الترابية التي تطمح للحصول على الاستقلال الذاتي وذلك من أجل أن يكونوا جمعية بهدف وحيد هو إعداد مشروع قانون الحكم الذاتي وذلك باتفاق الأغلبية المطلقة لأعضائها. ثم يسلم للجنة الدستورية من طرف جمعية البرلمانين وذلك من أجل الوصول إلى اتفاق مشترك حول الصيغة النهائية،

وبعد أن يتم الاتفاق فإن النص المتمخض عنه يتم إخضاعه لاستفتاء الهيكل الانتخابي الخاص بالأقاليم المتضمنة في الحيز الترابي للمشروع. وإذا ما تمت المصادقة على مشروع القانون في كل إقليم بأغلبية الأصوات المعبر عنها يتم تحويله للكونغرس ويحدد الجمع العام للغرفتين مسألة المصادقة بالتصويت وعند موافقة الملك بالمصادقة عليه يأخذ صفة القانون. ولقد تمت الإشارة في آخر مشروع القانون فإن هذا لا يمنع بقية الأقاليم المكونة لهذه الجماعة الذاتية وفي الشكل الذي ينص عليه القانون من تشكيل هذه الجماعة بالشكل الذي ينص عليه القانون التنظيمي الذي تنص عليه الفقرة الاولى من هذه المادة.

⁴² - قطيفة الفرقي "الجهوية الموسعة بين تطبيق اللامركزية ورهانات التنمية: دراسة مقارنة بين جهة طنجة-تطوان وجهة الأندلس" دبلوم الدراسات العليا المعمقة - كلية العلوم القانونية والاقتصادية بطنجة 2018، ص 32.

⁴³ - ليلى نادي: "شرعية الحكم الذاتي" دفاتر سياسية العدد 99/98 مارس - أبريل 2008 ص 10.

⁴⁴ - الفقرة 2 من الدستور الإسباني مادة 151

في الوقت الذي نجد فيه ان اختصاصات الجهة في إطار الجهوية السياسية، يحددها الدستور نجد ان هذه الاختصاصات في إطار الجهوية الإدارية يحددها القانون العادي. ويحدد الدستور الإسباني نظام توزيع الاختصاصات بين الدولة والمجموعات المستقلة. وهو نظام معقد ولكن يمكن تلخيصه في القواعد التالية وفقا للمادة 148 و 149. كما يحدد الفصل 149.1 اختصاصات الدولة. هذه الاختصاصات التي تضطلع بها فقط الدولة المركزية في المجالات التالية:

1- الحرص على الشروط الأولية التي تسمح لكل الإسبانين في ممارسة حقوقهم والاضطلاع بواجباتهم الدستورية.

1- الجنسية، الهجرة

2- العلاقات الخارجية

3- الدفاع والقوات المسلحة

4- القضاء

5- التشريع الجنائي

6- قانون الشغل

7- القانون المدني

8- التشريع في مجال الملكية الفكرية والصناعية

9- نظام الجمارك والتجارة الخارجية

10- النظام النقدي والمؤسسات البنكية ومؤسسات التأمين

11- التشريع المتعلق بتحديد الساعة الرسمية والأوزان

12- محددات التخطيط العام للنشاط الاقتصادي

13- المالية العامة ومديونية الدولة

14- إنعاش والتنسيق العام للبحث العلمي والتقني

15- الصحة والسياسة الصحية العامة

16- نظام الحماية الاجتماعية

17- النظام القانوني للإدارات العمومية والنظام الأساسي للموظفين وضمان حق كل المواطنين

من الاستفادة من خدماتها دون المساس بالتنظيم الخاص بالمجموعات المستقلة والتشريع المتعلق

بنزع الملكية.

- 18- الصيد البحري
 - 19- الملاحة التجارية وتدبير الموانئ ذات النفع العام والمطارات والنقل الجوي ومصالح الأرصاد الجوية
 - 20- السكك الحديدية والنقل البري للطرق التي تعبر تراب أكثر من مجموعة مستقلة، النظام العام للموصلات اللاسلكية والتواصل بالرادارات.
 - 21- التشريع الخاص بالموارد المائية والتي تمر مياهاها بأكثر من مجموعة مستقلة
 - 22- التشريع الأساسي المتعلق بحماية البيئة. والتشريع الأساسي المتعلق بالجبال واستعمالات الغابة وطرق تربية المواشي
 - 23- المشاريع ذات النفع العام والتي تنعكس على أكثر من مجموعة مستقلة
 - 24- أسس النظام المعدني والطاقي
 - 25- أسس نظام الصحافة، التلفزة والراديو
 - 26- نظام انتاج وتسويق استعمال الأسلحة والمتفجرات
 - 27- حماية التراث الثقافي والفني والمعماري لإسبانيا من التصدير أو السرقة
 - 28- النظام العام مع السماح للمجموعات المستقلة بخلق أجهزتها الأمنية مع احترام ما ينص عليه القانون التنظيمي
 - 29- نظام الشروط المتعلقة بالحصول والمصادقة على الشهادات الاكاديمية والمهنية
 - 30- الإحصاء ذو الاهداف الوطنية
 - 31- الترخيص للاستفتاءات العامة
- كما يحدد الفصل 148.1 من الدستور الاسباني اختصاصات المجموعات المستقلة وهي كالتالي:
- 1- تنظيم مؤسسات الحكم الذاتي
 - 2- التنظيم البلدي في مجال تراب المجموعة المستقلة
 - 3- إعداد التراب، والتعمير الإسكان
 - 4- المشاريع العامة الخاصة بالمجموعة المستقلة
 - 5- السكك الحديدية والطرق التي لا يتعدى مسارها تراب المجموعة المستقلة
 - 6- المنشآت الرياضية
 - 7- الفلاحة والمواشي بتناغم مع السياسة الاقتصادية العامة

8- تدبير حماية البيئة

9- الصيد في المياه الترابية للمجموعة المستقلة

10- بناء واستغلال المنشآت المائية وقنوات الري الخاص بالمجموعة المستقلة

11- التنمية الاقتصادية للمجموعة المستقلة في تناغم مع السياسة الاقتصادية الوطنية

12- المتاحف والمكتبات ومعاهد الموسيقى الخاصة بالمجموعة المستقلة

13- التراث المعماري الخاص بالمجموعة المستقلة

14- النهوض بالثقافة والبحث وتدرّيس اللغة الخاصة بالمجموعة المستقلة إذا وجدت

15- السياحة في بعدها الترابي (المجموعة المستقلة)

16- النهوض بالرياضة

17- المساعدة الاجتماعية

18- الصحة

19- النهوض بالبنائيات التحتية

وحسب الفصلين 148.2 و 151 من الدستور يمكن للمجموعات المستقلة من الدرجة الأولى أن تمارس اختصاصات تفوق ما هو منصوص عليه في الفصل 148.1 على ألا تتعدى اختصاصات الدولة المنصوص عليها في الفصل 149.1. أما المجموعات المستقلة من الدرجة الثانية فيلزمها خمس سنوات لكي تمارس هذا الحق. كما ينص الفصل 149.3 على أن كل الاختصاصات التي لا تمارسها المجموعة المستقلة والغير الواردة في نظامها الاساسي ترجع إلى الدولة. واخيرا يسمح الفصل 150.2 للدولة أن تفوض صلاحيات قابلة للتفويض إلى مجموعة مستقلة من خلال قانون ويجب على الدولة أن تفوض الإمكانيات المالية الضرورية لممارسة هذا الاختصاص.

ويعتبر النظام القانوني الخاص بالجهة القاعدة التأسيسية الرئيسية لكل جماعة مستقلة في إطار احترام ما ينص عليه الدستور الإسباني. ويتم إعداد هذا المشروع طبقا للمادة 146 من الدستور الإسباني من طرف جمعية من أعضاء المندوبية أو الهيئة المشتركة بين الجزر التي تمثل الأقاليم المعنية وكذا النواب والشيوخ المنتخبين في هذه الأقاليم ويتم بعد ذلك إحالته على الكورتيس ليخضع للمسطرة التشريعية السابقة الذكر، كما يجب أن يتضمن القانون المنظم للاستقلال الذاتي ما يلي:⁴⁵

⁴⁵ - Francis Co Balaguer Callejon, Gregorio camara villar, Juan Fernando l'opez Aguilar, Maria luisa Balaguer, llejon, José Antonio Montilla Martos : « Manual DE Derecho ConStitucional » édition 2017 p : 305

➤ تحديد وذكر الجماعة التي تنطبق عليها هويتها التاريخية.

➤ حدودها الترابية

➤ تحديد وتنظيم مقر مؤسساتها المستقلة بها

➤ الاختصاصات الممارسة المنصوص عليها في الدستور وأسس تحويل المصالح التي تخصها.

وتتكون الأجهزة المحلية التي تتولى تسيير الشؤون الجهوية لكل مجموعة مستقلة بموجب النظام الأساسي المؤسس لها:⁴⁶

الجمعية التشريعية: منح الدستور الإسباني للجمعية التشريعية دورا أساسيا باعتبارها ممثلا للمجموعة المستقلة تنتخب بالاقتراع العام المباشر وتمتيعها بوظائف جهوية من قبيل اعتماد قوانين مستقلة وانتخاب رئيس مجلس الحكومة قد نص الدستور الاسباني فقط على نظام التمثيلية النسبية والاقتراع العام وتمثيل كل مناطق المجموعة المستقلة في حين يحدد النظام الأساسي لكل مجموعة عدد الاعضاء ووضعيتهم ونمط اشتغال وتركيبية الجمعية ووظائفها. ولهاته الجمعيات التشريعية تسميات مختلفة:(البرلمان في الاندلس، الباسك، كطالونيا، كالسيا، جزر الكناري وجزر بدلياريس، وتسمى بالجمعية في جهات مورسيا، مدريد)، هذه التسميات تحددها الانظمة السياسية للحكم الذاتي لكل جهة وتتميز وضعية الاعضاء بنظام عدم التناوب والحصانة البرلمانية بالإضافة الى الحق في تلقي تعويضات. وتتكون الجمعيات التشريعية من الهيئات التالية:

❖ الرئيس: هو الناطق الرسمي باسم الجمعية

❖ مكتب المجلس: هو الهيئة المسيرة للمجلس وتعمل تحت اشراف الرئيس وتشبه وظائف برلمان

الامة والتي يمكن تلخيصها في المصادقة على القوانين المستقلة ومراقبة الاجهزة التنفيذية

للمجموعات المستقلة ومدى احترامها للنظام الاساسي الداخلي للجمعية.

المجلس التنفيذي (المجلس الحكومي الجهوي): يتألف من مستشارين يتولى كل منهم وزارة إقليمية،

ويقوم بتنفيذ القوانين والأنظمة التي يتخذها المجلس الجهوي في جميع ميادين اختصاصات الجهة. حيث

ينص الفصل 1.152 من الدستور الاسباني بالنسبة للمجموعات المستقلة الدرجة الاولى انها تتوفر على

⁴⁶- Maria zambonino pulito : Competencias compartidas entre el Estado y las Comunidades Autónomas
Autores: María Zambonino Pulito, Localización: Revista General de Derecho Administrativo, ISSN-e 1696-9650, N°. 23, 2010.

مجلس حكومي تعهد اليه اختصاصات تنفيذية وإدارية وعلى رئيس يعهد اليه بتراس المجلس الحكومي وهو الممثل الأسمى للمجموعة المستقلة وممثل الدولة لدى هذه المجموعة.

وبمقتضى الاتفاقات المستقلة ل 31 يوليوز 1981 فان باقي المجموعات المستقلة قد تبنت نفس التنظيم المؤسسي.

مجلس القضاء: لكل جهة محكمة عليا تختص بالنظر في الخروقات التي ترتكبها الأجهزة الحكومية ومسيريها، بحيث يكتفي رئيس الحكومة الجهوية بإحالة هذه الخروقات على المحكمة الجهوية لتقول كلمتها وهذه هي السلطة الوحيدة التي تتوفر عليها.

وتسرد المادة 148 الاختصاصات الأساسية التي تشكل مجال الصلاحيات التي يجوز لمجتمعات الحكم الذاتي أن تمارسها على وجه الحصر تمارسها حصرياً إذا رغبت في ذلك (انظر الإطار 1). وبالتالي، من حيث المبدأ، تكتسب جميع مناطق الحكم الذاتي هذه الصلاحيات من خلال اكتسابها هذه الصلاحيات. أما المادة 149، والتي تحدد اختصاصات الدولة، في عدد معين من إمكانية الارتباط أو المشاركة مع سلطة المجتمعات المحلية. وأخيراً، يجوز للبرلمان العام أن يفوض إلى كل أو بعض الجاليات السلطات التي تقع ضمن اختصاصات الدولة، مع مراعاة الاحتفاظ بالرقابة عليها. وفي كل حالة، يجب أن ينص القانون على نقل الموارد المالية المقابلة للسلطات المنقولة على هذا النحو. وهذا يؤدي إلى تفاوتات خطيرة في ممارسة السلطات من قبل مختلف الطوائف. من قبل المجتمعات المختلفة. هذا الاختيار لنظام معقد ربما كان حتمياً، نظراً للتجربة غير المتكافئة للحكم الذاتي المكتسبة من قبل المناطق الإسبانية: الاختلافات في الحكم الذاتي: الاختلافات في " الوعي بالحكم الذاتي " والإرادة والقدرة والاستعداد والوسائل الموارد.

المبحث الثاني: الجهوية ورهان التوازن بين المركزية واللامركزية

تعد الجهوية في إسبانيا جزءاً أساسياً من هيكلها السياسي والإداري، حيث سعت البلاد منذ إقرار دستور 1978 إلى تحقيق توازن دقيق بين المركزية واللامركزية. هذا النظام، الذي نشأ بعد انتهاء النظام الديكتاتوري للجنرال فرانكو، سمح للأقاليم ذات الهوية الثقافية الخاصة مثل كاتالونيا والباسك بتمتعها بحكم ذاتي موسع، فيما حافظ في الوقت نفسه على وحدة الدولة الإسبانية تحت إشراف الحكومة المركزية.

الجهوية في إسبانيا ليست مجرد توزيع للسلطة، بل تمثل انعكاسا للاعتراف بالتنوع الثقافي واللغوي الذي تتمتع به بعض الأقاليم. ومع هذا الاعتراف، ظهرت تحديات متعلقة بتحديد حدود صلاحيات الأقاليم والمركز، حيث يظل التوازن بين الاستقلالية الإقليمية وحماية وحدة الدولة من القضايا الجوهرية في النقاشات السياسية والقانونية في البلاد.

يتمثل **رهان الجهوية** في إسبانيا في الحفاظ على هذا التوازن الدقيق بين الحكومة المركزية التي تضمن استقرار الدولة ووحدتها، وبين الأقاليم التي تسعى إلى تعزيز حقوقها السياسية والثقافية، بما يتيح لها الاستفادة من نظام الحكم الذاتي في إطار من التعاون مع الحكومة المركزية. وتزداد هذه التحديات تعقيداً مع تزايد مطالب بعض الأقاليم بالاستقلالية أو حتى الاستقلال الكامل، كما هو الحال في كاتالونيا.

رهان التوازن بين المركزية واللامركزية في إسبانيا يتطلب تحديد حدود واضحة للمسؤوليات والحقوق بين الحكومة المركزية والمجتمعات الذاتية الحكم. هذا التوازن لا يعتبر مجرد مسألة قانونية أو دستورية، بل يشمل أيضاً تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية. بينما تسعى بعض الأقاليم إلى تعزيز استقلالها، يبقى التحدي الرئيسي هو ضمان استقرار الدولة الإسبانية وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة في جميع أنحاء البلاد.

لقد حاولت اسبانيا تجاوز بعض المشاكل الإثنية الانفصالية بتبنيها للجهوية الموسعة كتنظيم إداري سياسي للدولة، إلا أن بعض الجهات لازالت تتبنى الطرح الانفصالي، مما جعل الدولة في تنظيمها للجهوية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة على حدة. ولقد أدى الاختلاف في التنظيم بين الجهات إلى الاختلاف في طبيعة العلاقة التي تربط بين الدولة وكل مجموعة مستقلة⁴⁷. حيث أصبح تتمتع من خلاله اسبانيا بتنظيم ترابي جهوي متميز.

وتجدر الإشارة إلى أن خصوصية الوحدة الإسبانية التي كان نظام فرانكو يهتم بها ويقدها لكونها كانت بمثابة ضمانة لقوة وعزة الدولة الاسبانية خصوصا مع انتشار الحركات الانفصالية، جعلت المؤسسين يراعون هذه الحقيقة للحفاظ على الوحدة الاسبانية ثم أن شبه الجزيرة الإيبيرية تمتاز بتنوع الثقافات والحضارات عبر تاريخها العريق بالأمجاد وتواصل الأجناس من مختلف بقاع العالم⁴⁸

⁴⁷ Maria zambonino pulito : Competencias compartidas entre el Estado y las Comunidades Autónomas Autores: María Zambonino Pulito, Localización: Revista General de Derecho Administrativo, ISSN-e 1696-9650, N°. 23, 2010.

⁴⁸ - مداخلة السيد مانويل سيليس في اللقاء السادس الذي نظّمته اتيمة بتنسيق مع مجلة دفاتر الشمال حول موضوع " الديمقراطية ودولة الجهات" 17-16-15 أبريل 2004 ,

ويضمن هذا التنظيم الجهوي اختصاصات واسعة لهاته المجموعات المستقلة خصوصا وان الدولة بمفهومها الحديث لم تعد قادرة على القيام بجل وظائفها مما يؤكد ضرورة استمرار اللامركزية السياسية وتوسعها. لهذا فان شكل تنظيم الدولة بنويها هو من بين المحددات التي تقوم عليها الدولة المعاصرة⁴⁹. والذي يجب أن يتميز بالديمقراطية الادارية والسياسية.

الفرع الاول: الهوية الثقافية ومتطلبات الوحدة الوطنية

يعكس موضوع الهوية الثقافية ومتطلبات الوحدة الوطنية التحديات التي تواجهها الدولة الإسبانية بسبب تنوعها الثقافي والإقليمي، حيث تتألف إسبانيا من عدة مناطق تاريخية ولغوية، ولديها تاريخ طويل من التنوع الثقافي والسياسي، حيث تضم العديد من الشعوب والأقاليم ذات الهوية الثقافية الخاصة، بما في ذلك:

- **الكاتالونيون**: يملكون لغة وثقافة خاصة بهم، ولهم تاريخ طويل من السعي نحو الاستقلال أو الحكم الذاتي.
- **الباسكيون**: لديهم لغتهم الخاصة (الباسكية) التي تختلف عن اللغة الإسبانية، وتاريخهم مليء بالصراعات السياسية حول الاستقلال.
- **الغاليش**: يشترك الغاليشيون في ثقافة ولغة مميزة.
- **الأندلسيون**: على الرغم من أنهم جزء من الهوية الإسبانية الكبرى، إلا أن لهم خصوصية ثقافية متميزة.

هذه التنوعات الثقافية تجعل من الصعب تحديد هوية ثقافية موحدة للإسبان، وتثير تساؤلات حول كيفية الحفاظ على هذه الهويات المحلية في إطار الدولة الوطنية. أما الوحدة الوطنية في إسبانيا فيمثل تحديا كبيرا بسبب الصراعات التاريخية حول الاستقلال والحكم الذاتي. في حين أن هناك من يرى أن الوحدة الوطنية تستدعي الحفاظ على هوية ثقافية واحدة أو موحدة، فإن المناطق التي تتمتع بالحكم الذاتي أو تطالب به (مثل كاتالونيا وإقليم الباسك) تمثل تحديات للسلطة المركزية في مدريد.

- القانون الأساسي للاستقلال الذاتي: في عام 1978، تم وضع الدستور الإسباني الذي منح مناطق معينة حكماً ذاتياً مع صلاحيات واسعة في شؤون التعليم والثقافة والاقتصاد، وهذا يعزز التنوع الثقافي، ولكنه يعقد أيضاً فكرة الوحدة الوطنية.

⁴⁹-Francis Co Balaguer Callejon, Gregorio camara villar, Juan Fernando l'opez Aguilar, Maria luisa Balaguer,cllejon, José Antonio Montilla Martos : op.cit p : 302.

- حركات الانفصال :مثل حركة الاستقلال في كاتالونيا التي شهدت تصاعدا خلال العقدين الماضيين، حيث يطالب العديد من سكان وأحزاب كاتالونيا بأن يكون لهم دولة مستقلة ذات هوية ثقافية خاصة بهم. هذا يخلق توترات مع الحكومة الإسبانية التي تسعى إلى الحفاظ على وحدة البلاد. الاحترام المتبادل :من أجل تعزيز الوحدة الوطنية، يجب أن يكون هناك احترام للخصوصيات الثقافية واللغوية للمناطق المختلفة. في الوقت نفسه، يجب أن تكون هناك آليات قانونية تنظم العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم.
 - العدالة الاجتماعية والسياسية :يجب ضمان أن تتاح الفرص الاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين في جميع أنحاء إسبانيا، دون تمييز بناء على الهوية الثقافية أو الجغرافية.
 - الاندماج بين الثقافات :ينبغي تعزيز الحوار بين الثقافات المختلفة داخل إسبانيا، من خلال برامج تعليمية وثقافية تعزز التفاهم المتبادل والتعاون بين جميع الأطراف.
- وعلى الرغم من التنوع الثقافي، هناك هوية وطنية مشتركة ترتبط بتاريخ إسبانيا كدولة واحدة وموحدة. هذه الهوية تشمل عناصر مثل اللغة الإسبانية (التي هي اللغة الرسمية للبلاد) والاحتفالات الوطنية والموروث الثقافي المشترك، مثل التراث المعماري والفني.

الفرع الثاني: توزيع الموارد المالية

ينص الدستور الإسباني لسنة 1978، في مادته 156.1، على أن "المجتمعات المتمتعة بالحكم الذاتي تتمتع بالاستقلال المالي لتنمية وتنفيذ سلطاتها وفقاً لمبادئ التنسيق مع خزانة الدولة والتضامن بين جميع الإسبان". من الصعب تحديد ما المقصود بالاستقلال المالي، حيث لا يوجد مبدأ في هذا الصدد. ولم يتوصل الفقه إلى نتيجة واضحة بشأن محتوى وحدود هذا المبدأ الدستوري. بل قيل فيما يتعلق بأحكام المشروع الدستوري أن المفهوم غامض ويفتقر إلى الدقة. يشير بالاولو تابوادة⁵⁰ إلى أن "المشروع الدستوري يستخدم مصطلح "الحكم الذاتي" للتعبير عن موقف الإقليم مقابل الدولة.⁵¹

1. الاستقلال المالي له طابع عملي: وهو ما يلاحظ من خلال المادة 156.1 من الدستور الإسباني والمادة 1. من LOFCA، الذي ينص على أن لديهم مثل هذا الاستقلال "لتطوير وتنفيذ الصلاحيات التي تُنسب إليهم، وفقاً للدستور، بموجب القوانين والأنظمة الخاصة بهم". تنص القاعدة القانونية الثالثة

⁵⁰ - palao taboada, carlos" la hacienda regional y el proyecto de constitución". universidad de zaragoza, 1978, pp. 10 y 11.

⁵¹ - Maria del mar de la peña amorós "los principios que limitan la autonomía financiera de las comunidades autónomas" revista aragonesa de administración pública, issn 1133-4797, nº 32, 2008 p 243.

عشر لحكم المحكمة الدستورية رقم 1987/37، الصادر في 26 مارس، صراحة على أن "الدستور يمنح الاستقلال المالي للمجتمعات المتمتعة بالحكم الذاتي من أجل تطوير وتنفيذ سلطاتها (المادة 156.1)، مما يسمح بقبول سلطة تلك المجتمعات على استخدام الأداة المالية أيضاً - كجزء لا يتجزأ من سلطاتها".⁵² الاستقلال المالي - في تنفيذ وتطوير جميع الصلاحيات التي تولتها في أنظمتها الأساسية للاستقلال، والتي يكون مثل هذا الاستخدام ضروريا بشأنها.

2. إن الاستقلال المالي للمجتمعات المستقلة يجب أن يستلزم غياب القيود غير المبررة، مما يعني التوافر الكامل للموارد المالية. وبهذا المعنى نجد الأساس القانوني السادس لحكم المحكمة الدستورية رقم 1992/13، الصادر في 6 فبراير، والذي يؤكد أن "الاستقلال المالي... يتطلب التوافر الكامل للوسائل المالية للتمكن من ممارسة "ممارسة صلاحياتها الخاصة، دون شروط غير مبررة، وإلى أقصى حد، وخاصة تلك التي تم تصميمها على أنها حصرية". وقد لاحظ كاسادو أوليرو⁵³ أيضاً هذا الاعتماد على وجود الاستقلال المالي من جانب المجتمعات المستقلة وعلى امتلاكها للوسائل الكافية للقيام بمسؤولياتها. هناك ثلاث آليات رئيسية تستخدم لتوزيع الموارد المالية بين الحكومة المركزية والأقاليم ذات الحكم الذاتي في إسبانيا:

- نظام التحويلات المالية: الحكومة المركزية تقدم تحويلات مالية إلى الأقاليم لتعويض الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق. هذه التحويلات تشمل التحويلات العامة، وهي المبالغ التي تخصص للأقاليم بناءً على معايير معينة مثل حجم السكان، مستوى التنمية الاقتصادية، واحتياجات البنية التحتية. الهدف من هذا هو ضمان التوازن بين الأقاليم الأقل نمواً والأقاليم الأكثر نمواً.
- الضرائب المحولة: بعض الأقاليم تتمتع بقدرة على جمع الضرائب الخاصة بها (مثل ضريبة الدخل والضرائب الأخرى)، ولكن جزءاً من الإيرادات يتم تحويله إلى الحكومة المركزية. على سبيل المثال، بعض الأقاليم مثل كاتالونيا وبلاد الباسك لديها قدرات أكبر على جمع الإيرادات مقارنة بأقاليم أخرى. وهذا يثير جدلاً حول العدالة في توزيع الموارد المالية، حيث يعتبر البعض أن الأقاليم التي تدفع أكثر لا تحصل على نصيب عادل من الأموال.

⁵² -Maria del mar de la Peña Amorós "los principios que limitan la autonomía financiera de las comunidades autónomas." op.cit p 245.

⁵³ - Señala Casado Ollero, Gabriel (en el sistema impositivo de las comunidades autónomas. publicaciones del instituto de desarrollo regional, universidad de granada, 1981, p. 3.).

- التمويل عبر النظام الضريبي: بعض الأقاليم في إسبانيا، مثل إقليم الباسك ونافارا، تتمتع بآلية فريدة تسمح لها بتحصيل الضرائب بشكل مباشر، وتحويل جزء منها إلى الحكومة المركزية. في المقابل، تتمتع كتالونيا وبعض الأقاليم الأخرى بنظام تمويل مختلط حيث تكون هناك تقاسم بين الحكومة المركزية والأقاليم في تحديد الضرائب والمساهمات المالية.

3. التحديات والجدل حول التوزيع:

- التفاوتات بين الأقاليم: واحدة من القضايا الأكثر إثارة للجدل هي التفاوتات بين الأقاليم. بعض الأقاليم مثل كتالونيا ومدريد والباسك تجمع موارد مالية أكبر مما تحصل عليه المناطق الأخرى مثل أندلوسيا أو إكستريمادورا، مما يثير انتقادات من الأقاليم الأقل قدرة على جمع الإيرادات، حيث يعتبرون أن النظام المالي لا يحقق العدالة الكافية.
- الحركات الانفصالية: في بعض الأقاليم مثل كتالونيا، هناك شعور بأنهم يدفعون أكثر مما يحصلون عليه، مما يساهم في تعزيز المشاعر الانفصالية. يعتبر الكثيرون في هذه الأقاليم أن لديهم الحق في الاحتفاظ بجزء أكبر من مواردهم المالية بدلاً من إرسالها إلى الحكومة المركزية.
- التهديدات المالية: الحكومة المركزية في إسبانيا قد تواجه ضغوطاً مالية بسبب أزمة الديون العامة أو التحديات الاقتصادية الأخرى، مما يمكن أن يؤدي إلى تقليص التحويلات المالية إلى الأقاليم أو حتى فرض تقشف.

ونظراً للتفاوتات المتواجدة وتحقيق المزيد من العدالة في توزيع الموارد، تم اقتراح عدة إصلاحات للنظام المالي في إسبانيا، كإصلاح آلية توزيع التحويلات من خلال تحسين معايير توزيع الأموال بين الأقاليم لضمان توازن أفضل بين المناطق، وزيادة الشفافية: من خلال العمل الشفافية في توزيع الأموال بين الحكومة المركزية والأقاليم لضمان العدالة والمساواة، وكذلك تعزيز التعاون بين الأقاليم: محاولة تحسين التعاون بين الأقاليم من خلال مشاريع مشتركة تهدف إلى تعزيز التنمية المتوازنة في جميع أنحاء البلاد. أما بالنسبة للنظام الباسكي والنظام في نافارا فإنهما يمتلكان نظاماً ضريبية خاصة بهما، تعرف بـ "نظام الاتفاقات الاقتصادية". (Concert Economic) "يسمح لهما بتحصيل الضرائب بشكل مباشر وتحديد المبالغ التي يجب دفعها إلى الحكومة المركزية، مما يجعلهما في وضع مميز مقارنة ببقية الأقاليم. ويعتمد توزيع الموارد المالية في إسبانيا على مزيج من آليات التحويلات المالية والضرائب المحلية، ولكن لا يخلو من التحديات، بما في ذلك التفاوتات بين الأقاليم والمطالبات بحقوق أكبر في تخصيص الأموال.

خاتمة

شكلت التجربة الإسبانية في الجهوية منذ انتقال البلاد إلى الديمقراطية عام 1975 نموذجا فريدا يستحق التأمل والدراسة. بعد تحليل مسارها التاريخي وآلياتها القانونية وإشكالياتها المعاصرة، توصلنا إلى عدة استنتاجات تجيب على الإشكالية المطروحة في مقدمة هذا المقال.

كما شكلت الإرادة السياسية في الدولة الإسبانية المنطلق المركزي لتحقيق التنمية والديمقراطية من خلال الجهوية المتقدمة، حيث تحققت اللامركزية بدرجة عالية على مستوى النفقات الاجتماعية حيث نقلت نسبة 80 في المائة من النفقات الاجتماعية إلى مناطق الحكم الذاتي⁵⁴. كما أن مناطق الحكم الذاتي تنفرد بتدبير اختصاص التنمية القروية⁵⁵. مما يبين مدى التزام الدولة الإسبانية بمنح صلاحيات حقيقية للمناطق في تدبير شؤونها الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما كان له أثر إيجابي على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وملاءمتها لخصوصيات كل منطقة.

وقد نجحت الجهوية الإسبانية في تحقيق إنجازات ملموسة على صعيد تعزيز الحقوق الثقافية للمواطنين. فبعد عقود من السياسات المركزية التي حاولت طمس التنوع اللغوي والثقافي، استطاعت الجهوية إحياء اللغات التاريخية كالكتالونية والباسكية والغاليسية، التي أصبحت اليوم لغات رسمية في مناطقها إلى جانب الإسبانية، مما انعكس ذلك على المشهد الثقافي والإعلامي والتعليمي، حيث ازدهرت الثقافات المحلية وتعززت الهويات المناطقية دون أن يشكل ذلك تهديدا لوحدة الدولة في معظم الأحيان.

إن الانتقال الديمقراطي بإسبانيا ارتبط ارتباطا وثيقا بتكريس الجهوية كخيار استراتيجي للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فقد شكل دستور 1978 قطيعة مع الماضي الفرانكوي المركزي من خلال الاعتراف بحق المناطق في الحكم الذاتي، مما ساهم في ترسيخ الممارسة الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية للمواطنين. كما ربط النموذج الإسباني بين الجهوية والتنمية المستدامة، من خلال تمكين المناطق من اختصاصات واسعة في مجالات البيئة والتخطيط المجالي والبنى التحتية.

على الصعيد السياسي، عززت الجهوية الديمقراطية التشاركية من خلال إنشاء مؤسسات تمثيلية على المستوى المنطقي، مما وسّع من قاعدة المشاركة السياسية للمواطنين. ونجحت في احتواء النزعات

⁵⁴ - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول "متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية " إحالة ذاتية رقم 22/2016 صفحة 107.
⁵⁵ - نفس المرجع ص 108.

الانفصالية لعقود طويلة، خاصة في إقليم الباسك الذي شهد تراجعاً ملحوظاً للعنف السياسي منذ تطبيق نظام الحكم الذاتي.

لكن التجربة الإسبانية كشفت أيضاً عن محدودية النموذج الجهوي في التعامل مع التطلعات القومية المتنامية، خصوصاً في كتالونيا. فأزمة 2017 أظهرت أن الجهوية لم تعد كافية لاستيعاب طموحات قطاعات واسعة من المجتمع الكتالوني التي تتطلع إلى الاستقلال التام. وهذا يطرح إشكالية حدود المرونة التي يمكن أن يصل إليها النظام الجهوي قبل أن يتحول فعلياً إلى نظام فيدرالي أو كونفدرالي.

ولقد عبر فيكتور بالاخور في عام 1897 بجملة تبين مدى ارتباط الجهوية المتقدمة بالوحدة الوطنية للدولة حيث قال: "إن بناء جهة هو بناء وطن"⁵⁶. وهذه المقولة تلخص جوهر التجربة الإسبانية التي استطاعت تحويل التنوع من عامل انقسام إلى مصدر قوة وغنى للدولة الموحدة، وذلك من خلال توزيع متوازن للسلطات بين المركز والمناطق.

أبرزت الأزمات المتتالية التي شهدتها إسبانيا، من الأزمة المالية العالمية عام 2008 إلى جائحة كوفيد-19، إشكالية أخرى تتعلق بالتوازن بين المرونة والفعالية في النظام الجهوي. فالتنافس أحياناً بين السلطة المركزية والمناطق أدى إلى تداخل في الصلاحيات وصعوبة في تنسيق السياسات العامة في أوقات الأزمات، مما انعكس سلباً على الاستجابة الحكومية.

في ضوء هذه الاستنتاجات، نقترح بعض التوصيات لتطوير النموذج الجهوي الإسباني وجعله أكثر استجابة للتحديات المعاصرة:

1. إصلاح الإطار الدستوري والقانوني للجهوية، بحيث يكون أكثر وضوحاً في توزيع الاختصاصات بين المستويات المختلفة للحكم، ويحد من النزاعات المتكررة أمام المحكمة الدستورية.
2. تفعيل دور مجلس الشيوخ ليصبح غرفة حقيقية للتمثيل الإقليمي، تشارك بفعالية في صياغة السياسات الوطنية التي تؤثر على المناطق.
3. مراجعة نظام التمويل الجهوي لضمان توازن أفضل بين مبدأي الاستقلال المالي والتضامن بين المناطق، مع الاستفادة من نجاح النظام الضريبي الخاص بإقليم الباسك ونافارا.
4. تطوير آليات للحوار السياسي والوساطة لحل النزاعات بين المركز والمناطق، بعيداً عن اللجوء المفرط للقضاء الدستوري.

⁵⁶ ferrán archilés cardona «hacer región es hacer patria». la región en el imaginario de la nación española de la restauración universitat de valència Ayer 64/2006 (4): 121-147 ISSN: 1134-2277p: 147.

5. توسيع المشاركة المناطقية في السياسة الأوروبية، خاصة في القضايا التي تمس اختصاصاتها مباشرة.

تبقى التجربة الإسبانية في الجهوية، رغم تحدياتها، نموذجا مهما يمكن أن تستفيد منه دول أخرى تعاني من توترات إثنية أو لغوية أو ثقافية. فقد نجحت إسبانيا، بعد قرون من المركزية والديكتاتورية، في بناء دولة ديمقراطية تحترم التنوع وتستوعبه في إطار مؤسسي. ولعل أهم درس مستفاد من هذه التجربة هو أن الجهوية ليست صيغة جامدة، بل عملية متطورة تتكيف باستمرار مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتتطلب حوارا مستمرا وإرادة سياسية للتوفيق بين متطلبات الوحدة ومقتضيات التنوع.

بيبليوغرافيا

المراجع بالعربية:

- ❖ الدستور الإسباني 1978.
- ❖ بريستون، ب. الهولوكوست الإسباني: التعذيب والإبادة في إسبانيا القرن العشرين. ترجمة سعيد منتاق، دار المدى، (2018).
- ❖ كيتنغ، م، الإقليمية الجديدة في أوروبا الغربية: إعادة الهيكلة الإقليمية والتغيير السياسي. ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، 2017.
- ❖ كولينو، س & ديل بينو، إ. "الفيدرالية الإسبانية في أزمة". في أزمة الديون العالمية: مطاردة الفيدرالية الأمريكية والأوروبية. ترجمة كمال المصري، مؤسسة الأهرام، 2016.
- ❖ ريكيخو، ف. "الفيدرالية والديمقراطية: حالة الأمم الأقلية - عجز فيدرالي". في الديمقراطيات الفيدرالية. ترجمة نهلة بيضون، المنظمة العربية للترجمة، 2018.
- ❖ دي لا غرانخ، خ.ل القومية الباسكية: قرن من التاريخ. ترجمة حسام تمام، دار الشروق، 2017.
- ❖ غارسيا دي إنتيريا، إ. (2016). دراسات حول الاستقلال الإقليمي. ترجمة محمد حافظ غانم، دار النهضة العربية، 2016.
- ❖ زوبيري، إ. (2015). نظام الاتفاق الاقتصادي في سياق الاتحاد الأوروبي. ترجمة عبد الحكيم فاضل، دار العلوم العربية للنشر، 2015.

- ❖ قطيفة القرقي "الجهوية الموسعة بين تطبيق اللامركزية ورهانات التنمية: دراسة مقارنة بين جهة طنجة -تطوان وجهة الأندلس "دبلوم الدراسات العليا المعمقة -كلية العلوم القانونية والاقتصادية بطنجة 2018.
- ❖ ليلي نادي: "شرعية الحكم الذاتي" دفاتر سياسية العدد 99/98 مارس - أبريل 2008.
- ❖ مداخلة كارلوس مونتايسالاس: في ندوة العيون حول موضوع "الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية: السيادة الوطنية، الخصوصيات المحلية والقانون الدولي". بتاريخ 14-06-2007.
- ❖ مداخلة السيد مانويل سيليس في اللقاء السادس الذي نظمته اتيمة بتنسيق مع مجلة دفاتر الشمال حول موضوع "الديمقراطية ودولة الجهات" 15-16-17 أبريل 2004.
- ❖ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول "متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية " إحالة ذاتية رقم 22/2016.

المراجع باللغات الأجنبية:

- ❖ Elliott, J.H. Imperial Spain 1469-1716. Penguin Books, .2002
- ❖ Roland Colin Chargé de missions à l'OFCE : "L'Espagne des Communautés régionales autonomes" Observations et diagnostics économiques n° 22 / janvier 1988 p1.
- ❖ Aja, E. Estado Autonómico y Reforma Federal. Alianza Editorial, .2014
- ❖ Kymlicka, W. Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights. Oxford University Press, 1995.
- ❖ Cetrà, D., Casanas-Adam, E. & Tàrraga, M. "The 2017 Catalan Independence Referendum : A Symposium". Scottish Affairs, 27(1), 2018
- ❖ Burgueño, J. Geografía política de la España constitucional: La división provincial. Centro de Estudios Constitucionales, 1996
- ❖ Solé Tura, J. Nacionalidades y nacionalismos en España : Autonomías, federalismo, autodeterminación. Alianza Editorial, 1985
- ❖ Monasterio Escudero, C. & Suárez Pandiello, J.. Manual de hacienda autonómica y local. Ariel, 1998
- ❖ Beramendi, J. & Máiz, R. "Spain: Unfulfilled Federalism (1978-1996)". In U. Amoretti & N. Bermeo (Eds.), Federalism and Territorial Cleavages. Johns Hopkins University Press, 2004
- ❖ Roland Colin Chargé de missions à l'OFCE : "L'Espagne des Communautés régionales autonome " Observations et diagnostics économiques n° 22 / janvier 1988 .

- ❖ Mohamed Ammar : " Aperçu sur la naissance de la décentralisation en Espagne". 2016. hal-01308508 <https://hal.science/hal-01308508v1> Preprint submitted on 1 Jun 2016.
- ❖ J .A Gonzalez Casanova « Teoria del estado y derecho constitutional » 2 a edition revisada .
- ❖ Francis Co Balaguer Callejon, Gregorio camara villar, Juan Fernando l'opez Aguilar, Maria luisa Balaguer,callejon, José Antonio Montilla Martos : « Manual DE Derecho ConStitucional » .
- ❖ Maria Zambonino pulito : « Organizacion y Competencias a las Comunidades Autonomas en la Experiencia Espanola » profesora titular de Derecho Administrativo.Universidad de Cadiz
- ❖ Francis Co Balaguer Callejon, Gregorio camara villar, Juan Fernando l'opez Aguilar, Maria luisa Balaguer,callejon, José Antonio Montilla Martos : « Manual DE Derecho ConStitucional » .
- ❖ PALAO TABOADA, Carlos" La hacienda regional y el proyecto de Constitución". Universidad de Zaragoza, 1978.
- ❖ Mª DEL MAR DE LA PEÑA AMORÓS "LOS PRINCIPIOS QUE LIMITAN LA AUTONOMÍA FINANCIERA DE LAS COMUNIDADES AUTÓNOMAS.
- ❖ Maria del mar de la peña amorós "los principios que limitan la autonomía financiera de las comunidades autónomas."
- ❖ señala casado ollero, gabriel (en el sistema impositivo de las comunidades autónomas. publicaciones del instituto de desarrollo regional, universidad de granada, 1981.
- ❖ ferrán archilés cardona «hacer región es hacer patria». la región en el imaginario de la nación española de la restauración universitat de valència Ayer 64/2006 (4): 121-147 ISSN: 1134-2277.

الإعلام الرقمي وأثره في تشكيل خطاب الصراع في السياق اليمني: دراسة تحليلية
للالآليات والتأثيرات

Digital media and its impact on shaping the discourse of conflict
in the Yemeni context: An Analytical Study of Mechanisms and
Effects



أيمن عمر: اليمن - باحث مستقل

ملخص: تتناول هذه الدراسة التحولات الجذرية التي أحدثتها وسائل الإعلام الرقمية في صياغة الوعي الجماهيري حول طبيعة الصراع الدائر في اليمن منذ عام 2015. وتبرز كيف أصبح الإعلام الرقمي أداة محورية تعتمد عليها الأطراف المتصارعة لتأطير الأحداث وتوجيه السرديات بما يخدم أجنداتها السياسية والأيدولوجية. تعتمد الدراسة على منهجية استقرائية تحليلية شاملة متعددة الأبعاد، تجمع بين تحليل المحتوى الرقمي ودراسة تفاعل الجمهور على منصات التواصل الاجتماعي. وتشدد على ضرورة تعزيز التربية الإعلامية والوعي الرقمي كأداة للتصدي للتحديات الناتجة عن دور الإعلام الرقمي في تعميق الانقسامات وزيادة الاستقطاب. كما تبرز الإمكانيات الإيجابية التي يمكن أن يوفرها الإعلام الرقمي إذا تم توظيفه بمسؤولية، للمساهمة في تعزيز الحوار الوطني وبناء السلام في اليمن.

الكلمات المفتاحية: الإعلام الرقمي، التأطير الإعلامي، الأيديولوجيا الرقمية، غرف الصدى، فقاعات الفترة.

Abstract: This study examines the radical transformations that digital media has brought about in shaping public awareness about the nature of the conflict in Yemen since 2015. It highlights how digital media has become a pivotal tool that conflicting parties rely on to frame events and direct narratives to serve their political and ideological agendas. The study relies on a comprehensive, multi-dimensional analytical inductive methodology that combines digital content analysis with a study of audience interaction on social media platforms. It stresses the need to enhance media literacy and digital awareness as a tool to address the challenges resulting from the role of digital media in deepening divisions and increasing polarization. It also highlights the positive potential that digital media can provide,

if employed responsibly, to contribute to promoting national dialogue and building peace in Yemen.

Keywords: Digital media, media framing, digital strategic slogans, echo chambers, filter bubbles, psychological warfare.

مقدمة.

منذ اندلاع الصراع في اليمن عام 2015، شهدت البلاد تحولاً عميقاً في كيفية تشكيل وعي الجمهور المحلي والدولي حول طبيعة الصراع في اليمن وتداعياته لم يعد الإعلام التقليدي الأداة الوحيدة للتحكم في سرديات الصراع، بل ظهر الإعلام الرقمي كلاعب حاسم يساهم في تأطير الأحداث بشكل يعزز الانقسامات والاستقطاب بين الأطراف المتنازعة إن الانتشار السريع للإعلام الرقمي وقدرته الفائقة على نقل المعلومات جعلته أحد الأدوات الأكثر فعالية في التلاعب بالسرديات وتوجيه الرأي العام، مما حول الفضاء الرقمي إلى ساحة معركة موازية للصراع العسكري على الأرض.

أصبح الإعلام الرقمي، بما في ذلك منصات التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية، أداة مركزية تستخدمها الأطراف المتصارعة لتشكيل تصورات الجمهور، مما يعزز من قدرته على التأثير في المواقف السياسية والاجتماعية يتم استخدام تقنيات متنوعة مثل الانتقاء الإخباري والتركيز على جوانب معينة وتجاهل أخرى، مما يساهم في خلق صورة مجتزأة أو مشوهة للواقع هذا النوع من التلاعب بالسرديات يعزز الاستقطاب ويزيد من حدة الانقسامات الاجتماعية والسياسية، مما يساهم في تعميق الصراع.

2.1. مدخل منهجي ونظري

تستند هذه الدراسة إلى رؤية منهجية شاملة لمعالجة أبعاد الموضوع، حيث تبدأ بالإطار النظري الذي يستعرض مفهوم الإعلام الرقمي وخصائصه المميزة مقارنة بالإعلام التقليدي، مع مناقشة نظريات الإعلام ذات الصلة مثل نظرية التأطير الإعلامي (Framing Theory)، ونظرية غرف الصدى وفقاعات الفلتر (Echo Chambers & Filter Bubbles Theory). كما تتناول الدراسة الصراع اليمني كحالة خاصة، مسلطة الضوء على العوامل السياسية والاجتماعية التي تغذي هذا الصراع. وتعتمد الدراسة على منهجية تحليلية متعددة الأبعاد تشمل المنهج الاستقرائي - التحليلي لفهم كيفية تناول الأطراف المتصارعة للصراع عبر الإعلام الرقمي، ومنهج تحليل المحتوى لدراسة نماذج من الخطاب الإعلامي الرقمي، بالإضافة إلى منهج دراسة الجمهور لاستكشاف تأثير المحتوى الرقمي على وعي الجماهير وسلوكهم.

أما المجتمع البحثي للدراسة، فيشمل الإعلام الرقمي اليمني، مثل المواقع الإخبارية الإلكترونية والقنوات الرقمية التابعة للأطراف المتنازعة،⁵⁷ وصفحات وسائل التواصل الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية.⁵⁸ كما يركز على

⁵⁷ مثل موقع البوابة الإخبارية اليمنية: <https://yemnews.net>، وقناة الساحات التابعة للحوثيين: <https://alsahattv.com.ye>

وقناة عدن المستقلة التابعة للحراك الجنوبي: <https://www.youtube.com/@aicadentv>

⁵⁸ مثل صفحة المشهد اليمني المناهضة للحوثيين: https://www.facebook.com/mashadyemen2/?locale=ar_AR

الجمهور اليمني المستخدم للإعلام الرقمي، سواء في الداخل أو الخارج، مع دراسة تفاعلهم مع المحتوى الإعلامي ومدى تأثرهم بالخطابات المختلفة. وتشمل الدراسة أيضاً تحليلاً للمحتوى الرقمي المرتبط بالصراع اليمني، مثل المنشورات والتغريدات والفيديوهات والخطابات الرسمية وغير الرسمية، إلى جانب تسليط الضوء على دور الإعلاميين والمؤثرين والناشطين الرقميين الذين يسهمون في تشكيل خطاب الصراع أو توجيهه.⁵⁹

تركز الدراسة على خمسة محاور رئيسية تتناول تأثير الإعلام الرقمي على الصراع اليمني، حيث يتناول المحور الأول عملية تأطير الصراع، وكيفية استخدام وسائل الإعلام الرقمية لفرض سرديات محددة تعزز التصورات الجماعية وتوجيه المشاعر الشعبية.

بينما يتناول المحور الثاني الأيديولوجيا ودورها في تشكيل الخطاب الإعلامي الرقمي ونقل رسائل ذات طابع أيديولوجي تعبئ الجمهور وتبرر استمرار الصراع حيث يتم استغلال القيم الدينية والقومية، وكذلك السرديات التي تروج لفكرة المقاومة والدفاع عن المبادئ، لتوجيه المشاعر الجماهيرية وتعزيز الانتماء للأطراف المتصارعة.

وأما المحور الثالث فيركز على تأثير غرف الصدى وفقاعات الفلترة، وكيف تساهم هذه الظواهر في تعزيز الانقسامات وزيادة حدة الاستقطاب، مما يؤدي إلى خلق بيئة مغلقة تعزز العداء وتقلل من فرص الحوار والتفاهم. وفيما يتعلق بالمحور الرابع فهو يناقش تأثير الإعلام الرقمي على البنية الإعلامية التقليدية، حيث أدى النمو السريع للإعلام الرقمي إلى تدمير البنية الإعلامية ولم يقتصر فقط على الجانب التقني، بل امتد إلى نماذج الأعمال والهيكلية المؤسسية، مما أدى إلى تغيير جوهري في كيفية إنتاج وتوزيع المعلومات وتفاعل الجمهور معها.

وختاماً يتناول المحور الخامس استخدام الإعلام الرقمي كأداة للحرب النفسية ونشر الشائعات والمعلومات المضللة بهدف التأثير على معنويات الجمهور وزعزعة الاستقرار النفسي وتضخيم مشاهد الدمار والمعاناة الإنسانية، في المقابل، تُستخدم حملات دعائية لرفع الروح المعنوية وزيادة الدعم الشعبي، من خلال تصوير الانتصارات الميدانية وبطولات المقاتلين. تسعى الدراسة من خلال هذه المحاور الخمسة إلى تقديم فهم واضح للدور الذي يلعبه الإعلام الرقمي في ديناميكيات الصراع اليمني، وكيف يمكن أن يُستخدم لتعزيز جهود السلام والمصالحة إذا ما استُخدم بشكل مسؤول إن الهدف الأساسي هو تقديم تحليل شامل للأبعاد الإعلامية للصراع، والكشف عن التحديات والفرص التي يقدمها الإعلام الرقمي ضمن بيئة صراع معقدة يمكن للإعلام الرقمي أن يتحول من أداة لتعميق الصراع إلى أداة لتحقيق السلام، إذا تم استخدامه لنشر رسائل تدعو إلى الحوار والتفاهم.

تختتم الدراسة بالتأكيد على أهمية تعزيز الوعي الجماهيري بالتفكير النقدي والتعامل بحذر مع المحتوى الرقمي إن الإعلام الرقمي يمكن أن يكون أداة فعالة للتغيير الإيجابي إذا استُخدم بشكل سليم، حيث يمكنه المساهمة في بناء مجتمع متسامح ومتعدد الرؤى يمكن للأفراد فيه أن يصبحوا أكثر قدرة على مواجهة التحديات الإعلامية وتجنب الوقوع في فخ الدعاية المضللة، مما يساهم في دعم جهود بناء السلام وتحقيق المصالحة في اليمن.

⁵⁹ مثل المطرب محمد الخولاني: <https://www.instagram.com/m.k7olani>، والصحفي نبيل البكري:

<https://www.facebook.com/DbdhAlmtry> وعبد المعطري: <https://www.facebook.com/albukiri>

2. المحور الأول: تأطير الصراع في الإعلام الرقمي

يُعتبر الإعلام الرقمي أداة مركزية في تأطير الصراع في اليمن، حيث تسعى كل جهة إلى فرض سردياتها الخاصة التي تتماشى مع أهدافها السياسية والاستراتيجية عبر الإعلام الرقمي، تُوجّه السرديات بشكل فعال للتأثير على الرأي العام، مما يساهم في تشكيل تصور الجمهور حول طبيعة الصراع وأدوار مختلف الأطراف فيه تعتمد الأطراف المتصارعة على وسائل الإعلام الرقمية، كوسائل أساسية لبث محتويات متعددة، تشمل مقاطع الفيديو، الصور، والمحتوى التفاعلي الذي يُصمم بهدف التأثير على الرأي العام وإعادة توجيهه بما يخدم مصالحها هذا التأطير يجعل من الإعلام الرقمي ساحة معركة موازية للصراع العسكري التقليدي، وهو ما يعزز من أهمية هذا النوع من الإعلام في تحديد مصائر الصراعات.

تتجلى عمليات التأطير في الإعلام الرقمي عبر تقنيات متعددة، منها الانتقاء الإخباري⁽⁶⁰⁾، حيث يتم التركيز على جوانب معينة من الصراع وتجاهل جوانب أخرى، مما يهدف إلى رسم صورة محددة لدى الجمهور من خلال هذا الانتقاء، يتم إبراز مشاهد المعاناة الإنسانية، كحالات الضحايا المدنيين، بهدف إثارة العواطف وكسب التعاطف الدولي، أو على النقيض يتم إظهار الانتصارات والإنجازات العسكرية لتعزيز الروح المعنوية لدى الأنصار، كما حصل لدى بعض المنقذين الذين أظهروا تدخل التحالف في اليمن بصورة النصر التاريخي،⁶¹ مثل هذه العمليات تُسهم في تكوين تصورات مجتزأة أو مشوهة عن الواقع، مما يزيد من حدة الانقسامات ويعمق الاستقطاب بين الأطراف المختلفة على سبيل المثال، تستخدم بعض الجهات الإعلامية مقاطع فيديو لضحايا القصف مع تجاهل السياق التاريخي أو العسكري الذي أدى إلى هذه الأحداث، مما يؤدي إلى تحريف الواقع وتوظيفه لدعم أجندة معينة.

كما يلعب المؤثرون الرقميون دورًا محوريًا في صياغة وتأطير خطاب الصراع⁽⁶²⁾، حيث يتم استخدامهم كأدوات دعائية فعالة لمختلف الأطراف المتنازعة هؤلاء المؤثرون يمتلكون القدرة على الوصول إلى جمهور واسع وبناء علاقات عاطفية قوية معهم، وبالتالي يحولهم لوسيلة مؤثرة لنشر الرسائل الدعائية واستمالة الجمهور يتعزز هذا الدور من خلال استخدام لغة عاطفية ومؤثرة تُثير التعاطف أو العداء تجاه أطراف معينة عملية التكرار المستمر للرسائل تُسهم في ترسيخها ضمن الوعي الجمعي للجمهور، مما يجعل هذه الرسائل جزءًا من الإدراك الجماعي حول الصراع يُسهم هذا التأطير في تحويل النزاع إلى قضية شخصية للجمهور، ويزيد من ارتباطهم العاطفي بالصراع، مما يؤثر على مواقفهم وسلوكياتهم.

(60) نجاعي، س.، وجفافة، د. (2021). عوامل انتقاء الأخبار الصحفية في ظل البيئة الاتصالية الحديثة. Annales de

l'université d'Alger، 35(2)، 885-904.

⁶¹ ينظر: مقال في جريدة عكاظ للكاتب محمد الساعد، بعنوان: هل انتصرت السعودية في اليمن أم لا؟! تاريخ النشر: 2023/04/13

تاريخ الوصول: 2024/12/19. الرابط: <https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2131036>

(62) (Muth, L., & Peter, C. (2023). Social media influencers' role in shaping political opinions and actions of young audiences. Media and Communication, 11(3), 164–174.

<https://doi.org/10.17645/mac.v11i3.6750>

يُعد المحتوى البصري أيضًا ، مثل الصور والفيديوهات، من أهم الأدوات التي تُوظف لتأطير الصراع⁶³، نظرًا لقدرتها الفائقة على التأثير العاطفي والنفسي تُستخدم الصور التي تُظهر معاناة المدنيين، مثل الأطفال والنساء الذين يتعرضون للعنف أو النزوح، لتعزيز السرديات التي تصور الأطراف المتسببة في هذه المعاناة كجهات معتدية غير شرعية، مما يسهم في كسب التعاطف الدولي وتوجيه الرأي العام ضد هذه الجهات، مثل ما حصل أثناء الهدنة التي تم إعلانها في أبريل 2020 حيث أعلنت جماعة الحوثي عن تعرضها لعشرات الهجمات والغارات في أنحاء متفرقة من البلاد،⁶⁴ وفي المقابل، تُوظف الصور التي تُظهر الجنود والمقاتلين في مواقف بطولية لخلق صورة إيجابية حول الطرف الذي يمثلهم، مما يسهم في تعزيز الدعم الشعبي ورفع الروح المعنوية بين الموالين له هذا النوع من التأطير يُعزز من تعميق الصراع من خلال تعزيز التصورات المتناقضة حول الأطراف المتنازعة.

بالإضافة إلى ذلك، يشكل الإعلام الرقمي عاملاً حاسماً في تشكيل الرؤية الدولية حول الصراع في اليمن تُستخدم منصات التواصل الاجتماعي لنقل الرسائل الموجهة إلى الجمهور الدولي، بهدف التأثير على سياسات الدول والمواقف الرسمية حيال الصراع تعتمد الجهات المتصارعة على استراتيجيات متعددة، مثل استخدام اللغات الأجنبية في المحتوى، وتوظيف شخصيات مؤثرة على المستوى الدولي لنقل رسائلها، بهدف كسب التعاطف الدولي وجذب الدعم السياسي والمادي. هذه الاستراتيجيات تجعل الإعلام الرقمي أداة فعالة ليس فقط في التأثير على الرأي العام المحلي، بل أيضًا في تشكيل المواقف والقرارات الدولية، مما يجعله جزءًا من أدوات الضغط والمفاوضات الدولية.

دور الأبعاد الزمنية تلعب الأبعاد الزمنية دورًا مهمًا لتأطير الصراع، حيث يُستغل الإعلام الرقمي لتقديم الأحداث بطرق آنية وسريعة، مما يجعل الجمهور يعيش الصراع وكأنه حدث مستمر ومباشر في حياتهم اليومية هذا التفاعل اللحظي يُسهم في زيادة التعاطف الفوري والانفعالات القوية تجاه الأحداث، مما يؤدي إلى زيادة حدة الاستقطاب وتعقيد إمكانيات الوصول إلى حلول سلمية تُستخدم تقنيات البث المباشر والتحديثات اللحظية لتعزيز هذا الشعور بالحضور الفوري للأحداث، مما يُمكن الجمهور من التفاعل المباشر والتعليق والمشاركة، وهو ما يُضفي شعورًا ويجعل الجمهور جزءًا من عملية التأطير الإعلامي ويؤثر بشكل مباشر على مواقفهم وتوجهاتهم. نخلص إلى أن الإعلام الرقمي يلعب دورًا في إعادة تشكيل الهويات الجماعية داخل المجتمع اليمني يسعى كل طرف من أطراف الصراع إلى توظيف الإعلام الرقمي لتعزيز الهوية الجماعية لأنصاره، من خلال التركيز على القيم المشتركة والعداوة تجاه الأطراف الأخرى، وهذا هذا النوع من التأطير يُعزز من مشاعر الانتماء والتضامن داخل المجموعات، لكنه يؤدي أيضًا إلى تعميق الفجوات والانقسامات بين الفئات المختلفة في المجتمع تُستخدم الرموز والشعارات والمصطلحات الخاصة بكل طرف لتعزيز هويته الجماعية ولتمييزه عن الآخر، مما يؤدي إلى خلق شعور قوي بالانتماء، لكنه في نفس الوقت يزيد من حدة العداء والانقسام.

⁶³ (Motahar, P. S., Tavakoli, R., & Mura, P. (2021). Social media influencers' visual framing of Iran on YouTube. *Tourism Recreation Research*, 49(2), 270–282.

<https://doi.org/10.1080/02508281.2021.2014252>

⁶⁴ ينظر: خبر في الجزيرة بعنوان: لا هدنة باليمن.. غارات واشتبكات وتبادل للاتهامات بين الأطراف، تاريخ النشر: 2020/04/16

تاريخ الوصول: 2024/12/19. الرابط: <https://2h.ae/zYLF>

3. المحور الثاني: الأيديولوجيا وتشكيل الخطاب الإعلامي في الإعلام الرقمي

يعتبر الإعلام الرقمي أداة مركزية في تشكيل الأيديولوجيات وتعزيزها في سياق الصراع اليمني، حيث يتم استغلال هذه المنصات لنشر رؤى وأفكار تخدم مصالح كل طرف من أطراف النزاع وتساهم في تبرير أفعاله السياسية والعسكرية، حيث يبدو جلياً أن الإعلام الرقمي بات ساحة حرب أيديولوجية⁽⁶⁵⁾، تسعى من خلالها الأطراف المتصارعة إلى كسب تأييد الجمهور، سواء كان محلياً أو دولياً، عبر نشر سرديات محكمة تُضفي شرعية على مواقفها وتستهدف تعبئة الدعم الجماهيري، وفي الواقع فإن هذه السرديات لا تكتفي بتأطير النزاع على أنه صراع على السلطة، بل تسعى لتحويله إلى معركة وجودية، مما يعزز من تعميق الانقسامات ويزيد من حدة العداء.

الأيديولوجيا والديناميات الإعلامية

تعتمد الأطراف المتنازعة على استراتيجيات مختلفة لفرض خطابها الأيديولوجي عبر وسائل الإعلام الرقمية، حيث تُسخر القيم الدينية والوطنية كأدوات لتبرير أفعالها وتصويرها كجزء من مشروع يخدم المصلحة العامة⁽⁶⁶⁾ يتم استخدام النصوص الدينية والشعارات الوطنية بطريقة تُقدم الأعمال العسكرية والسياسية على أنها دفاع عن القيم والمبادئ العليا، كما حصل في كلمة عبد الملك الحوثي في لقاء وجهاء اليمن في أغسطس 2017،⁶⁷ هذه الاستراتيجية تؤدي إلى بناء ذاكرة جماعية تعمق من أهمية الصراع وضرورة استمراره لتحقيق الأهداف المزعومة. إلى جانب ذلك، تُستخدم وسائل الإعلام الرقمية لنشر صور نمطية تهدف إلى تشويه صورة الخصوم يعمل الخطاب الأيديولوجي على تقديم الآخر كعدو مشترك يمثل تهديداً وجودياً للقيم والمصالح، مما يسهم في تعزيز الشرعية تُبرز هذه السرديات الأيديولوجية العداء كعنصر جوهري في تشكيل الهوية الجماعية، حيث يُصور العدو على أنه خطر حتمي يجب مواجهته تُعزز هذه الصور النمطية من خلال محتوى عاطفي يتضمن قصص الضحايا ومعاناة المدنيين، وهو ما يُستخدم لتحفيز مشاعر الغضب والانتقام وتعميق الكراهية تجاه الأطراف الأخرى مثال على ذلك عندما يستخدم الحوثيون الخطاب الإعلامي الخاص بهم وتصوير قوات الشرعية على أنهم "دواعش" و"نعتهم" بالصهاينة"، و"أدوات أميركا"⁶⁸

1.3. تأطير الأيديولوجيا عبر الوسائل الرقمية

المحتوى الرقمي الذي يُستخدم في نشر الأيديولوجيا يتنوع بين النصوص المكتوبة ومقاطع الفيديو والصور والتعليقات بصورة لا تقتصر على كسب التأييد اللحظي، بل يسعى إلى تشكيل الوعي على المدى البعيد وبناء تصورات مستقرة حول الصراع وأدوار مختلف الأطراف فيه هذا النوع من التأطير يُسهم في خلق حالة من الاستقطاب المستدام،

⁶⁵ (Cammaerts, B., & Carpentier, N. (2009). Blogging the 2003 Iraq War: Challenging the ideological model of war and mainstream journalism? OBSERVATORIO (OBS), 9, 1–23

⁶⁶ (Veneti, A., Lilleker, D. G., & Reilly, P. (2020). Photographing the 'battlefield': The role of ideology in photojournalist practices during the anti-austerity protests in Greece. Journalism, 21(6), 855-872. <https://doi.org/10.1177/1464884918809521>

⁶⁷ ينظر: كلمة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي في لقاء وجهاء اليمن 19-08-2017م، في موقع دمار نيوز، تاريخ النشر:

<https://www.dhamarnews.com/archives/72471> الرابط: 2024/12/19.

⁶⁸ ينظر: خبر في موقع الساحات بعنوان: أميركا تُحرك أدواتها.. بواذر تجبر الوضع تلوح بالآفاق، تاريخ النشر: 2024/04/17 تاريخ الوصول: 2024/12/19. الرابط: <https://alsahattv.com.ye/article.php?id=2482>

علاوة على ذلك، يُبرز الإعلام الرقمي دور المؤثرين والشخصيات الدينية والسياسية في توجيه الخطاب الأيديولوجي وتشكيله مثل شخصية عبد الملك الحوئي، وعمر بن حفيظ وعقيل المقطري وغيرهم. ويتم توظيف هؤلاء المؤثرين لنشر رسائل ذات طابع أيديولوجي تُسهم في تعزيز الانتماء وتعبئة الدعم الشعبي، وذلك من خلال استخدام لغة تتسم بالعاطفية والرمزية، حيث تُقدم هذه الشخصيات كحماة للقيم الدينية⁽⁶⁹⁾ والوطنية، مما يمنح خطابهم مصداقية وقوة تأثير غالبًا ما تُستغل هذه الشخصيات لتبرير الأعمال العنيفة أو العمليات العسكرية، حيث تُقدّم على أنها واجب مقدس للدفاع عن الدين أو حماية الوطن هذا النوع من الخطاب يمنح الأيديولوجيا بُعدًا مقدسًا يجعل من الصعب التشكيك فيه أو مناقشته، مما يزيد من تعقيد الصراع ويحد من فرص الوصول إلى تسويات سلمية.

2.3. المحتوى المرئي ودوره في نشر الأيديولوجيا

المحتوى المرئي، مثل مقاطع الفيديو والبث المباشر، يُعد من الأدوات الأكثر تأثيرًا في نشر الأيديولوجيا، حيث يمتاز بقدرته على إثارة العواطف وبناء روايات قوية ومقنعة تُستخدم هذه المقاطع لنقل مشاهد من ساحات المعارك أو لتقديم شهادات من أفراد يدعون أنهم ضحايا للعنف الممارس من قبل الأطراف الأخرى مثل القصة التي انتشرت عن الفتاة التي فقدت أطرافها بلغم حوئي في يوم زفافها على ضواحي مدينة تعز⁷⁰.

3.3. تعزيز الهيمنة والسيطرة من خلال الأيديولوجيا

أن الأيديولوجيا تُستخدم في الإعلام الرقمي ليس فقط كوسيلة لتعبئة الدعم الجماهيري، بل أيضًا كأداة لتعزيز الهيمنة والسيطرة، كما يُستغل الخطاب الأيديولوجي لتقويض المعارضة والتقليل من شأنها، وتصويرها كخيانة أو كتهديد للقيم المشتركة و، مما يجعل من الصعب تحقيق أي تسويات سلمية أو فتح قنوات للحوار يسهم الإعلام الرقمي في تحويل الصراع من مجرد نزاع سياسي إلى معركة وجودية تُعتبر فيها التسوية نوعًا من الخيانة للقيم والمبادئ، حيث أن هذا التحول يجعل من الأيديولوجيا أداة للتعبئة المستمرة، حيث يُصبح الصراع جزءًا من الهوية الجماعية، مما يصعب فصله عنها ويزيد من حدة التوتر والانقسام.

علاوة على ذلك، يُستخدم الإعلام الرقمي لتكريس مفهوم العدو الداخلي والخارجي، حيث يتم تصوير كل من يعارض الأطراف المتنازعة كعدو يجب القضاء عليه، كما يظهر المقاتلون الحوثيون مثلًا في إعلام قوات الشرعية وقوات الجنوب على أنهم أعداء ويتبعون لجهات إقليمية كإيران،⁷¹ هذا النوع من التأطير يُسهم في تقليص المساحات المتاحة للتنوع والاختلاف، ويخلق بيئة لا تحتل المعارضة أو التعددية يُصبح الإعلام الرقمي هنا أداة لتصفية الحسابات السياسية والأيديولوجية، مما يعزز من سلطة الأطراف المسيطرة ويقلل من فرص بناء مجتمع

⁶⁹ (Gates, DK, & Steane, P. (2009). Political Religion – the Influence of Ideological and Identity Orientation. Totalitarian Movements and Political Religions , 10 (3–4), 303–325.

<https://doi.org/10.1080/14690760903396310>

⁷⁰ ينظر: مقطع في يوتيوب، قناة اليمن اليوم الفضائية، بعنوان: حكايات يمنية| فتاة يمنية فقدت أطرافها بلغم أرضي يوم زفافها | 6

يناير 2024 تاريخ النشر: 2024/01/06 تاريخ الوصول: 2024/12/19. الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=CgvzqcVMenU>

⁷¹ ينظر: مقال في موقع الحرة، بعنوان: الحوثيون.. ذراع إيران التي فجرت اليمن وهددت جيرانه، تاريخ النشر: 2024/12/01 تاريخ

الوصول: 2024/12/19. الرابط: <https://2h.ae/qxOS>

متسامح ومتنوع هذا يؤدي إلى تفاقم العنف البنيوي ويعزز من البنى السلطوية التي ترفض أي محاولات للتغيير أو الإصلاح.

من خلال هذا التحليل، يتضح أن الأيديولوجيا تلعب دوراً مركزياً في تشكيل الخطاب الإعلامي الرقمي المرتبط بالصراع اليمني، حيث تُستغل كأداة للتعبئة والتأطير وبناء الهوية الجماعية يتطلب التعامل مع هذا الواقع تعزيز الوعي الجماهيري بأهمية التفكير النقدي وتشجيع الخطابات التي تدعو إلى الحوار والتفاهم، بدلاً من تلك التي تُكرس الكراهية والانقسام. في نهاية المطاف، يمكن للإعلام الرقمي أن يكون أداة للتغيير الإيجابي إذا استخدم بشكل مسؤول والتزم بقيم السلام والتسامح هذا يستدعي جهوداً مشتركة من الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية، لتعزيز الاستخدام الإيجابي للإعلام الرقمي وتحقيق أهداف التنمية والسلام.

4.المحور الثالث: غرف الصدى وفقاعات الفلتر في الإعلام الرقمي

1.4.تعريف غرف الصدى Echo Chambers وفقاعات الفلتر Filter Bubbles:

يمكن تعريف غرف الصدى بأنها ظاهرة اجتماعية وإعلامية تحدث عندما يتعرض الأفراد لمعلومات وأفكار تتماشى مع معتقداتهم وقناعاتهم الحالية، بينما يتم تجاهل أو إقصاء الآراء المخالفة. وفي بيئة كهذه، يتم تضخيم الأفكار المتشابهة بشكل متكرر، مما يعزز من الشعور بصحة هذه الأفكار أو المعتقدات، ويقلل من فرص التفاعل مع وجهات نظر متنوعة تنتشر هذه الظاهرة بشكل كبير في وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تتيح الخوارزميات المعدة مسبقاً للمستخدمين محتوى يتماشى مع اهتماماتهم ومواقفهم⁽⁷²⁾. بينما تُعرّف فقاعات الفلتر بأنها حالة تحدث عندما تقوم خوارزميات المنصات الرقمية مثل محركات البحث ووسائل التواصل الاجتماعي بتخصيص المحتوى المعروض للمستخدمين بناءً على تفضيلاتهم السابقة وسلوكهم على الإنترنت هذا التخصيص يحدّ من تنوع المعلومات التي يتعرض لها المستخدم، مما يجعله في "فقاعة" تحتوي فقط على وجهات نظر ومعلومات تتوافق مع اهتماماته يؤدي ذلك إلى تقييد آفاق المستخدم، وقد يسهم في تعزيز التحيزات الشخصية وتقليل فهمه للآراء والمواقف المختلفة⁽⁷³⁾.

2.4.دور غرف الصدى وفقاعات الفلتر في سياق الخطاب الإعلامي في اليمن:

تلعب غرف الصدى وفقاعات الفلتر دوراً حاسماً في تشكيل الخطاب الإعلامي الرقمي في اليمن، حيث تساهم هذه الظواهر بشكل مباشر في تعزيز الانقسامات الاجتماعية والسياسية وزيادة حدة الاستقطاب بين مختلف الأطراف تُعد غرف الصدى بيئات إعلامية مغلقة يتعرض فيها الجمهور فقط للمعلومات التي تتفق مع معتقداتهم وتصوراتهم المسبقة، مما يؤدي إلى تعزيز الأفكار والأيديولوجيات القائمة وزيادة ترسيخها أما فقاعات الفلتر، فهي ناتجة عن تفاعل خوارزميات مواقع التواصل الاجتماعي مع المستخدم حيث تُظهر للمستخدمين محتوى يتماشى مع اهتماماتهم وتفضيلاتهم السابقة، مما يقلل من نطاق تعرضهم لوجهات النظر المختلفة ويؤدي إلى تعميق الحدود بين المجموعات المختلفة.

⁷² ((Jamieson, K. H., & Cappella, J. N. (2008). Echo chamber: Rush Limbaugh and the conservative media establishment. Oxford University Press.)

⁷³ ((Pariser, E. (2011). The Filter Bubble: What the Internet Is Hiding from You. Penguin Books.)

في سياق الصراع اليمني، تعمل غرف الصدى وفقاعات الفترة على زيادة حدة الانقسام بين الأطراف المتنازعة من خلال تعزيز الاعتقادات المسبقة وتضييق فرص الحوار والتفاهم. وفي هذا السياق يعتمد كل طرف من أطراف النزاع على وسائل الإعلام الرقمي لتشكيل سردية محددة تعزز من شرعيته وتقدم خصومه في صورة سلبية من خلال هذه البيئات الإعلامية المغلقة، بالإضافة لذلك يتم تضخيم رسائل الدعم والتأييد للأطراف المختلفة، مما يعزز من شرعية الصراع ويجعل من الصعب على الأفراد التعرف على سرديات أخرى أو النظر في وجهات نظر مغايرة هذا النوع من العزل الفكري يؤدي إلى تعزيز الانغلاق ويحول دون نشوء نقاشات بناءة، ويكرس التصورات المنحازة التي يمتلكها الأفراد.

3.4. أثر غرف الصدى وفقاعات الفترة:

تُظهر التحليلات أن غرف الصدى توجه الجمهور بشكل فعال نحو تعزيز المواقف المتشددة وزيادة العداء تجاه الأطراف الأخرى، حيث يتم استغلال الخوارزميات الخاصة بمنصات التواصل الاجتماعي لتضييق نطاق المحتوى المعروف، مما يعزز من حضور الرسائل الداعمة للطرف الذي يتبناه المستخدم، وبالتالي يقلل من فرصة التعرض لمحتوى يعبر عن وجهات نظر مغايرة. وفي المحصلة يؤدي ذلك إلى تعزيز الصور النمطية وزيادة مشاعر الكراهية تجاه الأطراف المنافسة، حيث يشعر الأفراد أن المعلومات التي يتلقونها هي الحقائق الوحيدة المتاحة والمقبولة، مما يجعل النقاش والتسوية أمرًا بعيد المنال.⁷⁴ هذه البيئة المغلقة تُعزز توجهات الجمهور نحو التطرف وتجعلهم أكثر استعدادًا لقبول الروايات الأحادية التي تقدمها الأطراف المتنازعة.

علاوة على ذلك، تُستخدم غرف الصدى كأداة لتعزيز الانتماء الجماعي داخل الأطراف المتنازعة، حيث يشعر الأفراد بأنهم جزء من مجموعة تدافع عن قيم مشتركة وتواجه عدوًا مشتركًا، هذا النوع من التضامن الجماعي يعزز من مشاعر الانتماء، لكنه أيضًا يعمق الفجوات بين الفئات المختلفة ويجعل من الصعب تحقيق تفاهم متبادل أو التوصل إلى حلول سلمية، تُظهر الدراسات أن هذا النوع من التأطير يجعل الجمهور أكثر استعدادًا لتقبل الأفكار المتطرفة وأقل انفتاحًا على الحوار أو التسوية⁽⁷⁵⁾ إن الطبيعة المغلقة لغرف الصدى تساهم في تعزيز الفجوة بين "نحن" و"هم"، حيث تُصور الأطراف الأخرى على أنها العدو المطلق الذي يجب مقاومته بأي ثمن، مما يزيد من حدة الصراع ويجعل من التسوية السلمية أمرًا معقدًا.

أما فقاعات الفترة، فتؤدي دورًا محوريًا في تشكيل تجربة المستخدم على منصات التواصل الاجتماعي، حيث تعتمد هذه المنصات على خوارزميات تهدف إلى زيادة التفاعل من خلال عرض المحتوى الذي يتماشى مع اهتمامات المستخدمين في سياق الصراع، تؤدي هذه الخوارزميات إلى تضييق نطاق تعرض المستخدمين لمحتوى يعبر عن وجهات نظر مغايرة، مما يقلل من فرص النقاش البناء ويزيد من حدة الاستقطاب تساهم فقاعات الفترة في خلق بيئات إعلامية مغلقة لا تحتمل التعددية أو التنوع في الآراء، حيث يتعرض المستخدم لمحتوى يؤكد على

⁷⁴ مثال على ذلك، الجدل الحاصل بعد المطالب التي تقدمت بها لجنة الإعداد للحوار الوطني إلى الرئيس عبد ربه منصور هادي لتنفيذها قبل الشروع في الحوار عام 2012، وللمزيد ينظر، مقال في الجزيرة بعنوان: جدل باليمن حول مطالب الاعتذار للجنوب، تاريخ النشر: 2012/08/30 تاريخ الوصول: 2024/12/20. الرابط: <https://2h.ae/NYWH>

⁷⁵ ((Jamieson, K. H., & Cappella, J. N. (2008). Echo chamber: Rush Limbaugh and the conservative media establishment. Oxford University Press.) Previous reference.

رؤيته الخاصة ولا يتيح له الفرصة للاستماع إلى آراء مغايرة هذه الظاهرة تُعزز من التصورات الأحادية وتخلق بيئة إعلامية تعزز التطرف الفكري وتجعل من النقاش الموضوعي أمراً نادراً.

4.4. التأثير الاجتماعي لفقاعات الفلترة وغرف الصدى:

إلى جانب تأثير فقاعات الفلترة وغرف الصدى على المستوى الفردي، فإنها تؤثر أيضاً على المستوى الاجتماعي العام، حيث تسهم في تكوين مجتمعات متوازية تتعايش دون أي تفاعل حقيقي فيما بينها هذه المجتمعات تُعزز من حالة الاستقطاب وتحد من فرص التعاون، حيث يُنظر إلى الآخر على أنه "العدو"، ويتم رفض أي محاولة للتقارب أو التفاهم على أنها نوع من الخيانة للمبادئ والقيم الجماعية. وفي الواقع فإن هذا النوع من التأطير يجعل من الصعب تحقيق مصالح وطنية أو التوصل إلى حلول سياسية شاملة، حيث لا توجد مساحات مشتركة للنقاش أو التفاوض.

تُعد غرف الصدى وفقاعات الفلترة عوامل مهمة في تأجيج الصراع في اليمن، حيث تزيد من تعقيد إمكانية تحقيق التفاهم والتسوية بين الأطراف المختلفة تعمل هذه الظواهر على خلق بيئات إعلامية تعزز من الرسائل المتحيزة وتحد من إمكانية الانفتاح على وجهات نظر بديلة لمواجهة تأثير هذه الظواهر، يتطلب هذا الأمر تعزيز الوعي الجماهيري بأهمية التنوع والانفتاح على الآراء المختلفة، وتشجيع استخدام وسائل الإعلام بطرق تدعم الحوار والتفاهم بدلاً من تعميق الانقسامات. حيث أن تعزيز التربية الإعلامية والوعي الرقمي يمكن أن يساهم في تقليل تأثير غرف الصدى وفقاعات الفلترة، ويمكن الأفراد من التعرف على التحيزات الإعلامية والبحث عن مصادر متنوعة للمعلومات.

5.4. مواجهة تأثير غرف الصدى وفقاعات الفلترة:

يبدو جلياً من استعراض هذه الظواهر كيف يمكن للإعلام الرقمي أن يساهم في تعميق الانقسامات وزيادة حدة الصراع في اليمن من خلال خلق بيئات مغلقة تحد من التفاعل البناء والتعددية. وفي هذا السياق يُعد التعامل مع تأثيرات غرف الصدى وفقاعات الفلترة تحدياً يتطلب تضامناً من مختلف الجهات، بما في ذلك الحكومات ومنصات التواصل الاجتماعي والمجتمع المدني، لتطوير استراتيجيات وسياسات تدعم التنوع والتفاهم، وتعمل على تقليل تأثيرات الخوارزميات التي تؤدي إلى العزل الإعلامي والاستقطاب الحاد. يتطلب الأمر أيضاً من صناع القرار في المنصات الرقمية تحمل مسؤولية أكبر في تعديل خوارزمياتهم بحيث تتيح للمستخدمين الوصول إلى محتوى متنوع ومتعدد الرؤى، وذلك لتعزيز الحوار والتفاهم المجتمعي. من الضروري أيضاً أن تكون هناك جهود مشتركة لتعزيز الحوار بين المجتمعات المختلفة من خلال استخدام وسائل الإعلام الرقمية بشكل بناء، حيث يمكن لهذه الوسائل أن تكون جسوراً للتواصل بدلاً من أن تكون أدوات لتعزيز الانقسام.⁷⁶ ويجب على الجهات الفاعلة، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، العمل على تعزيز المبادرات التي تدعو إلى الحوار والتفاهم وتعزز من فرص الوصول إلى حلول سلمية كما يجب على منصات التواصل الاجتماعي الاستثمار في تطوير أدوات تساهم في تقليل تأثير غرف الصدى وفقاعات الفلترة من خلال تقديم خيارات للمستخدمين تمكّنهم من اكتشاف محتوى يعبر عن وجهات نظر متنوعة.

⁷⁶ تبرز عدة محاولات واقعية في هذا الصدد، من أبرزها: منتدى اليمن الدولي، الذي ينظمه مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية برعاية وزارة الخارجية السويدية.

5. المحور الرابع: تدمير البنية الإعلامية التقليدية

في ظل التطور السريع للإعلام الرقمي، أصبحت البنية الإعلامية التقليدية تواجه تحديات هيكلية غير مسبقة تهدد وجودها وقدرتها على الاستمرار في أداء دورها في تشكيل الرأي العام وإيصال الأخبار بموضوعية. وفي هذا الخصوص نستطيع القول إن التحول نحو الإعلام الرقمي لم يكن مجرد تحول تقني، بل كان تحولاً جذرياً في منظومة الإنتاج الإعلامي والتوزيع، مما أدى إلى إضعاف الدور المحوري الذي كانت تلعبه الوسائل الإعلامية التقليدية كالصحف والتلفزيون والإذاعة إذ باتت هذه الوسائل تواجه منافسة شرسة من قبل منصات الإعلام الرقمي التي تمتاز بالمرونة وسرعة النشر، وقدرتها على إتاحة الوصول إلى المعلومات بشكل فوري ومن أي مكان، فضلاً عن تقديم تجارب تفاعلية غير مسبقة تعزز من ارتباط الجمهور بها.

1.5. إعادة تشكيل أنماط الاستهلاك وتدمير النموذج التقليدي

إن الانتشار الواسع للمنصات الرقمية قد أعاد تشكيل أنماط استهلاك الجمهور للمعلومات بصورة عميقة⁽⁷⁷⁾ بحيث أصبحت وسائل الإعلام التقليدية عاجزة عن مواكبة السرعة والمرونة التي يتسم بها الإعلام الرقمي. وهذا التحول لم يكن مجرد تحول في توجهات الجمهور، بل امتد تأثيره ليشمل المؤسسات الإعلامية التقليدية نفسها، التي وجدت نفسها أمام خيارين لا ثالث لهما: إما التكيف السريع مع هذه البيئة الرقمية الجديدة أو مواجهة خطر الاندثار، وهذا التكيف يتطلب استراتيجيات تتجاوز مجرد التحول إلى الفضاء الرقمي، بل تشمل أيضاً إعادة صياغة المحتوى وتبني أساليب تحريرية وتقنية تواكب متطلبات الجمهور الرقمي، إلا أن هذا التكيف يتطلب موارد كبيرة وإعادة هيكلة جذرية داخل المؤسسات الإعلامية، وهو ما يجعل الأمر بالغ الصعوبة على الكثير منها. الإعلام الرقمي لم يكتفِ بتغيير طبيعة العملية الإعلامية، بل أسهم أيضاً في تدمير نموذج الأعمال التقليدي لوسائل الإعلام الجمهور اليوم يفضل استهلاك المحتوى المجاني المتاح على الإنترنت، بدلاً من الدفع للحصول على الأخبار والمعلومات من الوسائل التقليدية. وهذا التغير في السلوك الاستهلاكي جعل شركات الإعلان تجد في المنصات الرقمية بديلاً أكثر فعالية للوصول إلى الجمهور المستهدف. وقد أدت هذه التحولات الاقتصادية إلى تراجع الإيرادات المالية لوسائل الإعلام التقليدية، مما أدى بدوره إلى تدهور جودة المحتوى وتقليص حجم العمليات الصحفية، وتقليص عدد العاملين في هذا القطاع. وبالإضافة إلى التأثيرات الاقتصادية، فإن تقلص الموارد المالية لهذه الوسائل أثر أيضاً على قدرتها على الاستثمار في تحقيقات صحفية معمقة وتطوير برامج ذات جودة عالية، مما أدى إلى تراجع دورها كمصدر موثوق للمعلومات.

⁷⁷ (Yuan, E. (2011). NEWS CONSUMPTION ACROSS MULTIPLE MEDIA PLATFORMS: A repertoire approach. Information, Communication & Society, 14(7), 998–1016.
<https://doi.org/10.1080/1369118X.2010.549235>

2.5. العلاقة الجديدة بين الإعلام والجمهور

إلى جانب التأثير الاقتصادي، شهدنا أيضًا تغييرات جوهرية في طبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور⁽⁷⁸⁾، حيث أنه في السابق كانت وسائل الإعلام التقليدية تعتمد على نموذج أحادي الاتجاه في إيصال المعلومات، يمثل الجمهور فيه مجرد متلقي سلبي للمحتوى، أما الآن فقد أتاحت المنصات الرقمية فرصة التفاعل والمشاركة، مما حوّل الجمهور إلى مشارك نشط في صنع ونشر المعلومة. هذا التحول ساهم في تزايد تأثير الأفراد في توجيه الرأي العام، وظهر ما يعرف بـ"الإعلام المواطن"، حيث يتمكن الأفراد من نقل الأخبار وتغطية الأحداث بشكل مباشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مما أضعف احتكار وسائل الإعلام التقليدية للمعلومات. وقد ساهم هذا التحول أيضًا في خلق بيئة إعلامية أكثر ديمقراطية، حيث أصبح بإمكان الأفراد والجماعات المهمشة التعبير عن أصواتهم وآرائهم دون الاعتماد على الفلاتر التحريرية التي كانت تفرضها المؤسسات التقليدية.

وبالمقابل واجهت الأطراف المتصارعة في اليمن انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وقدرة المواطنين على صنع المعلومة ونشرها بعدة أدوات تهدف للحد من تأثيرهم على الرأي العام. حيث لجأت هذه الأطراف إلى فرض الرقابة وحجب بعض المواقع والتطبيقات، مثل "فيسبوك" و"يوتيوب"، أو تقييد الوصول إلى الإنترنت خاصة في أوقات التصعيد السياسي أو العسكري.⁷⁹ كما مارست التضيق على النشطاء والصحفيين الرقميين من خلال الاعتقال أو التهديد أو حتى التصفية الجسدية، بهدف إسكات الأصوات المستقلة. إلى جانب ذلك، تم توظيف "جيوش إلكترونية" لشن حملات دعائية مضادة، وإغراق المنصات بمعلومات مضللة أو تحريضية للتشويش على الخطاب المستقل. وعمدت الأطراف أيضًا إلى نشر الأخبار الكاذبة والإشاعات لخلق حالة من الفوضى المعلوماتية، مما يضعف مصداقية الأخبار التي ينقلها المواطنون. إضافة إلى ذلك، استخدمت تقنيات التجسس واختراق الحسابات لمراقبة النشطاء أو تعطيل حساباتهم الرقمية، مع التركيز على الترويج لرواياتها الرسمية للأحداث عبر وسائل الإعلام الرقمية والتقليدية، بهدف تقليل تأثير المعلومات المستقلة. ولم تقتصر هذه الجهود على السيطرة على الفضاء الرقمي فقط، بل وصلت إلى تقييد الوصول إلى الإنترنت أو قطعه بشكل كامل في لحظات حاسمة، مثل الاحتجاجات أو العمليات العسكرية، لمنع تداول الأخبار والصور التي قد تؤثر على الرأي العام.

3.5. تآكل السلطة الإعلامية التقليدية وتأثيره على الحدود الجغرافية

كان لظهور المنصات الرقمية تأثيرات كبيرة على هيكل السلطة الإعلامية، حيث إن السلطة الرمزية التي كانت تحتكرها وسائل الإعلام التقليدية في تشكيل الخطاب العام وتوجيه الرأي العام قد تآكلت بشكل ملحوظ. فمع ظهور المنصات الرقمية، أصبح بإمكان الأفراد إنتاج المحتوى ونشره على نطاق واسع، مما أدى إلى تعدد وتنوع مصادر

⁷⁸ (James, M. (2007). A review of the impact of new media on public relations: Challenges for terrain, practice and education. Asia Pacific Public Relations Journal, 8(1), 137-148.

⁷⁹ مثلما حصل خلال أزمة الحظر في أغسطس 2023، حيث أعلنت جماعة الحوثي حظرها فيسبوك وتويتر، ردًا على تضيق هذه المنصات عليهم ومنعهم من نشر مواد مرتبطة بالصراع الدائر في البلاد، ينظر: مقال في العربي الجديد، لشادي ياسين، بعنوان: حظر الحوثيين لـ"يوتيوب" و"فيسبوك": اليمن على موعد مع العزلة، تاريخ النشر: 2023/08/07 تاريخ الوصول: 2024/12/21. الرابط: <https://2h.ae/hgta>

المعلومات.⁽⁸⁰⁾ إلا أن هذا التنوع، وإن كان إيجابيًا في إتاحة خيارات متعددة، فإنه أدى في بعض الأحيان إلى خلق حالة من الفوضى الإعلامية نتيجة انتشار الأخبار الزائفة والمضللة وقد أسهم هذا الوضع في تعميق أزمة الثقة في الإعلام بشكل عام، سواء كان تقليديًا أو رقميًا، حيث أصبح التحقق من صحة المعلومات تحديًا رئيسيًا يواجه كل من الجمهور وصناع المحتوى على حد سواء وأمام هذا التحدي، برزت الحاجة إلى تطوير آليات جديدة للتحقق من صحة الأخبار، وتعزيز دور مؤسسات التدقيق المستقلة التي يمكنها إعادة بناء الثقة في المحتوى الإعلامي.

وفي هذا السياق كان لتطور الإعلام الرقمي تأثير عميق على الحدود الجغرافية التي كانت تقيد انتشار المعلومات.⁽⁸¹⁾ فقد بات بإمكان المستخدمين الوصول إلى المعلومات من أي مكان في العالم بشكل فوري، مما ساهم في زيادة تعقيد المشهد الإعلامي ورفع مستوى التنافس بين وسائل الإعلام المحلية والدولية. وأدى هذا الانفتاح العالمي إلى فقدان وسائل الإعلام التقليدية جزءًا كبيرًا من جمهورها المحلي لصالح المنصات الرقمية العالمية، التي تمتاز بتقديم محتوى متنوع يلبي اهتمامات الجمهور المختلفة، ويعزز من شعورهم بالارتباط بالفضاء العالمي وأدى هذا الانفتاح في نفس الوقت إلى تشابك المواضيع الإعلامية المحلية والعالمية، حيث أصبحت الأحداث الدولية تؤثر بشكل مباشر على النقاشات المحلية، مما زاد من أهمية الفهم المتكامل للعلاقات الدولية والاتجاهات العالمية.

5.4. الابتكار في إنتاج المحتوى الإعلامي والتحديات التي تواجهه

لم تقتصر التغيرات في البيئة الإعلامية على وسائل الإعلام والجمهور فقط ، بل شملت أيضًا أساليب وطرق إنتاج المحتوى الإعلامي نفسه. حيث أتاح التحول الرقمي إمكانيات جديدة للإنتاج الإعلامي، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي في إعداد الأخبار والتقارير، والاعتماد على البيانات الضخمة لتحليل التوجهات العامة للجمهور واستهدافهم بمحتوى مخصص.⁸² هذه التقنيات الحديثة غيرت قواعد اللعبة الإعلامية وأعدت تشكيل ممارسات الصحافة التقليدية، مما أدى إلى زيادة كفاءة الإنتاج الإعلامي، ولكن في نفس الوقت أثار قضايا أخلاقية تتعلق بالخصوصية والتلاعب بالمعلومات. حيث تواجه تقنيات الذكاء الاصطناعي في وسائل الإعلام تحديات أخلاقية متعلقة بالخصوصية والتلاعب بالمعلومات. فمن ناحية الخصوصية، تعتمد هذه التقنيات على جمع وتحليل كميات هائلة من البيانات الشخصية للمستخدمين، مثل سجل التصفح والمواقع الجغرافية، دون موافقة صريحة، مما يثير مخاوف بشأن انتهاك حقوق الأفراد وحماية بياناتهم. كما يُستخدم الذكاء الاصطناعي في إنشاء محتوى مزيف، مثل الفيديوهات والصور المنتجة بتقنية "Deepfake"، مما يقوض مصداقية المعلومات ويسهم في نشر الدعاية الكاذبة وتشويه السمعة. إضافةً إلى ذلك، تؤدي خوارزميات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في توصيات الأخبار إلى تعزيز التحيزات وغرف الصدى، مما يزيد من استقطاب الجمهور ويحد من تنوع المعلومات. علاوة على ذلك، تُستخدم هذه التقنيات في استهداف الجمهور برسائل سياسية موجهة، مما يؤثر على الرأي العام

⁸⁰ (Schulz, W. (1997). Changes of mass media and the public sphere. Javnost-The Public, 4(2), 57-69.

⁸¹ (Chouliaraki, L., & Georgiou, M. (2019). The digital border: Mobility beyond territorial and symbolic divides. European Journal of Communication, 34(6), 594-605.

⁸² Sestino, A., Prete, M., Piper, L., & Guido, G. (2020). Internet of Things and Big Data as enablers for business digitalization strategies. Technovation, 98, 1-9.

والديمقراطيات، خاصة في الانتخابات. ومع تعقيد أنظمة الذكاء الاصطناعي، يصعب تحديد المسؤولية عند وقوع انتهاكات، سواء في التلاعب بالمعلومات أو انتهاك الخصوصية، مما يبرز الحاجة إلى أطر قانونية وأخلاقية لضبط استخدامها.⁸³

5.5. تعزيز المشاركة المجتمعية والتحديات المصاحبة

أسهمت قدرة الإعلام الرقمي على تقديم تجارب تفاعلية في تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال الأدوات التفاعلية مثل التعليقات والبلث المباشر والاستفتاءات، حيث أصبح الجمهور جزءاً من العملية الإعلامية، مما عزز من شعورهم بالتمكين والمشاركة. إلا أن هذا التطور لم يخلُ من التحديات، حيث أدى إلى زيادة حدة الاستقطاب المجتمعي في بعض الأحيان، خاصة عندما يتم استغلال غرف الصدى الرقمية لتعزيز الآراء المتطرفة أو الترويج للأخبار الكاذبة. فمن الملاحظ أن تأثير هذه الغرف لم يكن فقط على مستوى توجيه الرأي العام، بل ساهم أيضاً في تعميق الانقسامات داخل المجتمع اليمني، مما جعل مهمة الإعلام في تعزيز الحوار المجتمعي وبناء جسور التفاهم في اليمن أكثر تعقيداً. إجمالاً، يمكن القول إن الإعلام الرقمي لم يكتفِ بتغيير شكل وطبيعة العملية الإعلامية، بل ساهم في تدمير البنية الإعلامية التقليدية وإعادة صياغة قواعد العمل الإعلامي بشكل جذري. و لم يصبح الإعلام الرقمي بديلاً للإعلام التقليدي فقط، بل منافساً يتحدى الهيمنة التقليدية ويفرض واقعاً جديداً يتطلب من وسائل الإعلام التقليدية التكيف السريع وتبني نماذج عمل مبتكرة تتسم بالمرونة والإبداع، وإلا فإنها ستواجه خطر الاندثار والتهميش في هذا العصر الرقمي المتسارع. ويمكن القول إن مستقبل الإعلام يعتمد بشكل كبير على قدرته على التأقلم مع التحولات الرقمية المتسارعة، وعلى إيجاد توازن بين الحفاظ على القيم الصحفية التقليدية والاستفادة من الإمكانيات التكنولوجية الحديثة لتعزيز المحتوى وتقديمه بطريقة تتناسب مع احتياجات الجمهور المعاصر.

6. المحور الخامس: الإعلام الرقمي كأداة للحرب النفسية

في سياق الصراع اليمني، أصبح الإعلام الرقمي أداة استراتيجية مركزية تُستخدم بشكل مكثف في إطار الحرب النفسية،⁽⁸⁴⁾ نظراً لما تتيحه من إمكانيات فريدة للتأثير على الرأي العام وتوجيه الإدراك المجتمعي. من الواضح أن التحولات التكنولوجية في مجال الإعلام أسهمت في تمكين الأطراف المتنازعة من استخدام منصات التواصل الاجتماعي والمواقع الرقمية كمساحات لنشر الدعاية وتوظيفها كأداة فعالة للتلاعب بالعواطف والجمهور، مما أضفى طابعاً حاسماً على دور الإعلام الرقمي في التأثير على مسار الصراع. و لم يقتصر استخدام الإعلام الرقمي على نقل الأخبار أو بث الشائعات، بل يتجاوز ذلك إلى بناء حملات دعائية منسقة تهدف إلى التأثير العميق على نفسيات الأفراد والجماعات، من خلال توظيف الرسائل المصممة بعناية لتعزيز الاستقطاب وإضعاف

⁸³ , Zuboff, S. (2019). The Age of Surveillance Capitalism, The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power, Harverd business school. New York: PublicAffairs

⁸⁴ (Golubev, K. A. Manipulative Practices In Psychological Warfare: New Challenges In The New Age. European Proceedings of Social and Behavioural Sciences.

الخصم. ومن أمثلة ذلك تكرار الضخ الإعلامي بخصوص جلسات ولقاءات قيادات عسكرية يمنية مع التحالف العربي لدعم الشرعية، لإظهار باقي أطراف الصراع وكأنهم معولون عن محيطهم العربي والإقليمي.⁸⁵

1.6. الاستراتيجيات النفسية للإعلام الرقمي

تشمل الاستراتيجيات المستخدمة في الإعلام الرقمي ضمن الصراع اليمني استهداف نقاط الضعف النفسية للخصوم عبر نشر الشائعات وتضخيم الخسائر العسكرية والإنسانية. وتعتمد هذه الاستراتيجيات على فهم متقدم لعلم النفس الاجتماعي⁽⁸⁶⁾ واستغلال لحظات الضعف العاطفي، مما يسهم في خلق حالة من الفوضى النفسية وعدم الاستقرار. فعلى سبيل المثال، يتم استخدام الصور والفيديوهات التي تعرض الدمار والخسائر البشرية بشكل متكرر ومقصود لإثارة مشاعر اليأس والإحباط لدى الجمهور المستهدف، مما يؤدي إلى تقويض الروح المعنوية وتنشيط العزيمة. كما حصل حين تم تدمير مقر للاحتجاز تابع للحوثيين في ذمار عام 2019.⁸⁷ وتعتمد هذه العمليات بشكل كبير على تكرار الرسائل والمشاهد الصادمة، حيث يتم تصميم المحتوى الرقمي ليظل عالقاً في الأذهان ويؤثر على السلوك والتصورات الفردية والجماعية.

من جهة أخرى، تعتمد الأطراف المتنازعة على الإعلام الرقمي لتعزيز الدعم الشعبي ورفع معنويات الأنصار من خلال حملات دعائية تركز على تصوير الانتصارات الميدانية والبطولات العسكرية، حيث يتم إنتاج فيديوهات قصيرة ورسوم بيانية ومحتوى بصري متقن لخلق سرديات متماسكة تُظهر قوة أحد الأطراف وهشاشة الآخر. وجدير بالذكر أن هذا التلاعب بالمعلومات والتصورات يُعد من أبرز أساليب الحرب النفسية، حيث يُستخدم التلاعب البصري والمونتاغ لإضفاء طابع درامي يعزز من قوة الرسالة ويجعلها أكثر تأثيراً وانتشاراً كما يتم توظيف الشهادات الشخصية وتجارب الأفراد كوسيلة لتعزيز السرديات القائمة، مما يضيف بعداً إنسانياً على الرسائل ويزيد من مصداقيتها.

2.6. استهداف الفئات المجتمعية والتأثير النفسي المتبادل

يُستخدم الإعلام الرقمي أيضاً لاستهداف شرائح مجتمعية معينة، مثل النساء والشباب، الذين يُعتبرون أكثر عرضة للتأثر بالحملات الدعائية. فعلى سبيل المثال تُستخدم الرسائل التي تبرز الخسائر الإنسانية والآثار السلبية للصراع لتنشيط معنويات النساء ودفعهن للتأثير على محيطهن للتراجع عن دعم الصراع. وفي المقابل، تُستخدم الرسائل التي تحثي بالبطولات والانتصارات لرفع معنويات الشباب وتحفيزهم على المشاركة أو تقديم الدعم، كما حصل

⁸⁵ من أمثلة ذلك، لقاء قائد قوات التحالف فهد سلمان مع عبدالله العلمي القيادي اليمني، ينظر: خبر في روسيا اليوم، بعنوان: الرياض.. قائد القوات المشتركة لتحالف دعم الشرعية في اليمن يلتقي عضو مجلس القيادة الرئاسي اليمني، تاريخ النشر:

2024/11/10 تاريخ الوصول: 2024/12/21. الرابط: <https://2h.ae/qHxb>

⁸⁶ (GÎNDILĂ, F. M. (2024, June). MANIPULATING PERCEPTIONS AND BEHAVIOR THROUGH COGNITIVE WARFARE TECHNIQUES IN THE DIGITAL AGE. In PROCEEDINGS OF THE INTERNATIONAL SCIENTIFIC CONFERENCE STRATEGIES XXI-National Defence College (pp. 73-78). Carol I National Defence University Publishing House.

⁸⁷ ينظر: بيان صحفي للصليب الأحمر، بعنوان: اليمن: مشاهد دمار مفرجة، ومحتجزون بين قتل أو مصاب، تاريخ النشر:

2024/11/10 تاريخ الوصول: 2024/12/21. الرابط: <https://www.icrc.org/ar/document/yemen-scenes-devastation-every-single-detainee-either-hurt-or-injured-attack>

فيما سُمي "مليونية الحسم" والتي نظمها الحراك الجنوبي في عدن عام 2014.⁸⁸ وكذلك يتم توظيف الشخصيات المؤثرة على هذه المنصات، مثل المدونين والمشاهير، لنشر الرسائل الدعائية وتعزيز انتشارها على نطاق واسع، مما يزيد من تأثيرها وسرعة وصولها.

يكما تتيح الإعلام الرقمي إمكانية التفاعل المباشر مع الجمهور، مما يضفي بعداً إضافياً للتأثير النفسي يتم تشجيع المتابعين على المشاركة في النقاشات والتعليق على المنشورات، وهو ما يخلق ديناميكية تفاعلية تجعل الرسائل أكثر تأثيراً واستمرارية. وعند التطبيق العملي نجد هذا النوع من التفاعل يعزز الشعور بالانتماء إلى المجموعة ويجعل الجمهور يشعر بأن لهم دوراً فاعلاً في الصراع، سواء كان ذلك من خلال دعم طرف معين أو معارضة طرف آخر. علاوة على ذلك، يتيح التفاعل المباشر للمروجين إمكانية قياس مدى فعالية حملاتهم الدعائية من خلال مراقبة ردود الأفعال والتعليقات، وهو ما يمكنهم من تعديل وتكييف استراتيجياتهم بشكل مستمر لضمان تحقيق التأثير المطلوب.

3.6. التضليل الإعلامي والأخبار الزائفة

من الجدير بالذكر أن الإعلام الرقمي يوفر بيئة خصبة لنشر الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة، مما يضيف تعقيداً كبيراً للمشهد ويخلق صعوبة في التمييز بين الحقيقة والدعاية يتم استغلال هذه البيئة لتضليل الجمهور، سواء عبر نشر معلومات مغلوطة حول الانتصارات أو الخسائر، أو من خلال تحريف الوقائع وتقديمها بطريقة تخدم أهدافاً معينة. وهذا النوع من التضليل يسهم في زعزعة الثقة بالمصادر الإعلامية ويزيد من حالة الانقسام المجتمعي، حيث يصبح من الصعب على الأفراد الحصول على معلومات موثوقة يمكن الاعتماد عليها في تشكيل آرائهم ومواقفهم.⁸⁹ يتم أيضاً استخدام الشبكات المعقدة من الحسابات الوهمية والروبوتات لنشر هذه المعلومات على نطاق واسع، مما يجعل من الصعب تتبع مصادرها أو التحقق من صحتها، وبالتالي يزيد من تأثيرها السلبي.

4.6. التأثير الدولي وتشكيل الرأي العام العالمي

الإعلام الرقمي لم يعد مقتصرًا على التأثير في الجمهور المحلي فقط، بل أصبح أداة استراتيجية تمتد آثارها إلى المجتمع الدولي، حيث تلجأ الأطراف المتنازعة إلى توظيف الأدوات الرقمية لتشكيل الرأي العام العالمي وكسب التعاطف أو لتشويه صورة خصومها على الساحة الدولية. ويتم ذلك عبر نشر محتوى متنوع بعدة لغات، واستهداف منصات إعلامية و جماهير دولية محددة، بهدف التأثير على مواقف الحكومات وصانعي القرار السياسي في الدول الأخرى. من خلال هذا النهج، تعمل الأطراف المتصارعة على تعزيز سردياتها الخاصة، سواء عبر تصوير نفسها كجهة شرعية ذات مطالب مشروعة تستحق الدعم، أو كضحية تعاني من مظالم تستوجب المساندة الدولية. في الوقت نفسه، تسعى لتقويض صورة الخصم عبر اتهامات وتشويه يهدف إلى عزله سياسياً ودبلوماسياً.

⁸⁸ ينظر: خبر في BBC بعنوان: الحراك الجنوبي ينظم مظاهرات في عدن ويهدد بطرد الشماليين من جنوب اليمن، تاريخ النشر: 2014/12/01 تاريخ الوصول: 2024/12/21. الرابط:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/12/141130_yemen_aden_demos

⁸⁹ ينظر دراسة بخاش، عبد الله، (2023) آليات تحقق الصحافيين اليمنيين من التضليل الإعلامي في حادثتي مقتل السناني وتفجير مطار عدن، جامعة أوريبرو، السويد. والمنشورة في موقع أكاديميا، تاريخ النشر: 2023 تاريخ الوصول: 2024/12/21. الرابط:

<https://2h.ae/Xnng>

هذا الاستخدام المكثف للإعلام الرقمي على الساحة العالمية لا يهدف فقط إلى كسب الدعم السياسي أو تقليل الضغوط الدولية، بل يسهم أيضاً في تعقيد الجهود الدبلوماسية الرامية إلى حل النزاعات سلمياً، إذ يُستخدم الخطاب الرقمي لتعزيز الاستقطاب وزيادة الانقسامات. وقد أصبح الإعلام الرقمي أحد أبرز أدوات الدبلوماسية العامة الحديثة،⁹⁰ حيث تعتمد الدول والجماعات على تقنيات الإعلام الرقمي في صياغة سرديات موجهة بدقة لتؤثر على الجماهير الدولية وقرارات صانعي السياسات، مما يجعل الإعلام الرقمي لاعباً رئيسياً في النزاعات السياسية والدبلوماسية في العصر الحالي.

5.6. الإعلام الرقمي كأداة للحرب النفسية المعاصرة

الإعلام الرقمي، بفضل قدرته على الوصول السريع والطبيعة التفاعلية لمنصات التواصل الاجتماعي، يُعتبر من أقوى الأدوات المستخدمة في الحرب النفسية المعاصرة. ولا شك أن القدرة على التأثير الفوري والمباشر في العواطف والمشاعر تجعل من الإعلام الرقمي سلاحاً فعالاً لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية بأقل تكلفة ممكنة. وفي المقابل فإن هذا الاستخدام المكثف يتطلب تطوير آليات دفاعية قوية تشمل تعزيز الوعي لدى الجمهور وتطوير مهارات التفكير النقدي لديهم، بالإضافة إلى سنّ تشريعات وقوانين صارمة تهدف إلى الحد من انتشار الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة. ومن المهم أيضاً تعزيز دور المؤسسات الإعلامية المستقلة والموثوقة لضمان توفير بيئة إعلامية صحية تسهم في بناء مجتمع قادر على التصدي للتحديات النفسية والإعلامية.

بالمجمل يمكن القول إن الإعلام الرقمي قد تحول إلى ساحة صراع موازية لا تقل ضراوة عن الصراع العسكري التقليدي، حيث تُخاض في هذه الساحة معارك نفسية تهدف إلى التحكم في توجهات وآراء الجماهير وتحقيق أهداف سياسية واجتماعية. ويمكن القول بأن الإعلام الرقمي أصبح سلاحاً ذا حدين، إذ يمكن استخدامه لزيادة الدعم الشعبي أو لزعزعة استقرار الخصوم، وذلك من خلال استراتيجيات دعائية معقدة تعتمد على التحليل النفسي والدعاية المستمرة. ونحن نعيش في عالم أصبحت فيه الحرب النفسية عبر الإعلام الرقمي جزءاً لا يتجزأ من الصراعات الحديثة، وهي من الأدوات الأكثر فعالية في تحقيق التأثير دون الحاجة إلى استخدام القوة المادية المباشرة. ولكن يبقى التحدي الأكبر هو كيفية التصدي لهذا النوع من الحروب النفسية من خلال توعية الجمهور بأهمية التحقق من المعلومات والتصدي للدعاية المضللة، وهو ما يتطلب تعاوناً شاملاً بين الأفراد والحكومات والمؤسسات الإعلامية لبناء مجتمع أكثر وعياً ومناعةً ضد التأثيرات السلبية لهذه الأدوات القوية.

7. الخاتمة والاستنتاجات

في خاتمة هذه الدراسة، يمكننا التأكيد على أن الإعلام الرقمي قد لعب دوراً محورياً في تشكيل خطاب الصراع اليميني، مما أدى إلى تغيير جذري في كيفية تقديم السرديات وتشكيل الرأي العام، سواء المحلي أو الدولي هذا الدور لا يقتصر على تقديم المعلومات فحسب، بل يمتد ليشمل توجيه العواطف وبناء تصورات متحيزة تؤثر على ديناميكيات الصراع.

أثبتت الدراسة أن الإعلام الرقمي، من خلال استخدام تقنيات مثل غرف الصدى وفقاعات الفلتر، ساهم في تعزيز الاستقطاب والانقسام داخل المجتمع اليميني، مما جعل من الصعب تحقيق التفاهم أو بناء قنوات للحوار كما بيّنت

⁹⁰ Cull, Nicholas J, (2019) Public Diplomacy: Foundations for Global Engagement in the Digital Age.

الدراسة الأهمية البالغة للأيديولوجيا في تشكيل الخطاب الرقمي واستخدامه كأداة لتعزيز الشرعية الذاتية ونزع الشرعية عن الخصوم.

فيما يتعلق بتأثير الإعلام الرقمي على البنية الإعلامية التقليدية، أظهرت الدراسة كيف أدى هذا التحول الرقمي إلى إضعاف المؤسسات الإعلامية التقليدية وتقليص دورها كجهة رئيسية لنقل المعلومات وتوجيه الرأي العام، مما أفسح المجال لبيئات إعلامية جديدة تتسم بسرعة التفاعل والتأثير.

أما من ناحية الفرص، فإن الإعلام الرقمي، رغم كونه أحد عوامل تعميق الصراع، يمكن أن يلعب دورًا إيجابيًا في تعزيز جهود السلام والمصالحة إذا ما تم توجيهه بشكل مسؤول لدعم قيم التفاهم والتعايش المشترك يتطلب ذلك من الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات ومنصات الإعلام الرقمي والمؤسسات المدنية، تطوير سياسات تضمن الاستخدام المسؤول لهذه الأدوات وتقليل تأثيرات المعلومات المضللة والاستقطاب.

ختامًا، تُظهر الدراسة أن تعزيز الوعي الجماهيري بالتفكير النقدي والتعامل بحذر مع المحتوى الرقمي هو خطوة أساسية نحو بناء مجتمع أكثر قدرة على مواجهة تحديات الإعلام الرقمي، مما يسهم في دعم جهود السلام والاستقرار في اليمن.

المراجع

1. نجاعي، سامية، & جفافة. (2021). عوامل انتقاء الأخبار الصحفية في ظل البيئة الاتصالية الحديثة. *Annales de l'université d'Alger*, 35(2), 885-904.
2. السيد مصطفى، & بتول. (2020). تأثيرات الإعلام المحلي على الجمهور اليمني في أزمة .المجلة العلمية للتكنولوجيا وعلوم الإعاقة. 140-113, 2(3) ,
3. نظمية عبد السلام عثمان. (2022). دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي البيئي لدى الجمهور اليمني- دراسة ميدانية .مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية. 81-102, 6(6) ,
4. الصوفى & خالد. (2013). دور وسائل الإعلام في تشكيل الصورة الذهنية للحكام العرب لدى الشباب اليمني بعد ثورات الربيع العربي .المجلة المصرية لبحوث الرأى العام. 97-136, 12(2) ,
5. محمد عبده هادي. لإعلام العربي..... وتحديات العولمة ((الإعلام الوطني اليمني الراهن ومستقبله في ظل عولمة الإعلام)) "أنموذجاً".
6. فضل، & عبد الله الربيعي. (2016). العوامل والمحددات السيوسو ثقافية المرتبطة بأسماء الأعلام وظروفها دراسة سوسيوأنثروبولوجية في المجتمع اليمني .أنثروبولوجيا. 42-65, 2(2) ,
7. د. سعد بن سعود بن محمد آل سعود. (2020). اعتماد المقيم اليمني على وسائل الإعلام وتأثيرها على علاقته بالمجتمع السعودي أثناء أزمة اليمن" دراسة وصفية ميدانية .مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (49).
8. BAKHASH, A. B. D. U. L. L. A. H. (2023). آليات تحقق الصحفيين اليمنيين من التضليل الإعلامي في حادثتي مقتل السنباني وتفجير مطار عدن. Örebro University, Sweden.

References

1. Muth, L., & Peter, C. (2023). Social media influencers' role in shaping political opinions and actions of young audiences. *Media and Communication*, 11(3), 164–174. <https://doi.org/10.17645/mac.v11i3.6750>
2. Motahar, P. S., Tavakoli, R., & Mura, P. (2021). Social media influencers' visual framing of Iran on YouTube. *Tourism Recreation Research*, 49(2), 270–282. <https://doi.org/10.1080/02508281.2021.2014252>
3. Cammaerts, B., & Carpentier, N. (2009). Blogging the 2003 Iraq War: Challenging the ideological model of war and mainstream journalism? *OBSERVATORIO (OBS)*, 9, 1–23
4. Veneti, A., Lilleker, D. G., & Reilly, P. (2020). Photographing the 'battlefield': The role of ideology in photojournalist practices during the anti-austerity protests in Greece. *Journalism*, 21(6), 855–872. <https://doi.org/10.1177/1464884918809521>
5. Gates, DK, & Steane, P. (2009). Political Religion – the Influence of Ideological and Identity Orientation. *Totalitarian Movements and Political Religions*, 10 (3–4), 303–325. <https://doi.org/10.1080/14690760903396310>
6. (Jamieson, K. H., & Cappella, J. N. (2008). *Echo chamber: Rush Limbaugh and the conservative media establishment*. Oxford University Press.)
7. (Pariser, E. (2011). *The Filter Bubble: What the Internet Is Hiding from You*. Penguin Books.)
8. Yuan, E. (2011). NEWS CONSUMPTION ACROSS MULTIPLE MEDIA PLATFORMS: A repertoire approach. *Information, Communication & Society*, 14(7), 998–1016. <https://doi.org/10.1080/1369118X.2010.549235>
9. James, M. (2007). A review of the impact of new media on public relations: Challenges for terrain, practice and education. *Asia Pacific Public Relations Journal*, 8(1), 137–148.
10. Chouliaraki, L., & Georgiou, M. (2019). The digital border: Mobility beyond territorial and symbolic divides. *European Journal of Communication*, 34(6), 594–605.
11. Sestino, A., Prete, M., Piper, L., & Guido, G. (2020). Internet of Things and Big Data as enablers for business digitalization strategies. *Technovation*, 98, 1–9.
12. Golubev, K. A. Manipulative Practices In Psychological Warfare: New Challenges In The New Age. *European Proceedings of Social and Behavioural Sciences*.
13. GÎNDILĂ, F. M. (2024, June). MANIPULATING PERCEPTIONS AND BEHAVIOR THROUGH COGNITIVE WARFARE TECHNIQUES IN THE DIGITAL AGE. In *PROCEEDINGS OF THE INTERNATIONAL SCIENTIFIC CONFERENCE STRATEGIES XXI-National Defence College* (pp. 73-78). Carol I National Defence University Publishing House.
14. Cull. Nicholas J, (2019) *Public Diplomacy: Foundations for Global Engagement in the Digital Age*.
15. Zuboff, S. (2019). *The Age of Surveillance Capitalism, The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power*, Harverd business school. New York: PublicAffairs



نبذه عن الباحث

أيمن عمر باحث في العلوم السياسية والدراسات الاستخباراتية، يركز في أعماله العلمية على قضايا التحول السياسي والأمن الإقليمي والتكنولوجيا الاستخباراتية. حاصل على بكالوريوس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة ماردين آرتوكلو ودبلوم عالٍ في الدراسات الاستخباراتية، ودبلومات متخصصة في الاتصال السياسي. نُشرت أبحاثه المحكمة في مجلات علمية دولية مثل مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية-برلين ومجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة- برلين، وتتناول دراساته موضوعات مثل "الحرب الإلكترونية" واستدامة الأمن المائي في اليمن. يسعى من خلال مشاريعه البحثية إلى المساهمة في تطوير فهم أعمق للتحديات المعاصرة في العالم العربي من منظور علمي ومنهجي.

واقع الإعلام اللبناني بعد اتفاق الطائف وإشكالياته القانونية والمهنية: دراسة تحليلية
The Reality of Lebanese Media After the Taif Agreement and Its
Legal and Professional Problems: An Analytical Study



داود رمال - باحث في سلك الدكتوراه في المعهد العالي للدكتوراه في الجامعة اللبنانية - بيروت -
لبنان

ملخص

هدف هذا البحث إلى الكشف عن الإشكاليات القانونية والسياسية التي ترافق عمل الإعلام اللبناني منذ إقرار وثيقة الوفاق الوطني في الطائف عام 1989، وتسليط الضوء على واقع الإعلام الذي أنتجته القوانين الإعلامية التي صدرت بعد الطائف، وتحديد التحديات التي مازالت تواجهه منذ ذلك الحين. وتكمن أهمية البحث في الربط بين الواقعين القانوني والسياسي من جهة وأداء المؤسسات الإعلامية في مرحلة السلم الأهلي التي أعقبت اتفاق الطائف من جهة أخرى. وقد قامت إشكالية البحث على أن تنظيم قطاع الإعلام بعد انتهاء مرحلة الحرب يشترط اضطلاع هذا القطاع بدور وطني ينسجم مع متطلبات السلم الأهلي، وأن يكون هذا الدور قائماً على أسس قانونية وسياسية ضامنة، وهذا لم يحصل مما استدعى مقارنة الموضوع للوقوف على الإشكاليات التي تحول دون ذلك والتي تم عرضها في المتن. وقد توصل البحث إلى أن هناك عدة إشكاليات منها ما يتعلق بتمويل المؤسسات الإعلامية، وكيفية منح التراخيص والملكية، وعجز هيئات الرقابة عن القيام بأدوارها، وتداعيات التوزيع السياسي/الطائفي لوسائل الإعلام، ونتيجة لكل ذلك لم يتمكن الإعلام اللبناني من مواكبة مرحلة الوفاق الوطني. وأوصى البحث بناء على ذلك بتعزيز دور الإعلام كوسيلة وطنية جامعة، وإصلاح القوانين الإعلامية، وتعزيز استقلالية الإعلام، وتعزيز الحوار الوطني.

الكلمات المفتاحية: التشريعات القانونية - المحاصصة السياسية - هيئات الرقابة - تطبيق الإعلام - اتفاق الطائف.

Abstract

This research aims to uncover the legal and political challenges accompanying the work of

Lebanese media since the adoption of the Taif Agreement in 1989. It highlights the state of the media shaped by post-Taif media laws and identifies the ongoing challenges it has faced since then. The importance of the study lies in linking the legal and political realities with the performance of media institutions during the civil peace phase that followed the Taif Agreement .

The research problem is based on the premise that regulating the media sector after the end of the war requires this sector to play a national role aligned with the demands of civil peace, built on solid legal and political foundations. However, this has not been achieved, necessitating an examination of the issues preventing this, which are discussed in the text.

The study found several challenges, including issues related to the funding of media institutions, the licensing and ownership processes, the inability of regulatory bodies to perform their roles effectively, and the implications of the political/sectarian distribution of media outlets. As a result, Lebanese media has been unable to fully support the national reconciliation phase.

The study recommends enhancing the role of media as a unifying national platform, reforming media laws, strengthening media independence, and promoting national dialogue.

Keywords: Legal Legislation – Political Quotas – Regulatory Bodies – Sectarianism in Media – Taif Agreement

1. مقدمة

فرض اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب اللبنانية عام 1989، تعديلات على الدستور اللبناني، الذي لم يخضع للتعديل منذ 23 أيار 1926 وكذلك عند وضع الميثاق الوطني المعروف بميثاق 1943، لجهة تنظيم عمل وسائل الإعلام عبر إصدار تعديلات على القوانين القائمة، لا سيما قانون المطبوعات الصادر خلال الحرب في المرسوم الاشتراعي رقم 77/104. وكان قطاع الإعلام خلال تلك الحرب قد شهد انفلاشاً غير مقنون فرضه غياب سلطة الدولة، وإنشاء الكيانات الطائفية المسلحة التي أوجدت لها وسائل إعلامية خاصة بها لخدمة مشاريعها السياسية والعسكرية، ولخوض الخطاب التحريضي.

عندما جاء اتفاق الطائف نص في البند (واو) على "إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون، وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوقائية وإنهاء حالة الحرب"⁹¹، وكان الاتفاق يرمي إلى ضرورة تنظيم الإعلام، كخطوة من خطوات وضع حدٍّ نهائي للحروب الإعلامية التي رافقت الحروب العسكرية، وكجزء من ترسيخ مرحلة السلم الأهلي، ومحاولة لضبط عمل هذا القطاع، وتنظيمه بما ينسجم مع ما يتطلبه وقف النزاعات المسلحة وما رافقها من حملات إعلامية أجّبت تلك النزاعات

⁹¹ الجمهورية اللبنانية، وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف). منشورات مجلس النواب اللبناني، بيروت، 1989، ص 15.

وربما كانت سبباً لها، فكان إن صدر بصيغة مؤقتة قانون البث التلفزيوني والاذاعي وحمل رقم 94/353، ثم صدر عام 1994 بصيغته النهائية تحت رقم 94/382.

2. إشكالية البحث

إن الأساس الذي قامت عليه إشكالية الموضوع انطلق من مقارنة الواقع اللبناني، استناداً إلى مجموعة من المسائل التي تتصل به مباشرة، وهي:

- إن القانون رقم 94/382 الذي ينظم عمل وسائل الإعلام في لبنان (1994)، يشوبه الكثير من الملاحظات، وقد وُضعت حوله دراسات ومقالات عدّة ركّزت في معظمها على ثغرات في شروط الترخيص، والأداء، والتوزّع الطائفي، فضلاً عن غياب السلطة المخوّلة متابعة تطبيق هذا القانون ومراقبة مدى الالتزام به.

- مدى مواكبة الاعلام اللبناني لمرحلة السلم الأهلي التي أعقبت اتفاق الطائف. ففي سياق مجتمع متعدد الطوائف والتوجهات السياسية كالمجتمع اللبناني، يلعب الإعلام دوراً مزدوجاً كأداة للتأثير الداخلي. فتثار تساؤلات حول ما إذا كان يعكس المصلحة الوطنية أم يخدم أجندات خارجية تتعارض مع الأولويات الوطنية. فالى أي مدى ينجح الإعلام اللبناني في تحقيق توازن بين دوره كمصدر للمعلومات وتعزيز المصلحة الوطنية في ظل التحديات السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية؟ وما هي التبعات التي يتركها هذا الدور على الاستقرار الداخلي ومكانة لبنان في النظام الإقليمي؟

- استفاد الإعلام اللبناني من حقّه بالبث الفضائي ليتوجه إلى العالمين العربي والدولي، وبيّس نطاق تغطيته لتشمل اللبنانيين الموجودين في الاغتراب في كل بقاع الأرض. ولأن هذا الإعلام يعكس صورة الواقعين السياسي والطائفي الداخليين، وهما واقعان غير مستقرين بالإجمال، تصبح الصورة والخبر اللذين ينقلهما تحتاجان إلى تكييف بما يتناسب ومصلحة اللبنانيين المقيمين والمغتربين. فاستخدام وسائل الإعلام في الصراع الداخلي أمر يبدو مشروعاً في إطار الحريات الإعلامية ولكن بضوابط القانون 94/382، أما فضائياً فالخطاب الإعلامي يحتاج إلى معايير أخرى تتجاوز الشأن الداخلي وتعقيدهاته إلى تقديم صورة تحافظ على علاقات لبنان الخارجية، كما تحافظ على التماسك اللبناني في الاغتراب.

هل راعت وسائل الإعلام هذه الثابتة خلال تلك الفترة؟ الجواب لا يخرج عن إطار الصورة السياسية العامة التي سادت مرحلة ما بعد الطائف، وتحديدًا لجهة تقليص هامش التنوع السياسي إلى الحد

الأقصى. ومن الأمثلة على ذلك قرار وقّف بث الأخبار والبرامج السياسية الفضائية في محطتي "شركة المؤسسة اللبنانية للإرسال انترناشيونال" و"شركة تلفزيون المستقبل" في 10 كانون الثاني 1998، بموجب المرسوم رقم 98/11657، "حيث تبين أن بعض البرامج السياسية التي تُبث فضائياً جاءت مخالفة لأحكام البند الرابع من المادة الثالثة من القانون 96/531 لجهة إخلالها بالنظام العام والاضرار بسلامة الدولة"، وفق ما جاء في متن القرار⁹².

وبغض النظر عن الأصول القانونية للقرار، إلا أن الموضوع في حينه قد أدرج في إطار الصراع السياسي الذي كان سائداً، والذي كان قد بدأ يظهر بين رئيس الجمهورية المنتخب حديثاً العماد إميل لحود ورئيس الحكومة المعتكف عن التشكيل رفيق الحريري، وهو صراع استمر حتى استشهاد الحريري في العام 2005.

هنا تبلورت إشكالية البحث، والتي ساعد في تبلورها أيضاً المتابعة اليومية للأحداث السياسية في البلاد، والتي كانت تشهد من حين لآخر على بعض الأزمات ذات الصلة بالأداء الإعلامي، وهو أمر لا يخفى على المتابعين في الشؤون السياسية والإعلامية. وقد تسنت للباحث، بحكم عمله الإعلامي لأكثر من ثلاثة عقود، أن يطلع على ظروف هذه الأزمات عن قرب.

وبناءً على هذه الإشكالية تمّ طرح السؤال الآتي: ما هي الإشكاليات التي رافقت تنظيم الإعلام اللبناني بعد الطائف؟ وإلى أي مدى أسهم هذا الإعلام في لعب دوره الوطني وفق ما كانت تتطلبه تلك المرحلة، والظروف التي تدخلت في لعب هذا الدور؟

3. أسئلة البحث

سعى البحث للإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما هي طبيعة العمل الإعلامي في لبنان (داخلياً وخارجياً)؟
- ما هي القوانين التي تناولت تنظيم الإعلام في مرحلة ما بعد الطائف؟
- ما هي الآليات المتبعة في تنظيم الإعلام اللبناني بعد الطائف؟
- ما هي المعايير التي على أساسها تمّ الخروج من واقع الإعلام الذي كان سائداً خلال الحرب إلى مرحلة السلم الأهلي؟
- ما مدى مواكبة الإعلام اللبناني لمندرجات اتفاق الطائف؟

4. منهج البحث

⁹² الأنوار، وقّف بث الأخبار والبرامج السياسية الفضائية في LBC و FUTURE. صحيفة الأنوار، 11 كانون الثاني 1998. بيروت.

إنَّ المنهج المعتمد في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي، لأنَّه الأنسب لمعالجة الموضوع المطروح، حيث يهتم هذا المنهج بالمقام الأول بتشخيص الظاهرة كما هي في الواقع، من خلال توصيفها نوعيًا بالعودة للدراسات والأدبيات والوثائق التي تناولت الموضوع.

5. أدوات الدراسة

تم جمع بيانات البحث من خلال اعتماد تقنية تحليل المضمون، والتي تم اعتمادها في تحليل مضامين القوانين الإعلامية، والخلفيات السياسية التي رافقت إقرار هذه القوانين، ومدى التقيد بشروط الترخيص والأداء، والأسباب السياسية التي تقف دون التقيد بهذه الشروط.

6. حدود البحث

ركز البحث على مرحلة ما بعد الطائف (1989)، وذلك للاعتبارات الآتية:

- إنَّ هذه المرحلة قد أعقبت انتهاء الحرب اللبنانية (1975 - 1990)، والتي برز فيها حجم التدخل الخارجي في لبنان، حيث لم يكن بالإمكان الحديث، خلال فترة الحرب، عن دور سياسي منسجم للإعلام اللبناني بسبب الأوضاع التي كانت سائدة آنذاك، والتي كانت تشير إلى غياب سلطة الدولة ومؤسساتها.
- إنَّ مرحلة ما بعد العام (2005) قد شهدت استحقاقات إقليمية على مستوى الشرق الأوسط، واستحقاقات سياسية وأمنية داخلية لم تحصل في السابق، فقد وقعت البلاد في خضم موجة اغتيالات سياسية، وفراغين رئاسيين، احتاج الأول لملئه إلى عقد اتفاق الدوحة (2008) عقب أحداث أمنية، وحصول انقسامات سياسية حادة أدت إلى تعثر تشكيل الحكومات أكثر من مرة.

7. واقع الإعلام وأدواره بعد الطائف

تُعتبر مرحلة ما بعد الحرب هي المرحلة السابعة من مراحل التطور التاريخي للصحافة في لبنان بحسب الموسوعة العربية⁹³، وتبدأ هذه المرحلة من عام 1990، وتتمثل بمرحلة ما بعد توقف الحرب الأهلية، وما رافق قرارات مؤتمر الطائف من تنظيم للإعلام المطبوع والمسموع والمرئي، لتنتهي حياة الصحافة غير القانونية، ويبدأ معها عصر جديد يتمثل بعصر صحافة القوة المسيطرة على مقاليد الحكم والمناصب الإدارية، وهو ما يدعى بإعلام المصالحة الذي تقاسم تركة الإعلام اللبناني بعد الحرب.

7.1. الظروف الجيوسياسية التي رافقت اتفاق الطائف

⁹³ هيئة الموسوعة العربية، الموسوعة العربية، هيئة الموسوعة العربية، دمشق، سوريا، 2006، ط 8، ص 911.

في السادس عشر من أيلول 1989 أصدرت اللجنة الثلاثية العربية بيان جدة، وتضمن أحد قراراته دعوة أعضاء مجلس النواب اللبناني للاجتماع في 30 أيلول/ سبتمبر 1989، وذلك لإعداد ومناقشة وثيقة الوفاق الوطني. وقد تقرر بعد مشاورات كُلف بها مبعوث اللجنة الأخضر الإبراهيمي أن يكون مكان الاجتماع مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية.

يحمل اتفاق الطائف في ذاكرة اللبنانيين معنيين أساسيين: مساهمته في وقف الاقتتال الأهلي، وتكريسه للدور السوري في لبنان. وإذا كان الإنجاز الأول محلّ ترحيب وإجماع، لأنه وضع حدًا للحروب العسكرية بين اللبنانيين، فإن النتيجة الثانية أفرزت خارطة سياسية انعكست على القرار السياسي اللبناني في معاهدة الأخوة والتسويق بين لبنان وسوريا، وباتت بموجبها السياسة الخارجية للبلدين تجاه قضايا المنطقة منسجمة إلى أقصى الحدود⁹⁴.

صدر هذا الاتفاق، أو ما يعرف بوثيقة الوفاق الوطني، في 22 تشرين الأول 1989، في مدينة الطائف السعودية، إثر مصادقة 62 نائبًا على مقترحات اللجنة الثلاثية العربية، المؤلفة من السعودية والجزائر والمغرب. تشكلت هذه اللجنة بقرار من مؤتمر القمة العربية، الذي عقد في الدار البيضاء، في 23 أيار 1989، للاضطلاع بوساطة من أجل وقف الحرب التي بلغت ذروتها مع إطلاق العماد ميشال عون حرب التحرير ضد الوجود السوري في 14 آذار 1989. وبعد مخاض عسير، تكلم الدور العربي بالنجاح، وسط ترحيب ودعم من قبل مجلس الأمن الدولي.

لم يكن اتفاق الطائف ممكنًا لولا الاستدارة الأميركية لصالح الدور السوري في لبنان. إستدارة بدأت تتبلور اعتبارًا من منتصف العام 1987، بدوافع تتعلق بمكافحة الإرهاب. فكانت واشنطن تنظر إلى تنامي قوة حزب الله باعتباره تحديًا كبيرًا، وكان دوره يقلقها منذ الهجوم على قوات المارينز والفرنسيين في 23 تشرين الأول 1983، ويستنزفها من خلال عمليات خطف الرهائن الأميركيين والغربيين في لبنان آنذاك.

شكلت أزمة الرهائن مفتاح عودة التواصل بين واشنطن ودمشق التي استفادت من دورها كوسيط في الإفراج عن رهائن غربيين. فاعتبر الأميركيون أن الجيش السوري هو وحده القادر على ضبط نفوذ إيران في لبنان. وكانوا يتطلعون إلى تسوية لبنانية - لبنانية لانتخاب مخايل الضاهر رئيسًا للجمهورية خلفًا

⁹⁴ نبيل الخوري، الظروف الدولية والإقليمية التي حولت إنهاء الحرب إلى وصاية سورية. استرجع من موقع: <https://megaphone.news/opened>، 29 كانون الثاني 2023.

لأمين الجميل في أيلول 1988، وذلك بالتوافق مع سوريا ضمن حلّ شامل ينصّ على تعديلات دستورية من شأنها أن تحقق التوازن بين الطوائف التي تتقاسم السلطة السياسية.

7.2. التطورات المحلية التي سبقت الاتفاق

هناك تطورات ميدانية محلية أدّت أيضاً إلى تسارع وتيرة إقرار اتفاق الطائف، ومنها:

- كانون الأول 1985: توقيع الاتفاق الثلاثي في دمشق بين إيلي حبيقة عن القوات اللبنانية ونييه بري عن حركة أمل ووليد جنبلاط عن الحزب الاشتراكي.
- كانون الثاني 1986: اشتباكات بين مناصري الاتفاق الثلاثي في المنطقة "الشرقية" بقيادة إيلي حبيقة ومعارضيه، تنتهي بانتصار سمير جعجع وإخراج إيلي حبيقة من "الشرقية".
- تموز 1986: عودة القوات السورية إلى بيروت "الغربية" لوقف الاشتباكات بين الميليشيات وعلى رأسها الحزب الاشتراكي وحركة أمل، وذلك للمرة الأولى منذ انسحاب هذه القوات إثر الاجتياح الاسرائيلي عام 1982.
- كانون الأول 1986: سيطرة القوات السورية على طرابلس بعد اشتباكات مع حركة التوحيد الاسلامية.
- شباط 1987: بدء دخول أكثر من 70.000 جندي سوري إلى بيروت "الغربية".
- نيسان 1987: انتهاء حرب المخيمات مع سيطرة القوات السورية على المخيمات، وتبعها إخلاء بيروت الغربية والمخيمات الفلسطينية، وعلى مدى أشهر، من أنصار ياسر عرفات.
- أيار 1988: دخول القوات السورية إلى الضاحية الجنوبية لبيروت لوقف الاشتباكات بين حزب الله وحركة أمل.
- آب 1988: ترشّح سليمان فرنجية للرئاسة التي ينص الدستور على إجرائها قبل 23 أيلول من السنة نفسها. لم تتعقد الجلسة في التاريخ المقرر بسبب مقاطعة الأحزاب المسيحية وعدم توفر النصاب في البرلمان.
- أيلول 1988: انتهاء ولاية أمين الجميل وتعيينه العماد ميشال عون رئيساً لحكومة انتقالية قبل مغادرته قصر بعبدا. وبالمقابل يشكل الرئيس سليم الحص حكومة ثانية في بيروت الغربية.
- شباط 1989: بدء حرب الإلغاء بين العماد ميشال عون والقوات اللبنانية في المناطق الشرقية.

7.3. الطائف وتنظيم الاعلام

يروى النائب وزير الاعلام السابق ألبير منصور في كتابه "الانقلاب على الطائف" (1993) حيثيات المداولات التي أجراها النواب اللبنانيون في الطائف لمعالجة الواقع الاعلامي بعد الحرب، فيقول "أن المطلوب كان إعادة تنظيم في إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب. فالرأي الذي كان شائعاً في أوساط السياسيين أيام الحرب وبعدها أن الصحافة والاعلام المرئي والمسموع مسؤولان عن الحرب، وهذه تهمة وتزوير بيّن، الاعلام يساعد ولا يسبب، والحرب في لبنان لم تنشأ بسبب الصحافة ولا بفعلها (...) والاعلام لا تستقيم حريته إلا باستقلاليته عن السلطة"⁹⁵.

وبناء على المداولات حينها، تقرر أن معالجة الاعلام في لبنان وجعله ذي حريات مسؤولة من واجب الدولة اللبنانية القادرة، وعبر مؤسساتها الدستورية، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وورد ذلك بنص صريح في اتفاق الطائف، وتحديداً في البند الثالث، تحت عنوان "الاصلاحات الأخرى" وفي الفقرة (و) وفيها: "إعادة تنظيم جميع وسائل الاعلام في ظل القانون، وفي إطار الحرية المسؤولة، بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب"⁹⁶. فكانت الحاجة ملحة لتنظيم الاعلام كخطوة من خطوات وضع حدّ نهائي للحروب الاعلامية التي رافقت الحروب العسكرية، كجزء من ترسيخ مرحلة السلم الأهلي، ومحاولة لضبط عمل هذا القطاع وتنظيمه، بما ينسجم مع ما يتطلبه وقف النزاعات المسلحة، وما رافقها من حملات إعلامية أجبت تلك النزاعات وربما كانت سبباً لها.

فعلى صعيد الاعلام المرئي والإذاعي كان لبنان البلد العربي الأول والوحيد الذي تخلت فيه الدولة عن احتكارها لهذا القطاع عبر السماح للقطاع الخاص بإنشاء محطات إذاعية وتلفزيونية، بإصدار أول قانون لتنظيم البث التلفزيوني والإذاعي في الرابع من شهر تشرين الثاني من العام 1994، وحمل الرقم 382/94. وسبق إقرار هذا القانون تأليف أكثر من لجنة وزارية، كان آخرها اللجنة التي ألفتها حكومة الرئيس رفيق الحريري عام 1993 برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ميشال المر، والتي عقدت اجتماعات مكثفة مع ممثلي الشركات الاعلامية الخاصة، ومع خبراء في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد تكتفت هذه الاجتماعات بعد صدور قرار مجلس الوزراء في 23 آذار 1994 والذي قضى بوقف النشرات الاخبارية والنشاطات السياسية المباشرة، وغير المباشرة، في مؤسسات الاعلام

⁹⁵ البير منصور، الانقلاب على الطائف، دار الجديد، بيروت، 1883، ط 1، ص 77.

⁹⁶ الجمهورية اللبنانية، وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف)، منشورات مجلس النواب اللبناني، بيروت، 1989، ص 15.

المرئي والمسموع كافة، باستثناء تلفزيون لبنان والإذاعة اللبنانية (القانون 94/353). وتوصلت هذه اللجنة إلى ما يشبه المبادئ العامة التي شكلت لاحقاً الأرضية التي أساسها قام القانون رقم 94/382. سعت الحكومة أولاً للسيطرة على تلفزيون لبنان، فتمكنت في العام 1994، ومن خلال قرار وزاري، من شراء جميع الأسهم الخاصة في التلفزيون، بحيث أصبحت الحكومة هي المالك الوحيد للشركة. إلا أنه ومع إقرار قانون البث الإذاعي والتلفزيوني رقم 94/382 لم يدرج أي حكم يتعلق بالتفويض العام لتلفزيون لبنان، أو حتى بالمتطلبات التي ينص عليها. "وأصبح النظام التلفزيوني القائم في لبنان مختلطاً وعلى الشكل الآتي:

- تلفزيون لبنان وهو شركة وطنية تملكها الدولة، ولكنها تعمل وفق نظام الشركات الخاصة، وتسدد نفقاتها من الاعلانات التجارية.
- شركات خاصة تخضع لنظام قانوني يحدد حقوقها وواجباتها⁹⁷.

فماذا في حيثيات القانون 94/353 الذي مهّد لصدور القانون 94/382 وهو القانون المعمول به حالياً؟

7.3.1. القانون 94/353 ومفاعيله

لم يدم قرار مجلس الوزراء في آذار 1994 بوقف بث النشرات الاخبارية طويلاً، فعاد عن قراره بعد أربعة أشهر على صدور قراره الأول، فأصدر في 28 تموز 1994 القانون رقم 353 وأسماه القانون المؤقت للبث التلفزيوني والإذاعي، وسمح بموجبه لمؤسسات الإعلام المرئي والمسموع العاملة في لبنان ببث الأخبار والبرامج السياسية، بدون أن يترتب على هذه الامكانية المؤقتة أي حق مكتسب للمؤسسات الإعلامية من أي نوع كان، على أن تتقيد بالشروط الآتية⁹⁸:

اشتراط القانون إعادة بث الأخبار والبرامج السياسية بالتزام المؤسسات الإعلامية بوثيقة الوفاق الوطني ومقتضيات العيش المشترك، وبحرية النشاط الإعلامي وديمقراطيته ودوره وخصوصاً في تأمين التعبير عن مختلف الآراء، وأن تلتزم بالبرامج والمواد التي من شأنها تشجيع التنشئة الوطنية والمحافظة على السلم الاجتماعي والبنى الأسرية والأخلاق العامة، وعدم بث، أو نقل، ما من شأنه إثارة النزعات الطائفية أو المذهبية أو الحزبية، وأيضاً التزام الموضوعية واحترام حقوق الغير (المادة 3 من القانون 94/353).

⁹⁷ الياس ناصيف، الإعلام في لبنان: دراسة قانونية، منشورات الجامعة اللبنانية، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية، بيروت، 2001، ص 27.

⁹⁸ أنطوان الناشف وفرج كراج، قوانين الاعلام المرئي والمسموع والمطبوع في لبنان، مختارات، بيروت، 2000، ص 111.

وحددت المادة الرابعة من القانون المحظورات التي يجب على المؤسسات الإعلامية الامتناع عن بثها، ومن بينها "عدم بث أي خبر، أو برنامج، أو صورة، أو فيلم من شأنه تعكير السلامة العامة، أو إثارة النعرات أو الشعور الطائفي أو المذهبي بصورة مباشرة أو غير مباشرة. كما حظرت الحُصّ على العنف والمساس بالأخلاق والآداب العامة والنظام العام، والتعرض بصورة مباشرة أو غير مباشرة لأسس الوفاق الوطني ووحدة البلاد وسيادة الدولة واستقلالها، وبث، أو إذاعة، أي قذح، أو ذم، أو تحقير، أو تشهير، أو كلام كاذب بحق الأشخاص الطبيعيين والمعنويين"⁹⁹.

وأكدت المادة على التزام الموضوعية في البرامج الاخبارية وإعطاء الحدث والخبر ماهيته، وعلى عدم بث ما من شأنه أن يشكل تعدياً على ملكية الغير الأدبية والفنية والتجارية، أو أي موضوع أو تعليق إقتصادي من شأنه التأثير بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، على سلامة النقد الوطني. ورتّب القانون، في المادة الخامسة، جزاءً على عدم التقيد بهذه الشروط وفق ما ينص عليه قانون العقوبات.

لم يشهد هذا القانون أي تطبيق لأحكامه وخصوصاً ما يتعلق بمضمون المادة الخامسة منه، ربما بسبب استمراره لفترة قصيرة، أو ربما لإضفاء الطابع المؤقت عليه. لكن اللافت أن هذا القانون في مواد الخمس قد تجاهل كل ما يتعلق بسياسة الدولة وعلاقاتها، كما دأبت القوانين السابقة، على الرغم من أن بث الأخبار والبرامج السياسية، وهي المجال الأوسع الذي يتضمن آراء ومواقف سياسية، قد ينطوي على ما يعكر هذه السياسة، وهو ما أثبتته الأحداث السابقة لإقرار القانون، واللاحقة له.

7.3.2. قانون تنظيم الإعلام المرئي والمسموع 94/382 ومفاعيله

ولأن القانون رقم 94/ 353 حمل صفة المؤقت، فقد زالت مفاعيله بمجرد صدور القانون 94/382، والذي سنفرده له، ولدفتر الشروط الذي صدر عام 1996، حيزاً من البحث، وذلك لسببين رئيسيين، الأول هو أن هذا القانون منذ إقراره عام 1994 ما زال يرفع عمل وسائل الإعلام المرئي والمسموع حتى الآن، والثاني هو الحاجة إلى تعرف الإطار، أو البيئة، أو الشروط التي تعمل بموجبها هذه الوسائل حتى يومنا هذا. وعليه، فإن أي بحث في دور هذه الوسائل يجب أن يركز على ما تضمنه هذا القانون، أقله من الناحية القانونية. فماذا جاء في حيثيات هذا القانون؟

• حيثيات صدور القانون والهيئات المنظمة

⁹⁹ أنطوان الناشف وفرج كرباح، المرجع نفسه، ص 114.

لا بد من الإشارة أولاً إلى أن هذا القانون هو الأول من نوعه في المنطقة العربية، وقد واجهت إصداره صعوبات جمة نابعة من تعقيدات الوضع اللبناني، وحالة التسيب التي أفرزتها الحرب وخصوصاً على الصعيد الإعلامي، بالإضافة إلى التطورات السياسية التي أعقبت مرحلة إقرار الطائف، ووصول طبقة سياسية شارك معظمها في الحرب، وكانت له خلالها وسائل إعلامية خاصة به.

ومن جهة ثانية، لم يكن بمقدور المشتري اللبناني أن يستلهم من القوانين الغربية ما يساعد في صياغة هذا القانون، لسببين، الأول هو اختلاف وتعقيدات البيئة السياسية والاجتماعية بين لبنان والدول الأخرى، والثاني هو أن القوانين الإعلامية في المجتمعات الغربية كانت في تطور دائم بسبب التطورات المتسارعة في قطاع الإعلام، وهو ما لم يكن لبنان قادراً على مواكبته بسبب الظروف السياسية والعسكرية التي كانت سائدة آنذاك. لذلك استغرق وضع هذا القانون أربع سنوات بعد انتهاء الحرب، فكان أول قانون يكرس مبدأ حرية الإعلام المرئي والمسموع وينظم شؤون هذا القطاع.

سبق إقرار القانون تشكيل الهيئات التي نصّ عليها في مته، وهي "المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع"، و"هيئة تنظيم البث التلفزيوني والإذاعي" التي وضعت تقريرها حول عدد المؤسسات التي يمكن الترخيص لها، والذي وافق عليه مجلس الوزراء في جلستي 7 و 27 شباط 1996، و"اللجنة المكلفة وضع دفتر الشروط النموذجي" والذي وافق عليه مجلس الوزراء في التاريخ نفسه. فماذا في عمل ومهام المجلس الوطني للإعلام؟

• الدور المنوط بالمجلس الوطني للإعلام

نصت المادة 17 من القانون 94/382 وتحت عنوان: الفصل الخامس: شروط الترخيص، على إنشاء هيئة تدعى "المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع"، تتألف من عشرة أعضاء يعينون مناصفة من قبل مجلس النواب ومجلس الوزراء¹⁰⁰.

وفي قراءة سريعة لبنية هذا المجلس ومهامه يمكن ملاحظة الآتي:

إن هيكلية المجلس تقوم على عشرة أعضاء يعينون مناصفة من قبل مجلسي النواب والوزراء، لعضوية تستمر لثلاث سنوات قابلة للتجديد، بمعنى أن مجلسي النواب والوزراء هما المخولان حصراً بهذا التعيين دون اتباع الآليات وشروط الترشيح ومعايير الاختيار المتبعة في مجلس الخدمة المدنية بالنسبة لموظفي القطاع العام، رغم أن المادة 18 من القانون 94/382 التي نصت على إنشاء المجلس قد تضمنت: "يتم اختيار هؤلاء الأعضاء من اللبنانيين أهل الفكر والأدب والعلم والاختصاص التقني غير

¹⁰⁰ أنطوان الناشف وفرج كراج، قوانين الاعلام المرئي والمسموع والمطبوع في لبنان، مختارات، بيروت، 2000، ص 143.

الأعضاء في الهيئات المنتخبة وغير الموظفين في دوائر الدولة، أو المؤسسات العامة أو البلديات¹⁰¹، إلا أن الآلية التي اتبعت لاختيار هيئة المجلس هي صرف سياسية، وإذا اعتبرنا أن الوسائل الإعلامية التي رُخص لها لاحقاً تتبع للقوى السياسية، فهذا يطرح التساؤلات حول الحيادية المطلوبة في إعطاء التراخيص، والرقابة، ومسائل توقيف المؤسسة عن العمل. وهذا الأمر انعكس على ممارسة المجلس لمهامه. مع الإشارة إلى أن قانون إنشاء المجلس لم يشر إلى وجود رئيس له، أو كيفية تعيينه أو انتخابه من قبل الأعضاء.

هذا في بنية المجلس، أما في مهامه فقد أنطالق القانون 94/382 بالمجلس الوطني للإعلام "النظر في طلبات الترخيص المقدمة من المؤسسات الإعلامية، والتنسيق مع هيئة تنظيم البث التلفزيوني والإذاعي ووزير الإعلام. ومنحه القانون دراسة مسألة توقيف المؤسسة عن العمل لفترات مختلفة في حال مخالفتها الأحكام القضائية، وتقديم الاقتراح إلى وزير الإعلام بهذا الشأن. كما تضمنت مهامه ممارسة الرقابة على المؤسسات الإعلامية (التلفزيونية والإذاعية) وذلك بطلب من وزارة الإعلام وبواسطة أجهزة هذه الوزارة"¹⁰².

ويعترف رئيس المجلس الوطني للإعلام عبد الهادي محفوظ (2020) ضمناً بعجز المجلس عن أداء دوره، ويقول في تشخيص واقع الإعلام: إنه يعاني الكثير من المشاكل، والسبب هو تراجع فكرة الدولة، وعدم تطبيق القوانين، وتحول بعض المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة إلى متاريس سياسية ووطنية. وإن مقدمات الأخبار، في ظل الانقسامات السياسية والطائفية، تصوغ المعلومة بطريقة تضيق فيها الحقيقة، وتفسر وفقاً لمصلحة هذا الفريق، أو ذاك تبعاً لانتماء المؤسسة الإعلامية¹⁰³.

• الدور المنوط بهيئة تنظيم البث التلفزيوني والإذاعي

أما هيئة تنظيم البث التلفزيوني والإذاعي التي شكلها مجلس الوزراء وفقاً لنص القانون 94/382 فكانت مهمتها تحديد عدد المؤسسات التي يمكن الترخيص لها. وقد انطلقت الهيئة في عملها من اعتبارين، الأول هو وجوب تغطية جميع الأراضي اللبنانية عملاً بنص القانون، أي أن لا مكان لأي مؤسسات إعلامية مناطية، وبذلك يكون القانون قد جاء منسجماً مع الطروحات الوفاقية التي نصّ عليها الطائف، والقاضية بمنع الإعلام الفئوي والمناطقية الذي يمكن أن يثير خطابه النعرات والعصبية.

¹⁰¹ الياس ناصيف، الإعلام في لبنان: دراسة قانونية، منشورات الجامعة اللبنانية، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية، بيروت، 2001، ص

212.

¹⁰² الياس ناصيف، المرجع نفسه، ص 211 - 213.

¹⁰³ عبد الهادي محفوظ، المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع. استرجع من موقع <https://www.ministryinfo.gov.lb/44270> في 15-2-2025.

واحتفظ القانون بحق الوسيلة الإعلامية في أن تخصص جزءاً من بثها، على قناة أو موجة، لمنطقة معينة، على أن لا تتجاوز مدة البث العشرين ساعة أسبوعياً.

أما الاعتبار الثاني الذي قام عليه عمل الهيئة فهو التقيد بالاتفاقيات الدولية التي ترعى استعمال الموجات والقنوات، والتي تشترط تأمين بث واضح ومنظور.

استغرق عمل الهيئة سنة كاملة، كان عليها خلالها أن تطلع على الأنظمة المعمول بها في الخارج، وأن تستعين بخبراء دوليين في مجال الاتصالات وحقوق الانسان، حتى وضعت تقريرها الفني بالمواصفات والشروط التقنية التي ينبغي على المؤسسة الإعلامية التقيد بها بعد حصولها على الترخيص. ووضعت الهيئة أيضاً تقريرها بشأن عدد المحطات التي يجب الترخيص لها من الناحية التقنية وعلى ضوء توزيع القنوات والموجات واستخدامها داخل الحيز الجغرافي اللبناني، وأوصت بالترخيص لخمس مؤسسات تلفزيونية، فضلاً عن تلفزيون لبنان، وعشر مؤسسات إذاعية، عدا عن إذاعة لبنان. وتم العمل بهذه التوصية في مجلس الوزراء.

7.3.3. الاشكاليات المرافقة للقانون رقم 94/382

هدف هذا القانون، بحسب المادة الأولى منه، إلى: تنظيم البث التلفزيوني والإذاعي بأية تقنية أو وسيلة أو جهاز، أيّاً كان وضعها أو اسمها، وتنظيم الأمور والقواعد المتعلقة بهذا البث كافة. وسوف نتوقف أمام البنود التي نرى أنها قد تلعب دوراً في الأداء المهني للمؤسسة.

• إشكالية تمويل المؤسسات

نصّت المادة السابعة من القانون على أن تراعى، في إعطاء الترخيص لمؤسسات الإعلام المرئي والمسموع، قدرة المؤسسة على تأمين نفقات السنة الأولى من الترخيص على الأقل (البند أولاً - 3). والتزام المؤسسة عدم الحصول على أي كسب مادي غير ناجم عن عمل مرتبط مباشرة أو غير مباشرة بطبيعة عملها (البند خامساً)¹⁰⁴.

ومن السهل أن نلاحظ أن هذا الشرط تشويه ضبابية مفرطة، إذ لم يكن مهماً بالنسبة للمشرع أن تمتلك المؤسسة رأس مال يمكنها من الاستمرار لما بعد سنة من حصولها على الترخيص. أما الرقابة على المداخل فاعتمد القانون النص الحرفي للمادتين 45 و46 في المرسوم الاشتراعي رقم 104 عام 1977 والذي استند على قانون المطبوعات الصادر عام 1962 بشأن المطبوعات السياسية، "ولكن الضغوطات

¹⁰⁴ الياس ناصيف، الإعلام في لبنان: دراسة قانونية، منشورات الجامعة اللبنانية، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية، بيروت، 2001، ص 217.

حالت ولم تزل دون تطبيقه حتى الآن، فضلاً عن أن المواد القانونية نفسها الواردة في قانون المطبوعات (1977) وغير المعمول بها، تمّ نسخها حرفياً في قانون الإعلام المرئي والمسموع (94/382) ولم يتم تطبيقها حتى الآن¹⁰⁵.

فقتصص المادة 44 من المرسوم الاشتراعي رقم 77/ 104 على أن كل صاحب مطبوعة عليه أن يقدم كل ستة أشهر إلى وزارة الإعلام حساب الاستثمار العائد لمطبوعته، ولا تدخل في هذا الحساب إلا المبالغ أو الموارد التي تنتج عن ممارسة الصحافة بمفهومها المهني والقانوني. وعلى الوزارة أن تتأكد مما ورد في الحساب، ومن موارد الاعلانات والمبيع، وذلك بكافة طرق الاثبات بما في ذلك مراجعة سجلات شركات الاعلان ومراقبة الاصدار. ووفق ما جاء في المادة 45 من المرسوم المذكور فإنه يتم تعليق صدور المطبوعة بقرار من وزير الإعلام لمحكمة المطبوعات إذا تبين أن هناك عجزاً مالياً تعاني منه المطبوعة ولم تتمكن خلال مهلة ستة أشهر من تقديم حساب استثمارها، وكان هذا العجز لا يتجاوز ثلاثة أرباع الأموال الخاصة بالمطبوعة حسب موازنتها الأخيرة، وإذا تبين بعد انقضاء مهلة الستة أشهر أن المداخل الصافية للمطبوعة لم تغط نصف هذا العجز.

أما إذا كان العجز يتجاوز ثلاثة أرباع الأموال الخاصة بالمطبوعة، فيحق لوزير الإعلام أن يطلب إلى محكمة المطبوعات اتخاذ القرار بتعليق صدور المطبوعة لمدة لا تتعدى السنة¹⁰⁶. وبعد انقضاء فترة التعليق سيكون على صاحب المطبوعة أن يثبت حصوله على الأموال اللازمة لتغطية العجز بكامله إذا كان ينوي إعادة إصدارها، فيثبت مصدر هذه الأموال وكيفية حصوله عليها (المادة 46 من المرسوم 104).

والسؤال هو إلى مدى يؤدي عدم تطبيق هذه القوانين في الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع إلى اعتماد الشفافية في موارد وسائل الإعلام؟ وإلى أي مدى يؤدي عدم التطبيق إلى إزالة الشكوك حيال الواقع المالي في هذه الوسائل؟ مع التأكيد بأن واقع الإعلام في لبنان يجعله أسير المشاكل المادية وبالتالي أسير الدعم الذي يتلقاه من أفرقاء محليين وعرب، مما يحول دون تغليب المصلحة الوطنية على ما عداها من مصالح.

إن أهمية تطبيق البند المتعلق بالرقابة على المداخل المالية للمؤسسة الإذاعية والتلفزيونية، التي نص عليها القانون 382، تندرج في إطار الحد من أمرين، الأول هو التبعية السياسية، "فالساحة

¹⁰⁵ أنور خطار، الدور الوطني للإعلام بين الممارسة والقانون، ورقة قدمت في مؤتمر كلمة سواء: الذات والآخر في الإعلام المعاصر، بيروت، 12 و 13 كانون الأول 2002، ص 78.

¹⁰⁶ الياس ناصيف، المرجع نفسه، ص 196.

الإعلامية في لبنان كانت على الدوام ملعباً لصراع السياسات الاقليمية والدولية، وهذا الأمر بدأ منذ خمسينيات القرن الماضي عندما شهد لبنان فورة إعلامية وانتشاراً عربياً للصحافة اللبنانية، تزامن مع دخول الرساميل العربية في السوق الإعلامي في لبنان¹⁰⁷، مما ضاعف من مخاوف السلطة من جرائه على مصالح لبنان وعلاقاته مع الدول العربية، لأن العلاقات بين هذه الأخيرة كانت تشهد تجاذبات عميقة بسبب نكبة فلسطين، والأحلاف الثنائية والثلاثية التي كانت تنشأ في حينه ارتباطاً بالسياسة العالمية. واستخدام الصحافة اللبنانية في هذه الصراعات أكسبها دوراً سياسياً مميزاً على الساحة العربية، وهو دور لم تضطلع به أي صحافة أخرى في المنطقة.

يقول خطار أن هذا الواقع شكل الخلفية الفعلية لاتهام الإعلام في لبنان بالتمهيد للحرب الأهلية، وإذكاء النزاعات فيه على خلفية الصراعات العربية - العربية على الساحة اللبنانية¹⁰⁸. وفي هذا الإطار يقول وزير الاعلام السابق غازي العريضي إن المسؤولية الأولى تقع على السياسة والسياسيين، والمسؤولية الثانية تقع على الإعلام، فكل وسائلنا الإعلامية تقريباً مملوكة من قوى سياسية أو طائفية، والمسألة الثانية هي في تمويل الإعلام إذ توجد تأثيرات كبرى على مسارات وسائل الإعلام في لبنان، خصوصاً مع انحسار دور السوق الإعلانية، وبالتالي نبتعد جميعاً عن القوانين الموجودة التي لا بد من إعادة النظر بها¹⁰⁹.

الأمر الثاني الذي يتعلق بضرورة الرقابة على المداخل المالية هو الحد من الفساد الإعلامي، فباعتراف كبار الصحفيين أن هذا النوع من الفساد موجود في القطاع الإعلامي، إذ ينقل الديك والأسعد عن النقيب الراحل رياض طه أنه "إذا كان ممثلو الشعب متهمين برشوة النابحين وبقبول المساعدات من الاحتكارات المالية من خارج الحدود، فلا نستطيع أن ننظر إلى الصحافة كوحدة مستقلة عن هذا الواقع الذي تنبثق عنه وترتبط به وتعكس فضائله وعيوبه"¹¹⁰. وفي الإطار نفسه ينقل مشلاوي عن الصحفي جهاد الزين أن "للقطاع الإعلامي حصته من الفساد مثل أي قطاع آخر من قطاعات الحياة العامة في البلاد، وليس من المنطق أن تحذر الصحافة من الفساد السياسي وتنتسّر على الفساد فيها"¹¹¹.

107 اسكندر الديك ومحمد الأسعد، دور الاتصال والإعلام في التنمية المستدامة، منشورات المؤسسة الجامعية، بيروت، 1993، ص 83.

108 أنور خطار، المرجع نفسه، ص 78.

109 غازي العريضي، الاعلام والمسؤولية الوطنية: التوفيق بين الموقف والمهنة، مداخلة في مؤتمر: الإعلام من منظار المسؤولية الوطنية، بيروت، 25 تشرين الثاني 2009، بتنظيم من منتدى الفكر التقدمي ومؤسسة فريدريش إيبيرت، منتدى الفكر التقدمي، بيروت.

110 اسكندر الديك ومحمد الأسعد، دور الاتصال والإعلام في التنمية المستدامة، منشورات المؤسسة الجامعية، بيروت، 1993، ص 122.

111 أنور خطار، الدور الوطني للإعلام بين الممارسة والقانون، ورقة قدمت في مؤتمر كلمة سواء: الذات والآخر في الإعلام المعاصر، بيروت، 12 و 13 كانون الأول 2002، ص 79.

إن المعضلة كما تبدو تعود في جانب منها إلى ضعف المؤسسة الصحافية عن تمويل نفسها اعتماداً على القراء والإعلانات، إذ إن مسألة التمويل من المسائل التي مثلت وتمثل دوماً نقطة الضعف في بنیان الصحافة، خصوصاً المكتوبة منها. لذلك فإن التمويل الذي يُقدّم دوماً هو مقابل مواقف سياسية كما هو معلوم، أي أنه لا يُعطى مجاناً، خصوصاً مع تراجع المردود الاعلاني بفعل الأزمة العاصفة¹¹². من هنا تبدو مسألة التمويل بالغة الأثر في الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة الإعلامية، والمواقف التي تتخذها سواء تجاه الداخل، أم تجاه الخارج.

• إشكالية منح التراخيص والملكية

اشتترطت المادة الخامسة من القانون 382 خضوع تأسيس مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع داخل الأراضي اللبنانية، أو في مياهاها الإقليمية، لترخيص مُسبق، على أن تراعى في شروط الترخيص جملة شروط تقنية ولوجستية ومالية في بند (أولاً) من المادة، وفي بند (ثانياً) اشتترطت المادة نفسها "التزام المؤسسة احترام الشخصية الانسانية، وحرية الغير وحقوقهم، والطابع التعددي للتعبير عن الأفكار والآراء، وموضوعية بث الأخبار والأحداث، والمحافظة على النظام العام، وحاجات الدفاع الوطني، ومقتضيات المصلحة العامة". "وتطبق على الجرائم المرتكبة بواسطة المؤسسات التلفزيونية والاذاعية العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات العام، وفي هذا القانون وسائر القوانين المرعية الإجراء، على أن تشدد العقوبات وفقاً للمادة 257 من قانون العقوبات". وبالطبع لم تطبّق مندرجات هذه المادة التي وضعت شروطاً لمنح التراخيص، ولم يتم سحب أي ترخيص رغم المخالفات المتكررة بسبب عدم تطبيق القوانين.

وإجرائياً، حددت المادة 50 من القانون رقم 382 أصولاً معينة لمنح التراخيص، فأعطيت المؤسسات التلفزيونية والاذاعية العاملة قبل نفاذ هذا القانون مهلة شهرين لتقديم طلبات الترخيص بعد إعلان وزارة الإعلام عن تقبل الطلبات. وقد "باشرت الوزارة قبول طلبات الترخيص في شهر آذار من عام 1996 ولغاية نهاية شهر أيار من العام نفسه، علماً أن الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد نصت على أن تبقى المؤسسات عاملة إلى حين صدور مرسوم الترخيص وتتابع عملها، أو قرار الرفض فتعطى مهلة إضافية لتصفية منشأتها¹¹³.

¹¹² زهير هوارى، الرأي العام والإعلام: خنادق الأهل الكلامية (2)، صحيفة السفير، العدد 11258، الصادر بتاريخ 2009/03/31.

¹¹³ الياس ناصيف، الإعلام في لبنان: دراسة قانونية، منشورات الجامعة اللبنانية، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية، بيروت، 2001، ص 28.

في الواقع، بدأ منح التراخيص في مجلس الوزراء في 17 أيلول 1996 عندما تمّ الترخيص لأربع محطات تلفزيونية وهي: الشبكة الوطنية للإرسال (NBN)، وتلفزيون المستقبل (FTV)، وتلفزيون المر (MTV)، والمؤسسة اللبنانية للإرسال أنترناشيونال (LBCI)، وثلاث إذاعات هي: إذاعة الشرق، إذاعة لبنان الحر والشبكة الوطنية للإرسال. وفي 23 تموز 1997 تمّ الترخيص لمؤسسة تلفزيونية واحدة وثمانية مؤسسات إذاعية، وفي أيلول 1997 منح مجلس الوزراء الترخيص للشبكة المستقلة للإعلام أنترناشيونال (ICNI)، وتلفزيون شبكة المشرق المتحدة، وإذاعة الشركة الدولية للمشاريع الإعلامية (صوت الوطن)، وشركة راديو هلوبا.

اشترط القانون في مادته السابعة (الفقرة الثانية) احترام الطابع التعددي في تشكيل مجلس إدارة المؤسسة، ونصّ في المادة 13 على عدم جواز امتلاك المساهم بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، أكثر من 10% من مجموع أسهم الشركة، وأن يكون لبنانياً، ويُعتبر الزوج أو الزوجة وأصولهما وفروعهما القاصرون بمثابة الشخص الواحد. ولا يحق للشخص الطبيعي أو المعنوي الواحد أن يساهم في أكثر من شركة¹¹⁴.

لم يتم الالتزام بهذه الشروط عند منح التراخيص في عامي 1996 و 1997، فكان من البديهي ملاحظة الكثير من الأخطاء في التطبيق؛ حيث مُنحت العديد من المؤسسات الإعلامية تراخيص من دون أن تكون ملتزمة بالشروط لجهة التعددية والتنوع الطائفي فيها، ولبنانية المساهمين فيها، وحدود الملكية المنصوص عليها في المادة السابعة (أقل من 10% من الأسهم)، بالإضافة إلى عدم الالتزام بالنسبة المحددة للمجازين الجامعيين لدى العاملين في هذه المؤسسات، وعدم الالتزام بحصرية الملكية في مؤسسة واحدة (المؤسسة اللبنانية للإرسال أنترناشيونال)¹¹⁵. وبالمقابل حُجب الترخيص للأسباب نفسها عن مؤسسات أخرى على خلفيات سياسية: (ICN) و (NTV) والمنار.

إن تركيزنا على هذه الشروط في القانون ينطلق أولاً من أن الطبقة السياسية وحلفاءها، قد رُخصت للمؤسسات التابعة لها باستثنائية مطلقة، مما يقودنا إلى بحث تأثير الملكية السياسية والطائفية والمالية والاحتكار الإعلامي على القرار السياسي. وينطلق ثانياً من أن المؤسسات التي أنشئت خلافاً للقانون، واستمرت بقوته، لا يمكن الاطمئنان إلى انتهاجها سياسة عامة تراعي المصلحة الوطنية التي نصّ عليها قانون تنظيم الإعلام، متمثلة بذلك بالدولة نفسها التي ارتكبت مخالفة للقانون ولم تلتزم تطبيقه بصورة

¹¹⁴ الياس ناصيف، المرجع نفسه، ص 210 – 211.

¹¹⁵ علي رمال، الاعلام والاتصال في مجتمعاتنا، باحثات، الكتاب السادس، 1999 – 2000، تجمع الباحثات اللبنانيات، بيروت، ص 37 – 63.

تامة، سواء لجهة مراعاة الحقوق المتوافرة للبنان بموجب القنوات والموجات، وفي حجم الأسهم المسموح امتلاكها للشخص الواحد (على سبيل المثال امتلاك آل المر 85% من الأسهم في تلفزيون المر، و70% من المساهمين فيه هم من طائفة واحدة. والمخالفة نفسها نجدها في تلفزيوني المستقبل والشبكة الوطنية للإرسال)، كما ارتكبت الدولة مخالفة في اعتمادها المحاصصة السياسية والطائفية والمذهبية وفقاً لمصالح أركان الحكم.

وهذا الواقع لم يتغير على الرغم من مرور 30 عاماً على صدور القانون، ففي دراسة لمؤسسة سمير قصير حول ملكية وسائل الإعلام في لبنان، تبين أن 80% تقريباً من وسائل الإعلام ترتبط من خلال الأسهم والملكية بالطبقة السياسية اللبنانية، وأن 90% من وسائل الإعلام تُصرّ على إخفاء مصادر تمويلها، والتي نادراً ما ترتبط بالإعلانات أو عائدات الإنتاج¹¹⁶.

يقول خطار أن التعددية المنصوص عليها في المادة السابعة من شروط الترخيص تمت مراعاتها نسبياً في مجال الملكية أكثر منه في مجال مضمون البرامج¹¹⁷، لكن الحقيقة التي يجب التوقف عندها هي أن الترخيص حصل لمؤسسات إعلامية تتبع لمرجعيات طائفية ومذهبية كان لها دور بارز في الحرب الأهلية، ثم اضطلعت بدور سياسي بعد الحرب حتى وصلت إلى سدة الحكم، وبقي خطابها فتوياً سواء في المنابر السياسية أم في الوسائل الإعلامية التي تديرها، وكان على هذه المؤسسات أن تكون ناطقة بلسان الجهات التي تقف وراءها، وأن تكون الذراع الإعلامية لهذه القوى في صراعها الذي لم ينته منذ الطائف حتى اليوم. وفي تشعب ارتباطات القوى السياسية محلياً وإقليمياً، كان لهذه المؤسسات أن تشكل منصات لإطلاق المواقف في كل اتجاه تبعاً للخطاب السياسي للجهة الداعمة لها. وفي خضم الصراعات المحلية والاقليمية وتوزع الأفرقاء اللبنانيين فيها، لم يتمكن الإعلام اللبناني من لعب دور مشترك، في ظل الانقسامات وتشعباتها الخارجية، في تظهير صورة جامعة باتجاه الخارج تعكس رؤية الدولة ومصالحها وعلاقاتها الخارجية، وهذه نتيجة طبيعية ترتبط مباشرة بأجندات القوى السياسية وتضاربها. وهذا يطرح إشكالية موازية تتعلق بدور هذه المؤسسات على الصعيدين الداخلي والخارجي والتداعيات التي أفرزها هذا الواقع.

في علمي الإعلام والسياسة، وبعيداً عن القانون وشروط الترخيص للمؤسسات، فإنه في موضوع ملكية وسائل الإعلام، يجب أن لا نغفل عن تأثير هذا العامل على العملية الديمقراطية، والتأكيد أنه يمكن

¹¹⁶ صفاء عياد، مَنْ يملك الإعلام في لبنان؟ ترابط سياسي وعائلي، والشفافية معدومة، استرجع من موقع سكايز:

¹¹⁷ أنور خطار، الدور الوطني للإعلام بين الممارسة والقانون، ورقة قدمت في مؤتمر كلمة سواء: الذات والآخر في الإعلام المعاصر، بيروت، 12 و 13

كانون الأول 2002، ص 81.

لهذه الوسائل أن تدفع بالرأي العام في اتجاهات معينة تصب في صالح مالكيها. فيمكن لهذه المصالح أن تكون سياسية أو اجتماعية أو تجارية بحتة. أما الخيارات السياسية الشعبية فتتبع أولاً من العقيدة أو المبادئ، وثانياً من المعلومات المتوفرة التي تؤثر ليس فقط في الاقتراع الديمقراطي، وإنما تساهم أيضاً في تغيير العقيدة.

فالأحزاب أو التجمعات السياسية، غير المدعومة بأجهزة أو وسائل إعلامية متنوعة وفاعلة، لا يمكنها أن تخاطب الرأي العام، وبالتالي لا تتجح ولا تستمر في معظم الأحيان. كما لا يمكن للمستثمر أن يحسن خياراته إذا لم تتوافر له المعلومات الفورية، المرفقة أحياناً بالتحاليل الإخبارية العلمية المتخصصة المستقلة والجيدة. الشيء نفسه يمكن أن يقال للمستهلكين كي يحسنوا شراء سلعهم وخدماتهم المتوفرة من مصادر عدة وبنوعية مختلفة. فمن حيث المبدأ يزداد وجود مؤسسات إعلامية فاعلة من شفافية العلاقات السياسية والاقتصادية الوطنية والدولية.

وإذا كان توزيع وسائل الإعلام في لبنان قد تمّ وفق خارطة المشاركين في الدولة، إلا أنه في الواقع قد تمّ وفق خارطة سياسية - طائفية، كما ذكرنا. فسيطرة الدولة على ملكية وسائل الإعلام المرئي تساعد إلى حد بعيد في بقاء السياسيين في مراكزهم، وذلك في أعرق الدول الديمقراطية. فتستعمل هذه الوسائل في تسويق مشاريع الحكومة، أو أفكار الحزب الحاكم، وتتجاهل المعارضة.

• إشكالية الدور المنوط بهيئات الرقابة

على الرغم من أن القانون رقم 94/382 ودليل شروط التشغيل كرراً بأن شركات الإرسال الإذاعي والتلفزيوني تخضع لرقابة المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع، إلا أنه ليس هناك من شيء واضح أو محدد بشأن طبيعة هذه الرقابة. فقد نفترض أن الرقابة بحسب المادة 47 من القانون تشمل بالإضافة إلى دراسة طلبات الترخيص، مراقبة معايير البرمجة العامة أو الحصص المذكورة في القانون وفي دليل الشروط ومراقبة الحملات الانتخابية التي لم يرد ذكرها في القانون.

الأهم من ذلك هو أن المجلس لم يكن قادراً على ممارسة إشرافه على التراخيص إلا عبر وزارة الاعلام وأي تسهيلات أخرى ترغب الوزارة بوضعها تحت تصرفه. وفي الواقع فإنه في كل مرة يذكر فيه قانون رقم 94/382 الرقابة الفنية والإدارية والرقابة على المضمون، يشار إلى وزارة الاعلام مع المجلس الوطني للإعلام بأنهما سلطة الرقابة، أي أن أهمية وزير الاعلام تتجاوز سلطة المجلس، خصوصاً وأن الوزير، وليس المجلس، هو الذي بإمكانه أن يقرر تعليق نشاط محطة عند مخالفتها القانون، وبذلك نجد أن المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع لم يبق له سوى رأي "استشاري" غير ملزم.

بعد سنتين من تطبيق القانون وتوزيع التراخيص، أي في العام 1998، أقرّت حكومة الرئيس رفيق الحريري بعدم قدرة المجلس الوطني للإعلام على القيام بمهامه المحددة بالقانون. وتحدثت الصحف عن وضع المجلس المشلول¹¹⁸. وبعد ذلك بسنة واحدة تم تشكيل لجنة نيابية لدرس واقتراح التعديلات المطلوبة لمعالجة نقاط الضعف والنواقص في القانون، وتحديدًا ما يتعلق بالدور الرقابي للمجلس الوطني للإعلام، فأوصت اللجنة بخفض صلاحيات الوزير في حالات المخالفة، وزيادة صلاحيات المجلس وعلى الأخص بما يتعلق بتوجيه الانذارات وفرض الغرامات المالية والقدرة على اتخاذ إجراءات قانونية لدى محكمة متخصصة بالمرئي والمسموع (يتوجب إنشاؤها) ضد المحطات المخالفة للقانون¹¹⁹ ولم يتحقق ذلك حتى الآن، وبقي موضوع الرقابة نظريًا محصورًا بالمجلس، ولكن عمليًا بتجهيزات ومساعدة المديرية العامة للأمن العام¹²⁰.

7.3.4. تداعيات التوزيع السياسي/الطائفي لوسائل الإعلام

• تطييف ملكيات وسائل الإعلام

من البديهيات التي يسعى إلى تحقيقها حكم خارج من حرب أهلية طائفية مدمرة، هي السعي إلى إلغاء طائفية الإعلام أو الحد منها، أو إغلاق المؤسسات ذات الطابع المشهود لها بالتحريض الطائفي والمذهبي. لكن ما حدث هو العكس تمامًا، أي أنه تم تثبيت شرعية هذه المؤسسات، وإيكال مهمة الترويج للسلام والوفاق إليها. وبدل أن يتغير المشهد الإعلامي في اتجاه بروز مؤسسات إعلامية وطنية التوجه والخطاب، وخاصة في مجال المرئي والمسموع، نجد أن طائفية الإعلام وفئويته قد تعززت وباتت شبه تامة¹²¹.

بعد إعطاء التراخيص للمؤسسات الإعلامية كان من السهل تلمس حقيقة التوزيع الطائفي لهذه المؤسسات، وبالتالي تكريس الإعلام الطائفي في البلاد. فلكل من المؤسسات المرخص لها لونه الطائفي أو المذهبي والذي يمكن الاستدلال عليه بكل سهولة من خلال: الموقع الجغرافي للمؤسسة، وهو موقع أفرزته الخارطة الجديدة للمناطق اللبنانية بعد الحرب، حيث بات لكل منطقة تقريبًا لونها الطائفي، أو هويتها المذهبية، الأمر الذي خصّ كل مؤسسة بجمهور محدد الانتماء الديني أو المذهبي. كما يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المضامين المناطقية والطائفية للأخبار والبرامج السياسية التي تعرضها

¹¹⁸ حسن علي حمزة، المجلس الوطني للإعلام والأداء الإعلامي للمؤسسات المرئية والمسموعة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، قسم التخطيط والإدارة العامة، بيروت، 2018، ص 11.

¹¹⁹ حسن علي حمزة، المرجع نفسه، ص 59.

¹²⁰ Imad Turk, Member of the National Audio-visual Council in 1996, personal interview on May 2024.

¹²¹ أنور خطار، الدور الوطني للإعلام بين الممارسة والقانون، ورقة قدمت في مؤتمر كلمة سواء: الذات والآخر في الإعلام المعاصر، بيروت، 12 و 13 كانون الأول 2002، ص 75.

هذه المؤسسات. وبذلك اشترك الموقع الجغرافي ومضمون البرامج وطبيعة الجمهور في تأكيد الهوية الطائفية للوسيلة الاعلامية المرخصة. وكان من الطبيعي أن تتوافر الحمائيات الطائفية والسياسية للمؤسسات المرئية المرخص لها أصلاً وفق المعايير الطائفية.

وفي الإطار نفسه، لم يخرج تكوين مجالس الإدارة في المؤسسات الاعلامية المرخص لها عن الاعتبارات الطائفية، وكان من السهل تحديد الهوية الطائفية للمؤسسة وخطابها الاعلامي لمجرد النظر في هوية أعضاء مجلس إدارتها ومالكيها، وصانعي الأخبار فيها ومحرريها. وبذلك أضيف إلى المؤشرات الدامغة على طائفية الإعلام مؤشر إضافي يكمل ما سبقه ويكرس هوية المؤسسة. ولا يعني التلون الطائفي لوسائل الإعلام، وخصوصاً السياسية منها، اتهام العاملين بهذه الوسيلة أو تلك بالطائفية أو التعصب الطائفي، لكن هذا الواقع يطرح بالمقابل مسألة أساسية وهي كيف يمكن لمؤسسة اعلامية مرخص لها على أساس طائفي أن تضطلع في مرحلة ما بعد الحرب بصياغة خطاب وطني جامع؟

إن المشكلة الأساسية لاستمرار الحرب تمثلت في محاولات إلغاء الآخر، سواء بالوسائل العنيفة المسلحة، أم بالوسائل السياسية، وهذا الآخر أعيد تجميع صورته وإعطائه الحيز الطائفي الخاص به من خلال الخطاب الاعلامي عندما تشكلت لدى المؤسسة الاعلامية هوية طائفية تعتبر أن من هو خارج جمهورها هو آخر مختلف، وهو آخر ذو لون طائفي محدد ومختلف، ما يعني أن الإعلام جاء ليكرس مبدأ الانقسام الذي كان سائداً في تلك الفترة.

إن ما ينطبق على الإعلام المرئي والمسموع يكاد ينسحب بأغلبه على المطبوعات السياسية، مما يعني أن الدولة قد اختارت، بشكل رسمي، توزيع المؤسسات الاعلامية على زعماء الطوائف، بحيث يكون لكل طائفة، أي الحزب السياسي التابع لها، حق مكرس بالقانون لإنشاء محطة إذاعية أو تلفزيونية، متى رغبت بذلك، أي أن الدولة قد حددت رسمياً أي إعلام تريد، وأي وظيفة أو دور لهذا الإعلام في مرحلة ما بعد الطائف. الأمر الذي سيطرح لاحقاً مسألة قدرة هذا الإعلام القائم على المحاصصة السياسية والطائفية وعلى الفئوية، والناطق باسم الطوائف ورؤساء الأحزاب، على تبني خطاب جامع ومنسجم حول سياسة لبنان.

يقول الكاتب الصحفي نصري الصايغ أن الإعلام اللبناني، خصوصاً المرئي والمسموع، ليس حرّاً ولا ديموقراطيّاً، لأنه موجّه بشكل كامل تقريباً من قبل القيادات السياسية الطائفية. وهذه القيادات مسؤولة،

مع الإعلام، عن إقامة السلم الأهلي أو تهديده، ونحن بحاجة إلى إعلام يتوافق ومجتمعنا الطائفي¹²².

• من سلطة رابعة إلى مرآة للسلطة

كان لا بد من صدور قانون تنظيم الإعلام كخطوة جريئة على طريق تنظيم هذا القطاع وحياته، لكن هذا القانون لم يشكّل فرصة حقيقية لإعادة تنظيم للقطاع الإعلامي ضمن إطار الحرية والمسؤولية الوطنية، كما انتصح لاحقاً، وكما عبّرت عنه المواقف التي صدرت إثره.

يقول خطار أن قانون الإعلام المرئي والمسموع رقم 382/1994 شرّع وجود معظم الإذاعات والتلفزيونات القائمة بقوة الأمر الواقع، والتي كانت مثار الشكوى الدائمة وموضوع التهم التي وُجّهت للإعلام في تلك الفترة. وقد شكّل هذا القانون بمثابة عفو عام عن إعلام الحرب، أسوة بالعفو عن كل جرائم الحرب، وبالتالي تشريع وجود معظم هذه الوسائل الإعلامية إضافة إلى وسائل إعلامية جديدة أُسست بعد اتفاق الطائف، والتي تعود ملكيتها إلى أمراء المال ومرجعيات سياسية من داخل النظام وأهله¹²³.

وبموجب القانون 94/382، فبدلاً من أن تنطق الوسائل الاعلامية بلسان السلطة الرابعة التي يمثلها الإعلام، أصبحت هذه السلطة صنيعة الطبقة السياسية التي يجب أن تخضع للمراقبة والمحاسبة من الإعلام. ويقول خطار أن أخطر ما في هذا القانون أنه أشبه بصفقة غير شرعية ما بين الإعلام والسياسة، كادت تطيح بما بقي من صدقية عصر الصحافة المكتوبة، وكادت تمحي الحدود ما بين السلطة والإعلام والطوائف والمال¹²⁴.

وبدلاً من أن تكون وسائل الإعلام منبراً للحرية لجميع المواطنين أصبحت تمثل حريات أهل السياسة دون سواهم، ومن كان يخرج على هذه الحريات كان مصيره المضايقات، أو الإيقاف، أو الاحالة على القضاء (تجارب المؤسسة اللبنانية للإرسال، تلفزيون المر، تلفزيون المستقبل، خلال التسعينيات).

• إعلام دعائي منقسم وغير ديمقراطي

بنتيجة الخارطة الجديدة للإعلام والتي أفرزها القانون 94/382، وبسبب الخلفيات السياسية والفئوية التي تحرّك الوسائل الاعلامية، انحرفت أجهزة الإعلام المرئية عن دورها الديمقراطي لتتحول إلى العمل الدعائي في خدمة الطوائف وممثليها السياسيين. فابتعدت عن الوظيفة التثويرية التحديثية التي يفترض

¹²² نصري الصايغ، الاعلام والمسؤولية الوطنية: التوفيق بين الموقف والمهنة، مداخلة في مؤتمر: الإعلام من منظور المسؤولية الوطنية، المنعقد في بيروت في 25 تشرين الثاني 2009، بتنظيم من منتدى الفكر التقدمي ومؤسسة فريدريش إيبيرت، منتدى الفكر التقدمي، بيروت.

¹²³ أنور خطار، الدور الوطني للإعلام بين الممارسة والقانون، ورقة قدمت في مؤتمر كلمة سواء: الذات والآخر في الإعلام المعاصر، بيروت، 12 و 13 كانون الأول 2002، ص 74.

¹²⁴ أنور خطار، المرجع نفسه، ص 76.

القيام بها¹²⁵. والمقصود بالعمل الدعائي "كل محاولة مقصودة يقوم بها بعض الأفراد أو الجماعات لتشكيل اتجاهات جماعات أخرى أو السيطرة عليها أو تغييرها باستخدام وسائل الاتصال، مع القصد في أن تكون ردود أفعال المتأثرين هي المرغوبة من جانب الدعائي"¹²⁶. ويُعتمد للوصول إلى ذلك الضغط النفسي والاجتماعي¹²⁷.

والواقع أن أجهزة التلفزة هي أفضل مثال على انشطار المجتمع اللبناني بين قوّتيه، وتحديدًا بعد العام 2005 (قوى 8 و 14 آذار)، بصرف النظر عن أحقية المطالب والمشروع الذي يرفعه كل منهما. والحقيقة أنه قد بات لكل فئة أهلية جهازها المرئي. ولأن البلد يعيش في نزاعات باتت الشاشات بمثابة خنادق بين قوى المجتمع الأهلي المنخرطة في الصراع. وبات لكل محطة خطها وعدّتها الفكرية وبرامجها الوثائقية وغير الوثائقية، واهتماماتها الإخبارية، ولها جمهورها الذي يعتبرها مصدره المعرفي الوحيد. فمثلاً من النادر وجود ضيف مختلف في الانتماء على هذه المحطة أو تلك. وعندما يحصل ذلك يصبح المذيع أو الإعلامي المواجه متقمصاً دور الناطق المباشر باسم الجماعة الأهلية التي أنشأت المحطة. تبدأ المواجهة الاستفزازية من السؤال الأول، وتتخللها مقاطعات غير مبررة، والإدلاء بمداخلات مضادة وغيرها من الأساليب، وقد تصل إلى حدود إهانة الضيف. أما إذا كان هذا الضيف من جملة ضيوف فيتم تهميشه، والتلاعب بالزمن المتاح له أسوة بالآخرين، وتقديم أوراق للآخرين لتهميش ما يطرحه أمام المشاهدين. كما يُختار أشخاص ذوو مقدرات كلامية محدودة لتبيان ضحالة أفكار هذا الطرف المضاد، وبذلك تنمهي المحطة مع جمهورها ومرجعياتها.

وتلعب المرجعيات والمؤسّسات الملحقة أدواراً بارزة في هذا التماثل، إلى الحد الذي اندفع معه عدد من رجال الدين إلى إصدار فتاوى تحرّم النظر إلى قنوات مصنّفة على أنها تنتسب إلى الخندق "المعادي". لكن المشاهد لم يعد بحاجة حتى إلى الفتاوى لتحديد خياراته وانحيازاته؛ فقد باتت المحطة هي صورة الطائفة - الجماعة الأهلية وحضورها السياسي والاجتماعي - وهكذا بات الإعلام المرئي هو الحقل الأساسي في التوجه إلى جمهرة المحازيين والأنصار. هذا الضخ المتواتر نحو الطائفة في المقام الأول بهدف تعبئتها يعمل عكسياً في الجماعة الأخرى. إذ بقدر ما تتعبأ الطائفة يتعبأ المضادون لها؛

¹²⁵ زهير هوارى، الرأي العام والإعلام: خنادق الأهل الكلامية (3)، صحيفة السفير، العدد 11259، الصادر بتاريخ 2009/04/1.

¹²⁶ James A. Brown, Techniques of Persuasion Paperback, 1965, Penguin / Pelican, p. 37.

¹²⁷ Leonard W. Doob (1966), Public Opinion and Propaganda, 1966, Hamden Archon Books, p. 311.

"فالإيديولوجيا الصالحة لأحد طرفي الصراع لا تكون كذلك بالنسبة للطرف الآخر، وهكذا تصبح التعبئة مزدوجة للطرف الذي يطلقها وللطرف المضاد"¹²⁸.

والعنف الكلامي المفتوح على الهواء لا ينحصر بين متحاورين إذا حدث واجتمعاً معاً في الاستديو، بل يتجاوزه إلى الجمهورين. وقد برز ذلك في مناسبات انفجارية إذ يتضح من الكم الأكبر من المقابلات أن بعض المواطنين لم ير في الصراع مجرد نزاع بين قوى سياسية متباينة، بل هو صراع طائفي له عمقه التاريخي الذي يعود إلى أكثر من ألف وأربعمئة سنة، وبات التلفزيون مصدرًا من مصادر ثقافة العنف والعنصرية، إذ أن كل طائفية هي عنصرية غير ملتبسة. ولعل مقدمات النشرات الإخبارية في بعض المحطات المعروفة، وهي اختراع لبناني لتميط الجمهور، تكشف عن مقدار العنف المبطن الذي لا يغير منه مراحل التهدة العارضة التي تضطر مثل هذه الأصوات إلى الانخفاض مؤقتًا لتعاود سيرتها لدى أي توتر.

إن مصدر هذا المآل الذي صارت عليه محطات التلفزة في لبنان هو قانونا الإعلام المرئي الصادران في العامين 94 و1995 (قانون 382 وقانون 531)، واللذين بموجبهما وُزعت القنوات التلفزيونية على المرجعيات الطائفية - السياسية. وقد أُلحق التيار الوطني الحر في العام 2008 بمن سبقه ورُخص له بمحطة. لقد تمّ التوصل إلى هذا التوزيع في مرحلة "المساكنة" بين أقطاب النظام ومرجعياته، وعندما انفجرت هذه الصيغة بعد خروج الراعي الإقليمي (السوري)، انفجرت المعادلات وتحولت الشاشات إلى متاريس.

• تداخل قانوني - سياسي يعيق المحاسبة

أكد القانون 94/382 على حرية الإعلام المرئي والمسموع، وعلى أن هذه الحرية تمارس في إطار أحكام الدستور والقوانين النافذة، على ما جاء في المادة الثالثة منه. ويُفهم من مضمون هذه المادة أن القانون قد وضع مسألة تجاوز المؤسسة الإعلامية للحريات تخضع للقانون العام وليس لقوانين إعلامية ضابطة. "وارتوي أن ضبط نشاطات المهنة الإعلامية يدخل ضمن إطار القوانين التي تنظم، بصورة عامة، علاقات الأفراد بالمجتمع، وبصورة خاصة ضمن إطار قانون الجزاء العام، المقنن بغالبية في قانون العقوبات اللبناني"¹²⁹، وهذا الأمر من شأنه أن يفتح الباب، وقد فتحه في أكثر من مناسبة، على حالات يتداخل فيها القانون الجزائي بقانون المطبوعات، وهناك الكثير من حالات الاعتراض على بعض

¹²⁸ شبيب دياب، سوسيولوجيا النزاعات، ديموغرافيا للنشر، بيروت، 2007، ص 36.

¹²⁹ الياس ناصيف، الإعلام في لبنان: دراسة قانونية، منشورات الجامعة اللبنانية، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية، بيروت، 2001، ص 16.

الأحكام القضائية التي صدرت بحق المؤسسات الإعلامية بحجة أنها يجب أن تستند إلى القوانين التي تضبط عمل الإعلام وليس سواها. وقد كرّس الإجتهد هذا المنحى، واعتبر أن محاسبة وسائل الإعلام والصحافة على الإخلال بموجباتها هي محاسبة لاحقة بعد ثبوت الإخلال وليس مراقبة مسبقة، وقضى أنه "حيث أن دور الإعلام والصحافة أساسي في الحياة السياسية والاجتماعية (...)، وهذا الدور يستوجب، بالنظر لخطورته، رقابة ذاتية، ومهنية عالية، ومناقبية مميزة، وحسًا بالمسؤولية، مع التوضيح أن المحاسبة على الإخلال بالموجبات السابقة الذكر تبقى في المبدأ محاسبة لاحقة بعد ثبوت الإخلال وليس مراقبة مسبقة"¹³⁰.

وكمثال عن الاشكاليات القانونية في تطبيق القانون، حصلت حالة رقابة مسبقة في مطلع العام 2003 بين تلفزيون الجديد (NTV) والحكومة اللبنانية بخصوص أحد البرامج الحوارية حول المملكة العربية السعودية. يومها حصل التداخل بين القانوني والسياسي عندما تم وقف البرنامج بقرار من رئيس الحكومة، وليس أي محكمة أو هيئة مستقلة، إستنادًا فقط إلى الاعلانات الترويجية عن البرنامج وليس إلى مضمونه. واللافت أن المدعي العام أيد قرار رئيس الحكومة مستندًا إلى المادة 211 من قانون العقوبات التي تسمح باتخاذ تدابير احترازية عند وجود خطر على السلام العام الوطني¹³¹. وبناءً عليه أمرت الحكومة في الأول من كانون الثاني 2003 بقطع الارسل الفضائي عن تلفزيون "الجديد" لمنعه من بث البرنامج. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم داهمت قوة من قوى الأمن الداخلي مبنى التلفزيون للتأكد من أنه يلتزم بالحظر أرضيًا وفضائيًا¹³².

لكن أبرز مثال على التداخل السياسي - القانوني في التعامل مع المخالفات الاعلامية ما حصل بعد الحادثة المشار إليها من تصفية حسابات سياسية على حساب الإعلام، وهي أن رئيس الحكومة الذي أمر بوقف البث الفضائي للمحطة سمح بعد فترة قصيرة جدًا لتلفزيون المر، والموقوف عن البث لأسباب سياسية تعود لخلاف بينه وبين رئيس الجمهورية إميل لحود، باستئناف بثه، لأن وزير الاتصالات المحسوب على الرئيس لحود قد أذن لتلفزيون الجديد، دون العودة لرئيس الحكومة، بالعودة إلى البث الفضائي بعد تعهد التلفزيون بوقف بث البرنامج المذكور. هكذا كانت تدار الأمور بعد الطائف، وكان الإعلام في كل مرة يقع ضحية التجاذبات السياسية، والمحاسبة السياسية على أدائه وليس المحاسبة القانونية.

¹³⁰ عصام إسماعيل، ضوابط وقيود ممارسة الحرية الإعلامية، صحيفة النهار، العدد الصادر بتاريخ 2006/6/8.

¹³¹ دن، وقف عرض برنامج "بلا رقيب" على محطة الجديد، صحيفة الدائلي ستار، العدد الصادر بتاريخ 3 كانون الثاني 2003.

¹³² دن، وقف عرض برنامج "بلا رقيب" على محطة الجديد، صحيفة الدائلي ستار، العدد الصادر بتاريخ 3 كانون الثاني 2003.

إن هذه الحوادث لا تكتفي فقط بإعطاء مثل على عدم القدرة، أو عدم الرغبة، بوضع قانون عادل في نصه وتطبيقه، وإنما تظهر النطاق الذي يمكن فيه تجاوز الاجراءات القانونية، أو حكم القانون بسبب المصالح الشخصية والخصومات عندما يختص الأمر بتنظيم وسائل الاعلام في لبنان.

• عجز الدولة عن تطبيق القانون

بعد تطبيق القانون رقم 94/382 برزت إشكالية متمثلة بالخلفيات القانونية له، وبالتدخل الحاصل بينه وبين القانون الجزائي وقانون المطبوعات، ولم تستطع الدولة تطبيق القانون عندما جنحت المؤسسات الاعلامية المرخصة باتجاه مخالفة شروط الترخيص، وفي مقدمها تشكيل مجالس الإدارة. كما لم تضع آلية قابلة للتطبيق بشأن الموارد المالية للمؤسسة، فضلاً عن أن الدولة لم تقم مرة بالرقابة على هذه الموارد عملاً بمندرجات القانون، وتطبيقاً للشفافية، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية لهذه الوسائل أو لمعظمها، للتأكد لاحقاً من تبعية هذه الوسائل الداخلية والخارجية. والسبب هو إن مالكي المؤسسات الاعلامية هم أركان السلطة، سواء مباشرة أو عن عبر شركاء، وأي مساءلة لأي مؤسسة يعني مساءلة المؤسسات كلها، لأنها تشترك في المخالفات نفسها، وهذه المساءلة مستبعدة في غياب الممارسات الديمقراطية في السلوك السياسي اللبناني منذ القدم، فالسلطة لا تحاكم نفسها، بل ترى في غاية القوانين أنها تؤمن استمرارها في الحكم.

8. درجة مواكبة الإعلام اللبناني لمرحلة الوفاق الوطني

إن صحافة السلام كشكل جديد من الصحافة الملزمة والوقائية تعني أن يكون الصحفيون جزءاً من الحل وليسوا جزءاً من المشكلة، بتركيز الصحافة على النزاع والبدائل غير العنيفة لحله، وذلك بهدف تسهيل الاتصال بين أطراف النزاع، وتقليل درجة التوتر بينهم، ومنع تصعيده أو احتمالية تجدد¹³³.

وكما بات معروفاً فإن اتفاق الطائف قد ركز على مسألة تنظيم الاعلام الذي تكاثر بشكل فوضوي خلال الحرب، وحددت وثيقة الوفاق الوطني المبدأ الذي سيقوم عليه هذا التنظيم، وفيه: أن معالجة الإعلام في لبنان، وجعله حريات مسؤولة من واجب الدولة اللبنانية القادرة. وعليه يجب إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام السمعية والمرئية في ظل القانون، وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب. "لكن الدعوات إلى إنهاء حالة الحرب لم يكن لها الصدى المرجو بالمعنى الإعلامي.

¹³³ Ibrahim Seaga Shaw &, Jake Lynch & Robert A. Hackett, Expanding Peace Journalism: Comparative and Critical Approaches, Sydney University Press, Sydney, 2011, p. 19.

وانحسرت الحروب لتظهر أشدّ شراسة عبر وسائل الإعلام، وبرزت الوسائل الإعلامية "سلاحًا قاتلاً" في وجه قيام الدولة بعد إقرار الطائف مباشرة، وفي ظلّ غياب شبه كامل للإعلام الرسمي¹³⁴.

وإذا كانت الدويلات المتعددة التي عرفها اللبنانيون خلال حروبهم الطويلة، قد راحت منذ العام 1990 تتخلى عن عدّتها لتدخل عتبة الجمهورية الثانية، فإنها لم "تخلع" أجهزتها الإعلامية، وخصوصاً التلفزيونية منها، بل دخلت الدولة بشكل رسمي.

ونتوقّف هنا أمام ثلاثة معطيات أو محطات إعلامية كبرى:

- بدا الإعلام متمحوراً في ظاهرة "المؤسسة اللبنانية للإرسال" التي ظهرت منذ نشوئها متميزة في تجهيزاتها التقنيّة، وراحت تجذب وتستقطب في هذه المرحلة وغيرها من المراحل مجموعة كبرى من المضامين والأصوات المعارضة أو المدافعة عن منجزات الطائف.
- أطلق العماد ميشال عون معاركه العسكرية السياسية عبر شاشة تلفزيون لبنان، إلى جانب محطة إذاعية صغيرة (في الفنار) وشكّلا أقوى الأسلحة بين يديه، وساهما كثيراً في استقطاب اللبنانيين وجذبهم، وإضفاء أبعاد جديدة على الوضعين السياسي والإعلامي الرسمي غير مألوفة من قبل. أعادت تلك الفترة المشاهدين إلى الإعلام الرسمي، ومعهم جماهير الإعلام الخاص، وجمهور المؤسسة اللبنانية للإرسال تحديداً. فقد قامت هذه المرحلة أساساً على الخطاب الإعلامي الذي جاء في مجمله مباشراً، وبلغه الناس ولهجاتهم، وذلك بصرف النظر عن أي تقييم آخر للمضمون أو التوجه للذين كانا، أيضاً، ضد اتفاق الطائف ومفاعيله.
- كان تلفزيون لبنان الرسمي ضعيفاً منهكاً في قنواته السابعة (في تلّة الخياط) لم يُحسن الدفاع عن اتفاق الطائف. فبات أهل الطائف من دون وسيلة إعلامية تسوّق الاتفاق بين اللبنانيين في مقابل إعلام معارض قوي وشرس ولديه جمهور واسع. وكانت النتيجة أن لبنان الرسمي ترك الصورة تستفحل في اختلالها في أذهان اللبنانيين. ولم تتمكّن الدولة من الحفاظ على البقيّة من هيبته الداخلية التي كان منتظراً إغناؤها بدلاً من فقدانها داخلياً وإقليمياً ودولياً، بحيث لم تتمكن من التعبير عن ملامحها كجمهورية ثانية، أو تصوير صلابتها للمواطنين في التطلع نحو المستقبل، وكأنا على أبواب أزمت وانهيّارات جديدة في لبنان.

لقد كانت هناك فجوة في الأساس شديدة الانعكاس في وسائل الإعلام، من أن التغيير في النصوص لا يعني، أو ينعكس حكماً تغييراً في النفوس، وهي المقولة التي لازمت السنة المسؤولين

¹³⁴ نسيم الخوري، الصحافة اللبنانية ودورها في أزمنة السلم والحرب، مجلة الدفاع الوطني (بيروت)، العدد 66، تشرين الأول 2008، ص 23.

وخطبهم. وقد تكمن المشكلة في هذا المجال في أن سياسيّ الجمهورية الوليدة، هم أشخاص مشبعون بآلية سياسية تقليدية ترسّخت منذ العام 1943، وتعزّز المنحى الطائفي والمذهبي فيها بسبب الحرب التي خاضوها، وهم يمارسونها منذ ذلك الحين.

إنّ ما اعتُبر مشكلة إعلامية، كان أقوى من ذلك بكثير، لأنّه كان يعكس القسرية في السلام غير الكامل، الذي ظهر بارزاً في وسائل قوى الأمر الواقع الإعلامية، وضرورة لا يُستغنى عنها في حياة اللبنانيين. لم يكن الموضوع المطروح في اتفاق الطائف إلغاء هذه الوسائل بل إعادة تنظيمها، وهو أمر كان يمكن تأجيله كونه مسألة حساسة ودقيقة. وكان لا يمكن التصديّ له بمعزل عن عملية بناء الدولة الحديثة الذي لم يحصل بسبب فقدان القاعدة والأساس الذي ترتفع عليه المؤسسات المنهارة في تجدداتها، ونعني بها المصالحة الوطنية التي كنا نراها أعمق بكثير من تأليف الحكومات. لم يكن المقصود بالوفاق حشر قادة الميليشيات في الحكومات، بل تأليف حكومات منسجمة ومتفاهمة على المشاركة والقبول. لذلك يمكن اعتبار الحكومة الأولى التي شكّلت بعد الطائف بأنها حكومة التأسيس للعهد، والتحضير للوحدة، والانتقال من حال التقسيم الواقعيّة، إلى شكلٍ من الشرعيّة المعترف بها في الداخل والخارج. أما الحكومات الأخرى المتعاقبة، فقد كانت نوعاً من حُكم الأمر الواقع الذي فشل في تحقيق الخطوة البديهيّة الأولى، أي إعادة تنظيم الإعلام على أساس الحرية المسؤولة، وإنّ كان الوزراء المتعاقبون في حكومات الطائف قد حاولوا فتح هذا الملف.

لقد أبدلت السلطة السياسية الفوضى بالاحتكار الإعلامي بما يضمن التوازن المذهبي، ويحفظ الحصص الإعلانية لا الإعلامية، تاريخ عكس تحولات الطوائف في لبنان دولاً مقفلة، لكل طائفة عدتها الإعلامية وبرامجها الخاصة، الأمر الذي أظهر لبنان بعد الطائف وكأنه دخل في حربٍ أهلية باردة، يمكن أن تتدلع في أي وقت إذا تهيأت لها الظروف، بصرف النظر عن الأحداث الطائفية المتنقلة من منطقة إلى أخرى. وترسم هذه العدة صورة تقريبية لملف الإعلام في لبنان: إعلام رسمي غير واضح ومحور تجاذب وشبه غائب، إعلام حروب وبقايا أحزاب، إعلام طوائف ودول خارجيّة، وأكثر من هذا كلّهُ إعلام مسؤولين وأفراد يمثلون السلطة في معظمهم، ولا يمثلونها بالنسبة إلى عددٍ كبير من اللبنانيين الذين بدوا يبحثون عن السلطة والسيادة في الوقت نفسه. وتعرضت الصحافة المكتوبة للحصار المالي، كما حوَصر المرئي والمسموع، وتضاؤل تأثير الإعلام اللبناني عربياً مقابل إعلام الابتذال والترفيه والجذب في هبوط ملحوظ على أنقاض الجودة والمضمون والموقع الإعلامي¹³⁵.

¹³⁵ نسيم الخوري، الصحافة اللبنانية ودورها في أزمنة السلم والحرب، مجلة الدفاع الوطني (بيروت)، العدد 66، تشرين الأول 2008، ص 24.

9. الخاتمة والتوصيات

إن أبرز ما تم التوصل إليه في هذا البحث هو أنّ العلاقة بين الإعلام والسياسة هي علاقة متغيرة وترتبط بالتحوّلات والتغييرات التي تحدث، وأي تحوّل في السياسة يكون من الطبيعي أن يرافقه تحوّل في الإعلام والعكس صحيح، حيث أنّه من الصعب على أي نظام سياسي أن يتعايش من دون الاعتماد على وسائل الإعلام، بحيث أنّ الإعلام لم يعد تلك الأداة التي تتبع للعمل السياسي فحسب، وإنّما أصبح يدخل في صميم العمليات السياسية على المستويين الداخلي والخارجي، وأصبحت وسائل الإعلام فاعلاً أساسياً في المشهد السياسي لما تمتلكه من قوة تأثير في صنع القرارات السياسية الداخلية والخارجية.

وتبين أن الأدوار الوظيفية التي اضطلع بها الإعلام اللبناني بعد الطائف قد تبدلت وفقاً لمعطيات جيوسياسية وقانونية، تتصل بواقع لبنان والظروف السياسية السائدة فيه من جهة، ومن جهة أخرى تتصل بالواقع القانوني الذي كان يحكم عمل وسائل الإعلام. لكن النتيجة الأبرز هي أن لا فصل بين الأمرين، فالسلطة السياسية، وتحديدًا في مرحلة ما بعد الحرب، قد أقرت القوانين الإعلامية التي تناسب توجهاتها السياسية، فانعكس ذلك على الدور المرتقب لوسائل الإعلام في تعزيز الوحدة الوطنية، والحفاظ على المصلحة العامة، وهو أمر لا يشكل تهمة لهذه الوسائل ولا للعاملين بها، بل إن المسؤولية كاملة تلقى على السلطة السياسية التي حولت هذه المؤسسات إلى منابر سياسية وطائفية وحيدتها عن القيام بالدور الوطني العام الذي كان يحتاجه المجتمع اللبناني الخارج من أتون حرب مدمرة.

ووجدنا أن الواقع القانوني لا يختلف كثيرًا عن الواقع السياسي، لا بل كان من أبرز نتائجه وتداعياته، فهناك الكثير من تجاوز للقانون وشروط الترخيص، وعدم الالتزام بمندرجات القوانين. وفي الواقع لم يكن ذلك مفاجئاً لأن وسائل الإعلام في جميع الحقب التي مر بها الكيان اللبناني كان تعبر عن مصالح ذاتية وفئوية، بدأت مع الإعلام الرسمي الذي كان يسوق لفكرة الدولة ومشاريعها وصورتها مع حيادية مفرطة تجاه الازمات الداخلية، وبالطبع الخارجية، حتى توسعت خارطة انتشار وسائل الإعلام قبل الحرب وخلالها، وانصرف الناس عن الإعلام الرسمي وأصبح لكل مكون سياسي وطائفي ومذهبي إعلامه الخاص.

وبتنوع مصالح الافرقاء السياسيين في الحكم وتضاربها، والذين هم أصلاً قادمون من خلف المتاريس العسكرية، تحول الإعلام إلى متاريس من نوع آخر، واستمر خلاف اللبنانيين على القضايا الوطنية والمصيرية باستمرار الأزمات الاقليمية التي أحاطت بهم.

وبناءً على هذه النتائج يوصي البحث بالآتي:

- تعزيز دور الإعلام كوسيلة وطنية جامعة من خلال وضع إطار قانوني جديد يحد من استخدام وسائل الإعلام كأداة سياسية أو طائفية، ويشجعها على تعزيز الوحدة الوطنية والمصلحة العامة.
- إصلاح القوانين الإعلامية من خلال مراجعة التشريعات الإعلامية الحالية وتحديثها بما يتماشى مع متطلبات المرحلة الحالية ويحد من التجاوزات، بحيث تتضمن هذه المراجعة وضع ضوابط صارمة على التراخيص الإعلامية لضمان الالتزام بالمعايير المهنية والقانونية.
- تعزيز استقلالية الإعلام عن طريق إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة تشرف على عمل وسائل الإعلام، بعيدة عن تأثير القوى السياسية والطائفية، أو تفعيل دور هيئات الرقابة (هيئة تنظيم البث، المجلس الوطني للإعلام).
- تعزيز الحوار الوطني باستخدام وسائل الإعلام كمنصة لتعزيز الحوار الوطني البناء حول القضايا المصيرية، بهدف تقليص الخلافات بين الأطراف السياسية والطائفية. وتحفيز الإعلاميين على لعب دور إيجابي في تشكيل الرأي العام بعيداً عن الاستقطاب السياسي والطائفي، وتشجيع الرقابة الذاتية لديهم لتجنب الوقوع في فخ الاستغلال السياسي.

المراجع بالعربية

- اسكندر الديك ومحمد الأسعد (1993)، دور الاتصال والإعلام في التنمية المستدامة، منشورات المؤسسة الجامعية، بيروت.
- أنطوان الناشف وفرج كرجاج (2000)، قوانين الاعلام المرئي والمسموع والمطبوع في لبنان، مختارات، بيروت.
- الأنوار (1998)، وقف بث الأخبار والبرامج السياسية الفضائية في LBC و FUTURE. صحيفة الأنوار، العدد الصادر بتاريخ 11 كانون الثاني 1998. بيروت.
- أنور خطار (2002)، الدور الوطني للإعلام بين الممارسة والقانون، ورقة قدمت في مؤتمر كلمة سواء: الذات والآخر في الإعلام المعاصر، المنعقد في بيروت يومي 12 و 13 كانون الأول 2002.
- البيبر منصور (1993)، الانقلاب على الطائف، ط1، دار الجديد، بيروت.
- الجمهورية اللبنانية، رئاسة مجلس الوزراء (1994)، القانون رقم 94/353، البث التلفزيوني والإذاعي، الجريدة الرسمية، العدد 30، الصادر في 28 تموز 1994.
- الجمهورية اللبنانية، رئاسة مجلس الوزراء (1994)، قانون رقم 94/382: تنظيم الإعلام المرئي والمسموع، الجريدة الرسمية، العدد 45، تاريخ 1994/11/10.
- الجمهورية اللبنانية، مجلس النواب (1989)، وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف)، منشورات مجلس النواب، بيروت.
- حسن علي حمزة (2018)، المجلس الوطني للإعلام والأداء الإعلامي للمؤسسات المرئية والمسموعة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، قسم التخطيط والإدارة العامة، بيروت.
- الدائلي ستار (2003)، وقف عرض برنامج "بلا رقيب" على محطة الجديد، صحيفة الدائلي ستار، العدد الصادر بتاريخ 3 كانون الثاني 2003.
- زهير هوراي (2009)، الرأي العام والإعلام: خنادق الأهل الكلامية (2)، صحيفة السفير، العدد 11258، الصادر بتاريخ 2009/03/31.
- زهير هوراي (2009)، الرأي العام والإعلام: خنادق الأهل الكلامية (3)، صحيفة السفير، العدد 11259، الصادر بتاريخ 2009/04/1.
- السفير (2000)، الإدارة والعدل تقر مشروع تنظيم وزارة الإعلام، صحيفة السفير، العدد 8649، الصادر بتاريخ 2000/7/12.
- سمير قصير (2005)، تاريخ لبنان الحديث، دار الساقي، بيروت.
- صفاء عباد (2024، 30 أيار)، من يملك الإعلام في لبنان؟ ترابط سياسي وعائلي، والشفافية معدومة، استرجع بتاريخ 2024-5-30 من موقع <https://www.skeyesmedia.org/ar/News/News/30-05-2024/11662>
- عبد الهادي محفوظ (2020)، المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع، استرجع من موقع <https://www.ministryinfo.gov.lb/44270>
- عصام إسماعيل (2006)، ضوابط وقيود ممارسة الحرية الإعلامية، صحيفة النهار، العدد الصادر بتاريخ 2006/6/8.
- علي رمال (1999 – 2000)، الاعلام والاتصال في مجتمعاتنا، باحثات، الكتاب السادس، تجمع الباحثات اللبنانيات، بيروت.
- غازي العريضي (2009)، الاعلام والمسؤولية الوطنية: التوفيق بين الموقف والمهنة، مداخلة في مؤتمر: الإعلام من منظار المسؤولية الوطنية، المنعقد في بيروت في 25 تشرين الثاني 2009، بتنظيم من منتدى الفكر التقدمي ومؤسسة فريدريش إيبيرت، منتدى الفكر التقدمي، بيروت.
- نبيل الخوري (2023، 29 كانون الثاني)، الظروف الدولية والإقليمية التي حوّلت إنهاء الحرب إلى وصاية سورية، استرجع من موقع: <https://megaphone.news/oped>
- نسيم الخوري (2008، تشرين الأول)، الصحافة اللبنانية ودورها في أزمنة السلم والحرب، مجلة الدفاع الوطني، بيروت، العدد 66.

نصري الصايغ (2009)، الاعلام والمسؤولية الوطنية: التوفيق بين الموقف والمهنة، مداخلة في مؤتمر: الإعلام من منظور المسؤولية الوطنية، المنعقد في بيروت في 25 تشرين الثاني 2009، بتنظيم من منتدى الفكر التقدمي ومؤسسة فريدريش إيبيرت، منتدى الفكر التقدمي، بيروت.

هيئة الموسوعة العربية (2006)، الموسوعة العربية، ط 8، هيئة الموسوعة العربية، دمشق، سوريا.

الياس ناصيف (2001)، الإعلام في لبنان: دراسة قانونية، منشورات الجامعة اللبنانية، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية، بيروت.

المراجع بالأجنبية

James A. Brown (1965), *Techniques of Persuasion Paperback*, Penguin / Pelican.

Leonard W. Doob (1966), *Public Opinion and Propaganda*, Hamden Archon Books.

Ibrahim Seaga Shaw & Jake Lynch & Robert A. Hackett (2011), *Expanding Peace Journalism: Comparative and Critical Approaches*, Sydney University Press, Sydney.

Imad Turk (2005, May), *Member of the National Audio-visual Council in 1996*, personal interview.

العمل الصحفي الاستقصائي و إسهامه في تصحيح المسار الديمقراطي عبر التأثير في
الرأي العام

INVESTIGATIVE JOURNALISM AND ITS CONTRIBUTION
TO CORRECTING THE DEMOCRATIC PATH BY
INFLUENCING PUBLIC OPINION



حفيظ كرومي

باحث في سلك الدكتوراه

جامعة مولاي اسماعيل - كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس - المغرب

المخلص :

إننا نطلق في هذا البحث؛ من فكرة الدفاع عن ضرورة وجود صحافة استقصائية داخل المجتمعات الديمقراطية، و دور الأولى في الإسهام في إرساء أو تصحيح مسار الديمقراطية، و تعزيز حرية التعبير و تقوية عنصر المساءلة، و رفع منسوب المسؤولية الاجتماعية بما يحسن مستوى عيش المواطنين. إن كشف الفساد والخروم و ما يعيق الشفافية داخل المجتمعات، من شأنه أن يساهم في إيقاف نزيف الديمقراطية المغشوشة التي تنتشدرق بها عدد من الأنظمة السياسية، و لقد أردنا بضع إشارات حول وضعية الصحافة الاستقصائية داخل المغرب في علاقة مع تعزيز المسار الديمقراطي والسير بواقع السياسات العمومية المُسنّة الى الأفضل .

ABSTRACT

In this research, we start from the idea of defending the necessity of investigative journalism within democratic societies, and its role in contributing to establishing or correcting the path of democracy, enhancing freedom of expression, strengthening the element of accountability, and raising the level of social responsibility in a way that improves the standard of living of citizens.

Exposing corruption, flaws, and what hinders transparency within societies can contribute to stopping the bleeding of fraudulent democracy that a number of political systems brag about, and we have provided some indications about the status of investigative journalism within Morocco in relation to strengthening the democratic path and moving the reality of enacted public policies towards the better.

مقدمة :

إن الصحافة الاستقصائية، تسعى بالدرجة الأولى إلى الكشف عن المعطيات و الحقائق التي سعت جهات ما إلى حجبها عن الرأي العام بغرض تضليله و تقويض فاعليته ضمن منظومة السلط في الدولة، وهي المعطيات التي ترتبط أساسا بما يلامس أفراد المجتمع و تتعلق بمواطن خلل في نظام تدبير الشأن العام.

و يستند جنس الصحافة الاستقصائية على أسس علمية و مهنية تبتدئ من تحديد الظاهرة إلى تفكيكها و البحث في ثناياها و التحقق من تفاصيلها و اختبار فرضياتها، كما تعتمد العمق في التناول و المنهج في التحليل و إيراد مادتها.

و وجود هذا النوع من الصحافة، يعزز بالطبيعة، مسار إرساء ممارسة ديمقراطية ووعي جماهيري بكل ما من شأنه تشكيل رأي عام سليم قادر على اتخاذ القرارات المناسبة، إلى جانب إسهامه في تسليط رقابة معنوية على مختلف المنظمات الحكومية و الهيئات و الأشخاص النافذين (سياسيين و رجال أعمال و شخصيات عامة)، قصد حثهم على تحري الصالح العام و التصرف بشكل سليم في السلوك المرتبط بتدبير الشأن العام .

من هنا انبثقت الإشكالية الخاصة بهذا البحث و برزت بشكل أساسي، جعلناها كآلاتي: كيف يمكن لجنس الاستقصاء في الممارسة الصحفية أن يساهم في إحداث تغيير واضح وجذري على منظومة "الفساد" وفي التأثير على القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة المباشرة بالأفراد؟

و جعلنا لهذا البحث أربعة محاور، بعد مدخل حول مفهوم الصحافة الاستقصائية ومنهجها، حيث يعالج المحور الأول أهمية الصحافة الاستقصائية في المناخ الديمقراطي، و الثاني يتطرق إلى الصحافة الاستقصائية وتشكيل الرأي العام: المبادئ و الآليات ثم الثالث يتناول دور الصحافة الاستقصائية في تعزيز الرقابة و توفير البيئة الملائمة لإرساء الممارسة الديمقراطية، و المحور الأخير يعرج على واقع الصحافة الاستقصائية بالمغرب: صعوبات و مقترحات للتجاوز.

مدخل حول المفهوم والمنهج

• المفهوم

إن الصحافة الاستقصائية، جنس يعتمد في ركائزه على التمحيص و الصدقية و تحري أعلى درجات الدقة الممكنة، بما يخدم نقل الحقيقة دون أية شوائب أو تأثيرات تتعلق بالذاتية المحتمل إيرادها، ويحمي الصحفي من أية متابعة قانونية في إطار مزاولة مهامه المتمثلة في اخبار الناس بما يجري حولهم . تعرف الصحافة الاستقصائية بأنها مادة صحفية قائمة على أسس منهجية يستخدمها الصحفي للحصول على المعلومات، من خلال سلوك منهجيٍّ مؤسساتي صرف، يعتمد على البحث والتدقيق والاستقصاء حرصاً على الموضوعية والدقة. وللتأكد من صحة المعلومة وما قد يخفيه انطلاقاً من مبدأ الشفافية ومحاربة الفساد، والتزاماً بدور الصحافة كأداة حراسة على السلوك الحكومي، وكوسيلة لمساءلة المسؤولين ومحاسبتهم على الانتهاكات.¹³⁶

و تعرف الصحافة الاستقصائية كذلك، بأنها شكل من أشكال الصحافة التي يتعمق فيها الصحفيون للتحقيق في قصة واحدة قد تكشف عن الفساد، أو يراجعون سياسات الحكومة أو الشركات، أو يلفت الانتباه إلى الاتجاهات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية، وقد يقضي الصحفي الاستقصائي أو فريق الصحفيين شهوراً أو سنوات في البحث عن موضوع واحد، وعلى عكس التقارير التقليدية حيث يعتمد المراسلون على المواد التي توفرها الحكومة والمنظمات غير الحكومية والوكالات الأخرى؛ تعتمد التقارير الاستقصائية على المواد التي تم جمعها من خلال عمل الصحفي الخاص، وتهدف بالدرجة الأولى إلى فضح الأمور التي تهم الشأن العام ويتم إخفاؤها بطريقة أخرى.

• المنهج

المفهوم يعني بأنه ذلك العمل المنهجي المنظم الذي تتوفر فيه ملايين المعلومات والوثائق الرسمية، بجانب توفير الحريات اللازمة من قبل الجهات الرسمية واعدادها في تحقيقات محكمة قانونيا لتجنب الاشكالات واية تبعات تعرقل عمل وجهود المؤسسة والمحرر المكلف، ولكل منها مصادرها وكذلك نقاده يستهدف التحليل والتعمق في حيثيات الظاهرة ايا كان نوعها اقتصاديا ام اجتماعيا ام سياسيا .. الخ¹³⁷

¹³⁶ الصحافة الاستقصائية: صعوبات عدة ونش في خفايا القصص بالبحث والتدقيق، علي الإبراهيم، مقال منشور على موقع مركز الصحفيين الدوليين، تم الولوج في 1 أكتوبر 2024،

¹³⁷ مقال علمي "الصحافة الاستقصائية منهج جديد لكشف الفساد وتحقيق القيم الاجتماعية" أ. د. فاضل محمد البدراني، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 13، جويلية 2015

ومن هنا رأت المؤسسات الصحفية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية من الضروري في عمليات تقصى الحقائق العمل على تحقيق التعاون بين المراسلين والمحريين ورؤساء التحرير وخبراء القانون، والمحللين الإحصائيين وأمناء المكاتب والباحثين.

فالإلام بأنظمة الحصول على المعلومات الرسمية يعتبر أمراً حاسماً في معرفة نوعية المعلومات التي يمكن الوصول إليها بموجب قوانين حرية الإعلام، وإدراك المشاكل القانونية التي قد تنشأ عن نشر المعلومات المضرة ، والوسائل التقنية الجديدة مفيدة للغاية في البحث عن الحقائق، وفي تعويد المحريين على المصاعب التي قد يولدها أى تقرير صحفى معين. وقد أصبحت اليوم المنافسة قوية على الصحافة الاستقصائية، فى جميع الصحف الأمريكية الكبرى والصغرى التي يوجد بها أقسام وفرق عمل استقصائي، بل إن بعض الوكالات الصحفية الكبرى مثل وكالة "اسوشيتدبرس" استحدثت مؤخراً قسماً خاصاً بالتحقيقات الاستقصائية ، وتوسعت فرق الصحفيين الاستقصائيين لتشمل المكاتب الإعلامية فى البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية، والكونجرس الأمريكى، تعمل فى التحقيق حول التحقيقات الاستقصائية للصحف التي تمس مسئولاً ما أو مسألة ما فى هذه المراكز، وهى سابقة أوجدتها فضيحة، ووترجيت، وتتزامن الصحف الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية على موضوعات التحقيقات الاستقصائية، فتخصص لها بجانب فريق المحريين المتميزين والمعروفين بموضوعيتهم ومصادقيتهم ميزانيات مالية كبيرة، وفترات زمنية طويلة للقيام بالتحقيقات الاستقصائية التي تهتم الرأى العام.¹³⁸

لكن رغم الصعوبات التي تواجهها الصحافة الاستقصائية، إلا أنها تظل من أهم الأجناس المهنية الإعلامية وأرقاها وأشدّها تعقيداً، ذلك أنّ هذا المشهد الإعلامى والرقمى الجديد قد جعل من الأشكال الصحفية التقليدية كالخبر والتعليق والاستجواب والنقل وحتى التحقيق في صيغته الأولى أجناساً صحفية عادية ويسيرة التنفيذ مقارنة مع التحقيق الاستقصائي الذي يستوجب بناء وتخطيطاً وبحثاً في سبيل الوصول إلى المعلومات الضرورية وكشف ما خفي من حقائق و المستفيدين من ذلك.

عموماً، يمكن إجمال الاجراءات العملية المنهجية لإنجاز مادة استقصائية :

- (1) تحديد فكرة الموضوع و الفرضية و الخطة.
- (2) تحديد الميزانية و الحاجيات اللوجستية
- (3) جمع المعلومات والقيام بالمقابلات و الدراسات
- (4) تمحيص الفرضية والتحقق من صدقية و حجية المعلومات والوثائق المجمعة
- (5) وضع خطة فهم ممكنة للنتائج المتوصل إليها والربط بينها و تحرير المادة الاستقصائية

كل هذا، سيمكن من ضمان إعداد تقرير أصيل ومنهجي وعميق، حيث يأخذ الصحفي الاستقصائي الوقت الكافي، ويتعمق في قصة ما بطريق منظمة ومنهجية ليفهم جيداً ماذا يحدث في العالم، وسيكون عندها العمل أصيلاً ومبتكراً بقدر ما هو عميق.¹³⁹

أولاً : أهمية الصحافة الاستقصائية في المناخ الديمقراطي

و تكمن أهمية الصحافة الاستقصائية في الكشف عن الأمور التي يتم إخفاؤها إما عن عمد من قبل شخص في موقع سلطة، أو عن طريق الخطأ، خلف كتلة فوضوية من الحقائق والظروف وتحليل وكشف جميع الحقائق ذات الصلة للجمهور، وبهذه الطريقة تساهم الصحافة الاستقصائية بشكل حاسم في رفع منسوب حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام و هي أداة قوية لتعزيز الشفافية والمساءلة.

• أهمية الصحافة الاستقصائية

تمارس الصحافة الاستقصائية أدواراً هامة في معالجة ظواهر الفساد، و تسهم في اتخاذ القرارات و التنقيف و التسليّة وتنشيط المجتمعات، عبر الرصد و التتقيب و التنبيه الى وجود خلل ما داخل المجتمع. و تظهر أهمية الصحافة الاستقصائية من خلال؛ كشف النقاب عن الحقائق والمعلومات التي تعمل جهات ما تتمتع بالسلطة والنفوذ في المجتمع على إخفائها واستخدام التمييز، كما تعمل على توجيه الأنظار نحو مواطن الخلل في الأنظمة المجتمعية، أو الفشل في بنى النظام العام، والكشف عن الحقائق والقضايا التي ترتبط بشكل أو بآخر بأنظمة المجتمع.

الصحافة الاستقصائية، تنبني على البحث الأصيل والمتعمق في القضايا والمرتكز على المبادرة الفردية والجهد الذاتي المقدم من قبل المحرر، بعيداً عن الملفات التي تمنحها الحكومات في إنجاز ملفات العمل الاستقصائي وتحليل بياناته، بالإضافة إلى تقديم قواعد وأسس علمية ومهنية في منهجيات البحث والتحري والتحقق من المعلومات، والتركيز على سبر واختبار كل فرضية من الفرضيات المقدمة في بداية البحث. و من بين شواهد الأهمية البالغة لممارسة جنس الصحافة الاستقصائية، التركيز على المعالجة العميقة لجميع المعلومات الواردة، وسبر ارتباطاتها وأبعادها التاريخية والاجتماعية والنفسية والثقافية، و أدائها لدور الرقابة على جميع المؤسسات العامة، وتسليط الضوء على أداء الشخصيات العامة والمسؤولين في مواقع السلطة، فضلاً عن خدمة المصلحة العامة عن طريق فرض المساءلة النقدية، وتحديد المسؤول عن السلوكات غير السليمة وغير القانونية إدارية كانت أم مالية، و تحفيز السلطات على القيام بعمليات التغيير والإصلاح، عبر نشر المعلومات التي تم الوصول إليها بالاستقصاء على الملأ من أجل إثارة الرأي العام، وتشكيل أوراق ضغط على الحكومات في حال حاولت تجاهل الحقائق.

¹³⁹ مقال علمي "الصحافة الاستقصائية منهج جديد لكشف الفساد وتحقيق القيم الاجتماعية" أ. د. فاضل محمد البدراني، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 13، جويلية 2015

و تتمتع الصحافة الاستقصائية بأهمية كبيرة نظرا لمساهمتها المتعددة في تثبيت الحكم الديمقراطي، ويمكن فهم تأثيرها من خلال مبدأ الرقابة، حيث يقع على الصحافة في هذه السلطة مهام محاسبة الحكومة بنشرها المعلومات المتعلقة بالشؤون العامة، حتى ولو كانت هذه المعلومات تكشف تجاوزات أو جرائم ارتكبتها من هم في السلطة.¹⁴⁰

• المناخ الديمقراطي وأهمية توافر جنس الصحافة الاستقصائية

لقد تناولت عدد من الدراسات علاقة الصحافة بشكل عام و الصحافة الاستقصائية بشكل خاص، بإرساء مبادئ الديمقراطية وتوطيدها داخل المجتمعات، و حددت لها وظائف متعددة، من بينها؛ كما يقول مايكل شودسون، وظيفة الأليف أو الناقل ووظيفة القائد، حيث تقوم الصحافة بوضع الأجندة للقضايا المطروحة في الساحة السياسية نظراً لأهميتها في سياق الشأن العام و كذا وظيفة الحراسة؛ حيث تقوم الصحافة بحراسة المؤسسات النافذة في المجتمع وتتابع العناصر الطفيلية التي تدخل إليه وتعكّر صفو ونقاء العلاقة القائمة، وثمة أيضاً وظيفة المرشد التي تمدّ المواطنين بالمعلومات عن السياسات وصانع القرار السياسي لاتخاذ قراراتهم وتقييم المسؤولين إلى جانب وظيفة المراقبة التي تُعدّ امتداداً لمفهوم السلطة الرابعة.¹⁴¹

و بمثال من الواقع الذي عاشه العالم إبان الربيع العربي سنة 2011، فقد برزت أهمية و مكانة العمل الصحفي الاستقصائية، حيث كان لهذا الجنس (في صيغته الأولى)، الفضل في الكشف و اماطة اللثام عن عدد من الممارسات غير القانونية و وضع الأصبع حول مظاهر الخلل في مؤسسات الحكم بمختلف الدول التي أسقطتها ثورات الشعوب، و بهذا تطورت بنية إنتاج هذا الجنس الصحفي، و تناوله من طرف الدارسين و الصحفيين، و أصبحت التقنية في تفاعل مع الصحافة تنافس الاعلام التقليدي في معالجة و نشر الممارسات الفجة لاستعمال السلطة و النفوذ من الساسة الجدد الذين جاؤوا في أعقاب الثورات، و في لعب دور الحراسة فيما يتعلق بتدبير مؤسسات الدولة.

كما يعتبر أستاذ الإعلام والشؤون العامة بجامعة جورج واشنطن، سيلفيو ويسبورد (Silvio Waisbord)، العمل الاستقصائي من أهمّ المساهمات التي تُقدّمها الصحافة في تثبيت الديمقراطية؛ إذ يرتبط بمنطق الضوابط والتوازنات في الأنظمة الديمقراطية، ويؤقّر آلية ثمينة لمراقبة أداء المؤسسات الديمقراطية التي تضم الهيئات الحكومية والمنظمات المدنية ومؤسسات القطاع العام.. كما تُسهم الصحافة الاستقصائية في تثبيت الديمقراطية من خلال زيادة إطلاع المواطنين ومعرفتهم؛ لأن

¹⁴⁰ مرجع سابق
¹⁴¹ مايكل شودسون، أستاذ تاريخ سوسولوجيا الاعلام

المعلومات مصدر حيوي لتذكير الشعب اليقظ بامتلاكه سلطة محاسبة الحكومة عبر الانتخابات والمشاركة، كما تحتفظ الصحافة الاستقصائية بسلطة تحديد برنامج عمل لها وتذكير المواطنين والشخصيات السياسية بوجود قضايا يجب معالجتها.

يمكن إجمال أهمية توافر الصحافة الاستقصائية داخل مناخ ديمقراطي في مايلي.
كونها، تعمل على :

- (6) مراقبة السلطة التنفيذية وقرارتها: التي تؤثر على ملايين المواطنين؛
- (7) المحاسبة والتدقيق: ويبرز ذلك في التفتيش على الدفاتر القديمة والخطط التي لم تنفذ والوعود التي أطلقت جزافاً؛
- (8) مكافحة الفساد وكشف المنحرفين ومن يستغلون مناصبهم دون وجه حق؛
- (9) كشف سوء الإدارة؛
- (10) إثارة تحقيقات برلمانية قضائية حول قضية معينة يدور حولها حديث مرتبط بالفساد؛
- (11) ردع الحكومة وكل من يملك سلطة؛
- (12) إعادة ترتيب الأولويات عند الكشف عن أخطاء معينة.¹⁴²

ثانيا: الصحافة الاستقصائية وتشكيل الرأي العام: الشروط و الآليات و الغايات

تلعب الصحافة الاستقصائية دورا مركزيا، في تشكيل أو المساهمة في تشكيل الرأي العام، من خلال انتاجات استقصائية في قالب صحفي، تحمل معطيات تؤكد صحتها و خضعت للتحقق بشكل دقيق، و تتناول مواضيع تهم المواطنين و تكشف لهم فسادا ما في منظومة عيشهم داخل المجتمع، وهو ما يضعهم في موقف يمكن معه اتخاذ قرارات تستند لمعطيات صحيحة.

هذه الانتاجات التي تتخذ لبوس بلاغات للنياحة العامة من اجل فتح تحقيق، تمكن أفراد المجتمع من زيادة وعيهم بما يجري حولهم و من تنشيط النقاشات المجتمعية حول المواضيع الحساسة، التي بدورها يمكن أن تؤدي إلى تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية كبرى .

• علاقة الصحافة الاستقصائية بالتأثير في الرأي العام و تشكيله

تبتدئ سيرورة فعل الصحافة الاستقصائية بماهي أداة قوية من أجل توعية وتوجيه الرأي العام وتشكيله، و تحفيز التغيير داخل المجتمع؛ بكشف الحقائق، حيث يساهم هذا الجنس في لقاء الضوء على الحقائق المخفية، ما يعطي لأفراد المجتمع رؤية متكاملة حول الأحداث التي تجري حوله، لأنه عندما

¹⁴² محاضرة مادة الصحافة الاستقصائية، أ م د عقيل الخفاجي، جامعة الأنبار، كلية الآداب قسم الإعلام 2021-2022

يجري نشر معلومات مستجدة و دقيقة حول موضوع ما يعني المجتمع، يتغير الفهم و تتبدل المواقف الجمعية و يزداد الوعي بالخطر، وتحفز مسببات ضرورة اجراء التغيير.

و يمر هذا الفعل، عبر تقوية منسوب الضغط و المساواة تجاه المؤسسات والمتورطين لمحتملين في قضايا فساد، كون الانتاجات الصحفية الاستقصائية تعرض المسؤولين عن خلل ما للضغط الجمعي نتيجة لما عرضته من نتائج و حقائق دقيقة و مستدل عليها، وبالتالي تحفز تفاعل الرأي العام؛ و يأتي بروز نقاشات عامة مجتمعية حول الموضوع ومستجداته، ما يثير ردود فعل واسعة من المجتمع، وينتهي الفعل بإحداث التغيير و الاستجابة لتأثير الانتاجات على نمط عيش المجتمع، عندما ينتهي فهم المسؤولين الى ضرورة اتخاذ إجراءات آنية أو احداث تغييرات على مستوى السياسات العامة أو التشريعات .

و يلخص الاستقصائي السويدي نيلز هانسون، الأهداف الرئيسية للصحافة الاستقصائية في علاقة بالرأي العام، في ثلاث نقط جوهرية؛ الأولى تتعلق بكشف الانتهاكات التي يقوم بها الافراد او المؤسسات رسمية او مدنية او شركات للقوانين او القواعد او المعايير الاخلاقية و تقويم اداء الحكومات والشركات والمنظمات وأصحاب النفوذ، و الثالثة في لفت الانتباه الى المتغيرات التي تشهدها المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمعات.

يمكن الجزم بأن الرأي العام وتشكيله هو ثمرة تفاعل بين مناخ ديمقراطي و اعلامي مستقل وحر، يجري بفضلها ضمان حق الجمهور في متابعة ما يحيط به من تجاوزات و جرائم يتم ارتكابها ضد من طرف مؤسسات المجتمع.

• مبادئ الصحافة الاستقصائية

تقول خبيرة الاعلام العربي الاستقصائي "رنا الصباغ" "الأعلام اليوم منبر مفتوح وخطير، ومن الضروري بمكان أن يكون الصحفي ملما وواعيا بالمبادئ والأسس التي تنطوي عليها عملية اعداد التقرير الصحفي، خاصة وأن الجمهور يثق بوسائل الاعلام لدرجة كبيرة، باعتبارها السلطة الرابعة التي تكشف الغطاء عما يدور من خلف الكواليس".

و من بين أبرز المبادئ التي تقوم عليها الصحافة الاستقصائية؛ المصادقية في نقل المعلومة و تمحيصها و التأكد من صحتها وحجيتها، بالإضافة إلى استعراض كافة الآراء المؤيدة والمعارضة و اثباتها، حتى يتمكن القارئ من الاحاطة بشمولية الموضوع، دون انحياز او تجنٍ، مراعاة الحياد والموضوعية المطلوبة، فضلا عن اخضاعها للتحقيق الدقيق قبل بثها.

و يفضل توضيح الأساليب والمصادر المستخدمة التحقيق تعزيزا لمصادقية العمل الصحفي، مع الالتزام بحماية خصوصية الأفراد و المتدخلين المعنيين بالتحقيقات مصادرا كانت أو أطرافا متورطة بشكل أو

بآخر، وعدم نشر معطيائهم الشخصية، مع مراعاة كل ما تنص عليه المواثيق المتعلقة بارساء أخلاقيات المهنة في ممارسة الصحافة بكل أجناسها.¹⁴³

• آليات الصحافة الاستقصائية

من الآليات المعروفة في انجاز تقرير استقصائي، نورد البحث والتحليل؛ الذي تنطلق منه المادة الاستقصائية، و يعني جمع المعلومات من مصادر متعددة وتحليل البيانات لفهم الموضوع بشكل أعمق، و إجراء المقابلات مع الشهود والخبراء والمعنيين بالموضوع لجمع وجهات نظر متنوعة، بالإضافة إلى الوصول و الاطلاع على الوثائق الرسمية والتقارير الحكومية، واستخدامها كأدلة لدعم التحقيق.

و يأتي التحليل الاحصائي، ضمن مرحلة ثانية خلال سيرورة انجاز التقرير، عبر استخدام البيانات الإحصائية لتحليل الأنماط والاتجاهات ذات الصلة بالقضية، مع الانفتاح على التقنيات الحديثة من تكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي لجمع المعلومات و التحقق منها و مراقبة تطورها.

عبر هذه الآليات و المبادئ التي عرجنا عليها، يمكن الاستشهاد بما قاله الصحفي البريطاني "نيك جوردون" بكون "التحقيق الصحفي الاستقصائي الجيد هو الذي يفرض عناوين الصفحات الأولى لليوم التالي". أي أن قيمة المنتج الاستقصائي، تكمن في قدرته على التغيير والإصلاح وفي التأثير على الواقع المعيش وعلى التغطيات الصحفية والخط التحريري للوسائل الإعلامية المنافسة ويدفع نحو تطوير الممارسة.¹⁴⁴

ثالثاً: دور الصحافة الاستقصائية في الرقابة و توفير البيئة الملائمة لإرساء الممارسة الديمقراطية

• الصحافة الاستقصائية كأداة للرقابة

تتفق معظم الدراسات و الأبحاث حول جنس الصحافة الاستقصائية، على وجود عدد من الوظائف الحيوية و الأدوار التي تؤديها في المجتمعات، و من بينها وظيفة الرقابة على أداء مؤسسات المجتمع وهيئات و كشف جوانب الفساد و القصور بها؛ فما من شك فيه أن للصحافة، دوراً مهماً في الرقابة على أداء هيئات المجتمع و مؤسساته، وممارسة دور نفدي إزاء أداء هذه الهيئات والمؤسسات، قوامه الرئيسي كشف أوجه ومظاهر الفساد والانحراف والقصور بها، وهي الوظيفة التي اصطلح على تسميتها في الأدبيات الغربية بوظيفة (الحارس الأمين) أو (كلب الحراسة)، حيث تنظر المجتمعات الديمقراطية إلى الصحافة ووسائل الإعلام باعتبار أحد أهم أدوات الرقابة، مثلها في ذلك مثل البرلمان والمجالس

¹⁴³رنا الصباغ ، محاضرة في دورة لتدريب مجموعة من الصحفيين الاستقصائيين العرب، عمان في 24 يونيو / حزيران 2008.
¹⁴⁴المرجع نفسه

النيابية، فالصحافة ووسائل الاعلام تمارس هذا الدور نيابة عن جمهورها وعن الشعب، وينظر إليها في هذا الصدد باعتبار أحد أهم الآليات والوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الشفافية.¹⁴⁵

و يؤكد المدخل الرقابي لوسائل الاعلام على ان الصحافة تقوم بدور الرقيب لصالح المجتمع، ويتعين عليها أن تقوم بانتقاد وتقييم أداء الحكومة والمؤسسات الاخرى، فالفكرة الرئيسة لنظرية الرقابة للصحافة تتمثل في أن الصحافة يتعين عليها أن تقوم بحماية المواطنين من اية انتهاكات يمكن أن تقوم بها الحكومة والافراد من ذوي النفوذ او المؤسسات في المجتمع.¹⁴⁶

تعزيز الوظيفة الرقابية للصحافة، نشر ثقافة المساءلة، حماية الصحفي لنفسه في الدول الاستبدادية، وأسئلة أجابت عنها رنا الصبّاح، كبيرة محرري "مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد" (OCCRP) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالقول أنّ "الحكومات تراقب الصحفيين عبر الفضاء الافتراضي حول العالم"، موضحة أنّ "دور الصحفي هو السلطة الرابعة ومن واجباته مراقبة السلطتين التشريعية والتنفيذية والانتهاكات والإخفاقات والنجاحات لمصلحة المواطن دافع الضريبة ومن واجباته تقديم معلومات موثقة وصحيحة من أجل مساعدة المواطن على اتخاذ قرارات بناءً على معلومات واضحة وحقائق متينة".¹⁴⁷

و تشدد الصبّاح على أنّ "الدور التقليدي للصحفي يتراجع في خضم وسائل التواصل الاجتماعي، على الرغم من أنها منصات بديلة للحشد والديمقراطية في الأنظمة القمعية وغير القمعية"، وأشارت إلى أنّ صحافة المواطن مكّلة لعمل الصحفي والمصادر المفتوحة تعدّ من الأدوات المساعدة أيضاً.¹⁴⁸ وفي تشخيص اجبرته الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة، لواقع الصحافة الاستقصائية بالمغرب، أواخر سنة 2023، أبرز أن "الرقابة" الممارسة في موضوع الصحافة الاستقصائية، هي "الرقابة الذاتية" التي يفرضها الصحفيون على أنفسهم، بسبب عدد من المعوقات، أبرزها، حسب عدد من المهنيين، عدم وجود ضمانات حماية كافية لهم من الملاحقات القضائية في الوثائق التشريعية المعتمدة (مدونة الصحافة والنشر)، و لم يتم التنزيل الواقعي لقانون الحصول على المعلومة بسبب عدم استقلالية المؤسسات و الهيئات التي توجد في حوزتها معلومات لها صلة بالواقع اليومي للمواطنين خصوصا المنتخبة منها، فضلا عن عدم استقلالية المنابر الاعلامية الكاملة، إذ أن أغلبها أصبح ممولا في شق التسيير من طرف الدولة.¹⁴⁹

¹⁴⁵ دليل صحافة استقصائية من أجل التنمية، مؤلف جماعي، صدر عن مؤسسة فريديريش إيبيرت (مكتب مصر، 2016)

¹⁴⁶ Greta K . Weideman, " The Watchdog role of newspapers: newspapers coverage of Sinclair air broadcastings announcement to air a one – sided documentary right before the 2004 Presidential election", Unpublished Master thesis, College of Mass Communication and Media Arts Southern Illinois University Carbondale, 2009, p.42-43.

¹⁴⁷ مقال منشور في موقع "شبكة الصحفيين الدوليين" تعزيز الوظيفة الرقابية للصحافة في الشرق الأوسط بواسطة سارة عبدالله ijnet.org ، تم الولوج في 1 أكتوبر 2024.

¹⁴⁸ مرجع سابق

¹⁴⁹ تقرير حول "الصحافة الاستقصائية في المغرب ، من أجل دور فاعل في مكافحة الفساد" أصدرته الهيئة الوطنية للنزاهة و للوقاية من الرشوة ومحاربتها 2022

• الصحافة الاستقصائية و البيئة الديمقراطية

العلاقة التي تجمع "توافر البيئة الديمقراطية" و "الصحافة الاستقصائية أو الاعلام عموما" داخل المجتمع، علاقة معقدة تتجاوز فضل طرف على آخر،¹⁵⁰ فهناك منظور لا يرى العمل الاستقصائي مُعزِّزًا للديمقراطية، بل هو شرط لوجود الديمقراطية نفسها، كما يؤكد أستاذ الإعلام، محمد قيراط، "حيث لا يمكن الحديث عن ديمقراطية بدون صحافة استقصائية التي تعدُّ لسان حال الديمقراطية التي تؤمن بالرأي والرأي الآخر وحرية التعبير"، بل "هما قرينان، وكل منهما يحمي الآخر ويدعم وجوده". و لهذا يعتبر البعض العمل الاستقصائي بمثابة الوقود الذي بدونهُ يتوقَّف "محرك" الديمقراطية عن الدوران بفعالية؛ حيث يمكن للأدوات الصحفية أن تُلهِم وتُحفِّز الجمهور على النظر والفهم والعمل لفائدة مصالحه.

هذا الموقف ليس هو السائد كليا، هناك كتابات تنظر إلى هذا النوع من الصحافة كسلاح ذو حدين، بمعنى أنها بقدر ما ترسخ أسس البناء الديمقراطي في بلد ما، فإنها أحيانا قد تكون وبالا على الممارسة الديمقراطية بتركيزها فقط، أو في غالب نشاطها، وبنوع من التعميم غير المبرر، على التجاوزات وعلى الاختلالات التي تعترى أو يمكن أن تعترى التدبير العمومي أو مجالات العيش المشترك، حيث أكد الصحفي الاستقصائي الدانماركي يوبس لويندجيك سنة 2018، خلال المؤتمر الأوروبي السنوي للصحافة الاستقصائية أن الممارسة الصحفية قد تتطوي على مخاطر وأنها أحيانا تنعكس سلبا على الحياة المجتمعية بالإشارة إلى أنه "بدلا من تعزيز الديمقراطية، قد تؤدي الصحافة الاستقصائية إلى إضعافها، ذلك أنه من شأن التنديد الممنهج بأوجه القصور والاختلالات التي تعترى هذا النظام، أ، يشوه مصداقيته و ينتهي إلى إضعافه".¹⁵¹

إن واقع الصحافة الاستقصائية بالمغرب، يتم بقلّة أو شبه غياب للأدبيات المتعلقة بالموضوع، و يظهر أن هناك ندرة في التحقيقات الاستقصائية الحقيقية و أكثر ندرة فيها تلك التي تتناول مواضيع على قدر وافر من الحساسية وذات الأهمية والتأثير لدى الرأي العام ومنها الفساد.

ولا يمكن تفسير هذه الوضعية بعيدا عن البيئة العامة التي تشتغل فيها الصحافة الوطنية، وهي بيئة شهدت، كما تمت الإشارة لذلك، تحولات كثيرة، بين التقدم أحيانا وبعض التراجع أحيانا أخرى، الأمر الذي لم يسمح بعد بالوصول إلى صحافة استقصائية متحررة من القيود الذاتية كما الموضوعية التي تكبحها وتمنعها من القيام بدورها الكامل في مراقبة تدبير الشأن العام في كل مناحيه، وفي تنوير الرأي العام ومده بالمعلومات الضرورية الكافية والموثقة التي تساعد على اتخاذ قراراته عندما يقتضي الأمر.

رابعا : الصحافة الاستقصائية بالمغرب: صعوبات و مقترحات للتجاوز

¹⁵⁰أي دور للصحافة الاستقصائية في تعزيز الممارسة الديمقراطية؟، محمد الراجي، ورقة بحثية منشورة على موقع مركز الجزيرة للدراسات

¹⁵¹مرجع سابق

حسب نفس التشخيص، الذي يظل الأول من نوعه، وصالحا في الزمن للدراسة و الانتباه، بعد أقل من سنتين من إصداره، فإن العديد من المقتضيات الدستورية كتتصيص الدستور على أن حرية الصحافة مضمونة و معها حرية التعبير ونشر الاخبار والافكار والآراء، تصطدم بإكراهات موضوعية وذاتية منها، بيئة الممارسة الإعلامية، والنقص الحاصل في التربية الإعلامية، وتراجع منسوب أخلاقيات المهنة، وعدم استيعاب غالبية الفاعلين للأدوار الحاسمة التي تضطلع به الصحافة والإعلام، كجهاز إنذار وأداة لليقظة، والتأثير وتشكيل الرأي العام.

بالإضافة إلى وجود خلل في تنزيل الفصل 27 من الدستور الذي ينص على الحق في الحصول على المعلومات سواء تلك الموجودة في حوزة الإدارة العمومية أو لدى غيرها، فضلا عن ما وصفه التقرير بـ "الالتباس الذي تعيشه مهنة الصحافة، جراء ظهور الوسائط الجديدة التي لا يشملها قانون الصحافة والنشر"، بيد أنه نتيجة الثورة الرقمية، أصبح الحصول على المعلومات الذي كان امتيازًا خاصًا للصحافة وللصحفيين، في متناول الجميع. وهكذا تواجه وسائل الإعلام على مستوى العالم، بشكل متزايد هجمات على أرض الواقع وعبر الإنترنت مما يزيد من اللجوء إلى قوانين التشهير والأمن السيبراني والقضاء.

إلى جانب الرقابة الذاتية للصحفيين على أنفسهم بسبب ما وصفه التقرير بـ "البيئة العامة التي تشتغل فيها، وهي بيئة تشهد تحولات كثيرة، بين التقدم أحيانا وبعض التراجع أحيانا أخرى، الأمر الذي لم يسمح بعدُ بالوصول إلى صحافة استقصائية متحررة من القيود الذاتية التي تكبحها وتمنعها من القيام بدورها الكامل في مراقبة تدبير الشأن العام في كل مناحيه، وفي تنوير الرأي العام ومدّه بالمعلومات الضرورية الكافية والموثقة التي تساعد على اتخاذ قراراته عندما يقتضي الأمر."

هذا كله، يفسر ضعف حضور هذا الجنس الصحافي بالمغرب، "يُفسر أساسا بضعف قدرته على التأثير وبطبيعة القضايا التي يعالجها"، لحقيقتين اثنتين، الأولى تتعلق بندرة "التحقيقات الاستقصائية" التي تتناول مواضيع على قدر وافر من الحساسية و ذات الأهمية و التأثير لدى الرأي و منها الفساد بأنواعه، وحتى وإن وجدت حالات معزولة، فإنها "لا تذهب إلى العمق، بل تتوقف عند حدود معينة"، و تبقى غير مؤثرة.

مقترحات التجاوز:

(13) خلق آلية مهنية ذاتية لضمان تكوين الصحفيين و التكوين المستمر لهم في هذا الجنس، نظريا و تطبيقيا و قانونيا؛ و انخراط المقاولات الاعلامية تنمية لمهارات الصحفيين و تعزيزا لخبراتهم المكتسبة؛

(14) رفع العوائق القانونية و المخلة أساسا بالمبدأ الدستوري القاضي بجواز الحصول على المعلومة التي تحوزها الإدارات؛

15) رفع الرقابة الذاتية، بمحو الخطوط الحمراء التي ترسخت لعقود في أدمغة الصحفيين و تقديم ضمانات كافية لتقوية الجرأة لديهم في تناول قضايا الفساد، و إبعاد القانون الجنائي من الموضوع برمته.

خاتمة :

لقد أبرزنا خلال هذا البحث، أهمية و مكانة و دور الصحافة الاستقصائية في تنوير المجتمع و الاسهام في تشكيل الرأي العام، حتى يستطيع اتخاذ القرارات المناسبة وفق المعطيات الصحيحة، باعتبارها عناصر سلطة معرفية توجد لنفسها مكانا و حجية داخل الفضاء العام و تكشف أداء المؤسسات والأفراد و تبرز الخروم.

وجود هذا الجنس داخل المجتمعات، يصعب على رعاة الفساد و المسؤولين عنه، الاستمرار فيه و الزيادة في ممارسته بأشكال مغايرة، فتكمن قدرة الجنس في اثارة النقاش المجتمعي والحشد في أفق احداث التغيير، وهذا ما يفعل فعله بالتأكيد بالنظر إلى سيرورة الممارسة الديمقراطية و آلياتها، خصوصا في بلدان العالم الثالث.

قائمة المراجع:

- الصحافة الاستقصائية: صعوبات عدة ونش في خفايا القصص بالبحث والتدقيق، علي الإبراهيم، مقال منشور على موقع مركز الصحفيين الدوليين، تم الولوج في 1 أكتوبر 2024،
- مقال علمي "الصحافة الاستقصائية منهج جديد لكشف الفساد وتحقيق القيم الاجتماعية" أ. د. فاضل محمد البدراني، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 13، جويلية 2015 محاضرة مادة الصحافة الاستقصائية، د عقيل الخفاجي، جامعة الأنبار، كلية الآداب قسم الإعلام 2021-2022
- رنا الصباغ ، محاضرة في دورة لتدريب مجموعة من الصحفيين الاستقصائيين العرب، عمان في 24 يونيو / حزيران 2008.
- دليل صحافة استقصائية من أجل التنمية، مؤلف جماعي، صدر عن مؤسسة فريديريش ايبرت (مكتب مصر، 2016)
- مقال منشور في موقع "شبكة الصحفيين الدوليين" تعزيز الوظيفة الرقابية للصحافة في الشرق الأوسط بواسطة سارة عبدالله ijnet.org ، تم الولوج في 1 أكتوبر 2024.
- تقرير حول "الصحافة الاستقصائية في المغرب ، من أجل دور فاعل في مكافحة الفساد" أصدرته الهيئة الوطنية للنزاهة و للوقاية من الرشوة ومحاربتها 2022
- مقال "أَيُّ دور للصحافة الاستقصائية في تعزيز الممارسة الديمقراطية؟، محمد الراجي، ورقة بحثية منشورة على موقع مركز الجزيرة للدراسات، تم الولوج في 5 أكتوبر 2024.

- Greta K . Weiderman, “ The Watchdog role of newspapers: newspapers coverage of Sinclair air broadcastings announcement to air a one – sided documentary right before the 2004 Presidential election”, Unpublished Master thesis, College of Mass Communication and Media Arts Southern Illinois University Carbondale,2009,p.p42-43.

استخدام الإنفوجرافيك في الأخبار - دراسة حالة وكالة الأنباء القطرية (قنا)

The Use of Infographics in Digital News: A Case Study of the Qatar News Agency (QNA)

إعداد:

د. زهير محمد عثمان حسن باحث اعلامي مستقل

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل مدى توظيف وكالة الأنباء القطرية (قنا) للإنفوجرافيك في الأخبار المنشورة على منصاتها الرقمية الرسمية، باستخدام منهج الملاحظة المنظمة، وذلك في ضوء التحولات التي يشهدها المشهد الإعلامي الرقمي. وتسعى الدراسة إلى رصد طبيعة الإنفوجرافيك المستخدم من حيث النوع، والخصائص البصرية، والمحتوى المقدم، ومستوى التفاعل الجماهيري. وتكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز دور الوسائط البصرية الحديثة، خصوصاً الإنفوجرافيك، في تعزيز فهم الأخبار وجذب الجمهور الرقمي. تم تحليل عينة قصدية مكونة من (50) مادة إنفوجرافيك نُشرت خلال الفترة من يناير إلى مارس 2025، باستخدام أدوات تحليل كمية وكيفية. وأظهرت النتائج أن وكالة الأنباء القطرية توظف الإنفوجرافيك بشكل ملحوظ، خصوصاً في تغطية الأخبار الاقتصادية والصحية، مع وجود تفاوت في جودة التصميم ووضوح الرسائل البصرية.

الكلمات المفتاحية: الإنفوجرافيك، الإعلام الرقمي، الأخبار، وكالة الأنباء القطرية، المحتوى البصري.

Abstract:

This study investigates the utilization of infographics by the Qatar News Agency (QNA) in news content disseminated through its official digital platforms, employing a structured observation methodology amid the evolving dynamics of the digital media landscape. The research aims to systematically examine the types of infographics used, their visual attributes, the nature of the content delivered, and the degree of audience engagement. The study underscores the pivotal role of contemporary visual media, particularly infographics, in enhancing news comprehension and capturing the attention of digital audiences. A purposive sample comprising fifty (50) infographic pieces published from January to March 2025 was subjected to both quantitative and qualitative analyses. Findings reveal that QNA strategically leverages infographics, primarily in economic and health news coverage, while displaying variability in design quality and clarity of visual messaging.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

شهد الإعلام الرقمي في السنوات الأخيرة تحولات جذرية في طرق عرض ونقل المعلومات، نتيجة لتزايد استخدام الوسائط البصرية وتكاملها مع النصوص. وفي ظل تزايد المنافسة على جذب انتباه الجمهور، برز الإنفوجرافيك كأداة فعالة تتيح للمؤسسات الإعلامية تقديم محتوى غني بالمعلومات في قالب بصري مبسط وجاذب. وتكمن أهمية هذه الوسيلة في قدرتها على تبسيط البيانات المعقدة وتحفيز التفاعل، وهو ما جعلها من الأدوات الأساسية في منصات الأخبار الحديثة.

1.2 مشكلة الدراسة

على الرغم من التوسع الكبير في استخدام الإنفوجرافيك في المؤسسات الإعلامية الدولية، إلا أن هناك ندرة في الدراسات العربية التي ترصد هذا الاستخدام ضمن المؤسسات الرسمية، مثل وكالات الأنباء. وتحديداً، لا تزال تجربة وكالة الأنباء القطرية في توظيف الإنفوجرافيك غير موثقة بشكل علمي، مما يثير تساؤلات حول مدى استخدام هذه الأداة، وأنواعها، وفعاليتها في تقديم الأخبار للجمهور الرقمي.

1.3 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من الاعتبارات التالية:

- تسهم في سد فجوة بحثية تتعلق باستخدام الإنفوجرافيك في وكالات الأنباء العربية.
- توفر بيانات كمية وكيفية حول طبيعة المحتوى البصري في وكالة رسمية.
- تقدم إطاراً علمياً يمكن الاستفادة منه في تطوير استراتيجيات إنتاج ونشر الإنفوجرافيك في الإعلام الرقمي.

1.4 أهداف الدراسة

- تحديد أنواع الإنفوجرافيك المستخدمة في وكالة الأنباء القطرية.
- تحليل الخصائص البصرية والمعلوماتية للمواد المنشورة.
- قياس مستوى التفاعل الجماهيري مع المواد الإنفوجرافية.
- تقييم جودة المحتوى البصري ومدى ملاءمته لطبيعة الجمهور الرقمي.

1.5 تساؤلات الدراسة

- ما أنواع الإنفوجرافيك التي توظفها وكالة الأنباء القطرية؟

- ما أبرز الموضوعات التي يتم تناولها باستخدام الإنفوجرافيك؟
- ما السمات البصرية والمعلوماتية السائدة في تلك المواد؟
- كيف يتفاعل الجمهور مع الإنفوجرافيكات المنشورة؟

1.6. حدود الدراسة

- حدود زمنية: يناير - مارس 2025.
- حدود مكانية: المنصات الرقمية الرسمية لوكالة الأنباء القطرية (الموقع الإلكتروني، تويتر، فيسبوك).
- حدود موضوعية: تحليل الإنفوجرافيكات ذات الطابع الإخباري فقط.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1. مدخل نظري إلى الإنفوجرافيك

الإنفوجرافيك (Infographic) هو شكل من أشكال الاتصال البصري يُعنى بتحويل المعلومات والبيانات إلى رسومات توضيحية مبسطة، باستخدام عناصر مثل الألوان، الرموز، الرسوم، الأيقونات، والمخططات. ويهدف إلى تقديم محتوى معقد بطريقة سهلة الفهم، تعتمد على الدمج بين النصوص المختصرة والتصميم الجذاب، بما يساهم في تعزيز الفهم وتقليل الوقت اللازم لاستيعاب المعلومات.

2.2. أنواع الإنفوجرافيك

- الإنفوجرافيك الإحصائي: يستخدم لعرض البيانات الرقمية والجداول والرسوم البيانية.
- الإنفوجرافيك الزمني: يعرض الأحداث ضمن تسلسل زمني لتوضيح تطورها.
- إنفوجرافيك المقارنة: يقارن بين مفاهيم أو كائنات مختلفة.
- إنفوجرافيك العمليات: يوضح خطوات إجراء معين أو آلية تنفيذ.
- الإنفوجرافيك التوضيحي: يُستخدم لشرح مفهوم معقد بصورة مرئية.

2.3. النظريات الإعلامية ذات الصلة

- نظرية التعلم البصري: تفترض أن المعلومات المعروضة بصرياً يسهل على المتلقي استيعابها وحفظها.

- **نظرية المعالجة المزدوجة: (Dual Coding)** ترى أن الدمج بين النظامين البصري واللفظي يعزز الفهم ويزيد من فعالية الرسالة الإعلامية.
- **نظرية الاستخدامات والإشباعات:** تفترض أن الجمهور يستخدم الوسائط لتحقيق إشباعات معرفية وترفيهية؛ ويمكن للإنفوجرافيك تلبية هذه الاحتياجات بفعالية.

2.4 الدراسات السابقة

- **دراسة: (2022)** تناولت فعالية الإنفوجرافيك في التغطية الإخبارية، وأكدت دوره في تعزيز فهم الأخبار الرقمية وزيادة معدلات التفاعل.
- **دراسة عربية: (2021)** تناولت استخدام الإنفوجرافيك في الصحافة الخليجية، وأشارت إلى التوسع في استخدامه خاصة خلال تغطية جائحة كورونا.
- **دراسة قناة الجزيرة: (2020)** أوضحت أن توظيف الإنفوجرافيك ساهم في تبسيط القضايا السياسية وزيادة التفاعل على منصات التواصل.

2.5 التعليق على الدراسات السابقة

تشير الدراسات إلى تصاعد أهمية الإنفوجرافيك كأداة في الإعلام الرقمي، مع تركيز كبير على المؤسسات الإعلامية الكبرى. بينما لم تحظ وكالات الأنباء الرسمية - مثل وكالة قنا - بدراسات كافية، وهو ما يعزز من أهمية هذه الدراسة.

الفصل الثالث: منهجية البحث

3.1 نوع الدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية التي تهدف إلى رصد وتحليل استخدام الإنفوجرافيك كأداة إعلامية، من خلال الملاحظة المنظمة لمحتوى بصري نُشر في سياقه الطبيعي.

3.2 المنهج المستخدم

أعتمد منهج **الملاحظة المنظمة**، وهو مناسب لرصد الظواهر الإعلامية الرقمية وتحليل خصائصها بصورة كمية وكيفية. وتم تصميم استمارة ملاحظة علمية، تضمنت متغيرات تحليل رئيسة مثل نوع الإنفوجرافيك، الموضوع، العناصر البصرية، مستوى تبسيط المعلومات، ومستوى التفاعل.

3.3 مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع مواد الإنفوجرافيك الإخبارية التي نشرتها وكالة الأنباء القطرية على منصاتها الرقمية الرسمية (الموقع الإلكتروني - تويتر - إنستغرام) خلال الفترة من يناير إلى مارس 2025.

3.4 عينة الدراسة

تم استخدام أسلوب العينة القصدية، وشملت العينة (50) مادة إنفوجرافيك اختيرت وفق المعايير الآتية:

- منشورة على القنوات الرسمية لوكالة الأنباء القطرية.
- تحتوي على محتوى بصري معرفي أو إخباري واضح.
- تمثل موضوعات متنوعة تشمل (الاقتصاد، الصحة، السياسة، البيئة، الرياضة).
- يظهر مصدرها المؤسسي بوضوح.

3.5 أداة الدراسة

تم تطوير استمارة ملاحظة منظمة شملت المحاور التالية:

- نوع الإنفوجرافيك (إحصائي، زمني، توضيحي، إلخ).
- الموضوع الرئيسي للمادة.
- العناصر البصرية المستخدمة (ألوان، رموز، أيقونات، مخططات).
- مستوى تبسيط المعلومات.
- درجة وضوح الرسالة البصرية.
- مستوى التفاعل (مشاركات، إعجابات، تعليقات).
- الجهة المنتجة (الوكالة أو جهة خارجية).

3.6 أدوات التحليل

- التحليل الكمي: عبر استخدام الجداول والنسب المئوية لتحديد التكرارات.
- التحليل الكيفي: لتقييم جودة التصميم ووضوح الرسالة ومدى جاذبية العناصر البصرية.

3.7 الأساليب الإحصائية

تم استخدام أدوات إحصائية وصفية مثل الجداول التكرارية والنسب المئوية، بالإضافة إلى الرسوم البيانية لعرض النتائج بشكل بصري يدعم التفسير العلمي.

3.8 محددات الدراسة

- غياب أرشيف رقمي شامل يُسهّل الوصول إلى جميع المواد المنشورة.
- تفاوت بيانات التفاعل الرقمي المتوفرة على المنصات المختلفة.
- اقتصار فترة الرصد على ثلاثة أشهر، ما قد يؤثر على شمول النتائج.

الفصل الرابع: النتائج والتحليل

4.1 التوزيع الزمني للإنفوجرافيك المنشور

أظهرت نتائج الدراسة أن توزيع نشر الإنفوجرافيك خلال فترة الدراسة شهد تفاوتًا ملحوظًا بين الأشهر المختلفة، حيث سجل شهر فبراير أعلى نسبة نشر بلغت **42%**، تلاه شهر مارس بنسبة **34%**، بينما سجل شهر يناير أقل نسبة بلغت **24%**. يعكس هذا التوزيع وجود تزايد تدريجي في الاعتماد على الإنفوجرافيك كأداة بصرية مع مرور الوقت، مما قد يشير إلى توجه الوكالة نحو تعزيز المحتوى المرئي في الفترات الأخيرة من فترة الدراسة، وربما كرد فعل على متطلبات الجمهور المتزايدة في المحتوى البصري التفاعلي.

4.2 أنواع الإنفوجرافيك المستخدمة

تم تصنيف الإنفوجرافيك المنشور إلى أربعة أنواع رئيسية، حيث أظهرت البيانات تفضيلًا واضحًا لنوع الإنفوجرافيك الإحصائي الذي شكّل نسبة **40%** من إجمالي الإنفوجرافيكات المنشورة. يليه الإنفوجرافيك التوضيحي بنسبة **28%**، ثم الإنفوجرافيك الزمني بنسبة **18%**، وأخيرًا إنفوجرافيك العمليات والمقارنة بنسبة **14%**. يشير هذا التوزيع إلى أن الوكالة تميل بشكل أساسي إلى استخدام الإنفوجرافيك القائم على الأرقام والبيانات الدقيقة، مما يعكس حرصها على تعزيز المصداقية والتفسير الكمي للأخبار.

4.3 الموضوعات المتناولة

أظهرت التحليلات أن الموضوعات الاقتصادية تصدرت المشهد بنسبة 36%، تلتها الموضوعات الصحية بنسبة 30%، ثم الموضوعات السياسية بنسبة 14%، والبيئية بنسبة 12%، وأخيرًا الرياضية بنسبة 8%. يعكس هذا التوزيع اهتمام الوكالة بالقضايا ذات الأثر المباشر على الجمهور، خصوصًا تلك المرتبطة بالاقتصاد والصحة، اللذين يعتبران من الموضوعات الحساسة والمهمة في السياق القطري والإقليمي.

4.4 السمات البصرية والمعلوماتية للإنفوجرافيك

تم ملاحظة اعتماد الوكالة على استخدام الألوان المتباينة التي تضمن وضوح الرؤية وسهولة التمييز بين عناصر التصميم، مع اعتماد خلفيات بسيطة تساعد في إبراز المحتوى دون تشتيت الانتباه. كما لوحظ استخدام رموز وأيقونات موحدة عبر غالبية الإنفوجرافيكات، مما يعزز الهوية البصرية للوكالة ويضمن تناسقًا في المحتوى. بالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على وضوح العناوين وبنية التصميم الهيكلية التي تسهل على القارئ استيعاب المعلومات بسرعة ودقة.

4.5 مستوى التفاعل مع الإنفوجرافيك

أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى مستويات التفاعل كانت على منصة إنستغرام، تلتها منصة تويتر، ثم الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة. كما برزت الإنفوجرافيكات التي تناولت موضوعات الصحة والاقتصاد في تحقيق أكبر عدد من المشاركات والتعليقات، مما يدل على اهتمام الجمهور بتلك الموضوعات واستجابته الفعالة للمحتوى المرئي المقدم.

4.6 جودة التصميم ووضوح الرسالة

وفقًا لتقييم جودة التصميم، تم تصنيف 70% من الإنفوجرافيكات بأنها تتمتع بجودة عالية من حيث التصميم والوضوح، بينما جاءت نسبة 20% ضمن الفئة المتوسطة، وبلغت نسبة الإنفوجرافيكات ذات الجودة الضعيفة 10% فقط. تعكس هذه النتائج مستوى محترمًا من الاهتمام بجودة الإنتاج البصري، مع وجود هامش لتحسينات إضافية في بعض الحالات لضمان توصيل الرسالة بأعلى درجات الفاعلية.

الفصل الخامس: الخاتمة والتوصيات

5.1 الخاتمة

تشير نتائج الدراسة إلى أن وكالة الأنباء القطرية (قنا) قد اتخذت خطوات واضحة نحو تبني الإنفوجرافيك كأداة استراتيجية فعالة في تغطياتها الإخبارية، خاصة في المجالات الاقتصادية والصحية التي تحظى بأولوية في الاهتمام الإعلامي والجمهوري. ومع ذلك، يتبين من النتائج أن استخدام الإنفوجرافيك لا يزال غير منظم من حيث الكم والجودة، مما يعكس وجود تحديات تتعلق بالتنسيق الداخلي، والمعايير التحريرية، والمهارات الفنية لدى فريق العمل. لذا، تبرز الحاجة الملحة لتطوير سياسات تحريرية واضحة ومستدامة تضمن تحسين جودة الإنتاج وتوزيعه بشكل منهجي يعزز من تأثير المحتوى البصري.

5.2 التوصيات

1. **تعزيز التدريب المهني:** ضرورة توفير برامج تدريبية متخصصة للمحررين والمصممين في مجال تصميم الإنفوجرافيك، مع التركيز على الجوانب الفنية، التحريرية، والمعرفية التي تضمن إنتاج محتوى بصري عالي الجودة.
2. **تأسيس وحدة إنتاج بصرية متخصصة:** إنشاء قسم أو وحدة متخصصة داخل الوكالة تكون مسؤولة عن تصميم وإنتاج الإنفوجرافيك بشكل مركزي، مع توفير الموارد التقنية والبشرية اللازمة.
3. **تنويع الموضوعات:** توسيع نطاق موضوعات الإنفوجرافيك لتشمل مجالات إضافية مثل السياسة، الثقافة، والتقنيات الحديثة، مما يعزز من شمولية التغطية الإعلامية ويجذب جمهوراً أوسع.
4. **قياس وتحليل التفاعل:** اعتماد آليات منهجية لرصد وتحليل تفاعل الجمهور مع الإنفوجرافيك، واستخدام هذه البيانات لتحسين المحتوى وتكييفه مع احتياجات الجمهور.
5. **تبني معايير بصرية موحدة:** تطوير دليل إرشادي للمعايير البصرية والمعلوماتية التي تضمن التناسق والجودة في كافة المواد المنشورة، بما يساهم في تعزيز الهوية البصرية للوكالة.

5.3 مقترحات لدراسات مستقبلية

- إجراء دراسة مقارنة بين استخدام الإنفوجرافيك في وكالات الأنباء الخليجية المختلفة، لتحديد أفضل الممارسات والتحديات المشتركة.
- تحليل تأثير الإنفوجرافيك على مستوى فهم الجمهور واستيعابه للمعلومات الإخبارية، مع التركيز على التفاعلية والاحتفاظ بالمعلومات.

- دراسة دور الإنفوجرافيك في تغطية الأزمات والكوارث، ومدى فاعليته في تبسيط المعلومات الحساسة والمعقدة خلال فترات الطوارئ.

قائمة المراجع

- أحمد، محمد. (2022). "فاعلية الإنفوجرافيك في الإعلام الرقمي". المجلة العربية للإعلام الرقمي، العدد 12.
- الجهني، فاطمة. (2021). "الإنفوجرافيك في الصحافة الخليجية". جامعة الملك سعود.
- علي، سعاد. (2020). "دور الإنفوجرافيك في تبسيط الأخبار السياسية". دراسة حالة: قناة الجزيرة.
- Kaplowitz, M. D., Hadlock, T. D., & Levine, R. (2021). "Visualizing Data: Effective Infographics for Journalism." Journalism Studies Journal, 24(5), 334–347.
- Tufte, E. R. (2006). "Beautiful Evidence." Graphics Press.

المسؤولية المدنية للصحفي

Civil liability of the journalist

د. كريمة الصديقي

باحثة بكلية اللغات والآداب والفنون - جامعة ابن طفيل - القنيطرة

د. محمد هموش - د. طارق البختي

جامعة ابن طفيل - القنيطرة

ملخص:

باعتبار الصحافة أداة للتعبير عن الرأي العام الذي لا يهتم سوى الحصول على المعرفة، كان من الأجدر التسليم بحرية الإنسان في التفكير وإبداء الرأي والنقد، غير أن مبدأ حرية الصحافة ينطوي من حيث تطبيقاته على مشكلة ليس من السهل حلها وهذا حتى بالنسبة للأنظمة الديمقراطية التي تنص صراحة على حرية التعبير في دساتيرها، وهذا بسبب صعوبة الموازنة بين مختلف الحقوق والحريات الفردية والجماعية الأخرى الأساسية وضروريات الحياة الجماعية والواجبات المفروضة على كل فرد بألا يسيء استعمال الحق في الحرية ليؤدي به غيره.

إن المسؤولية المدنية للصحفي تعد من أهم المشكلات القانونية، وذلك لارتباطها بالحياة الاجتماعية والاقتصادية، فالانتشار الواسع للصحف له أثر على الرأي العام مما قد ينتج عنه تضارب بين مصلحتين متعارضتين يصعب التوفيق بينهما، وهما حق الجمهور في الإعلام وحق الشخص في عدم التعرض لحقوقه الشخصية، لأن التعرض لهذه الأخيرة قد تثري المسؤولية المدنية للصحفي، إذا عد خطأ الصحفي مسببا لها.

الكلمات المفتاحية: حرية الصحافة، المسؤولية المدنية للصحفي، حرية الرأي والتعبير، الخطأ، الضرر، العلاقة السببية، آثار المسؤولية المدنية للصحفي

Abstract:

As a tool for expressing public opinion that is only interested in obtaining knowledge, it would have been better to recognize the human freedom of thought, opinion and criticism, but the principle of freedom of the press in terms of its applications involves a problem that is not easy to solve, even for democracies that explicitly provide for freedom of expression in their constitutions, and this is because of the difficulty of balancing the various other fundamental individual and collective rights and freedoms with the necessities of collective life and the duties imposed on each individual not to offend. Using the right to liberty to harm others..

The civil responsibility of the journalist is one of the most important legal problems, due to its link to social and economic life, as the wide spread of newspapers has an impact on public

opinion, which may result in a conflict between two conflicting interests that are difficult to reconcile, namely the public's right to media and the right of the person not to be exposed to his personal rights, because exposure to the latter may enrich the civil responsibility of the journalist, if the journalist's mistake is considered a cause for it.

Keywords: freedom of the press, civil liability of the journalist, freedom of opinion and expression, error, damage, causation, effects of civil liability of the journalist.

مقدمة:

ترتبط حرية الصحافة ارتباطا وثيقا بحرية الصحفيين، فكلما أحييت حريتهم بضمانات وتمت كفالة حقوقهم ازدادت قدرتهم أن يكونوا ممثلين حقيقيين، يقومون بدورهم في الحصول على المعلومات ومن ثم نشرها لصالح الجماهير لتحقيق حقها في المعرفة ليتجسد مفهوم ديمقراطية الاتصال.

ومن تم كان لابد من وضع إطار قانوني ينظم الممارسة الصحفية في إطار احترام الحريات الأساسية الأخرى المقررة للإنسان ومنها حرية التعبير مراعاة للاختلاف والتباين في النظرة إليها. وباعتبار أن حرية الصحافة لها نطاق محظور فهي غير مطلقة والقيود الذي يحكمها احترام حقوق الغير والمبادئ الأخلاقية والأمن الجماعي والمصلحة العامة للمجتمع ومتى خرجت عن هذا النطاق ترتب عليها مسؤولية أخلاقية أولا وجنائية ثانيا.

والمشرع المغربي سعى منه لتحقيق التوازن بين حرية الصحافة من جهة، وبين تقرير مسؤوليتها من جهة ثانية، قد جرم بعض الممارسات والأفعال وحدد لها عقوبات حماية لمجموعة من المصالح والحقوق. خاصة مع ارتفاع حدة الجدل في الآونة الأخيرة حول الأخلاق المهنية للصحافة، وحدود النقد المباح الذي يمارسه الصحفي حينما يتعلق الأمر بأعراض المواطنين، وسمعة الأفراد والعائلات، ونشر الإجراءات القضائية الماسة بسرية البحث والتحري قبل المحاكمة أو الماسة بسرية الجلسات، وهو ما يؤدي إلى تعريض سمعة العديد من المواطنين للاعتداء من قبل الصحفيين، وخاصة منهم أولئك الذين يستعملون حريتي التعبير والرأي بصورة سلبية، فينساق الصحفي وراء جلب الأرباح عبر إثارة المشاعر واختلاق الأخبار الكاذبة والمزيفة، فيكون الضحية هو المواطن إما مستهدفا من المقال الصحفي بإهانة أو قذف أو سب أو تشهير، أو من خلال حرمانه من حقه في تلقي الخبر الصادق.

وتبرز أهمية الدراسة في نطاق المسؤولية المدنية للصحفي أهمية كبيرة في وقتنا الحاضر، كونها تتعلق بمصالح الأفراد ومصالح الدولة ولأن العمل الصحفي والأخبار الصحفية ينتج عنه اضرار جسيمة تضر بالمجتمع والذي بدوره يبرز موضوع هذا الجزء من البحث الذي يعنى بجميع العاملين في سلك الصحافة فضلا عن دور النشر. وبيان المسؤولية المدنية عن أعمال الصحفي ضمن نطاق العمل الصحفي ودراسة اركان المسؤولية المدنية للصحفي.

فالحق في التعبير ينتهي عندما يساء استعماله، فإذا كان للصحفي نشر ما يحصل عليه من أنباء أو معلومات، فهذا ليس بالفعل المباح على إطلاقه، إنما هو محدد بضوابط منظمة له. فحرية الصحفي لا تتعدى حرية الفرد العادي ولا يمكن أن تتجاوزها إلا بتشريع خاص، ومن ثمة فإنه يلتزم أن يكون النشر لمعلومات صحيحة وفق المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام الحياة الخاصة للأفراد وعدم الاعتداء على سمعتهم أو خرق قواعد القانون، فمن الأهمية بمكان بيان الحدود الفاصلة بين الحق في النقد والأفعال التي تثير المسؤولية، لأن الصحافة تعتبر من أخطر المهن تأثيراً بالمجتمع، وهو ما يعين أن العمل الصحفي قد يترتب أضراراً جسيمة على الأفراد أو مصالحهم المشتركة¹⁵².

وتتمثل أهمية الموضوع في أن الصحافة تعتبر من أخطر المهن تأثيراً، وبالتالي فهي تؤثر بالمجتمع وهو ما يعني أن عمل الصحفي قد يترتب أضراراً جسيمة على الأفراد والدولة على حد سواء. فالإشكاليات التي تثيرها المسؤولية المدنية وارتباطها بالمسؤولية الجنائية في أغلب الأحيان مما يجعلنا نتناول الموضوع من خلال الإشكالية الرئيسية المتمثلة في أهمية القواعد العامة للمسؤولية المدنية للصحفي، وتوضيح الآثار المترتبة عليها وذلك من خلال محورين:

المحور الأول: القواعد العامة للمسؤولية المدنية للصحفي

المحور الثاني: الآثار المترتبة عن المسؤولية المدنية للصحفي

المحور الأول: القواعد العامة للمسؤولية المدنية للصحفي

أثار تحديد طبيعة ونوع المسؤولية الخاصة بالصحفيين المهنيين نقاشاً واسع النطاق منذ زمن بعيد، فقد كان من غير الميسور إخضاع الصحفيين لنفس القواعد المتعلقة بمسؤولية الأشخاص العاديين، بما تعنيه من إمكانية المتضرر في مساءلة مسبب الضرر عن كل خطأ يرتكبه، أياً كانت درجته ومرتبته في سلم تدرج الأخطاء، نظراً لما تتميز به مهنة الصحفي من طابع خاص يجعل لها نطاقاً منفرداً سواء فيما يتعلق بنوع العمل المؤدى ونتائجه المباشرة، أو فيما يتعلق بحق الأشخاص في المطالبة بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن انتهاك حياتهم الشخصية، حيث أن هذا الطابع الخاص للمسؤولية المدنية يفرض أمرين متناقضين: الحق في الإعلام، وحرية الرأي والتعبير لضمان أداء عمل جيد دون قيد وبالتالي التخفيف من المسؤولية والاستفادة من الامتياز الصحفي، والأمر الثاني يتعلق بالحق في حماية الحياة الخاصة للأشخاص، وعدم التدخل فيها من طرف أي شخص كان، وبالتالي مساءلة الصحفي عن هذا التدخل¹⁵³.

¹⁵² - بوعروج خولة، "المسؤولية المدنية للصحفي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، فرع العقود والمسؤولية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2016-2017، ص 3.

¹⁵³ - مصطفى السريغيني، "المسؤولية المدنية للصحفي- دراسة مقارنة"، بحث لنيل دبلوم الماستر، جامعة عبد المالك السعدي، الكلية المتعددة التخصصات-تطوان، السنة الجامعية 2015-2016، ص 18.

وتتحقق المسؤولية المدنية للصحفي عن انتهاك الحياة الخاصة للأشخاص في التشهير بهم والمس بسمعتهم أو المساس بالحق في الصورة في حقهم، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال أركان المسؤولية المدنية للصحفي ونطاقها.

فالمسؤولية المدنية للصحفي تخضع للقواعد العامة المنصوص عليها في الفصل 77 من قانون الالتزامات والعقود التي تنص على: "كل فعل ارتكبه الإنسان عن بينة واختيار ومن غير أن يسمح به القانون، فأحدث ضرراً مادياً أو معنوياً للغير، ألزم مرتكبه بتعويض هذا الضرر إذا ثبت أن ذلك الفعل هو السبب المباشر في حصول هذا الفعل"¹⁵⁴. وبالتالي ضرورة توافر ثلاثة شروط أساسية وهي ارتكاب الخطأ الذي يجب أن ينتج عنه ضرر يصيب شخص ما وقيام علاقة سببية بين الخطأ والضرر.

أولاً: الخطأ الصحفي

إن تحديد مفهوم الخطأ في نطاق المسؤولية المدنية من أدق المسائل، وذلك لاختلاف الفقهاء بصدد، وما إذا كان يعتبر ركناً من أركان المسؤولية المدنية أو لا، بحيث لا يمكن تصور قيام المسؤولية بمعزل عنه، كما أن تعدد صوره ومظاهره وصعوبة تحديد نطاقه يشكل عقبة في تحديد مفهومه. فالخطأ ركن جوهري من أركان المسؤولية المدنية، وخاصة تلك التي تنشأ عن الفعل الشخصي سواء كانت المسؤولية عقدية أم تقصيرية، وأن المسؤولية التي لا تقيم وزناً للخطأ ليست إلا حالة خاصة لا يمكن الأخذ بها ما لم يوجد نص قانوني يجيز الأخذ بها¹⁵⁵.

ويميز الفقه بين الخطأ العادي والخطأ المهني، فالخطأ يكون عادياً عندما يخالف المهني قواعد الحيطة والحرص المفروضة على الكافة، بحيث لا تتطوي على المخالفة على إخلال بأصول فنية أو قواعد مهنية، أي هو الخطأ الذي يقع بمجانبة الواجب العام من العناية التي يلزم بها كل مهني خارج مهنته أو داخلها مع انعدام علاقته بأصول المهنة أما الخطأ المهني فهو الخطأ المرتكب من شخص أثناء ممارسة مهنته، وينطوي على إخلال بالقواعد العلمية والفنية لتلك المهنة¹⁵⁶.

فالقانون الفرنسي يعتبر الخطأ ركناً من أركان المسؤولية المدنية عقدية كانت أم تقصيرية وفقاً لنصوص صريحة وردت في هذا التشريع¹⁵⁷. وفي القانون المدني المصري يعتبر الخطأ أساساً للالتزام بالتعويض سواء كان هذا الخطأ عمدياً أم في صورة إهمال¹⁵⁸.

فالخطأ بصفة عامة هو انحراف عن السلوك المألوف للرجل العادي، والخطأ الصحفي غالباً ما يكون اعتداء على الشرف والسمعة، وليس من الضروري أن يكون الصحفي سيء النية، بل يكفي أن يكون أرعن

¹⁵⁴ - تنص المادة 163 من القانون المصري على ما يلي: "كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه التعويض".

¹⁵⁵ - حسن علي الذنون، "المبسوط في المسؤولية المدنية، الجزء الثاني، الخطأ"، 2001، ص 62.

¹⁵⁶ - محمد عبد الظاهر حسين، "المسؤولية المدنية للمحامي العميل"، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة سنة 1994، ص 364.

¹⁵⁷ - المواد 1147، 1148 الخاصة بالمسؤولية العقدية، والمواد 1382 و1383 من القانون المدني الفرنسي الخاصة بالمسؤولية التقصيرية.

¹⁵⁸ - المادة 163 من القانون المدني المصري.

متسرعاً، وفي التسرع والرعونة انحراف عن السلوك المألوف للشخص العادي، وهذا خطأ موجب للمسؤولية، فالاعتداء على الشرف والسمعة يقع بطرق مختلفة¹⁵⁹.

ويضمن الدستور المغربي الحقوق الأساسية للإنسان كما هي متعارف عالمياً، ومن أهم هذه الحقوق الحق في حرية التعبير، حيث نص بصفة صريحة في الفصل 25 على أن حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها، كما أكد هذا الحق في الفصل 28 حيث نص على: "أن حرية الصحافة مضمونة، ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية، وللجميع الحق في التعبير، ونشر الأخبار والأفكار والآراء، بكل حرية ومن غير قيد، عدا ما ينص عليه القانون صراحة، وهذا ما أكدته الفصل الأول من قانون الصحافة والنشر لسنة 1958 كما تم تعديله وتغييره، وهو ما تم التأكيد عليه في المادة الثالثة من القانون الجديد رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر.

ويتمشى مفهوم التعسف في استعمال الحق مع تجاوز الصحفي لحرية، وحقه المؤطر قانوناً، حيث يحيد عن المقاصد الاجتماعية لمبدأ حرية الصحافة، لا سيما إذا اقترن هذا التجاوز بسوء نية، أو نية الإضرار بالغير، وبالتالي تجب المسؤولية على الصحفي، وإن غابت نية الإضرار والتعاليق التي تسبب الأذى للغير، وتلحق في جميع الأحوال ضرراً به، ويذهب البعض إلى افتراض سوء النية دون حاجة إلى إثباتها. ويرجع سبب مؤاخذه الأشخاص على سلوكهم باعتبارهم متعسفين في استعمال السلطة التي خولها هذا الحق عبر الأغراض التي تجانب المصلحة العامة عند استعمال الحق بغرض الانتقام من الشخص المقذوف، أو بغرض تحقيق نفع شخصي بعيد عن المنفعة العامة، أو لغرض سياسي، أو الأغراض التي تجانب مبدأ تخصيص الأهداف الصحفية¹⁶⁰.

وينطلق الخطأ الصحفي من مجرد فكرة لا تشكل محلاً للمسؤولية المدنية، إلا أن هذه الفكرة قد تتحول عبر عملية النشر، أو ما يصطلح عليه بالعلانية إلى فعل يسبب ضرراً للغير وبالتالي يحقق المسؤولية¹⁶¹.

والمرجع المغربي لم يضع تعريفاً عاماً وشاملاً للعلانية، وإنما اقتصر على تعداد مجموعة من وسائل تحققها على سبيل المثال لا الحصر من خلال المادة 71 من القانون 13.88 المتعلق بالصحافة والنشر، عكس ما كان عليه الحال في ظهير 15 نوفمبر 1958¹⁶²، حيث كان تعداد هذه الوسائل على سبيل الحصر، حيث يمكن أن ترتكب جرائم الصحافة والنشر بواسطة الخطب والصياح والتهديدات في الأماكن العمومية أو بواسطة المكتوبات والمطبوعات الموزعة أو المعروضة في الأماكن العمومية أو الملصقات أو بواسطة مختلف وسائل الإعلام السمعية أو البصرية أو الإلكترونية.

¹⁵⁹ - عبد الرزاق السنهوري، "الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ص 725.

¹⁶⁰ - حسين عامر، "التعسف في استعمال الحق وإلغاء العقود"، مطبعة مصر 1960، الطبعة الأولى، ص 149.

¹⁶¹ - مصطفى السريغيني، "المسؤولية المدنية للصحفي- دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 26.

¹⁶² - الفصل 38 من ظهير 15 نوفمبر 1958.

فإذا تم نشر أي خير يتعلق بالحياة الخاص لفرد ما دون رضاه، فإن هذا الخبر يتحقق معه الخطأ بمجرد نشر الخبر أو المقال. ولا ينتفي هذا الخبر لمجرد أن وقائع الحياة الخاصة التي نشرها الصحفي قد نشرت من قبل، سواء برضا صاحبها أو بدون رضاه، لأن من يكشف خصوصيات الآخرين يعتبر قد ارتكب خطأ لا اعتدائه على الحق في الخصوصية¹⁶³.

ثانيا: الضرر الصحفي

لا يكفي لقيام المسؤولية التقصيرية للصحفي وقوع الخطأ، بل لا بد أن يترتب عن هذا الخطأ ضرر، وإلا انتفت مصلحة المدعي في ممارسة دعوى المسؤولية، لذا علق المشرع المغربي في الفصلين 77 و 78 من قانون الالتزامات والعقود تحقق مسؤولية مرتكب العمل الدال على وقوع ضرر للغير، وعليه إذا ما انتفى الضرر انتفت معه المسؤولية، ولو كان الخطأ مؤكدا¹⁶⁴.

الضرر وفق ما استقر عليه غالبية الفقهاء في القانون المدني هو الأذى الذي يصيب الشخص من جراء المساس بحق من حقوقه، أو بمصلحة مشروعة له¹⁶⁵. وقد عرف المشرع المغربي الضرر في الفصل 98 من قانون الالتزامات والعقود حيث نص على أن "الضرر في الجرائم وشبه الجرائم، هو الخسارة التي لحقت المدعي فعلا والمصروفات الضرورية التي اضطر أو سيضطر إلى إنفاقها لإصلاح نتائج الفعل الذي ارتكب إضرارا من الفقه اكتفى باعتباره ركنا أساسيا في المسؤولية المدنية فقط. ويجب على المحكمة أن تقدر الأضرار بكيفية مختلفة حسبما تكون ناتجة عن خطأ المدين أو عن تدليس".

فركن الضرر يعتبر وبحق روح المسؤولية المدنية والعنصر الأساسي فيها، ويعد ثبوته أمرا لازما لقيامها وإمكان المطالبة بالتعويض، فإذا لم يثبت فلا محل للبحث في المسؤولية. ذلك لأن التعويض لا يكون إلا عن ضرر أصاب طالبه، كما أن مدعي المسؤولية لا تكون له مصلحة في الدعوى إلا إذا كان قد لحقه ضرر، لذلك فقد قيل بأن الضرر هو الشرارة الأولى التي ينبعث منها التفكير في مسائلة محدث الضرر¹⁶⁶.

يمكن أن ينشأ عن الخطأ الصحفي ضررا ماديا يتمثل بالإخلال بحق للمضرور ذي قيمة مالية¹⁶⁷، فكل تعد على حق من الحقوق المتصلة بشخص الإنسان إذا كان يترتب عليه خسارة مالية يعتبر من قبيل الضرر

¹⁶³ - Edmond Noel Martin, « L'option entre la responsabilité contractuelle et la responsabilité délictuelle », Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1957.

¹⁶⁴ - مامون الكزبري، "نظرية الالتزامات على ضوء قانون الالتزامات والعقود المغربي"، الجزء الأول، 1998، ص 395.

¹⁶⁵ - حسن علي النون، "النظرية العامة للالتزامات-مصادر الالتزام، أحكام الالتزام، إثبات الالتزام"، دار الحرية للطباعة بغداد، 1976، ص 226.

¹⁶⁶ - كامل مرسى، "شرح القانون المدني، الجزء الثاني، الالتزامات"، المطبعة العالمية 1955، ص 108.

¹⁶⁷ - محمود جمال الدين زكي، "الوجيز في النظرية العامة للالتزام في القانون المدني المصري"، الطبعة الثالثة، مطبعة جامعة القاهرة 1978، ص 264.

المادي، كما يمكن أن ينتج عن الخطأ الصحفي ضرراً معنوياً يصيب المتضرر في شرفه أو كرامته أو سمعته ومكانته الاجتماعية.

وهناك الضرر المادي والضرر المعنوي، فالضرر المادي هو الذي يصيب الناحية المالية لذمة الشخص المضرور، ونظراً لارتباطه بالمال فإن بعض الفقه يطلق عليه اسم الضرر الاقتصادي أو النقدي، والضرر المادي بهذا المعنى إما أن يكون إخلالاً بمصلحة مالية للطرف المضرور، وإما أن يكون في شكل تفويت فرصة أو كسب عليه. فالضرر الذي قد يتسبب فيه الصحفي لا يقتصر أثره على المصلحة المالية للمتضرر، وإنما قد يتعدى إلى شرفه وسمعته ومكانته الاجتماعية، وهو ما يسمى بالضرر الأدبي، ويعتبر من قبيل هذا الضرر ما يترتب على القذف أو التشهير من إيذاء للسمعة، أو الاعتداء على الشعور بالحياة لدى الشخص تجاه حياته الخاصة، وفي المعاناة التي يعانيها في حالة نشر وقائع حياته دون إذن، فالضرر الأدبي على العموم هو كل مساس بحق غير مالي¹⁶⁸.

فالضرر الذي ينشأ عن خطأ الصحفي يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط وهي أن يكون محققاً وحالاً، وأن يكون مباشراً، وأن يكون شخصياً. فالضرر يجب أن يكون قد وقع فعلاً، وهو ما يسمى بالضرر الحال. أما الضرر المباشر فهو الضرر الذي يؤخذ بعين الاعتبار عند تقرير التعويض هو الذي يتولد بصورة مباشرة عن الفعل الضار ويترتب على ما سبق أن الضرر إن لم تكن له أية علاقة مباشرة بالخطأ فإنه لا يستوجب التعويض¹⁶⁹.

أما أن يكون الضرر شخصياً، بمعنى أن يصيب حقاً من الحقوق المكتسبة للمتضرر أو في مصلحة مالية مشروعة له، كالحق في السمعة والحق في الاحتفاظ بأسرار الحياة الخاصة، بحيث لو انتهك الصحفي إحدى هذه الحقوق فإن بوسع المتضرر أن يطالبه بالتعويض عما أصابه من ضرر، كما أن المصالح المالية المشروعة للمتضرر إذا ما انتهكت فإن ذلك يمكن أن يكون سبباً في تعويضها¹⁷⁰.

ثالثاً: العلاقة السببية بين الخطأ والضرر

لا يكفي لقيام المسؤولية المدنية أن يكون هناك خطأ من جهة وضرر من جهة أخرى، بل لا بد أن يكون الخطأ هو الذي أدى إلى وقوع الضرر، ومعناها أن توجد علاقة مباشرة ما بين الخطأ الذي ارتكبه المسؤول والضرر الذي أصاب المضرور، وتتمتع محكمة الموضوع بسلطة تقديرية واسعة في تعيين رابطة السببية بين الفعل والضرر¹⁷¹.

¹⁶⁸ - مصطفى السريغيني، "المسؤولية المدنية للصحفي- دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 36.

¹⁶⁹ - عبد القادر العرعاري، "مصدر الالتزام، المسؤولية المدنية"، الطبعة الثالثة، 2011، ص 107.

¹⁷⁰ - مصطفى السريغيني، "المسؤولية المدنية للصحفي- دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 40.

¹⁷¹ - تنص المادة 86 من القانون 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر على ما يلي: "يمكن لأي شخص يعتبر نفسه ضحية لنشر قذف أو سب بطريقة مباشرة أو عن طريق النقل بمجرد تمكنه من التعرف عليه من خلال العبارات المستعملة في المطبوع المعني أو الصحيفة الإلكترونية المعنية بما فيها المواد السمعية والمرئية ولحق به ضرر أن يطلب التعويض وفق الشروط والشكليات المنصوص عليه في التشريع الجاري به العمل".

لا يكفي أن يخطأ الصحفي وأن يصاب الغير بالضرر، بل يجب أن يكون هذا الخطأ هو السبب المباشر في ذلك الضرر، وهذا يعني أن الأضرار التي تصيب من يتناولهم الصحفي في مقالاته وأخباره يجب أن ترتبط برابطة سببية بالخطأ الذي اقترفه الصحفي.

ومع الاعتراف باستقلالية السببية كركن من أركان المسؤولية المدنية، إلا أن تقرير هذه العلاقة لا يخلو من صعوبة، فكثيرا ما يدق تحديدها بسبب تعدد الظروف المحيطة بوقوع الضرر وتداخلها مع بعضها البعض بحيث أن الفعل الضار لم يكن ليقع لو تخلف إحداها أو تأخر أو تقدم¹⁷².

أما بالنسبة لإثبات العلاقة السببية، فمن القواعد العامة المشهورة في ميدان المسؤولية المدنية عن الفعل الشخصي أن المضرور هو الذي يتحمل عبء إثبات عناصر هذه المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما، وعليه يقع عبء إثبات العلاقة السببية على من أصابه ضرر من خطأ الصحفي، وهذا ما نصت عليه المادة 106 من القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر حيث جاء فيه ما يلي: "يحق في كل الحالات إثبات صحة ما يتضمنه القذف باستثناء ما يلي: إذا كان القذف يتعلق بحياة الفرد الشخصية" وإثبات هذه العلاقة يكون في أغلب الأحوال بواسطة القرائن وظروف الحال، فكثيرا ما تبدو العلاقة السببية بين الخطأ والضرر واضحة لا يحتاج إثباتها لجهد كبير، وحتى إذا اقتضى الأمر دليلا فلا يكون ثمة حاجة لتقديم دليل قاطع وإنما تكفي القرائن التي ترجح وجودها قيام السببية¹⁷³.

أما بالنسبة إلى حالة تعدد الأضرار المترتبة على خطأ الصحفي والتي يترتب بعضها كنتيجة للبعض الآخر، فإن السببية التي تقوم عليها المسؤولية لا تعتبر متوافرة إلا بالنسبة إلى النتائج المباشرة للخطأ دون النتائج غير المباشرة، وتوصف هذه النتائج المباشرة بالأضرار المباشرة.

أما فيما يخص انتفاء العلاقة السببية، فالخطأ يجب أن يكون هو السبب في حصول الضرر، غير أنه في إطار مسألة الصراع بين الأدلة، فإن المدعي عليه يمكن له أن يدفع هذه المسؤولية عنه بنفي العلاقة السببية أصلا بين الخطأ والضرر، وإن لم يكن له ارتباط لا بالفعل ولا بالنتيجة الضارين، فله أن يثبت براءته بتقديم الدليل على أن الضرر كان نتيجة فعل أجنبي لا يد له فيه كالقوة القاهرة، أو الخطأ المنسوب للضحية أو الغير، وهذا ما نص عليه المشرع المغربي في الفصل 95 من قانون الالتزامات والعقود حيث نص على: "لا محل للمسؤولية المدنية في حالة الدفاع الشرعي، أو إذا كان الضرر قد نتج عن حادث فجائي أو قوة القاهرة لم يسبقها أو يصطحبها فعل يؤاخذ به المدعي عليه".

تعتبر كل من القوة القاهرة والحادث الفجائي، من أهم حالات السبب الأجنبي المؤدية إلى انقطاع العلاقة السببية بين الخطأ والضرر، وخلافا لما كان يراه بعض الفقه التقليدي من أن القوة القاهرة تختلف عن

¹⁷² - جلال علي العدوي ومحمد لبيب شنب، "مصادر الالتزام، دراسة مقارنة في القانونين المصري واللبناني"، لواء الجامعة للطباعة والنشر

1985، ص 306.

¹⁷³ - إسماعيل غانم، "في النظرية العامة للالتزام، الجزء الثاني، أحكام الالتزام"، مكتبة عبد الله وهبة، 1967، ص 73.

الحادث الفجائي لكون الأولى ذات مصدر خارجي، بينما الثاني يكون ذو مصدر داخلي، وأن الأولى ما كانت مستحيلة الدفع بالنسبة لعامة الناس، أما الحدث الفجائي ما كان غير قابل للتوقع بالنسبة للبعض دون البعض الآخر، إلا أن الاتجاه السائد في ميدان الفقه المعاصر يذهب على تسوية القوة القاهرة بالحدث الفجائي خصوصا في الجانب الآثار القانونية المترتبة عنهما¹⁷⁴.

أما بالنسبة لخطأ المتضرر فهو يعتبر من بين الأسباب التي تؤدي إلى إعفاء المدعي عليه من تحمل المسؤولية، وهو صورة من صور السبب الأجنبي إذا ما أثبت الصحفي أن المتضرر قد سبب بخطئه في إحداث الضرر الذي أصابه، ولكي يكون خطأ المتضرر سببا معفيا للمسؤولية المدنية للصحفي يجب أن يكون هذا الخطأ أجنبيا عن خطأ الصحفي ولا يمكن إسناده إليه¹⁷⁵.

المحور الثاني: الآثار المترتبة عن المسؤولية المدنية للصحفي

إذا توافرت أركان المسؤولية المدنية للصحفي عن انتهاك الحياة الخاصة للأفراد والجماعات، وترتبت عليها آثارها، ووجب على المسؤول تعويض الضرر الذي أحدثه بخطئه، عن طريق دعوى مدنية يرفعها المضرور (المدعي)، في مواجهة المسؤول عن إحداث الضرر (المدعى عليه)، تخضع للقواعد والشكليات المنصوص عليها في قانون الصحافة والنشر.

والمحكمة في تقديرها للتعويض تستعين بالظروف المحيطة بالواقعة، كما تتأثر أيضا بدرجة الخطأ المرتكب من طرف الصحفي وما نتج عنه من ضرر، بحيث يجب أن يتكافأ معه، فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه، لأن التعويض لا يعتبر عقوبة للردع والزجر، وإنما وسيلة القضاء إلى محو الضرر الواقع وتخفيف وطأته. والمحكمة في سبيلها إلى تقدير التعويض تتمتع بسلطة تقديرية واسعة محكومة بمبدأ العدالة وتحقيق التوازن. وبالتالي سيتم التطرق في هذا المحور إلى التعويض عن المسؤولية المدنية للصحفي، وإلى انتقاء هذه المسؤولية.

أولا: التعويض عن المسؤولية المدنية للصحفي

التعويض هو الحكم الذي يترتب عن تحقق المسؤولية المدنية للصحفي، وهو جزاؤها، وهو جبر الضرر الذي لحق بالمتضرر من جراء النشر وانتهاك حياته الخاصة، ويجب أن يكون هذا التعويض متناسبا مع الضرر، وهناك إجراءات قانونية يجب على المتضرر سلوكها للحصول على التعويض جبرا من طرف المسؤول المدني، وكذا شروط الحكم بالتعويض.

وتعتبر دعوى التعويض الوسيلة القانونية التي كفل بها المشرع المطالبة بالحق الشخصي أمام المحاكم المختصة، كأي دعوى مدنية، ويشمل ذلك الادعاء بالحق المدني أمام المحاكم الجزائية، فهي إذا الوسيلة

¹⁷⁴ - عبد القادر العرعاري، "مصدر الالتزام، المسؤولية المدنية"، مرجع سابق، ص 119-120.

¹⁷⁵ - حسن علي النون، "النظرية العامة للالتزامات-مصادر الالتزام، أحكام الالتزام، إثبات الالتزام"، مرجع سابق، ص 245.

المعتادة للالتجاء للقضاء، فالنشاط القضائي يتركز أساسا في الدعوى، وما ينشأ عن رفعها إلى القضاء من خصومة وفقا لأحكام القانون، ويخضع تقدير التعويض لسلطة قاضي الموضوع كونه من المسائل الواقعية التي تستقل بتقديره المحكمة¹⁷⁶.

ويكون طرفا دعوى التعويض عن المسؤولية المدنية للصحفي هما المدعي والمدعى عليه، والمدعي هو من لحقه ضرر في الحق في حياته الخاصة أو في شرفه وسمعته من جراء النشر الصحفي الضار، ولما كان الحق في الحياة الخاصة والمحافظة على السمعة في مواجهة الصحف يعتبران من الحقوق المرتبطة بالشخصية، فيترتب على ذلك أن يكون له الحق في المطالبة بالتعويض (المدعي) هو من لحقه الضرر بسبب خطأ الصحفي، إلا أن ثمة مشكلة تثور في هذا الصدد تتمثل في مدى إمكان انتقال الحق في المطالبة بالتعويض إلى الورثة بسبب وفاة من نسب إليه الصحفي أمورا تسيء إليه.

أما المدعى عليه فهو الطرف الثاني في الدعوى والذي ترفع عليه دعوى التعويض ويكون مسؤولا عن الفعل الضار، وهو ما يتطلب تعيينه في المسؤولية محل البحث، إذ أن ذلك يعين في تحديد من يتحمل عبء التعويض الذي تقضي به المحكمة. كما أنه من الضروري على المدعي في دعوى التعويض معرفة المحكمة المختصة نوعيا ومكانيا لتقديم طلبه.

أما فيما يخص إثبات دعوى التعويض وتقادمها، فالأصل أن عبء إثبات الضرر يقع على المتضرر، سواء كان الضرر الذي أصابه مباشرة أو ارتد عليه من ضرر أصاب غيره، ويختلف أساس الدعوى ما إذا كانت جزائية أو مدنية، فموضوع الجزائية يتعلق بالجزاء المطلوب توقيعه على الجاني، أما المدنية فموضوعه ضمان التعويض الذي يطالب به المضرور جبرا لما لحقه من ضرر، ويكون إثبات الضرر بكافة الطرق المقررة قانونا لأن الضرر واقعة مادية، وإثباته أو نفيه يعد من الأمور التي تدخل في تقدير محكمة الموضوع، ولا رقابة عليها من طرف محكمة النقض في ذلك.

أما التقادم فالمادة 111 من قانون الصحافة والنشر تنص على "يجب تقديم طلب التعويض خلال الستة أشهر الموالية لتاريخ نشر الكتابات المسببة للضرر"¹⁷⁷. وبالتالي فالمشرع المغربي أخذ بالتقادم القصير المدة في دعوى عن انتهاك الحياة الخاصة عن طريق النشر، حيث ألزم المتضرر بتقديم دعواه داخل أجل ستة أشهر تبتدئ من يوم نشر المقال، ويكون بذلك قد خالف القواعد العامة في دعوى التعويض المنصوص عليها في الفصل 106¹⁷⁸ من قانون الالتزامات والعقود.

¹⁷⁶ - باسل محمد يوسف قيه، "التعويض عن الضرر الأدبي-دراسة مقارنة"، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا نابلس فلسطين، سنة 2009، ص 111.

¹⁷⁷ - المادة 111 من القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر.

¹⁷⁸ - تنص المادة 106 من قانون الالتزامات والعقود على: إن التعويض من جراء جريمة أو شبه جريمة تتقادم بمضي خمس سنوات تبتدئ من الوقت الذي بلغ فيه إلى علم الفريق المتضرر الضرر ومن هو المسؤول عنه. وتتقادم في جميع الأحوال بمضي عشرون سنة تبتدئ من وقت حدوث الضرر.

وبالتالي فالمشرع في قانون الصحافة والنشر قد ساوى بين تقادم الدعوى المدنية للمطالبة بالتعويض جراء الخطأ الصحفي، وتقادم الدعوى العمومية عن الجرح الصحفي.

فالهدف الذي يسعى إليه المتضرر بعد تحقق المسؤولية المدنية للصحفي هو جبر الضرر الذي لحق به من جراء النشر الضار، إلا أنه للحكم بالتعويض عن هذا الضرر لا بد من توفر مجموعة من الشروط، كما أن هناك إجراءات معينة في كيفية تقديره، وطرق تنفيذه.

فالحكم بالتعويض يتطلب توافر شروط معينة ترتبط بالعمل الذي يقوم به الصحفي المتمثل بكتابة المقال أو الخبر الذي ترتب على نشره الضرر، فلا بد من أن يتضمن المقال عبارات تنطوي على معاني تشهيرية تنال من سمعة المتضرر، أو تكشف جانبا من حياته الخاصة، وأن تشير تلك العبارات إليه ويعلم بها الغير عن طريق النشر. وهناك شرطين يجب توافرها لكي يترتب على تحققهما الحكم بالتعويض، الأول أن تكون العبارة تشهيرية أو ماسة بالحياة الخاصة للأفراد، والثاني أن تنشر العبارة في الصحيفة وأن تشير إلى المدعي.

أما طرق التعويض والذي يلعب دورا مهما في تخفيف ألم المتضرر، والذي يعتبر وسيلة علاجية وجبر للضرر الذي أصابه من جراء النشر، فالتعويض في المسؤولية المدنية يترتب عن الإخلال بالواجب العام الذي يفرضه القانون على الأشخاص عموما بعدم التعدي على حقوق الغير، وعليه فغذا وقعت المخالفة وأصاب الغير بأضرار، فإن قواعد المسؤولية تنهض وتلزم المسؤول بتعويض الأضرار¹⁷⁹. والتعويض قد يكون عينيا وقد يكون تعويضا بمقابل.

ومن أهم الصعوبات التي تواجه المحاكم في طريق إصدارها لحكم التعويض عن الضرر الناشئ من القذف أو المساس بالخصوصية تلك التي تتعلق بتقدير التعويض، ولا سيما التعويض عن الأضرار الأدبية. فالتعويض يجب أن يكون كاملا، كما تؤثر الظروف الملائسة في تقدير التعويض من حيث توفر حسن النية وبالنظر كذلك لعناصر الضرر وحجمه.

ثانيا: انتفاء المسؤولية المدنية للصحفي

إن تحقق المسؤولية المدنية للصحفي والحكم عليه بالتعويض لا يمنعه من لأن يدفع عنه تلك المسؤولية إذا تحققت أسباب أو حالات معينة يمكن أن تنفي المسؤولية عنه، على أنه يجب ألا تختلط هذه الحالات أو الأسباب مع صور السبب الأجنبي من قوة قاهرة أو خطأ المتضرر أو فعل الغير، لأن تلك الصور تنفي العلاقة السببية، وهي تخضع في تطبيقها للقواعد العامة، مع تباين في إمكان تصور وجودها في مسؤولية الصحفي المدنية.

¹⁷⁹ - باسل محمد يوسف قبها، "التعويض عن الضرر الأدبي-دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 45.

أما الدفوع التي يدفع بها الصحفي مسؤوليته إنما تستند إلى انتفاء ركن الخطأ في جانبه، وتدور في جملتها حول إثبات أن الصحفي لم يرتكب خطأ أثناء ممارسته لمهنته، فهذه الأسباب تتصل بعمل الصحفي وتتعلق به، وتتمثل هذه الدفوع في رضا المتضرر بالنشر أو في حق النقد الصحفي إزاء عمل الأفراد وسلوكهم المرتبط بالمصلحة العامة¹⁸⁰.

فمن خلال الرضا بالنشر وتحديد ما يجوز نشره من أسرار الحياة الخاصة أو ما لا يجوز، يخضع لتقدير صاحب الشأن، فهو وحده يملك الإذن بالنشر، وله فقط الحق في الاعتراض كلياً على هذا النشر أو في كيفية أو طريقة النشر.

وفي كيفية التعبير عن الرضا فلا بد أن يقبل صاحب الشأن بنشر ما يتعلق بخصوصياته، فهو الذي يملك سلطة تقدير ما يمكن نشره وما يجب أن يبقى في طي الكتمان لا يطلع عليه أحد، وهذا يعني أن المتضرر يجب أن يكون قد عبر عن رضائه بالنشر بأي شكل من الأشكال.

وإذا كان الرضا بالنشر من شأنه أن يدفع المسؤولية المدنية عن الصحفي، إلا أن ذلك لا يعني أن يكون هذا الرضا مجرداً من أي شرط، إذ لا بد لكي ينتج الرضا أثره في استبعاد مسؤولية الصحفي من أن يتوافر فيه مجموعة من الشروط تتعلق بصحته ووقت صدوره والموضوعات التي يتحدد فيها، حيث يجب أن يكون الرضا صحيحاً وصادراً عن إرادة حرة واعية ومدركة، والقاعدة في هذا الصدد أن من له الحق في الحياة الخاصة هو وحده من يملك سلطة تحديد ما ينشر من الأمور المتعلقة بحياته الخاصة¹⁸¹.

كما يفترض في الرضا أن يكون قد صدر من المدعي قبل نشر صورته أو ما يتعلق بخصوصياته في الصحيفة، وأن يكون الرضا متعلقاً بوقائع قد حدثت في الماضي أو وقائع تمت في الوقت الحاضر دون أن يكون له أثر في إعفاء الصحفي من المسؤولية بالنسبة لوقائع من المحتمل أن تقع في المستقبل، وهذا ما أكدته المادة 88¹⁸² من قانون الصحافة والنشر.

ويشترط في الرضا سواء كان صريحاً أم ضمنياً، أن يكون خاصاً ومحدداً، بحيث يقتصر أثره على الموضوعات التي صدر الرضا بشأنها دون أن يتعداها على غيرها. وهذا يعني أن الصحفي إذا تجاوز حدود الرضا وقام بنشر الوقائع بما فيها تلك التي يسمح بها صاحبها أو غير في طريقة أو أسلوب عرضها، أو أحدث تشويهاً لما اطلع عليه من مسائل رضي المتضرر بنشرها أو خالف الشروط المتفق عليها بالنشر، ففي هذه الحالات لا يصلح الرضا أن يكون سبباً للإعفاء من المسؤولية.

من الملاحظ إعطاء أهمية كبيرة لدراسة المسؤولية المدنية للصحفي وتحديد إطارها الدقيق، لما تمثله من أهمية بالغة في الوقت الحالي في ظل التلاحق التشريعي للقوانين المنظمة للعمل الصحفي ومحاولة البعض

¹⁸⁰ - مصطفى السريغيني، "المسؤولية المدنية للصحفي- دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 130.

¹⁸¹ - محسن فؤاد فرج، "جرائم الفكر والرأي والنشر، النظرية العامة للجرائم التعبيرية"، الطبعة الثانية القاهرة 1988، ص 443.

¹⁸² - والتي أشارت إلى المعاقبة على التدخل في الحياة الخاصة، إذا تم نشر أي خبر دون موافقة الشخص المعني بالأمر أو دون رضاه المسبقين.

تقييد حرية الصحافة والرأي والكلمة، فأصبح العمل الصحفي تتناوله العديد من التشريعات وليس قانون الصحافة ولائحته التنفيذية وحده، بل الإلزام بالمبادئ العامة في الالتزامات وقوانين الملكية الفكرية والمطبوعات والنشر.

خاتمة:

من خلال ما سبق يتبين أن من أهم الصعوبات التي تواجه تنظيم مسؤولية الصحفي المدنية هي عدم كفاية القواعد العامة في المسؤولية، إذ أن النصوص القانونية قد وقفت عند حد لا يمكن معه أن يحيط بكل ما يتعلق بهذه المسؤولية. فرغم وجود قانون الصحافة والنشر يتماشى وحقوق الإنسان كما هو متعارف عليه دولياً، حيث تضمن نصوصاً خاصة لحماية الحق في الحياة الخاصة، إلا أن المسؤولية المدنية للصحفي تخضع لتطبيق القواعد العامة المنصوص عليها في قانون الالتزامات والعقود.

ولقد اختلف الفقه والقضاء بشأن إمكانية مساءلة الصحفي عما ينشره من أخبار ومقالات، بين اتجاه يدعو إلى منح الصحفي ما يسمى بالامتياز أو الحصانة الشيء الذي يمنع مساءلته، خصوصاً فيما يتعلق بالقذف الموجه إلى أعمال الموظفين، لأن إلزام الصحفي بإثبات كل خبر يؤدي إلى إحجام الصحفي عن نشر الأخبار خوفاً من التعرض لخطر الر جوع عليه بدعوى المسؤولية المدنية، وبين اتجاه يدعو إلى ضرورة مساءلة الصحفي عن جميع ما ينشره من أخبار ولا يعترف بأي امتياز أو حصانة.

لائحة المراجع:

❖ قانون الصحافة والنشر 88.13.

❖ عبد القادر العرعاري، "مصدر الالتزام، المسؤولية المدنية"، الطبعة الثالثة، 2011.

❖ محمد عبد الظاهر حسين، "المسؤولية المدنية للمحامي العميل"، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة سنة 1994.

❖ حسن علي الذنون، "المبسوط في المسؤولية المدنية، الجزء الثاني، الخطأ"، 2001.

❖ حسن علي النون، "النظرية العامة للالتزامات-مصادر الالتزام، أحكام الالتزام، إثبات الالتزام"، دار الحرية للطباعة بغداد، 1976.

❖ عبد الرزاق السنهوري، "الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1999.

❖ حسين عامر، "التعسف في استعمال الحق وإلغاء العقود"، مطبعة مصر 1960، الطبعة الأولى.

- ❖ مامون الكزبري، "نظرية الالتزامات على ضوء قانون الالتزامات والعقود المغربي"، الجزء الأول، 1998.
- ❖ بوعروج خولة، "المسؤولية المدنية للصحفي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، فرع العقود والمسؤولية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2016-2017.
- ❖ مصطفى السريغيني، "المسؤولية المدنية للصحفي - دراسة مقارنة"، بحث لنيل دبلوم الماستر، جامعة عبد المالك السعدي، الكلية المتعددة التخصصات-تطوان، السنة الجامعية 2015-2016.
- ❖ جلال علي العدوي ومحمد لبيب شنب، "مصادر الالتزام، دراسة مقارنة في القانونين المصري والليبناني"، لواء الجامعة للطباعة والنشر 1985.
- ❖ إسماعيل غانم، "في النظرية العامة للالتزام، الجزء الثاني، أحكام الالتزام"، مكتبة عبد الله وهبة، 1967.
- ❖ كامل مرسي، "شرح القانون المدني، الجزء الثاني، الالتزامات"، المطبعة العالمية 1955.
- ❖ محمود جمال الدين زكي، "الوجيز في النظرية العامة للالتزام في القانون المدني المصري"، الطبعة الثالثة، مطبعة جامعة القاهرة 1978.
- ❖ باسل محمد يوسف قبها، "التعويض عن الضرر الأدبي-دراسة مقارنة"، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا نابلس فلسطين، سنة 2009.
- ❖ محسن فؤاد فرج، "جرائم الفكر والرأي والنشر، النظرية العامة للجرائم التعبيرية"، الطبعة الثانية القاهرة 1988.
- ❖ Edmond Noel Martin, « L'option entre la responsabilité contractuelle et la responsabilité délictuelle », **Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1957.**

دور الإعلام الرقمي في تحسين التواصل المؤسساتي داخل الإدارات العمومية
المغربية

The Role of Digital Media in Enhancing Institutional Communication
within Moroccan Public Administrations

حميد بيوارين - باحث في علوم الإعلام والتواصل
جامعة ابن زهر - المغرب

ملخص: يشهد العالم تحولاً رقمياً كبيراً يؤثر على كافة جوانب الحياة، بما في ذلك الإدارة العمومية. يهدف هذا المقال إلى دراسة دور الإعلام الرقمي في تحسين التواصل المؤسساتي داخل الإدارات العمومية المغربية. يتم تحليل الفوائد المحتملة لاستخدام الإعلام الرقمي في تعزيز كفاءة وفعالية التواصل الداخلي والخارجي، وزيادة الشفافية، وتعزيز المشاركة المجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، يتم تسليط الضوء على التحديات التي تواجه تبني الإعلام الرقمي، مثل نقص البنية التحتية التقنية، وقلة التدريب والتأهيل، ومقاومة التغيير. يقدم المقال مجموعة من التوصيات العملية لتجاوز هذه التحديات وتعزيز التواصل الفعال داخل الإدارات العمومية المغربية.

الكلمات المفتاحية: الإعلام الرقمي، التواصل المؤسساتي، الإدارة العمومية، التحول الرقمي، الشفافية، المشاركة المجتمعية.

Abstract: The world is experiencing a significant digital transformation affecting all aspects of life, including public administration. This article aims to study the role of digital media in improving institutional communication within Moroccan public administrations. The potential benefits of using digital media to enhance the efficiency and effectiveness of internal and external communication, increase transparency, and promote community engagement are analyzed. Additionally, the challenges of adopting digital media, such as lack of technical infrastructure, insufficient training and development, and resistance to change, are highlighted. The article provides practical recommendations to overcome these challenges and enhance effective communication within Moroccan public administrations.

Keywords: Digital Media, Institutional Communication, Public Administration, Digital Transformation, Transparency, Community Engagement.

مقدمة

عرفت السنوات الأخيرة تحولاً جذرياً في طرق التواصل والتفاعل بين الأفراد والمؤسسات بفعل التطور التكنولوجي المتسارع وظهور الإعلام الرقمي. لم تقتصر هذه التحولات على القطاع الخاص فقط، بل امتدت لتشمل القطاع العام، حيث أصبحت الإدارات العمومية تسعى لتبني وسائل الإعلام الرقمي لتحسين التواصل الداخلي والخارجي. في هذا السياق، يعد التواصل المؤسسي الفعال أمراً حيوياً لضمان تقديم خدمات عالية الجودة وتحقيق الشفافية والمساءلة.

تعتبر الإدارة العمومية في المغرب، محوراً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تلعب دوراً رئيسياً في تنفيذ السياسات الحكومية وتقديم الخدمات للمرتفقين. ومع تزايد مطالب المواطنين وتحسن مستويات التعليم والتكنولوجيا، أصبح من الضروري تحسين قنوات التواصل داخل هذه الإدارات وبينها وبين الجمهور. هنا يأتي دور الإعلام الرقمي كوسيلة مبتكرة وفعالة لتعزيز هذا التواصل.

تشير الدراسات إلى أن الإعلام الرقمي يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين الأداء الإداري من خلال تسهيل تبادل المعلومات، وزيادة الشفافية، وتعزيز المشاركة المجتمعية¹⁸³. في هذا السياق، تتوفر أدوات الإعلام الرقمي من مواقع إلكترونية رسمية، ومدونات، وشبكات تواصل اجتماعي، إلى منصات تفاعلية تمكن الموظفين والمواطنين من التواصل بشكل مباشر وسريع¹⁸⁴.

ومع ذلك، فإن تبني الإعلام الرقمي في الإدارات العمومية المغربية يواجه مجموعة من التحديات. تشمل هذه التحديات نقص البنية التحتية التكنولوجية، وقلة التدريب والتأهيل للموظفين، بالإضافة إلى مقاومة التغيير وثقافة العمل التقليدية¹⁸⁵. وبناءً على ذلك، تبرز الحاجة إلى استراتيجيات واضحة ودعم مؤسسي قوي لتجاوز هذه العقبات وتحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانيات التي يقدمها الإعلام الرقمي.

في هذا المقال، سنقوم بدراسة دور الإعلام الرقمي في تحسين التواصل المؤسسي داخل الإدارات العمومية المغربية. سيتم تحليل الفوائد المحتملة، واستعراض التحديات التي تواجه هذه الإدارات في تبني الإعلام الرقمي، وتقديم توصيات عملية لتعزيز التواصل الفعال. سيساهم هذا البحث في إثراء الأدبيات المتعلقة بالإدارة العمومية والتحول الرقمي، ويوفر إطاراً عملياً يمكن أن تستفيد منه الجهات الحكومية في المغرب والدول الأخرى التي تسعى لتعزيز كفاءة وفعاليتها إدارتها العامة من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية.

183 . Bonsón, E., Torres, L., Royo, S., & Flores, F. (2012). Local e-government 2.0: Social media and corporate transparency in municipalities. *Government Information Quarterly*, 29(2), 123-132.

184 . Criado, J. I., Sandoval-Almazan, R., & Gil-Garcia, J. R. (2013). Government innovation through social media. *Government Information Quarterly*, 30(4), 319-326.

185 . Gil-Garcia, J. R., & Pardo, T. A. (2005). E-government success factors: Mapping practical tools to theoretical foundations. *Government Information Quarterly*, 22(2), 187-216.

إشكالية الدراسة

شهدت الإدارات العمومية المغربية في العقود الأخيرة تغييرات جذرية في سياق التحول الرقمي العالمي. تسعى هذه الإدارات إلى تحسين كفاءة وفعالية خدماتها من خلال تبني التقنيات الرقمية، التي أصبحت أداة لا غنى عنها في تعزيز التواصل الداخلي والخارجي. يتيح الإعلام الرقمي، بما يشمل من مواقع إلكترونية، وشبكات التواصل الاجتماعي، ومنصات التفاعل الفوري، فرصة فريدة للإدارات العمومية لتحديث وتبسيط عملياتها، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

تتطلب البيئة الحديثة للإدارة العمومية قدرًا عاليًا من الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية. في هذا السياق، يُعد الإعلام الرقمي وسيلة فعالة لتحقيق هذه الأهداف، حيث يتيح تدفق المعلومات بشكل أسرع وأوسع بين جميع مستويات الإدارة وبينها وبين المواطنين. ومع ذلك، فإن تبني الإعلام الرقمي ليس مهمة سهلة، إذ يواجه عدة تحديات تقنية وبشرية وتنظيمية، مما يستدعي البحث عن استراتيجيات فعالة لتجاوز هذه العقبات.

على الرغم من الإمكانيات الهائلة التي يوفرها الإعلام الرقمي لتحسين التواصل المؤسسي، فإن الإدارات العمومية المغربية تواجه عدة تحديات في تبني هذه الوسائل بشكل فعال. تتراوح هذه التحديات بين نقص البنية التحتية التقنية، وقلة التدريب والتأهيل للموظفين، إضافة إلى مقاومة التغيير وثقافة العمل التقليدية. في ضوء هذه التحديات، تطرح الإشكالية الرئيسية للمقال السؤال التالي:

كيف يمكن للإعلام الرقمي أن يساهم في تحسين التواصل المؤسسي داخل الإدارات العمومية المغربية، وما هي التحديات التي تواجه هذا التبني وكيف يمكن تجاوزها؟

من خلال استكشاف هذه الإشكالية، يهدف البحث إلى تقديم تحليل شامل لدور الإعلام الرقمي في تعزيز كفاءة وفعالية التواصل المؤسسي، مع التركيز على تحديد العقبات التي تعترض سبيل تبنيه وتقديم توصيات عملية للتغلب عليها.

فرضية الدراسة

يمكن للإعلام الرقمي أن يساهم بشكل كبير في تحسين التواصل المؤسسي داخل الإدارات العمومية المغربية من خلال تقديم منصات تفاعلية تسهل تبادل المعلومات وتعزز من الشفافية والمساءلة، بشرط توفر بنية تحتية تقنية مناسبة وتدريب وتأهيل كافٍ للموظفين، بالإضافة إلى تبني ثقافة تنظيمية داعمة للتحول الرقمي.

الفرضيات الفرعية

1. **الفرضية الأولى:** يساهم الإعلام الرقمي في تحسين كفاءة وفعالية التواصل المؤسسي داخل الإدارات العمومية من خلال تقديم منصات تفاعلية تسهل تبادل المعلومات بين الموظفين.

2. **الفرضية الثانية:** يتيح الإعلام الرقمي للإدارات العمومية التواصل بفعالية أكبر مع المواطنين، مما يعزز من الشفافية والمساءلة ويزيد من رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة.
3. **الفرضية الثالثة:** تواجه الإدارات العمومية المغربية تحديات تقنية وبشرية في تبني الإعلام الرقمي، تتطلب وضع استراتيجيات واضحة للتدريب والتطوير وتحديث البنية التحتية.
4. **الفرضية الرابعة:** يمكن تجاوز التحديات المتعلقة بتبني الإعلام الرقمي في الإدارات العمومية من خلال تطوير سياسات وإجراءات تنظيمية تدعم التحول الرقمي، وتعزز من ثقافة الابتكار داخل هذه الإدارات.

تهدف هذه الفرضيات إلى توفير إطار تحليلي يمكن من خلاله دراسة تأثير الإعلام الرقمي على التواصل المؤسساتي داخل الإدارات العمومية المغربية، وتحديد العوامل المؤثرة على نجاح هذا التحول الرقمي، وتقديم توصيات عملية لتجاوز التحديات الحالية.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية ملحوظة في ظل التحولات الرقمية التي تشهدها الإدارات العمومية المغربية. من خلال استكشاف دور الإعلام الرقمي في تحسين التواصل المؤسساتي، تسهم الدراسة في تعزيز كفاءة وفعالية الأداء الإداري، مما يؤدي إلى تقديم خدمات أكثر جودة وسرعة وشفافية. تساعد هذه التحسينات في تعزيز تجربة المواطنين عبر تسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات، مما يزيد من رضاهم ويقوي العلاقة بين الإدارات العمومية والمرتكز.

إضافة إلى ذلك، تبرز أهمية الدراسة في تحديد التحديات التي تواجه الإدارات العمومية في تبني الإعلام الرقمي، مثل نقص البنية التحتية التقنية، وقلة التدريب والتأهيل، والمقاومة للتغيير. من خلال تقديم توصيات عملية واستراتيجيات للتغلب على هذه التحديات، ستوفر الدراسة إرشادات هامة يمكن أن تساعد في تطوير سياسات واستراتيجيات فعالة لدعم التحول الرقمي بالمملكة المغربية.

كما يسهم البحث في إثراء الأدبيات الأكاديمية من خلال تقديم تحليل شامل ودراسة حالة في السياق المغربي، مما يوفر قاعدة بيانات قيمة للباحثين والممارسين. عمومًا، تدعم الدراسة جهود تحسين التواصل المؤسساتي داخل الإدارات العمومية وتعزز فعالية الإدارة العامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتلبية احتياجات المواطنين.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي نأمل أن تسهم في تحسين التواصل المؤسساتي داخل الإدارات العمومية المغربية. أولاً، تسعى الدراسة إلى تحليل كيفية استخدام الإعلام

الرقمي لتحسين كفاءة وفعالية التواصل بين الموظفين وبين الإدارة والمواطنين والمرتفقين، وذلك من خلال تقييم الأدوات والتقنيات المتاحة وإمكانياتها في تعزيز الأداء الإداري.

ثانياً، تهدف الدراسة إلى تحديد التحديات التي تواجه تبني الإعلام الرقمي في الإدارات العمومية المغربية، مثل نقص البنية التحتية التقنية وقلة التدريب والتأهيل للموظفين. من خلال ذلك، تسعى الدراسة إلى تقديم فهم عميق لهذه العقبات وكيفية تأثيرها على فعالية التواصل المؤسسي.

ثالثاً، تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات عملية واستراتيجيات للتغلب على التحديات الحالية وتحسين فعالية الإعلام الرقمي في الإدارات العمومية. يشمل ذلك تطوير سياسات تدعم التحول الرقمي، وتعزيز ثقافة الابتكار داخل الإدارات.

أخيراً، تهدف الدراسة إلى إثراء الأدبيات الأكاديمية من خلال تقديم تحليل شامل ومفصل لدور الإعلام الرقمي في سياق الإدارة العمومية المغربية، مما يوفر معلومات قيمة للباحثين وصانعي السياسات ويسهم في تطوير استراتيجيات تحسين التواصل المؤسسي.

منهج البحث وأدواته

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم تأثير الإعلام الرقمي على التواصل المؤسسي داخل الإدارات العمومية المغربية. يهدف هذا المنهج إلى وصف وتحليل التغيرات التي طرأت على كفاءة وفعالية التواصل نتيجة تبني التقنيات الرقمية، وكيفية تحسين التواصل الداخلي والخارجي. تضمنت عينة الدراسة مجموعة متنوعة من الموظفين العاملين في الإدارات العمومية المغربية. تم اختيار المشاركين من مختلف الوزارات، والمراكز، والمندوبيات، والأقاليم، والجماعات الترابية على الصعيد الوطني. هدف اختيار هذه العينة ضمان تمثيل شامل لمختلف المستويات الإدارية والوظيفية داخل الإدارات العمومية. وحدد عدد المشاركين في $N=100$ ، موظف وموظفة.

بدأت الدراسة بجمع البيانات من مصادر متنوعة تشمل الاستبيانات الموزعة على الموظفين في الإدارات العمومية، بالإضافة إلى مراجعة الدراسات السابقة، التقارير الحكومية، والمقالات العلمية. تم استخدام استبيان مفصل لجمع آراء الموظفين حول استخدام الأدوات الرقمية، التحديات التي يواجهونها، والاقتراحات لتحسين هذه الأدوات.

تم تحليل هذه البيانات باستخدام أدوات إحصائية لتحديد مدى فعالية الإعلام الرقمي في تحسين كفاءة وفعالية التواصل المؤسسي. شمل التحليل تقييم تأثير الأدوات الرقمية على تبادل المعلومات بين الموظفين، تعزيز الشفافية والمساءلة، وزيادة رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة. بالإضافة إلى ذلك، تم تشخيص التحديات التقنية والبشرية والتنظيمية التي تواجهها الإدارات العمومية في تبني الإعلام الرقمي.

في إطار دراسة تأثير الإعلام الرقمي، ركزنا على تحليل كيفية مساهمته في تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما تناولت الدراسة العقبات التي تعيق تبني

الإعلام الرقمي بشكل فعال، مثل نقص التدريب، قلة الدعم التقني، والبنية التحتية غير الكافية. تم تقديم توصيات استراتيجية للتغلب على هذه التحديات بناءً على التحليل المتعمق للبيانات. تمثل النتائج المستخلصة من هذه الدراسة رؤية شاملة حول دور الإعلام الرقمي في تحسين التواصل المؤسسي داخل الإدارات العمومية المغربية، وتقديم حلول عملية لتعزيز استخدام الأدوات الرقمية في هذا السياق.

الإطار المفاهيمي

أصبح الإعلام الرقمي أحد الأدوات الأساسية التي تؤثر بشكل كبير على مختلف جوانب الحياة المجتمعية، في ظل التحولات السريعة التي يشهدها العالم اليوم. ولم يعد يقتصر دوره على نشر المعلومات والأخبار، بل أصبح يلعب دورًا محوريًا في تعزيز التواصل المؤسسي، وتطوير الإدارة العمومية، وتحفيز التحول الرقمي، ودعم الشفافية، وتعزيز المشاركة المجتمعية¹⁸⁶.

يهدف هذا الإطار المفاهيمي إلى استكشاف العلاقة المتداخلة بين هذه المفاهيم والكلمات المفتاحية: الإعلام الرقمي، التواصل المؤسسي، الإدارة العمومية، التحول الرقمي، الشفافية، والمشاركة المجتمعية. من خلال فهم هذه العلاقات، يمكننا تحديد كيفية استفادة المؤسسات العامة والخاصة من الإعلام الرقمي لتحسين أدائها وزيادة تأثيرها الإيجابي على المجتمع.

الإعلام الرقمي: يشير إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية في نقل المعلومات والأخبار والتواصل مع الجمهور. يتميز الإعلام الرقمي بالسرعة والقدرة على الوصول إلى جمهور واسع ومتعدد الثقافات. يمكن للإعلام الرقمي أن يتخذ عدة أشكال، بما في ذلك المواقع الإلكترونية، المدونات، منصات التواصل الاجتماعي، والبودكاست. هذه الأدوات تسمح بتوفير محتوى متنوع يلبي احتياجات واهتمامات مختلف الفئات السكانية. الإعلام الرقمي يوفر أيضًا إمكانيات تفاعلية تسمح للمستخدمين بالمشاركة والتعليق والمساهمة في صنع المحتوى. هذا التفاعل يعزز من العلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور، مما يخلق بيئة ديناميكية تستجيب بسرعة للاهتمامات والاحتياجات المتغيرة للمجتمع¹⁸⁷.

التواصل المؤسسي: هو العملية التي تستخدمها المؤسسات للتواصل مع أفرادها الداخليين والخارجيين. يتضمن هذا التواصل استخدام مختلف الوسائط مثل البريد الإلكتروني، المواقع الإلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي. يهدف التواصل المؤسسي إلى بناء علاقات إيجابية وتعزيز الثقة بين المؤسسة وجمهورها. والتواصل المؤسسي يلعب دورًا حيويًا في نقل رسائل المؤسسة، تعزيز صورتها العامة،

186 . Martinez-Sala, A. M., & Martinez-Linares, J. (2016). Integrated communication 2.0 in municipal administration. *El Profesional de la Información*, 25(3), 411-417

187 . Lievrouw, L. A. (Ed.). (2022). *What's Next? How Digital Media Shapes Our Society*. UCLA School of Education & Information Studies. Retrieved from: seis.ucla.edu

والتفاعل مع مختلف أصحاب المصلحة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد في إدارة الأزمات من خلال تقديم معلومات دقيقة وسريعة للجمهور¹⁸⁸.

الإدارة العمومية: تشير إلى العمليات والإجراءات التي تتبعها الحكومات والمؤسسات العامة لإدارة الموارد وتقديم الخدمات العامة. مع التحول الرقمي، أصبحت الإدارة العمومية تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا لتحسين الكفاءة والشفافية وتقديم الخدمات بشكل أسرع وأكثر فعالية. ومن خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية، يمكن للإدارة العمومية تحسين عملياتها الداخلية، تقليل التكاليف، وزيادة رضا المواطنين. على سبيل المثال، يمكن للخدمات الحكومية الإلكترونية أن تسهل الوصول إلى المعلومات والخدمات، مما يقلل من الحاجة إلى الزيارات الميدانية ويوفر الوقت والجهد¹⁸⁹.

التحول الرقمي: هو عملية استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين وتحديث العمليات والإجراءات التقليدية. في سياق الإدارة العمومية، يشمل التحول الرقمي استخدام الأنظمة الإلكترونية لتقديم الخدمات العامة، مما يسهل الوصول إلى المعلومات ويزيد من كفاءة العمليات الحكومية. يتضمن التحول الرقمي أيضاً استخدام البيانات الكبيرة (Big Data) والتحليلات لتحسين صنع القرار، وتطوير تطبيقات الهواتف الذكية لتقديم الخدمات العامة، وزيادة الاعتماد على الذكاء الاصطناعي (AI) لتحسين الكفاءة. هذه التقنيات تساعد في تحسين تجربة المستخدم، زيادة الشفافية، وتعزيز المشاركة المجتمعية¹⁹⁰.

الشفافية: في الإدارة العمومية تشير إلى قدرة المواطنين على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالعمليات والإجراءات الحكومية. الإعلام الرقمي يساهم بشكل كبير في تعزيز الشفافية من خلال توفير منصات سهلة الوصول للمعلومات الحكومية والتواصل مع الجمهور. تعزز الشفافية من الثقة بين الحكومة والمواطنين، حيث تتيح لهم فهم العمليات والإجراءات التي تؤثر على حياتهم اليومية. من خلال الشفافية، يمكن للحكومات أن تضمن المساءلة، تقلل من الفساد، وتزيد من شرعيتها في نظر الجمهور¹⁹¹.

المشاركة المجتمعية: هي عملية إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم. الإعلام الرقمي يوفر أدوات فعالة لزيادة المشاركة المجتمعية من خلال تسهيل التواصل بين الحكومة والمواطنين، وجمع الملاحظات والمقترحات، وتعزيز الحوار المجتمعي¹⁹². يمكن أن تشمل المشاركة المجتمعية عدة أشكال، مثل الاستشارات العامة، الاستبيانات عبر الإنترنت، المنديات النقاشية، وحملات وسائل التواصل

188 . Lyon, L., & Cameron, G. T. (2004). A relational approach examining the interplay of prior reputation and immediate response to a crisis. *Journal of Public Relations Research*, 16(3), 213-241.

189. فريدة بن عمروش، حكمة جاب الله، الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير الخدمة العمومية: دراسة في الآليات ولأبعاد، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، 10، ع. 02، 2021، ص. 139-109.

190 . Vial, G. (2019). Understanding digital transformation: A review and a research agenda. *The Journal of Strategic Information Systems*, 28(2), 118-144.

191. راما حسين اسحق، التحول الرقمي وأثره على تحسين رضا المواطن عن جودة الخدمات الحكومية: دراسة ميدانية لمركز خدمة المواطن الإلكتروني. جامعة الشام الخاصة SVU، سوريا، 2022، دراسة غير منشورة.

192 . Aitamurto, T. (2015). Crowdsourcing as a Knowledge-Search Method in Digital Journalism: Ruptured ideals and blended responsibility. *Digital Journalism*, 4(2), 280-297.

الاجتماعي. هذه الأدوات تسمح للمواطنين بالمساهمة بأرائهم وأفكارهم، مما يعزز من الديمقراطية التشاركية ويزيد من فعالية صنع القرار¹⁹³.

الدراسات السابقة

تعد الدراسات حول دور الإعلام الرقمي في تحسين التواصل المؤسسي داخل الإدارات العمومية مهمة لتحليل كيفية تعزيز كفاءة الاتصال الداخلي والخارجي في المؤسسات العامة. تهدف هذه الدراسات إلى فهم تأثير التكنولوجيا الرقمية في تحسين جودة الخدمات المقدمة وزيادة الشفافية والمشاركة المجتمعية. وتشير الأدبيات إلى أن "استخدام الإعلام الرقمي يساهم في تحسين قنوات الاتصال بين الموظفين والإدارة، وبين المؤسسة والجمهور الخارجي، من خلال توفير أدوات فعالة للتواصل المباشر والسريع"¹⁹⁴. هذا يسهل تبادل المعلومات بشكل أكثر كفاءة ويزيد من مستوى الشفافية، مما يعزز الثقة بين الجمهور والمؤسسات العامة.

في السياق العربي، ركزت الدراسات على استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين الخدمات العامة وتفعيل الإدارة الإلكترونية، مع أمثلة من الجزائر والمغرب. تناولت مواضيع مثل دور العلاقات العامة الرقمية في تحسين الصورة الذهنية للمؤسسات، ودور الاتصال الإلكتروني في تحسين جودة الخدمة العمومية¹⁹⁵.

على المستوى الدولي، تطرقت الدراسات إلى استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي لتعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية في الإدارات العامة، مع التركيز على تجارب من الولايات المتحدة وأوروبا حول كيفية استخدام الحكومات المحلية لوسائل التواصل الاجتماعي لتحسين التفاعل مع المواطنين وتعزيز الابتكار في القطاع العام. وبصورة عامة، تقدم هذه الدراسات إطاراً شاملاً لفهم كيفية استغلال الإعلام الرقمي لتعزيز فعالية التواصل داخل الإدارات العمومية، مما يساهم في تحقيق إدارة أكثر كفاءة وشفافية وشمولية. تساعد هذه البحوث في تسليط الضوء على أفضل الممارسات والتحديات المحتملة، مما يتيح للمؤسسات العامة تطوير استراتيجيات فعالة لتحسين تواصلها وخدماتها.

- البيروقراطية الرقمية: تأثيرات رقمنة الخدمات العمومية في المغرب (2023): زعنون عبد الرفيق. مبادرة الإصلاح العربي¹⁹⁶.

في مقال "البيروقراطية الرقمية: تأثيرات رقمنة الخدمات العمومية في المغرب" للكاتب عبد الرفيق زعنون، يتم تناول موضوع التحول الرقمي وتأثيره على الإدارة العمومية المغربية بشكل شامل. يوضح المقال كيف

193. Boulianne, S. (2020). Twenty Years of Digital Media Effects on Civic and Political Participation. Communication Research, 47(7), 947-966.

194. Slack. (2024). A crash course on the art of external business communication. Retrieved from <https://www.slack.com>

195. بوسن، سالم محمد سالم. (2022). العلاقات العامة الرقمية ودورها في إدارة الصورة الذهنية للمؤسسات التجارية. مجلة بحوث الاتصال، مج. 6، ع.

12، ص. 213-199. تم الاسترجاع من <https://search.emarefa.net/detail/BIM-1556050>

196. زعنون عبد الرفيق. البيروقراطية الرقمية: تأثيرات رقمنة الخدمات العمومية في المغرب. مبادرة الإصلاح العربي 2023. تم الاسترجاع من <https://bit.ly/4ffdbv>

أن المغرب بدأ في عملية الرقمنة منذ منتصف التسعينيات، حيث تم وضع برامج متعددة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في الإدارات بهدف تحسين الكفاءة والشفافية، وتبسيط الإجراءات الإدارية.

الكاتب يشير إلى أن الرقمنة ساهمت في تحقيق مكاسب كبيرة في مجال تحسين جودة الخدمات العمومية وتعزيز الحكامة. على سبيل المثال، أتاحت الرقمنة للمواطنين الوصول إلى المعلومات والخدمات بسهولة أكبر، مما ساعد في تقليل الفساد وتعزيز الشفافية في التعاملات الإدارية. كما أن هذه العملية أدت إلى تحسين كفاءة العمليات الإدارية وتخفيض التكاليف التشغيلية.

ومع ذلك، يتناول المقال أيضاً التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي، مشيراً إلى ما يسميه "البيروقراطية الرقمية"، وهي العوائق التي تظهر نتيجة عدم تأهيل الكوادر البشرية بشكل كافٍ وعدم توفر البنية التحتية التكنولوجية المتكاملة. يوضح زعنون أن عدم تساوي الوصول إلى التكنولوجيا بين مختلف مناطق المغرب يؤدي إلى فجوة رقمية تعرقل تحقيق الاستفادة الكاملة من الرقمنة.

أحد الجوانب المهمة التي يبرزها الكاتب هو التأثير الاجتماعي والاقتصادي للتحول الرقمي. يشير إلى أن "الرقمنة تسهم في تعزيز المساواة الاجتماعية من خلال تمكين جميع المواطنين من الوصول إلى الخدمات العمومية، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو وضعهم الاجتماعي"¹⁹⁷. بالإضافة إلى ذلك، فإن التحول الرقمي يمكن أن يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يعزز من النمو الاقتصادي.

تناقش الدراسة أيضاً الأبعاد القانونية والتنظيمية للرقمنة. يشير الكاتب إلى أهمية وضع إطار قانوني وتنظيمي يتناسب مع متطلبات العصر الرقمي، ويضمن حماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني. يؤكد على أن التحديات التقنية تتطلب تحديث القوانين والتشريعات لتتماشى مع التطورات التكنولوجية، مما يضمن استخداماً آمناً وفعالاً للتكنولوجيا الرقمية في الإدارة العمومية.

لتجاوز هذه التحديات، يعرض المقال استراتيجيات الحكومة المغربية التي تشمل تعزيز البنية التحتية الرقمية وتطوير برامج تدريبية للموظفين، بالإضافة إلى الشراكات الدولية التي تهدف إلى دعم عملية الرقمنة. من خلال هذه الاستراتيجيات، تسعى الحكومة إلى تحقيق تحول رقمي شامل يساهم في تطوير الإدارة العمومية وجعلها أكثر كفاءة وشفافية.

197 . United Nations Department of Economic and Social Affairs. (2021). Digital Inclusion | Division for Inclusive Social Development (DISD). Retrieved from <https://social.desa.un.org>

ويشير الكاتب إلى "أهمية التوعية والتثقيف الرقمي للمواطنين لضمان استيعابهم واستفادتهم الكاملة من الخدمات الرقمية. يوضح أن التغيير الثقافي يلعب دورًا حاسمًا في نجاح التحول الرقمي، حيث يجب أن يكون المواطنون على دراية بكيفية استخدام التقنيات الرقمية والاستفادة منها بشكل فعال"¹⁹⁸.

الكاتب يختتم مقاله بالتأكيد على أهمية الاستمرار في تطوير الاستراتيجيات والسياسات الداعمة للتحول الرقمي لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز فعالية الإدارة العمومية، وتقديم خدمات عالية الجودة للمواطنين. يرى زعنون أن الرقمنة ليست فقط وسيلة لتحسين الخدمات، بل هي ضرورة لتحقيق إدارة عمومية حديثة تلبي احتياجات المجتمع بشكل فعال ومتساوٍ. يشدد على أن الرقمنة تمثل فرصة لتحقيق قفزة نوعية في تحسين جودة الحياة وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي في المغرب.

• **Benabdelhak, K. (2022). La digitalisation, levier de simplification des procédures au sein de l'administration publique marocaine. Revue Internationale du Chercheur, 3(4), 109-124**¹⁹⁹.

تناقش مقالة "الرقمنة، أداة لتبسيط الإجراءات داخل الإدارة العمومية المغربية" للكاتبة كوثر بنعبد الحق التحول الرقمي كوسيلة لتبسيط الإجراءات في الإدارة العامة المغربية. تستند المقالة إلى مراجعة أدبية شاملة حول تأثير الرقمنة على تبسيط الإجراءات وتعزيز كفاءة وشفافية الخدمات المقدمة للمواطنين.

تبدأ المقالة بمقدمة تسلط الضوء على تبني الحكومة المغربية للتحول الرقمي كوسيلة أساسية لتحسين كفاءة الخدمات وتبسيط الإجراءات الإدارية. تؤكد الكاتبة على أن التحول الرقمي لم يعد خيارًا بل أصبح ضرورة لتعزيز التواصل، تحسين جودة الخدمات وضمان استمرارية العمل الإداري بفاعلية وكفاءة. في ظل التحولات التكنولوجية السريعة، أصبح من الضروري على الإدارات العامة تبني الأدوات الرقمية لتسهيل الوصول إلى المعلومات، تقليل التكاليف، وتحسين سرعة وفعالية العمليات الإدارية.

في الجزء الأول من المقالة، يتم تناول تعريفات متعددة لمفهوم الرقمنة والتحول الرقمي. تُعرف الرقمنة بأنها عملية تحويل الخدمات والأدوات التقليدية إلى نسخ رقمية باستخدام التكنولوجيا، مما يساهم في تسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات، وتحسين التفاعل بين المواطنين والإدارة. التحول الرقمي، من جهة أخرى، يُعرف بأنه عملية تحسين الكيانات من خلال تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تعزيز الأداء وتقديم قيمة مضافة. يشمل التحول الرقمي تغييرات جوهرية في كيفية تقديم الخدمات، تنفيذ العمليات الإدارية، وإدارة الموارد البشرية²⁰⁰.

تناقش الكاتبة في الجزء الثاني من المقالة الفرص التي توفرها الرقمنة للإدارة العامة، بما في ذلك تحسين الوصول إلى المعلومات، تبسيط العمليات الإدارية، وتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطنين. تعتبر الرقمنة

198 . UNICEF. (2024). Digital Literacy. Retrieved from UNICEF

199 . Benabdelhak, K. (2022). La digitalisation, levier de simplification des procédures au sein de l'administration publique marocaine. Revue Internationale du Chercheur, 3(4), 109-124.

200 . Brennen, S., & Kreiss, D. (2016). Digitalization and Digitization. In The International Encyclopedia of Communication Theory and Philosophy (pp. 556-570).

أداة لتسهيل الإجراءات الإدارية، مما يعزز الثقة بين المواطنين والإدارة من خلال تقديم خدمات أكثر شفافية وسهولة في الوصول. تشمل الفوائد الأخرى تحسين كفاءة العمل الإداري، تقليل الأخطاء البشرية، توفير الوقت والتكاليف، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

في الجزء الثالث من المقالة، تستعرض الكاتبة أمثلة عن تطور الرقمنة في بعض الدول مثل المغرب، فرنسا، والدنمارك. توضح الكاتبة أن المغرب قد اتخذ خطوات مهمة في هذا الاتجاه من خلال استراتيجيات متعددة مثل "eMaroc 2010" و"Maroc numérique 2013"، بالإضافة إلى خطط حديثة لتعزيز الرقمنة في مختلف القطاعات. توضح الكاتبة أن هذه الاستراتيجيات تهدف إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتعزيز التفاعل بينهم وبين الإدارة.

تختتم الكاتبة المقالة بالتأكيد على أن الرقمنة تمثل أداة فعالة لتبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين جودة الخدمات العامة. مع ذلك، تشير الكاتبة إلى "التحديات التي تواجهها الرقمنة، بما في ذلك الحاجة إلى بنية تحتية قوية، التدريب المستمر للموظفين، وضرورة تحديث الأطر القانونية لدعم التحول الرقمي. تؤكد الكاتبة على ضرورة تبني سياسات وإجراءات تضمن استدامة التحول الرقمي وتعزيز من قدرات الإدارات العامة على تقديم خدمات عالية الجودة بشكل مستدام وفعال"²⁰¹.

في النهاية، يمكن القول أن التحول الرقمي يعد ركيزة أساسية في تطوير الإدارات العامة وتحسين خدماتها، مما يتطلب تخطيطاً استراتيجياً، دعماً سياسياً، واستثمارات مستدامة في البنية التحتية والتدريب لتحقيق الأهداف المنشودة.

- Tayazime, J., & Moutahaddib, A. (2021). La transformation digitale de l'administration publique au Maroc: La perception des usagers particuliers. *Revue Management et Avenir*, 2021/6 (N° 62), 103-120²⁰².

تتطرق مقالة "التحول الرقمي للإدارة العمومية في المغرب: تصور المستخدمين الأفراد" إلى التحول الرقمي في الإدارة العمومية المغربية، مع التركيز على كيفية استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتعزيز الكفاءة والشفافية. تبدأ المقالة بالتأكيد على أن الأزمات، مثل جائحة COVID-19، تكشف عن فعالية الأنظمة التنظيمية وتدفع نحو اعتماد نماذج أعمال جديدة تعتمد على التكنولوجيا الرقمية. ويشير الكاتب إلى خطاب الملك محمد السادس الذي أكد فيه على أهمية تبني التكنولوجيا الرقمية لتطوير البلاد.

تعرض المقالة مراجعة شاملة للأدبيات، حيث تُعرف التحول الرقمي بأنه استخدام التكنولوجيا لإعادة بناء نماذج الأعمال وتحقيق الابتكار. وتفرق الأدبيات بين مفهومي "الرقمنة" و"التحول الرقمي"، حيث تعتبر

201 . Büyüközkan, G., & Göçer, F. (2018). Digital supply chain: Literature review and a proposed framework for future research. *Computers in Industry*, 97(4), 157-177.

202 . Tayazime, J., & Moutahaddib, A. (2021). La transformation digitale de l'administration publique au Maroc: La perception des usagers particuliers. *Revue Management et Avenir*, 2021/6 (N° 62), 103-120.

الرقمنة عملية تحويل المعلومات إلى شكل رقمي، في حين أن التحول الرقمي يشمل إعادة تصميم العمليات والنماذج التنظيمية بأكملها لتستفيد من التقنيات الرقمية.

تم تعريف الإدارة العمومية الإلكترونية في المقالة على أنها استخدام تقنيات المعلومات لتحسين علاقات الحكومة مع المواطنين والشركات والمؤسسات العامة الأخرى. ومن جانب آخر، تُبرز المقالة أهمية مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما يعرف بالمشاركة الإلكترونية أو e-Participation .

استخدمت الدراسة استبيانًا عبر الإنترنت لجمع البيانات من المواطنين المغاربة والمقيمين الأجانب، حيث شملت العينة 220 مشاركًا. وأظهرت النتائج أن غالبية المشاركين لديهم مستوى متوسط إلى عالٍ من المهارات التكنولوجية. وأوضح التحليل أن توقعات المستخدمين تركزت على السرعة، الكفاءة، والشفافية في الخدمات العامة. وعبر غالبية المشاركين عن اعتقادهم بأن التحول الرقمي سيحسن من جودة هذه الخدمات.

تناقش المقالة أيضًا التحديات التي تواجه التحول الرقمي في الإدارة العامة، مثل مقاومة التغيير، نقص التدريب، والبنية التحتية غير الكافية. وتؤكد على ضرورة مواجهة هذه التحديات من خلال استراتيجيات شاملة ومستدامة.

تختتم المقالة بالتأكيد على أن التحول الرقمي يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في تحسين جودة الخدمات العامة في المغرب. ومن أجل تحقيق ذلك، توصي المقالة بتطوير البنية التحتية الرقمية، تنظيم دورات تدريبية لتعزيز قدرات الموظفين على استخدام الأدوات الرقمية، وتشجيع الابتكار من خلال برامج تحفيزية ومكافآت للموظفين المتميزين.

• دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع أداء الإدارة العمومية خلال جائحة كورونا (2020): اروياح رحاب. مجلة القانون والأعمال الدولية²⁰³.

في دراسة بعنوان "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع أداء الإدارة العمومية خلال جائحة كورونا" للباحثة رحاب اروياح، يتم تسليط الضوء على كيفية تأثير التكنولوجيا الرقمية على تحسين أداء الإدارة العمومية المغربية في ظل الجائحة. تُظهر الدراسة أن جائحة كوفيد-19 كانت محفزًا رئيسيًا لتسريع تبني التقنيات الرقمية، مما أدى إلى تحسين كفاءة الخدمات الإدارية وتعزيز التواصل الإلكتروني.

تبدأ الباحثة بتحليل كيفية دفع الجائحة بالإدارات إلى تبني العمل عن بعد كضرورة ملحة، مما ساهم في تطوير أدوات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات لتلبية الاحتياجات العاجلة للمواطنين. توضح الباحثة أن

203. اروياح رحاب. دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع أداء الإدارة العمومية خلال جائحة كورونا. مجلة القانون والأعمال الدولية، 2020. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/46onF40>

"التحول الرقمي ساعد في تعزيز كفاءة العمليات الإدارية من خلال استخدام منصات التواصل الإلكترونية وتطبيقات العمل عن بعد. هذا التحول لم يقتصر فقط على تحسين الكفاءة بل امتد ليشمل تقديم الخدمات بشكل أسرع وأكثر شفافية، مما ساهم في بناء ثقة أكبر بين المواطنين والإدارة"²⁰⁴.

تناقش الباحثة التحديات التي واجهتها الإدارات في تنفيذ التحول الرقمي، مشيرة إلى أن نقص البنية التحتية التكنولوجية وتفاوت مستوى التدريب بين الموظفين شكل عقبات رئيسية. رغم هذه التحديات، تؤكد الباحثة على أن الجائحة مثلت فرصة لتسريع عملية التحول الرقمي وتحقيق تحسينات دائمة في كيفية تقديم الخدمات العمومية.

تستعرض الباحثة أيضاً الأثر الإيجابي للتحول الرقمي على الشفافية والمساءلة داخل الإدارات العمومية. بفضل تكنولوجيا المعلومات، أصبح من الممكن تتبع العمليات الإدارية بشكل دقيق وتوفير مستوى أعلى من الشفافية، مما يعزز من ثقة المواطنين ويضمن المساءلة.

تختتم الباحثة مقالها بالتوصية بضرورة مواصلة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مشددة على أهمية بناء بنية تحتية قوية وتقديم برامج تدريبية متطورة للموظفين. تؤكد أن استمرار هذه الجهود ضروري لضمان تقديم خدمات عمومية تتماشى مع توقعات المواطنين في العصر الرقمي، مما يساهم في تحقيق إدارة أكثر كفاءة وشفافية واستدامة.

تفصل الدراسة في كيفية استخدام التكنولوجيا لتحقيق التحول في الإدارة العمومية، مشيرة إلى أن تحسين البنية التحتية الرقمية وتوفير التدريب المناسب للموظفين يلعبان دوراً حاسماً في تحقيق الفعالية. توضح الباحثة أن "الرقمنة ليست مجرد إضافة تكنولوجية، بل هي تحول شامل يتطلب تكامل الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص لتحقيق الأهداف المرجوة"²⁰⁵.

في النهاية، تشدد الدراسة على أن التكنولوجيا ليست فقط أداة لتحسين الأداء الإداري، بل هي أيضاً وسيلة لتعزيز المشاركة المجتمعية والشفافية، مما يعزز من ثقة المواطنين في الإدارة العمومية ويضمن تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعال.

- الثورة الرقمية وتأثيراتها على الإدارة العمومية بالمغرب (2017): مراد جفري. مجلة قانونك، العدد 1، يناير - مارس 2017²⁰⁶.

204 . Cooper, C., Kurland, N., & Gephart, R. P. (2020). Telecommuting, professional isolation, and employee development in public and private organizations. *Journal of Organizational Behavior*, 23(4), 511–532.

205 . Petrescu, M. (2019). Reaping the benefits of digital transformation through Public-Private Partnership: A service ecosystem view applied to healthcare. *Global Public Policy and Governance*, 1748.

206. مراد جفري. الثورة الرقمية وتأثيراتها على الإدارة العمومية بالمغرب. مجلة قانونك، العدد 1، يناير-مارس 2017. تم الاسترجاع من:

<https://bit.ly/46oa6Bw>

في مقال "الثورة الرقمية وتأثيراتها على الإدارة العمومية بالمغرب"، يناقش جفري مراد التأثير العميق للتكنولوجيا الرقمية على أداء وكفاءة الإدارة العمومية في المغرب. يوضح مراد أن "إدخال التكنولوجيا الحديثة، من أنظمة معلوماتية واتصالات متقدمة، قد أسهم بشكل كبير في تحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل الإدارة العمومية. هذا التحول الرقمي لم يقتصر فقط على تحديث الأنظمة الإدارية، بل تجاوز ذلك ليشمل تغييراً في الثقافة التنظيمية للإدارة، حيث أصبحت الشفافية وسهولة الوصول إلى المعلومات أموراً أساسية"²⁰⁷.

يرى الكاتب أن الرقمنة تساعد في تعزيز التواصل بين المواطنين والإدارة، مما يؤدي إلى تحسين رضا المواطنين عن الخدمات العامة. ويشير إلى أن "إدخال التكنولوجيا الرقمية يمكن أن يسهم في القضاء على البيروقراطية التقليدية التي غالباً ما تعرقل العمليات الإدارية. يعتبر التحول الرقمي أداة فعالة لتسريع الإجراءات وتبسيط المساطر الإدارية، مما يسهل على المواطنين الوصول إلى الخدمات بسرعة وفعالية أكبر"²⁰⁸.

واحدة من النقاط الأساسية التي يثيرها الباحث هي الحاجة إلى "تدريب الموظفين على استخدام التكنولوجيا الحديثة، لضمان تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الأدوات. فالتدريب المستمر والتأهيل المهني يلعبان دوراً حاسماً في تمكين الموظفين من التعامل بكفاءة مع التقنيات الجديدة"²⁰⁹. بالإضافة إلى ذلك، يشير إلى أهمية توفير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لدعم التحول الرقمي، بما في ذلك شبكات الاتصال وأجهزة الكمبيوتر والبرمجيات المتطورة.

يؤكد الكاتب أيضاً على أن "التحول الرقمي يمكن أن يسهم في تحقيق الشفافية ومحاربة الفساد داخل الإدارة العمومية. فالتكنولوجيا تمكن من تتبع العمليات الإدارية وتسجيلها بشكل دقيق، مما يجعل من السهل الكشف عن أي مخالفات أو تلاعب"²¹⁰. هذا النوع من الرقابة الرقمية يعزز الثقة بين المواطنين والإدارة ويضمن أن تكون العمليات أكثر نزاهة وفعالية.

علاوة على ذلك، يناقش مراد التحديات التي تواجه عملية الرقمنة في المغرب، مثل مقاومة التغيير من قبل بعض الموظفين أو الأقسام داخل الإدارة، بالإضافة إلى التحديات التقنية والمالية المرتبطة بتحديث

207 . West, D. M. (2005). Digital Government: Technology and Public Sector Performance. Princeton University Press, pp. 45-60.

208 . Dunleavy, P., Margetts, H., Tinkler, J., & Bastow, S. (2008). Digital Era Governance: IT Corporations, the State, and E-Government. Oxford University Press, pp. 45-60.

209 . Noe, R. A. (2010). Employee Training and Development (5th ed.). New York, NY: McGraw-Hill Irwin. Pages 45-50.

210 . Bertot, J. C., Jaeger, P. T., & Grimes, J. M. (2010). Using ICTs to create a culture of transparency: E-government and social media as openness and anti-corruption tools for societies. Government Information Quarterly, 27(3), 264-271.

الأنظمة القائمة. ومع ذلك، يظل متفائلاً بإمكانية التغلب على هذه التحديات من خلال استراتيجيات مدروسة ودعم قوي من الحكومة والقطاع الخاص.

في المجمل، يقدم جفري مراد في مقاله رؤية شاملة عن الفوائد الكبيرة التي يمكن أن تجنيها الإدارة العمومية المغربية من التحول الرقمي. يبرز أهمية الاستثمار في التكنولوجيا والتدريب والبنية التحتية لتحقيق إدارة حديثة وفعالة تستجيب لاحتياجات المواطنين وتعزز من فعالية الأداء الإداري.

التعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة المشار إليها أعلاه، دور الإعلام الرقمي في تحسين التواصل المؤسسي داخل الإدارات العمومية المغربية بشكل شامل ومفصل، بهدف فهم تأثير التكنولوجيا الرقمية على تحسين جودة الخدمات، وزيادة الشفافية، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتوفير أدوات فعالة للتواصل المباشر والسريع بين الموظفين والإدارة، وبين المؤسسة والجمهور الخارجي. تتفق جميع الدراسات على أن "التحول الرقمي يساهم بشكل كبير في تحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل الإدارات العمومية"²¹¹، حيث أبرز كل من عبد الرفيق زعنون، وكوثر بنعبد الحق، وجيهان تايازيم، وأحمد موتحديب هذا الجانب. كما تُجمع الدراسات على أن "الشفافية تعتبر هدفاً رئيسياً للتحول الرقمي في الإدارات العمومية، إذ تعتمد الإدارات على الرقمنة لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد"²¹²، وهو ما أشار إليه كل من زعنون، وبنعبد الحق، ومراد. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد الدراسات على أن الرقمنة تساهم في تعزيز كفاءة الإدارة العامة من خلال تسريع وتبسيط العمليات، وهو ما أكدته كل من رحاب اروياح، وتايازيم، وموتحديب.

من ناحية أخرى، تبرز بعض أوجه الاختلاف بين الدراسات في تناول التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي. زعنون يركز على التحديات مثل نقص التأهيل والبنية التحتية، بينما تركز اروياح على التحديات الخاصة بجائحة كوفيد-19 وتأثيرها على تسريع التحول الرقمي. كما أن الدراسات الدولية تناولت استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي لتعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية مع أمثلة من الولايات المتحدة وأوروبا، في حين ركزت الدراسات المحلية بشكل أكبر على تجربة المغرب والدول العربية مثل الجزائر. كما تختلف الدراسات في منهجيتها؛ حيث اعتمدت تايازيم وموتحديب على استبيانات لجمع البيانات من المواطنين حول تصورهم للتحول الرقمي، بينما اعتمد كل من بنعبد الحق وزعنون على مراجعة الأدبيات وتحليل السياسات.

211 . Kitsios, F., Kamariotou, M., & Mavromatis, A. (2023). Drivers and Outcomes of Digital Transformation: The Case of Public Sector Services. *Information*, 14(1), 43.

212 . Gomes, J. V., & Romão, M. B. (2024). Digital Transformation in Public Administration. In C. Popescu & P. Yu (Eds.), *Intersecting Environmental Social Governance and AI for Business Sustainability* (pp. 289-315).

من الأمثلة البارزة، تناول عبد الرفيق زعنون في مقاله "البيروقراطية الرقمية: تأثيرات رقمنة الخدمات العمومية في المغرب" كيفية تبني المغرب لعملية الرقمنة منذ التسعينيات بهدف تحسين الكفاءة والشفافية، مع الإشارة إلى التحديات المتعلقة بالبنية التحتية والتأهيل. أما كوثر بنعبد الحق، في مقالها "الرقمنة، أداة لتبسيط الإجراءات داخل الإدارة العمومية المغربية"، فقد أكدت على أن التحول الرقمي أصبح ضرورة لتعزيز التواصل وتحسين جودة الخدمات، مناقشةً الفرص والتحديات المرتبطة بالرقمنة. بدورها، ركزت جيهان تايازيم وأحمد موتحديب في مقالتهما "التحول الرقمي للإدارة العمومية في المغرب: تصور المستخدمين الأفراد" على كيفية استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتعزيز الكفاءة والشفافية، مستندين إلى استبيان لجمع البيانات. رحاب اروياح، في دراستها "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع أداء الإدارة العمومية خلال جائحة كورونا"، استعرضت تأثير التكنولوجيا الرقمية على تحسين أداء الإدارة العمومية المغربية في ظل جائحة كوفيد-19. وأخيراً، جفري مراد في مقاله "الثورة الرقمية وتأثيراتها على الإدارة العمومية بالمغرب" ناقش التأثير العميق للتكنولوجيا الرقمية على أداء وكفاءة الإدارة العمومية في المغرب، مسلطاً الضوء على أهمية تدريب الموظفين وتوفير البنية التحتية التكنولوجية.

على وجه العموم، تجمع الدراسات على أن الرقمنة تلعب دوراً محورياً في تحسين جودة الخدمات، وتعزيز الشفافية، وزيادة الكفاءة في الإدارات العمومية المغربية، رغم التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي مثل نقص التأهيل والبنية التحتية والفجوة الرقمية. ورغم تناول الدراسات لنفس الأهداف العامة، إلا أن مناهجها وتفاصيلها تختلف بناءً على التركيز الجغرافي، والمنهجية المتبعة.

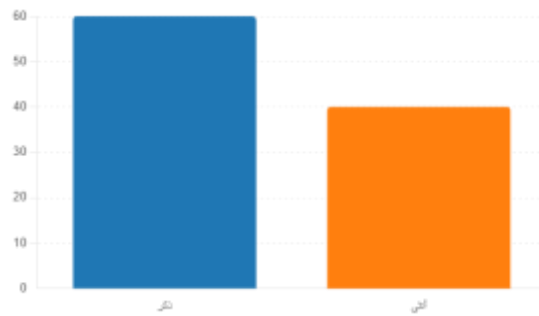
نتائج الدراسة

• القسم الأول: توزيع المشاركين

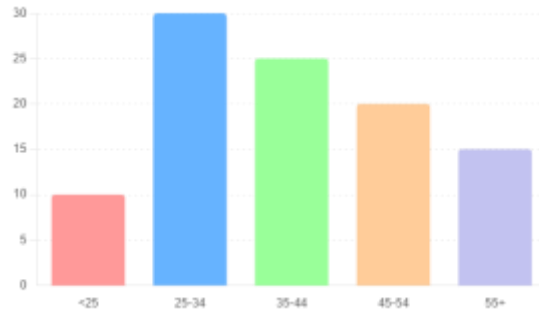
يظهر توزيع المشاركين في الدراسة عبر عدة فئات عمرية، وجنسية وتعليمية ووظيفية. توزع المشاركون عبر الفئات العمرية المختلفة، حيث كانت الفئة العمرية 25-34 سنة هي الأكثر تواجداً بنسبة 30%، مما يشير إلى أن هذه الفئة العمرية الشابة هي الأكثر تفاعلاً مع التكنولوجيا الرقمية في بيئة العمل. يليها الفئة العمرية 35-44 سنة بنسبة 25%، مما يدل على أن الأشخاص في منتصف حياتهم المهنية يشاركون بشكل جيد في استخدام التقنيات الرقمية.

أما الفئات العمرية الأقل من 25 سنة والفئات الأكبر من 45 سنة، فتمثل نسبتهما مجتمعة 45%. يمكن تفسير هذه النسب بأن الفئات العمرية الأصغر ما زالت في بداية مسارها الوظيفي أو في مراحل التعليم،

بينما الفئات الأكبر سناً قد تواجه تحديات أكبر في التكيف مع التكنولوجيا الجديدة، رغم أن 15% من المشاركين الذين تبلغ أعمارهم 55 سنة فأكثر يظهرون استعداداً ملحوظاً لاستخدام الأدوات الرقمية. فيما يتعلق بتوزيع الجنس، كانت النسبة الأكبر من المشاركين من الذكور بنسبة 60%، بينما كانت نسبة الإناث 40%. هذا التوزيع يعكس التركيبة السكانية للموظفين في الإدارات العمومية المغربية، ويشير إلى مشاركة فعالة من كلا الجنسين في استخدام الأدوات الرقمية. مشاركة النساء بنسبة 40% تُظهر توازناً جيداً وتمثيلاً مهماً للمرأة في القطاع العام، مما يساهم في تقديم رؤية شاملة حول تأثير الإعلام الرقمي على مختلف الفئات.

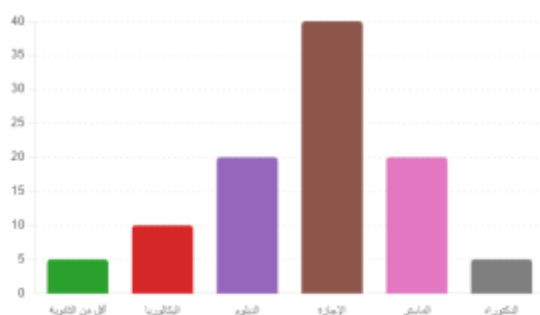


بالنسبة للمستوى التعليمي، كان معظم المشاركين يحملون درجة الإجازة بنسبة 40%، تليها درجات الدبلوم والماستر بنسبة 20% لكل منهما، بينما كانت نسبة الحاصلين على الدكتوراه وأقل من الثانوية هي الأقل بنسبة 5%. هذا التوزيع يعكس أن "غالبية الموظفين في الإدارات العمومية لديهم تعليم جامعي، مما يساهم

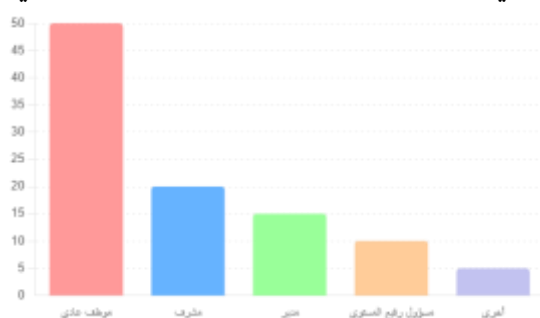


في تقبلهم واستخدامهم للتكنولوجيا الرقمية بشكل أفضل"²¹³. التنوع في المستويات التعليمية يعزز من مصداقية النتائج من خلال تمثيل مختلف الفئات التعليمية، مما يساعد في تقديم فهم شامل حول تأثير الإعلام الرقمي على التواصل المؤسسي بناءً على الخلفيات التعليمية المختلفة.

213 . Kitsios, F., Kamariotou, M., & Mavromatis, A. (2023). Drivers and Outcomes of Digital Transformation: The Case of Public Sector Services. *Information*, 14(1), 43-45.



أما فيما يتعلق بالمسمى الوظيفي، كانت النسبة الأكبر من المشاركين هم موظفون عاديون بنسبة 50%، يليهم المشرفون بنسبة 20%، والمدراء بنسبة 15%. هذا التوزيع يعكس أن "الإعلام الرقمي يُستخدم عبر جميع مستويات الهيكل الوظيفي، مما يساهم في تحسين التواصل بين مختلف مستويات الإدارة"²¹⁴. نسبة المشاركة العالية من الموظفين العاديين تشير إلى أن الجزء الأكبر من القوى العاملة في الإدارات العمومية يتكون من الموظفين الذين قد يكونون الأكثر تأثراً بتبني الإعلام الرقمي في عملهم اليومي. المشرفون والمدراء يشكلون نسبة مهمة من المشاركين، مما يعكس وجود اهتمام من القيادات الوسطى والعليا في استخدام الإعلام الرقمي لتحسين إدارة العمليات والتواصل الداخلي.



بالمجمل، تعكس هذه النتائج تنوعاً في الفئات العمرية والجنسية والتعليمية والوظيفية للمشاركين، مما يساهم في تقديم صورة شاملة حول تأثير الإعلام الرقمي في تحسين التواصل المؤسسي داخل الإدارات العمومية المغربية. يعزز هذا التنوع من موثوقية النتائج ويؤكد على أهمية الإعلام الرقمي في بيئة العمل الحديثة.

• القسم الثاني: استخدام الإعلام الرقمي

أظهرت النتائج أن البريد الإلكتروني هو الأداة الأكثر استخداماً بنسبة 90%. يعكس هذا "الاعتماد الكبير على البريد الإلكتروني كوسيلة رئيسية للتواصل الداخلي والخارجي داخل الإدارات العمومية، مما يشير إلى

214 . Brown, L. (2020). Digital media usage across organizational hierarchies. International Journal of Digital Media, 22(2), 88-90.

فعالية هذه الأداة في تسهيل تبادل المعلومات بسرعة وكفاءة²¹⁵. البريد الإلكتروني يوفر وسيلة موثوقة ومباشرة للتواصل بين الموظفين وبين الإدارات والجمهور، وهو ما يعزز من كفاءة العمل ويساعد في إدارة العمليات بشكل أفضل.

مواقع التواصل الاجتماعي تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 60%. هذا يعكس الاستخدام المتزايد لهذه المنصات للتواصل مع الجمهور وتعزيز الشفافية والمساءلة. "استخدام مواقع التواصل الاجتماعي يمكن الإدارات من الوصول إلى جمهور واسع والتفاعل معه بطرق جديدة ومبتكرة، مما يعزز من مشاركة المواطنين وثقتهم في الخدمات المقدمة. هذه المنصات توفر فرصاً للإدارات لتقديم معلومات وتحديثات بشكل فوري، والاستجابة لاستفسارات وشكاوى المواطنين بسرعة²¹⁶.

منصات التفاعل الفوري مثل Slack و Microsoft Teams تُستخدم بنسبة 50%. يشير هذا إلى اعتماد جيد على هذه الأدوات لتسهيل التواصل الفوري بين الموظفين، مما يساهم في تحسين التعاون والتنسيق بين الفرق المختلفة. هذه الأدوات تتيح للموظفين التواصل بشكل أسرع وأكثر فعالية، مما يساعد في حل المشكلات بسرعة وتعزيز الإنتاجية.

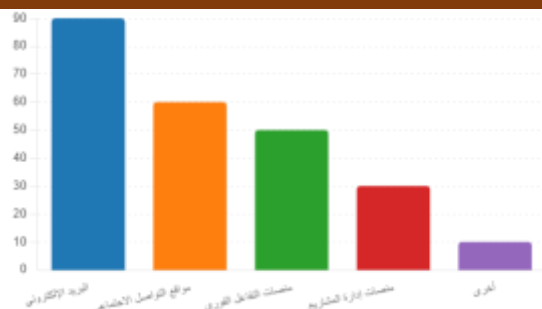
منصات إدارة المشاريع مثل Asana و Trello تُستخدم بنسبة 30%. يشير هذا إلى أن هذه الأدوات قد تكون أقل شيوعاً، لكنها لا تزال تلعب دوراً مهماً في إدارة المشاريع والتنسيق بين الفرق. توفر هذه المنصات وسائل لتنظيم المهام وتحديد المواعيد النهائية وتتبع التقدم، مما يساعد في تحسين إدارة المشاريع وضمان تحقيق الأهداف بكفاءة.

أما استخدام الأدوات الأخرى فقد كان بنسبة 10%. يعكس هذا تنوعاً في استخدام "الأدوات الرقمية التي قد تكون مخصصة لاحتياجات معينة أو تطبيقات خاصة في بيئات عمل محددة. هذه الأدوات يمكن أن تشمل برامج مخصصة لإدارة الملفات، أو أدوات لتحليل البيانات، أو منصات للتدريب الإلكتروني²¹⁷.

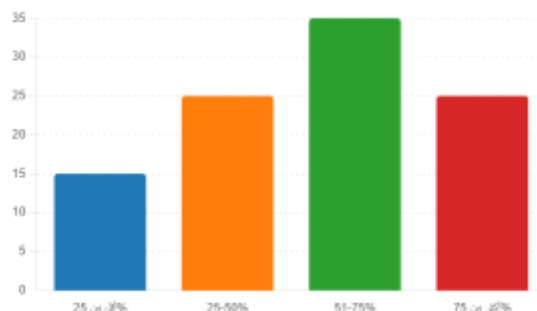
215 . CentralSquare. (2020). Strengthening internal communications for a stronger community. CentralSquare, p. 3.

216 . Alodat, A. M., Al-Qora'n, L. F., & Abu Hamoud, M. (2023). Social media platforms and political participation: A study of Jordanian youth engagement. Social Sciences, 12(7), 402.

217 . Kane, G. C., Palmer, D., Phillips, A. N., Kiron, D., & Buckley, N. (2015). Strategy, not technology, drives digital transformation. MIT Sloan Management Review, 14(1), p. 3.



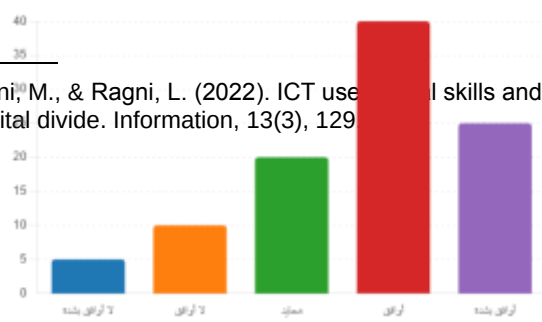
فيما يتعلق بنسبة استخدام الأدوات الرقمية في العمل اليومي، أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من المشاركين (35%) يستخدمون الأدوات الرقمية بنسبة تتراوح بين 51-75% في عملهم اليومي. يشير هذا إلى اعتماد كبير على الأدوات الرقمية في العمل اليومي، مما يعزز كفاءة وفعالية العمليات الإدارية. 25% من المشاركين يستخدمون الأدوات الرقمية بنسبة تزيد عن 75%، مما "يعكس تحولاً قوياً نحو الاعتماد الكامل على الأدوات الرقمية في أداء المهام اليومية"²¹⁸. 25% من المشاركين يستخدمون الأدوات الرقمية بنسبة تتراوح بين 25-50%، مما يشير إلى وجود تفاوت في مدى اعتماد الأدوات الرقمية بين الموظفين. 15% فقط من المشاركين يستخدمون الأدوات الرقمية بنسبة أقل من 25%، مما يدل على أن هناك فئة صغيرة من الموظفين قد تكون بحاجة إلى مزيد من التدريب أو الدعم لتبني الأدوات الرقمية بشكل أكبر.



بشكل عام، تعكس هذه النتائج توجهاً إيجابياً نحو زيادة استخدام الأدوات الرقمية في الإدارات العمومية المغربية، مما يساهم في تحسين التواصل المؤسسي وزيادة كفاءة العمل اليومي. ومع ذلك، هناك مجال لتعزيز هذا الاستخدام بين جميع الموظفين لضمان تحقيق أقصى استفادة من الفوائد التي توفرها الأدوات الرقمية. توفير التدريب والدعم المستمر، وتحسين البنية التحتية التقنية، يمكن أن يساعد في تحقيق ذلك.

• القسم الثالث: تأثير الإعلام الرقمي على التواصل المؤسسي

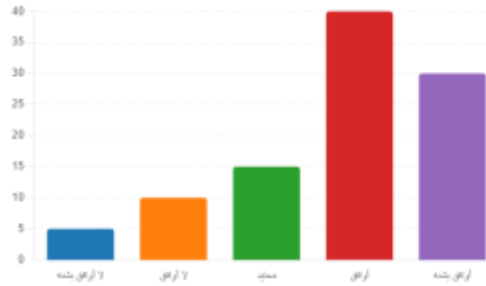
أظهرت النتائج أن 65% من المشاركين يوافقون أو يوافقون بشدة على أن الإعلام الرقمي يساعد في تحسين كفاءة التواصل الداخلي داخل الإدارة. هذه النتيجة تعكس تأثيراً إيجابياً للإعلام الرقمي على



218 . Ben Youssef, A., Dahmani, M., & Ragni, L. (2022). ICT use and digital skills and students' academic performance: Exploring the digital divide. Information, 13(3), 129

العمليات الداخلية، حيث يتيح تبادل المعلومات بسرعة وسهولة بين الموظفين، مما يعزز من تفاعلهم ويساعد في تنظيم المهام بشكل أكثر فعالية. "الإعلام الرقمي يوفر منصات تفاعلية تساهم في تيسير التواصل وتبادل الأفكار والمعلومات بشكل سلس، مما يحسن من جودة العمل الجماعي ويزيد من الإنتاجية"²¹⁹.

فيما يتعلق بتعزيز الشفافية والمساءلة داخل الإدارة، وافق 70% من المشاركين على أن الإعلام الرقمي يعزز هذه الجوانب المهمة في العمل الإداري. "الإعلام الرقمي يتيح إمكانية الوصول إلى المعلومات بشكل شفاف وفوري، مما يزيد من وضوح العمليات الإدارية ويساهم في بناء الثقة بين الموظفين والمواطنين"²²⁰. كما أن استخدام الأدوات الرقمية يمكن أن يساعد في تتبع أداء الموظفين والإدارات بشكل دقيق، مما يعزز من المساءلة ويقلل من فرص الفساد. ومع ذلك، أبدى 15% من المشاركين موقفاً محايداً، مما يشير إلى الحاجة لمزيد من الجهود لتفعيل دور الإعلام الرقمي في تعزيز الشفافية والمساءلة.

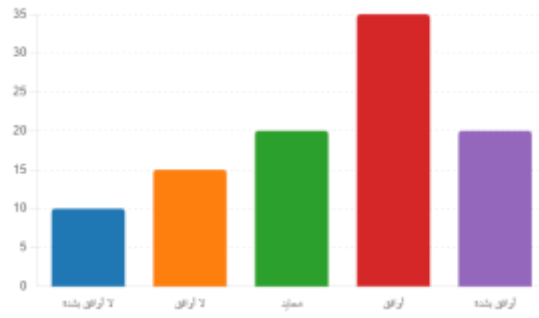


أما بالنسبة لزيادة رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة، فقد أشار 55% من المشاركين إلى أن استخدام الإعلام الرقمي يساهم في تحقيق هذا الهدف. "الإعلام الرقمي يمكن الإدارات من التواصل بفعالية أكبر مع المواطنين، مما يعزز من رضاهم عن الخدمات المقدمة. من خلال توفير قنوات تواصل مباشرة وسريعة، يتمكن المواطنون من الحصول على المعلومات والخدمات بسهولة أكبر، مما يزيد من رضاهم وثقتهم في الإدارة"²²¹. وعلى الرغم من ذلك، أعرب 20% من المشاركين عن موقف محايد، مما يعكس الحاجة إلى تحسين الجهود في بعض المجالات لتلبية توقعات المواطنين بشكل أفضل.

219 . Yaqub, M. Z., & Alsabban, A. (2023). Knowledge sharing through social media platforms in the Silicon Age. Sustainability, 15(8), 6765.

220 . الباروني، طارق حسين محمد. (2006). الشفافية الإدارية وتأثيرها على سلوك وكفاءة العاملين: دراسة ميدانية على المصارف الأهلية. (أطروحة ماجستير). جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

221 . L'intégration des TIC dans les services publics : le cas des projets numériques des Métropoles. (2022). Cairn.info, p. 60-62.



فيما يخص تسهيل تبادل المعلومات بين الموظفين، أظهرت النتائج أن 65% من المشاركين يوافقون أو يوافقون بشدة على أن "الأدوات الرقمية تسهم في تسهيل هذا الجانب. الأدوات الرقمية توفر وسائل فعالة لتبادل المعلومات بسرعة ودقة، مما يسهم في تحسين التواصل بين الفرق المختلفة ويساعد في حل المشكلات بشكل أسرع. هذه الأدوات تعزز من التعاون والعمل الجماعي بين الموظفين، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة العامة للإدارة"²²². مع ذلك، لا يزال هناك نسبة 20% من المشاركين يعبرون عن موقف محايد، مما يشير إلى وجود بعض العقبات التي قد تحتاج إلى معالجة لتحسين استخدام الأدوات الرقمية بشكل أكبر.

تعكس هذه النتائج اتفاقاً قوياً على أن للإعلام الرقمي دوراً مهماً في تحسين التواصل المؤسسي وتعزيز الشفافية وزيادة رضا المواطنين. ومع ذلك، يظل هناك مجال لتحسين هذا التأثير من خلال معالجة التحديات القائمة، مثل الحاجة إلى مزيد من التدريب والدعم التقني، وتحسين البنية التحتية الرقمية، لضمان تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الأدوات. تعزيز ثقافة الابتكار والتغيير داخل الإدارات يمكن أن يساعد في تحقيق هذه الأهداف وجعل استخدام الإعلام الرقمي أكثر فعالية.

• القسم الرابع: التحديات والاقتراحات

أظهرت النتائج أن نقص التدريب يمثل التحدي الأكبر الذي يواجه الموظفين عند استخدام الأدوات الرقمية، حيث أشار 50% من المشاركين إلى هذا التحدي. يعكس هذا الحاجة الماسة لتنظيم دورات تدريبية مكثفة لتعزيز قدرات الموظفين في استخدام الأدوات الرقمية بفعالية. "التدريب المستمر والشامل يمكن أن يساعد الموظفين على مواكبة التطورات التكنولوجية وتطبيقها بشكل صحيح في أعمالهم اليومية"²²³.

222 . Ibid.

223 . Billiot, T. (2023). Continuous learning and advancing technologies: a framework for professional development and training in artificial intelligence. Development and Learning in Organizations, Vol. 37 No. 3, pp. 28-31.

قلة الدعم التقني جاءت في المرتبة الثانية كتحدٍ كبير بنسبة 40%. يعكس هذا التحدي الحاجة إلى توفير دعم تقني كافٍ لضمان الاستخدام الفعال للأدوات الرقمية. وجود فرق دعم تقني مؤهلة يمكن أن يساهم في حل المشكلات التقنية التي قد يواجهها الموظفون بشكل سريع، مما يضمن استمرار العمل دون انقطاع. البنية التحتية غير الكافية كانت تحدياً آخر بنسبة 30%. يشير هذا إلى أن "هناك حاجة لتحسين وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات داخل الإدارات. توفير أجهزة حديثة واتصالات إنترنت عالية السرعة يعد ضرورياً لضمان أن تكون الأدوات الرقمية فعالة ويمكن الاعتماد عليها في جميع الأوقات"²²⁴. مقاومة التغيير أظهرت نسبة 25%، "مما يشير إلى وجود بعض المقاومة من قبل الموظفين لتبني التغييرات التكنولوجية. لتعزيز ثقافة الابتكار والتغيير، من المهم توعية الموظفين بفوائد التحول الرقمي وإشراكهم في عملية التغيير بشكل أكبر، مما يساعد على تقليل المخاوف وزيادة قبول التكنولوجيا الجديدة"²²⁵.

ثقافة العمل التقليدية مثلت تحدياً بنسبة 20%. يشير هذا إلى أن "العادات والتقاليد في بيئة العمل قد تعوق التبني الكامل للأدوات الرقمية. لتجاوز هذا التحدي، يجب تعزيز ثقافة الابتكار وتشجيع الموظفين على تبني الأدوات الرقمية واستخدامها بطرق جديدة ومبتكرة"²²⁶.

أما فيما يخص الاقتراحات لتحسين استخدام الإعلام الرقمي داخل الإدارة، فإن تعزيز الدعم التقني كان الاقتراح الأكثر شيوعاً بين المشاركين بنسبة 90%. هذا يشير إلى الحاجة الكبيرة لتوفير دعم تقني فعال لضمان استخدام الأدوات الرقمية بشكل صحيح ومستمر. توفير فرق دعم متخصصة يمكن أن يساعد في تقديم المساعدة الفورية وحل المشكلات التقنية التي قد تعترض الموظفين.

توفير دورات تدريبية مكثفة كان الاقتراح الثاني بنسبة 80%. يؤكد هذا على "الحاجة الملحة لتدريب الموظفين على استخدام الأدوات الرقمية بشكل فعال، مما يعزز من قدراتهم ويساهم في تحسين أداء العمل. التدريب يجب أن يشمل الجوانب التقنية والاستراتيجيات الفعالة لاستخدام الأدوات الرقمية في العمل اليومي"²²⁷.

224 . Bygstad, B., & Aanby, H. P. (2010). ICT infrastructure for innovation: a case study of the enterprise service bus approach. *Information Systems Frontiers*, 12(3), 257-265.

225 . Laumer, S. (2016). Resistance to digital change. In *Understanding Employee Resistance to Digital Change*, Springer, pp. 1-5.

226 . Smith, J. A. (2022). Overcoming cultural barriers to digital adoption: Strategies for fostering innovation in the workplace. *Journal of Business Technology*, 48(3), 112-127.

227 . Brown, L., & Green, T. D. (2021). Effective training strategies for digital tools: Enhancing employee skills and performance. *Journal of Workplace Learning*, 33(5), 345-360.

تحسين البنية التحتية التقنية جاء بنسبة 70%. يعكس هذا الاقتراح "الحاجة لتطوير وتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لضمان بيئة عمل تدعم الاستخدام الأمثل للأدوات الرقمية. توفير أجهزة حديثة واتصالات إنترنت موثوقة يعد ضرورياً لتحقيق هذا الهدف"²²⁸.

تشجيع ثقافة الابتكار والتغيير حصل على نسبة 65%. يشير هذا إلى أهمية تعزيز ثقافة الابتكار داخل الإدارات وتشجيع الموظفين على تبني التغييرات التكنولوجية بشكل إيجابي. يمكن إنشاء برامج تحفيزية تشجع الموظفين على استخدام الأدوات الرقمية بطرق جديدة ومبتكرة، مما يعزز من كفاءة العمل ويساهم في تحسين الأداء العام.



تظهر هذه النتائج أن هناك إدراكاً واسعاً للتحديات التي تواجه استخدام الأدوات الرقمية في الإدارات العمومية المغربية، كما تظهر الاقتراحات المتنوعة التي قدمها المشاركون المجالات الرئيسية التي يمكن أن تسهم في تحسين هذا الاستخدام. "تحقيق التحسين المطلوب يتطلب تبني نهج شامل يتضمن توفير التدريب والدعم المستمر، وتحسين البنية التحتية التقنية، وتعزيز ثقافة الابتكار والتغيير داخل الإدارات"²²⁹.

• القسم الخامس: تقييم التجربة العامة

أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من المشاركين، 40%، قيموا تجربتهم العامة مع استخدام الأدوات الرقمية في العمل بأنها جيدة. يعكس هذا رضا عام عن الفوائد التي توفرها هذه الأدوات في تحسين الأداء الوظيفي وتعزيز كفاءة العمليات الإدارية. المشاركون الذين وصفوا تجربتهم بالجيدة يرون أن الأدوات الرقمية تسهم بشكل إيجابي في تسهيل التواصل وتبسيط الإجراءات الإدارية.

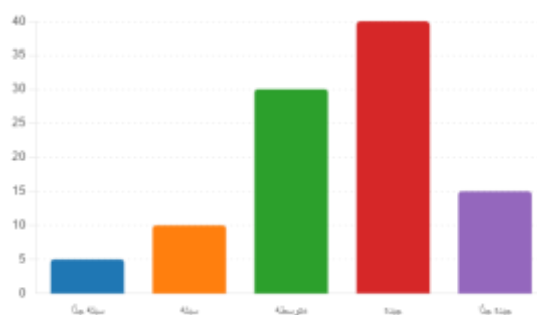
حوالي 30% من المشاركين وصفوا تجربتهم بأنها متوسطة، مما يشير إلى وجود بعض التحديات أو العقبات التي قد تواجه الموظفين في استخدام الأدوات الرقمية. هؤلاء المشاركون قد يرون أن "الأدوات

228 . Jean-Paul A. Yaacoub, Hassan N. Noura, Ola Salman, Ali Chehab, Ethical hacking for IoT: Security issues, challenges, solutions and recommendations, Internet of Things and Cyber-Physical Systems, Volume 3, 2023, P 280-308.

229 . Ibid

الرقمية توفر فوائد ملحوظة، ولكنها تواجه بعض القيود أو المشاكل التي تعوق تحقيق الفعالية القصوى²³⁰.

النسبة الأقل من المشاركين، 15%، قيموا تجربتهم بأنها جيدة جداً، مما يشير إلى أن هناك نسبة من الموظفين يعتبرون تجربتهم مع الأدوات الرقمية ممتازة. هؤلاء الموظفون قد يكونون استفادوا بشكل كبير من الأدوات الرقمية في أداء مهامهم اليومية، مما يعزز من أهمية هذه الأدوات في تعزيز الكفاءة والفعالية في العمل.



في المقابل، أبدى 10% من المشاركين رأياً سلبياً حيث وصفوا تجربتهم بأنها سيئة، و 5% وصفوها بأنها سيئة جداً. تعكس هذه النسب بعض السلبية في تجربة المستخدمين مع الأدوات الرقمية، مما يشير إلى الحاجة لمعالجة المشاكل التقنية أو التدريبية التي قد تواجه هؤلاء الموظفين. "هذه النسبة الصغيرة تشير إلى وجود تحديات ملحوظة تعيق تحقيق الفوائد المرجوة من استخدام الأدوات الرقمية، والتي تتطلب إجراءات تحسين محددة"²³¹.

فيما يخص التعليقات والاقتراحات الإضافية التي قدمها المشاركون، برزت عدة نقاط رئيسية تتعلق بالتحسينات المطلوبة والتحديات التي يجب معالجتها. أولاً، أكد العديد من المشاركين على ضرورة تخصيص ميزانيات أكبر لتطوير البنية التحتية الرقمية ودعم العمليات التكنولوجية، مما يضمن استدامة

230 . Johnson, R. M., & Lee, K. (2022). The impact of digital tools on organizational performance: Benefits and limitations. *Journal of Digital Innovation*, 29(4), 234-249.

231 . Miller, S. P., & Brown, T. L. (2021). Challenges in achieving optimal benefits from digital tools: The need for targeted improvements. *Journal of Digital Transformation*, 17(3), 145-160.

التحول الرقمي ويعزز من كفاءة العمل. هذا الاقتراح يعكس إدراك المشاركين لأهمية الاستثمار في التكنولوجيا لضمان فعالية الأدوات الرقمية.

ثانياً، اقترح بعض المشاركين تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية مشتركة بين الإدارات المختلفة لتبادل الخبرات والمعرفة حول استخدام الأدوات الرقمية. هذا التعاون يمكن أن يساعد في نشر أفضل الممارسات وتوحيد معايير العمل الرقمي، مما يعزز من فعالية استخدام الأدوات الرقمية عبر الإدارات المختلفة.

ثالثاً، شدد العديد من المشاركين على أهمية توفير تدريب مستمر وشامل لجميع الموظفين، بحيث يمكنهم مواكبة التحديثات التكنولوجية والتطورات في مجال الإعلام الرقمي. التدريب يجب أن يشمل ليس فقط الجوانب التقنية، ولكن أيضاً الاستراتيجيات الفعالة لاستخدام الأدوات الرقمية في العمل اليومي. هذا الاقتراح يعكس الحاجة الملحة لتأهيل الموظفين بشكل مستمر لضمان استخدام فعال للأدوات الرقمية.

رابعاً، أشار بعض المشاركين إلى الحاجة لتحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك توفير أجهزة حديثة واتصالات إنترنت عالية السرعة. يضمن ذلك أن تكون الأدوات الرقمية فعالة ويمكن الاعتماد عليها في جميع الأوقات، مما يساهم في تحسين الأداء العام للإدارات العمومية.

خامساً، اقترح بعض المشاركين إنشاء برامج تحفيزية تشجع الموظفين على تبني الابتكار واستخدام الأدوات الرقمية بطرق جديدة ومبتكرة. يمكن أن تشمل هذه البرامج مكافآت للموظفين الذين يظهرون إبداعاً في استخدام التكنولوجيا لتعزيز كفاءة العمل، مما يعزز من روح الابتكار والتطوير المستمر داخل الإدارات.

أخيراً، أكد بعض المشاركين على ضرورة التعامل مع مقاومة التغيير من قبل بعض الموظفين من خلال التوعية بفوائد التحول الرقمي وإشراكهم في عملية التغيير بشكل أكبر. يساعد ذلك في تقليل المخاوف وزيادة قبول التكنولوجيا الجديدة، مما يساهم في تحقيق تحول رقمي ناجح وشامل.

بالمجمل، تعكس هذه النتائج والتعليقات أن هناك رضا عاماً عن استخدام الأدوات الرقمية في الإدارات العمومية المغربية، ولكنها تشير أيضاً إلى وجود تحديات تحتاج إلى معالجة. تحسين البنية التحتية، توفير التدريب المستمر، وتعزيز ثقافة الابتكار والتغيير هي خطوات حاسمة لتحقيق أقصى استفادة من الأدوات الرقمية وضمان تحسين التواصل المؤسسي داخل الإدارات العمومية.

خاتمة

توضح الدراسة أن الفئة العمرية 25-34 سنة هي الأكثر تواجداً في الوظائف التي تتطلب استخدام الإعلام الرقمي، مما يعكس ميل الشباب إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في بيئة العمل. هذا الاتجاه يعززه تواجد نسبة كبيرة من المشاركين الذكور والإناث، مما يشير إلى مشاركة فعالة ومتوازنة من الجنسين

في استخدام الأدوات الرقمية. التعليم الجامعي السائد بين المشاركين يعزز من تقبلهم واستخدامهم للتكنولوجيا، حيث أظهر معظم المشاركين استعدادًا كبيرًا لتبني الأدوات الرقمية.

استخدام البريد الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل واسع يعكس الاعتماد الكبير على هذه الأدوات في تحسين التواصل الداخلي والخارجي. الأدوات الرقمية الأخرى مثل منصات التفاعل الفوري وإدارة المشاريع تستخدم أيضًا بشكل ملحوظ، مما يعزز من كفاءة العمليات الإدارية. نسبة استخدام الأدوات الرقمية في العمل اليومي تتراوح بين عالية إلى متوسطة، مما يشير إلى توجه إيجابي نحو زيادة الاعتماد على هذه الأدوات لتعزيز التواصل المؤسسي.

الإعلام الرقمي يساعد في تحسين كفاءة التواصل الداخلي وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل الإدارة. هذه الأدوات تسهم في زيادة رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة وتسهل تبادل المعلومات بين الموظفين، مما يعزز من كفاءة العمل الجماعي والتعاون بين الفرق المختلفة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تقنية وبشرية تحتاج إلى معالجة لتحقيق الاستفادة القصوى من الإعلام الرقمي.

التحديات الرئيسية تشمل نقص التدريب، قلة الدعم التقني، والبنية التحتية غير الكافية. هذه التحديات تعيق تحقيق الفعالية الكاملة للأدوات الرقمية في بيئة العمل. للتغلب على هذه التحديات، أوصى المشاركون بتوفير دورات تدريبية مكثفة، تحسين البنية التحتية التقنية، وتعزيز الدعم التقني. تشجيع ثقافة الابتكار والتغيير يعد أيضًا خطوة ضرورية لتعزيز استخدام الأدوات الرقمية بشكل فعال.

تقييم التجربة العامة مع استخدام الأدوات الرقمية يشير إلى رضا عام بين الموظفين، رغم وجود بعض التحديات التي تعيق تحقيق الفعالية الكاملة. التعليقات والاقتراحات الإضافية تؤكد على ضرورة تخصيص ميزانيات أكبر لتطوير البنية التحتية الرقمية، تنظيم ورش عمل لتبادل الخبرات، وتوفير تدريب مستمر للموظفين. تحسين البنية التحتية التقنية وتشجيع ثقافة الابتكار يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين استخدام الأدوات الرقمية داخل الإدارات العمومية.

بشكل عام، تجمع الدراسة على أن الإعلام الرقمي يلعب دورًا محوريًا في تحسين التواصل المؤسسي وتعزيز الشفافية والكفاءة في الإدارات العمومية المغربية. لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الأدوات، يجب معالجة التحديات القائمة من خلال توفير التدريب والدعم المستمر، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز ثقافة الابتكار والتغيير داخل الإدارات. هذه الإجراءات ستساهم في تحقيق تحول رقمي ناجح وشامل، مما يعزز من جودة الخدمات المقدمة ويزيد من رضا المواطنين عن الأداء الإداري.

قائمة المراجع والمصادر

- اروباح رحاب. دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع أداء الإدارة العمومية خلال جائحة كورونا. مجلة القانون والأعمال الدولية، 2020. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/46onF40>

- الباروني، طارق حسين محمد. (2006). الشفافية الإدارية وتأثيرها على سلوك وكفاءة العاملين: دراسة ميدانية على المصارف الأهلية. (أطروحة ماجستير). جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
- بوسن، سالم محمد سالم. (2022). العلاقات العامة الرقمية ودورها في إدارة الصورة الذهنية للمؤسسات التجارية. مجلة بحوث الاتصال، مج. 6، ع. 12، ص ص. 199-213. تم الاسترجاع من: <https://search.emarefa.net/detail/BIM-1556050>
- بن عمروش، فريدة؛ جاب الله، حكيمة. الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير الخدمة العمومية: دراسة في الآليات والأبعاد. مجلة علوم الإنسان والمجتمع، م. 10، ع. 02، 2021، ص. 109-139.
- راما حسين اسحق. التحول الرقمي وأثره على تحسين رضا المواطن عن جودة الخدمات الحكومية: دراسة ميدانية لمركز خدمة المواطن الإلكتروني. جامعة الشام الخاصة SVU، سوريا، 2022، دراسة غير منشورة.
- زعنون، عبد الرفيق. البيروقراطية الرقمية: تأثيرات رقمنة الخدمات العمومية في المغرب. مبادرة الإصلاح العربي، 2023. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/4ffdbv>
- مراد جفري. الثورة الرقمية وتأثيراتها على الإدارة العمومية بالمغرب. مجلة قانونك، العدد 1، يناير-مارس 2017. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/46oa6Bw>
- Aitamurto, T. (2015). Crowdsourcing as a Knowledge-Search Method in Digital Journalism: Ruptured ideals and blended responsibility. Digital Journalism, 4(2), 280–297.
- Benabdelhak, K. (2022). La digitalisation, levier de simplification des procédures au sein de l'administration publique marocaine. Revue Internationale du Chercheur, 3(4), 109-124.
- Bertot, J. C., Jaeger, P. T., & Grimes, J. M. (2010). Using ICTs to create a culture of transparency: E-government and social media as openness and anti-corruption tools for societies. Government Information Quarterly, 27(3), 264-271.
- Bonsón, E., Torres, L., Royo, S., & Flores, F. (2012). Local e-government 2.0: Social media and corporate transparency in municipalities. Government Information Quarterly, 29(2), 123-132.
- Brennen, S., & Kreiss, D. (2016). Digitalization and Digitization. In The International Encyclopedia of Communication Theory and Philosophy (pp. 556-570).
- Brown, L. (2020). Digital media usage across organizational hierarchies. International Journal of Digital Media, 22(2), 88-90.
- Brown, L., & Green, T. D. (2021). Effective training strategies for digital tools: Enhancing employee skills and performance. Journal of Workplace Learning, 33(5), 345-360.
- Boulianne, S. (2020). Twenty Years of Digital Media Effects on Civic and Political Participation. Communication Research, 47(7), 947-966.
- Büyüközkan, G., & Göçer, F. (2018). Digital supply chain: Literature review and a proposed framework for future research. Computers in Industry, 97(4), 157-177.
- Bygstad, B., & Aanby, H. P. (2010). ICT infrastructure for innovation: a case study of the enterprise service bus approach. Information Systems Frontiers, 12(3), 257-265.
- CentralSquare. (2020). Strengthening internal communications for a stronger community. CentralSquare, p. 3.
- Cooper, C., Kurland, N., & Gephart, R. P. (2020). Telecommuting, professional isolation, and employee development in public and private organizations. Journal of Organizational Behavior, 23(4), 511–532.
- Criado, J. I., Sandoval-Almazan, R., & Gil-Garcia, J. R. (2013). Government innovation through social media. Government Information Quarterly, 30(4), 319-326.
- Dunleavy, P., Margetts, H., Tinkler, J., & Bastow, S. (2008). Digital Era Governance: IT Corporations, the State, and E-Government. Oxford University Press, pp. 45-60.
- Gil-Garcia, J. R., & Pardo, T. A. (2005). E-government success factors: Mapping practical tools to theoretical foundations. Government Information Quarterly, 22(2), 187-216.

- Gomes, J. V., & Romão, M. B. (2024). Digital Transformation in Public Administration. In C. Popescu & P. Yu (Eds.), *Intersecting Environmental Social Governance and AI for Business Sustainability* (pp. 289-315).
- Jean-Paul A. Yaacoub, Hassan N. Noura, Ola Salman, Ali Chehab, Ethical hacking for IoT: Security issues, challenges, solutions and recommendations, *Internet of Things and Cyber-Physical Systems*, Volume 3, 2023, P 280-308.
- Johnson, R. M., & Lee, K. (2022). The impact of digital tools on organizational performance: Benefits and limitations. *Journal of Digital Innovation*, 29(4), 234-249.
- Kane, G. C., Palmer, D., Phillips, A. N., Kiron, D., & Buckley, N. (2015). Strategy, not technology, drives digital transformation. *MIT Sloan Management Review*, 14(1), p. 3.
- Kitsios, F., Kamariotou, M., & Mavromatis, A. (2023). Drivers and Outcomes of Digital Transformation: The Case of Public Sector Services. *Information*, 14(1), 43-45.
- Laumer, S. (2016). Resistance to digital change. In *Understanding Employee Resistance to Digital Change*, Springer, pp. 1-5.
- Lievrouw, L. A. (Ed.). (2022). *What's Next? How Digital Media Shapes Our Society*. UCLA School of Education & Information Studies. Retrieved from: seis.ucla.edu
- L'intégration des TIC dans les services publics : le cas des projets numériques des Métropoles. (2022). *Cairn.info*, p. 60-62.
- Lyon, L., & Cameron, G. T. (2004). A relational approach examining the interplay of prior reputation and immediate response to a crisis. *Journal of Public Relations Research*, 16(3), 213-241.
- Martinez-Sala, A. M., & Martinez-Linares, J. (2016). Integrated communication 2.0 in municipal administration. *El Profesional de la Información*, 25(3), 411-417.
- Miller, S. P., & Brown, T. L. (2021). Challenges in achieving optimal benefits from digital tools: The need for targeted improvements. *Journal of Digital Transformation*, 17(3), 145-160.
- Noe, R. A. (2010). *Employee Training and Development* (5th ed.). New York, NY: McGraw-Hill Irwin. Pages 45-50.
- Petrescu, M. (2019). Reaping the benefits of digital transformation through Public-Private Partnership: A service ecosystem view applied to healthcare. *Global Public Policy and Governance*, 1748.
- Slack. (2024). A crash course on the art of external business communication. Retrieved from <https://www.slack.com>
- Smith, J. A. (2022). Overcoming cultural barriers to digital adoption: Strategies for fostering innovation in the workplace. *Journal of Business Technology*, 48(3), 112-127.
- Tayazime, J., & Moutahaddib, A. (2021). La transformation digitale de l'administration publique au Maroc: La perception des usagers particuliers. *Revue Management et Avenir*, 2021/6 (N° 62), 103-120.
- United Nations Department of Economic and Social Affairs. (2021). Digital Inclusion | Division for Inclusive Social Development (DISD). Retrieved from <https://social.desa.un.org>
- UNICEF. (2024). Digital Literacy. Retrieved from UNICEF
- Vial, G. (2019). Understanding digital transformation: A review and a research agenda. *The Journal of Strategic Information Systems*, 28(2), 118-144.
- West, D. M. (2005). *Digital Government: Technology and Public Sector Performance*. Princeton University Press, pp. 45-60.
- Yaqub, M. Z., & Alsabban, A. (2023). Knowledge sharing through social media platforms in the Silicon Age. *Sustainability*, 15(8), 6765.

الصورة بين الدلالة والوظيفة

(دراسة في المفهوم والوظائف)

The Image Between Signification and Function

(A study on the concept and functions)

محمد بدري: طالب باحث في الصحافة والإعلام الرقمي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

الحسين كتابي: طالب باحث في الصحافة والإعلام الرقمي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

تأطير: الدكتور مصطفى المريط، أستاذ جامعي لعلوم الإعلام والاتصال بجامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

ملخص البحث

ي تتبع هذا البحث التطورات التي عرفها مفهوم الصورة عبر السياقات التاريخية والفلسفية. إذ يسعى إلى رصد تحولات مفهوم الصورة وأدوارها عبر العصور، بدءاً من شكوكية أفلاطون وصولاً إلى واقعية بودريار الفائقة، وكشف الأدوار المتعددة للصورة في الإعلام والتربية والفن والفضاء الرقمي. تم اختيار الموضوع لحضوره الطاع في الإعلام الرقمي والثقافة المعاصرة، والحاجة إلى دراسات تجمع بين الجذور الفلسفية والسيمولوجية لفهم الصورة ووظائفها الرمزية والمعرفية. تكشف النتائج الرئيسية عن سيولة المفهوم، وتحوله من انعكاس سلبي للواقع إلى منتج نشط للمعنى، وتتوزع أنماطه. وتخلص الدراسة إلى التأكيد على الطبيعة المزدوجة للصورة كمنتج ثقافي وبناء تكنولوجي، مع الإشارة إلى آفاق بحثية مستقبلية في مجالات مثل الواقع المعزز والذكاء الاصطناعي.

كلمات مفتاحية: الصورة - فلسفة الصورة - السيمولوجيا

Abstract :

This study examines the concept of the image by tracing its evolution through historical and philosophical contexts. It explores shifts in its meaning and roles, from Plato's skepticism to Baudrillard's hyperreality, and highlights its functions in advertising, education, art, and the digital sphere.

The research was chosen due to the image's central role in digital media and culture, and the need to connect philosophical and semiotic perspectives. Findings reveal the fluidity of the concept, its shift from passive reflection to active meaning production, and its dual nature as a cultural product and technological construct.

1. مقدمة:

الإنسان كائن أيقوني؛ إذ لا يكتفي بالكلمات اللفظية والمكتوبة للتعبير عن ذاته والعالم، بل يعتمد، وبشكل مفرط، على الصور والعلامات والرموز، سواء في التواصل أو التفكير أو التخيل. فالصورة ليست فقط أداة نستخدمها، بل جزء جوهري من كياننا وطريقة وجودنا في العالم، ولهذا صنعنا عالما متخما بالرموز والأعلام والشعارات والصور..

ولما كانت الصورة نتاجا إنسانيا مشتركا، فقد تعددت رموزها، واختلفت دلالاتها، وتنوعت أنساقها الثقافية والمعرفية. فكل صورة تحيل إلى نظام من القيم والمعاني الخاصة بسياقها الاجتماعي والتاريخي. وعلى الرغم من طابعها الكوني وقدرتها الظاهرة على تجاوز الحدود اللغوية، فإن مفاتيح دخول عوالمها لا تكون ممكنة بمعزل عن معرفة الرموز التي تتشكل منها. ذلك أن الصورة لا تنفصل عن ثقافة منتجها. فهي نسق دلالي لا يفهم إلا في ضوء خلفية معرفية تأويلية.

فلا معرفة بدون معرفة العلامات، ولا معرفة للعلامات بدون علامات للمعرفة*.

ولأننا اليوم نعيش في حضارة بصرية طاغية، متخمة بالرموز والعلامات، حيث تنتج ملايين الصور يوميا، وتستهلك بسرعة، ويعاد مشاركتها خارج سياقها، فإن قدرتنا على التمييز والفهم تضعف، مما يجعل من الضروري إعادة التفكير في وظيفة الصورة، وكيفية تفكيك سلطتها الرمزية.

وبداية بالصورة كوثيق، ومرورا بها كعرض وتزيين، وصولا إليها كتمويه وإخفاء، أصبحت تفرض نفسها كفاعل قوي في مجالات عدة كالإعلام، والسياسة، والدين، والهوية. لقد تحولت الصورة من عنصر موثق للحدث إلى وسيط مستقل ينتج المعنى ويعيد تشكيل الواقع.

انطلاقا من هذه الأهمية التي تحظى بها الصورة، تتجلى الإشكالية المحورية التي تسعى هذه الدراسة إلى مقاربتها في السؤال الآتي: كيف تطور مفهوم الصورة عبر العصور، وما الوظائف التي باتت تضطلع بها في ظل التحولات المعاصرة؟

من هنا تبرز تساؤلات جوهرية حول تطور مفهوم الصورة واستخداماتها:

- هل كانت ملازمة للصورة منذ بداياتها الأولى، أم أنها وليدة تحولات اجتماعية وثقافية واقتصادية

معاصرة؟

* قوله أوردها الدكتور مصطفى المريط أستاذ علوم الإعلام والاتصال والصحافة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول بوجدة المغرب، في محاضرة له في وحدة سيميولوجيا الصورة لمسلك ماستر الصحافة والإعلام الرقمي في الدورة الربيعية للموسم الجامعي 2024-2025.

- هل كانت الصورة تفهم دائماً بوصفها وسيطاً ناقلاً للمعنى، أم أن النظرة إليها كانت تختلف باختلاف المرجعيات الفلسفية والثقافية والتاريخية؟

- كيف تباينت تمثلاتها عبر العصور، إلى أن أصبحت اليوم قوة رمزية طاغية؟
سنسعى من خلال هذه الدراسة إلى تتبع هذا المفهوم السائل*، الذي يتغير بتغير السياقات التاريخية والمعرفية والتكنولوجية، ونرصد تحولاته الكبرى عبر العصور، من بداياته البدائية المرتبطة بالتعبير الرمزي الأول، إلى ماهيته المعقدة في عصر هيمنة الميديا.

وبعد هذا التتبع، سننتقل إلى محاولة تحديد وظائف الصورة، ليس باعتبارها شكلاً مرئياً فقط، بل بوصفها أداة للتفكير، ووسيطاً للتواصل، وحاملاً دلالياً قادراً على التأثير في الإدراك وتمثل الواقع.

متوسلين في تحقيق المطلوب وبلوغ الغاية بالمنهج الوصفي، معتمدين على استقراء الأدبيات النظرية والفكرية التي تناولت مفهوم الصورة ووظائفها، وذلك بهدف تفكيك البنية المفاهيمية للصورة، واستجلاء أدوارها.

ولما كان لكل غاية خطة تنظم مراحل بلوغها، فقد ارتأينا تنظيم هذه الدراسة وفق التصميم التالي:

المبحث الأول: نتناول فيه محطات تشكل مفهوم الصورة، وما طرأ عليه من تحولات دلالية عبر العصور؛

المبحث الثاني: نعرض فيه لأنواع الصور ووظائفها، باعتبارها وسيطاً حاملاً للمعنى، ومكوناً أساسياً في عملية التواصل.

2. تأملات في الجذور والمعاني:

1.2 في البدء كان اللاهوت:

من منظور تاريخي، حظيت الصورة بسبق كبير عن الكتابة. وهكذا كان للعصر الحجري القديم صوره السحرية في غياب لوجود الكتابة. ولم تكن الكتابة في البداية إلا رسماً بيانياً؛ وهو ما تشهد عليه الحضارة الصينية. وحتى بعد ظهور الكتابة -التي كانت حكراً على طبقة محظوظة- ظلت الصور تنمو بكيفية مزدهرة²³².

فليست الصورة إذا شيئاً حديثاً، أو وليدة التطورات التكنولوجية الحديثة، وإنما وجودها مرتبط بوجود الإنسان الذي أنتجها في حياته البدائية، غير أنها اتخذت أشكالاً متعددة، حسب إمكانيات كل فترة،

* لا نقصد بوصفنا لمفهوم الصورة بـ"السائل" الإحالة إلى ما ذهب إليه صاحب "السلسلة السائلة"، بل نستعير من خصائص المادة السائلة قدرتها على التشكل وفق القالب الذي توضع فيه. فالصورة، كمفهوم، لا تستقر في شكل ثابت أو تعريف واحد، بل تتعدد بتعدد الحقول المعرفية والثقافية والفكرية وتتأثر بنتائج الحقبة الزمنية التقنية.. ولهذا، سنسعى في هذا البحث إلى تتبع تشكلات هذا المفهوم وتحولاته عبر التاريخ. (الباحثان)

²³² الصورة، جوديت، لازار، ترجمة حميد سلاسي، مجلة علامات، العدد 5، 1996، ص 126-135. <https://2u.pw/1wiOM> تم الاطلاع بتاريخ

وخصوصيات كل عصر، ترفل في تحول دائم، تتكيف مع الظروف، وتعيد تشكيل نفسها بحسب خصوصيات كل عصر وإمكاناته. حتى صارت مرآة حية لتطور الإنسان، وأداته المتجددة للتعبير عن نفسه والعالم والتفاعل معه.

وإذا كان بعض الباحثين²³³ قد اعتبر أن الصورة مرت بخمس مراحل شكلت منعطفات أساسية في تاريخها الطويل، وهي باختصار شديد:

- **الصورة البدائية:** وتتجلى في صور الكهوف والصخور حيث يتطابق الجسد والروح معا في غياب تام للمكان؛
 - **مرحلة ظهور الحضارات:** وترميز الإله وتحول الصورة إلى أيقونة ودخولها للمعابد؛
 - **ظهور السوق:** حيث تم فك علاقة الصورة/المعبد، وفقدت قدسيته بظهور الطباعة؛
 - **ظهور التقنية:** بظهور فن الحفر والفتوغرافيا عام 1826؛
 - **المرحلة الراهنة:** حيث تمر الصورة بنقلة نوعية تتجلى في التطور التكنولوجي الرهيب للعصر.
- إضافة إلى الباحث دونالد لوي (Donald M. Lowe) في كتابه "تاريخ الإدراك البرجوازي" أشار إلى أن هنالك تاريخا للإدراك، وللطبقات الاجتماعية طرقها الخاصة في إدراك العالم، ويزعم أن كل مرحلة تاريخية تختلف في تدرج فهمها.

وقد قسم لوي تاريخ [الصورة] الأوروبي إلى خمس مراحل، في **المرحلة الأولى:** العصور الوسطى - كان السمع واللمس أكثر أهمية من النظر، **والمرحلة الثانية:** عصر النهضة - احتل النظر المكانة الأولى في تسلسل نظام الإدراك، أما **المرحلة الثالثة:** فتعود إلى ملكية المجتمع وأهمية تمثيل الآخرين في المكان [وفي هذه المرحلة، كان تمثيل الأشخاص (مثل الملوك والنبلاء) في الأعمال الفنية يستخدم لإظهار السيطرة الاجتماعية ولإضفاء شرعية السلطة. كانت هذه الصور تعتبر رموزا للهيبة والسلطة أكثر من كونها مجرد تجسيد للواقع كما هو.]. تمثل **المرحلة الرابعة:** المجتمع البرجوازي، وتتميز هذه المرحلة بـ "توسيع مدى النظر" (مثلا عن طريق الاختراعات، كالتصوير الفوتوغرافي). **المرحلة الخامسة:** والأخيرة القرن العشرين - فيعرفها لوي بأنها مرحلة "الشركات الرأسمالية"، مجتمع الاستهلاك البيروقراطي، وتشكيل الثقافة الإلكترونية، واستقراء الصورة والصوت.²³⁴

²³³ **ثقافة الصورة،** عادل، السوي، مجلة الثقافة الأدبية فصول، ندوة عدد 62، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2003، ص ص 99-100 (بتصرف).

تم الاطلاع عليه عبر الرابط <https://2u.pw/nEZMv> بتاريخ 11.04.2025.

²³⁴ **سلطة الصورة في وسائل الإعلام: مداخل تأسيسية،** سارة، الصاوي، دراسات إعلامية، المعهد المصري للدراسات، دجنبر 2022، ص 16. تم الاطلاع عليه عبر الرابط <https://eipss-eg.org> بتاريخ 11.04.2025.

ما بين [...] من إضافة الباحثين.

إلا أننا نميل في هذا البحث إلى اعتماد التقسيم* الذي ذهب إليه ريجيس دوبيري** (Régis Debray) لمراحل تاريخ الصورة، فهو يقترح تقسيماً لتاريخها إلى ثلاث مراحل رئيسية، ترتبط كل واحدة منها بنمط خاص من الوسائط والتقنيات والمعاني. يقول في هذا الشأن: "إن القطاعات الواسطية الثلاث (الكتابة والطباعة والسمعي البصري) تفرز في زمن الصور ثلاث قارات متميزة: الصنم والفن والبصر. ولكل منها قوانينها، وكل خلط بينهما يؤدي إلى غموض لا جدوى منه²³⁵ ... وكل واحد من هذه العصور يرسم وسطاً حياتياً وفكرياً له ترابطاته الداخلية الضيقة، ونظاماً بيئياً للرؤية، ومن ثم أفق انتظار معين للنظر.²³⁶ وتتجلى هذه العصور في:

- **عصر الخطاب (Logosphère)** : ويعني به عصر الأصنام بالمعنى العام للكلمة، كما تعبر عنها الكلمة الإغريقية éidolon (صورة) وقد بدأ من عصور ما قبل التاريخ إلى اختراع الطباعة. والصنم *idole* حسب تعريف ريجيس دوبيري هو اختصار للمثال الزمني، فهو صورة زمن جامد وإغماء أبدية. في العصر الأول لم يكن الصنم مسألة جمالية وإنما دينية، ولهذا له رهانات ذات طابع سياسي مباشر.²³⁷

الصنم هنا ليس فقط بمعناه الديني الضيق (تمثال معبود)، بل هو صورة تعاش كحضور حقيقي للشئ المصور، لهذا كان الناس يخشونها، يبجلونها. في هذه المرحلة، كان الجسد والنُصب والجدران والنقوش بمثابة الوسائط المركزية التي حملت الصور والرموز. لم تكن الصورة مجرد تمثيل بصري للواقع، بل كانت تفهم كـ "حضور" رمزي للشئ ذاته، مثل الصنم أو الأيقونة. من هنا، ارتبطت الصورة بالمقدس، واحتفظت بقوة طقسية وروحية، تجعل منها شيئاً يهاب أكثر مما يشاهد، أي سيطرة الديني على الجمالي.

- **عصر الكتابة (Graphosphère)** : أو عصر الفن والذي يمتد من المطبعة إلى التلفزيون بالألوان، والتي تبدو لنا أكثر وجاهة من الصورة الفوتوغرافية أو السينما... ولقد ضمنت مرحلة الفن الانتقال من اللاهوتي إلى التاريخي. أو إذا شئنا من الإلهي إلى الإنساني باعتباره مركزاً مرجعياً. في هذا العصر، أصبح الورق والكتب والمطبعة الوسيط الأساسي لنقل الصور. وقد تراجعت آنذاك السلطة السحرية والقدسية التي كانت تحظى بها الصورة، لتحل محلها وظيفة معرفية وتفسيرية. فالصورة

* ومرد هذا التفصيل، أن التقسيم الأول يجد شرعيته أكثر في مجال الفنون خاصة، أما التقسيم الثاني فإن "دونالد لوي" لم يكن دقيقاً في تغليب السمع واللمس على البصر في أي مرحلة تاريخية معينة، فالنظر يأتي قبل الكلمات، والطفل يميز قبل أن يتكلم. لذلك فالنظر هو الذي يؤسس مكاناً في العالم المحيط بنا، في حين ينتمي التقسيم الثالث إلى مجال دراستنا باعتباره تمخض عن نظرية ميديولوجية اهتمت بتاريخ الوسائط ومراحلها الكبرى. (الباحثان) ريجيس دوبيري (1940) فيلسوف فرنسي، وصحفي، ومسؤول حكومي سابق، وأكاديمي معروف بنظريته في الميديولوجيا، وهي نظرية نقدية في انتقال المعنى الثقافي في المجتمع البشري على المدى البعيد، وتعتبر كتبه مرآة لتحليل التقلبات السياسية والفكرية التي شهدتها الثقافة الغربية منذ منتصف القرن العشرين إلى يومنا هذا. صدر له أكثر من 40 كتاباً أثارت معظمها جدلاً واسعاً حين صدورها..

²³⁵ **حياة الصورة وموتها**، ريجيس، دوبيري، ترجمة فريد الزاهي، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، ط1، 2024، ص 181 تم الاطلاع والتحميل من موقع مؤسسة هنداوي عبر الرابط: <https://2u.pw/RiPWW>

²³⁶ ريجيس دوبيري، نفسه، ص 182.

²³⁷ ريجيس دوبيري، نفسه، ص 185.

بانت مرافقة للنص، تستخدم لتوضيح الأفكار ودعم الخطاب التعليمي أو العلمي، وتخضع لمنطق اللغة والمنظومات المعرفية.

- عصر الشاشة (Vidéosphère) : في هذا العصر تولت الدائرة الاقتصادية لوحدها قيمة وتوزيع الصورة. فأضحت المسألة مسألة قدرة شرائية.²³⁸ أي أن سلطة السوق هي التي بانت تتحكم في مصير الصور، فالصورة تحررت من سلطة المقدس (العصر الأول)، وسلطة الذوق والجمال (العصر الثاني)، لتخضع أخيرا لسلطة السوق.

وهنا، تحررت الصورة من حدود الثبات، لتصبح مبتذلة، متكررة، وسريعة الاستهلاك. لم تعد الصورة تنقل الواقع فحسب، بل أصبحت تصنعه وتعيد تشكيله. إنها صورة-حدث وصورة-سلعة، تستخدم للإقناع والترفيه والتسويق، فهي أداة فعالة في السيطرة الرمزية على الأفراد والمجتمعات.

ولهذا أطلق ندائه في آخر صفحات كتابه حياة الصورة وموتها قائلا: "إن الظهور الفجائي للمال في مجال الصورة، وللصورة في مجال الإقناع الجماهيري؛ يساهم في تحلل الفضاء المدني داخل الفضاء الاقتصادي، ويربط أكثر المساواة في الحقوق باللامساواة الفعلية، ويخصص الوظائف القيادية لمن هم أكثر غنى".²³⁹

إن هذه الكلمات تكشف عن مأزق الإنسان المعاصر، فدخل المال إلى مجال الصورة لم يؤد فقط إلى تشويه وظيفة الصورة الرمزية، بل ساهم في الإضرار بالفضاء المدني نفسه، عبر إخضاعه للمعايير الاقتصادية بدل المعايير الديمقراطية. فمن يمتلك الثروة يمتلك القدرة على إنتاج الصور، والتحكم في الخطاب الرمزي الموجه للجماهير، وبالتالي احتكار النفوذ الرمزي والقيادة الاجتماعية.

إن هذه المراحل الثلاث يلخصها ريجيس في عبارته المقتضبة "في البدء كان اللاهوت ثم الجماليات، ثم الاقتصاد".²⁴⁰

2.2 سيرة المفهوم: من الكهف إلى الشاشة:

إذا كان إدغار موران قد تحدث عن "هجرة المفاهيم" في إشارة إلى تحول المعاني وترحالها بين الحقول المعرفية، فإننا نستعير منه هذا التصور لنقول بـ"سيرة المفهوم" في إشارة إلى التطور التراكمي للمفاهيم - فإذا كان الثابت في العلم هو التغير المستمر، فإن المفاهيم بدورها تخضع لهذا المنطق، إذ لا تستقر على حال، بل تتطور باستمرار تبعا لتحولات المعرفة - ومفهوم الصورة، منذ أفلاطون، مر بمراحل متعددة وانتقالات دلالية عميقة، جعلته يتراوح بين الشبهة والاعتراف، بين المحاكاة والوهم.

فالصورة لها معان شتى، وهي عند الفلاسفة جسمية ونوعية، والنوعية تمام حقيقة الشيء وماهيته، ومن أقوالهم: صورة الشيء هي ماهيته التي بها هو ما هو.²⁴¹

²³⁸ حياة الصورة وموتها، ريجيس، دوبري، مرجع سابق، ص 182.

²³⁹ ريجيس دوبري، نفسه ص 296.

²⁴⁰ ريجيس دوبري، نفسه، ص 184.

وإذا كانت الصورة، في معناها الفلسفي العام، تحيل إلى ماهية الشيء وحقيقته، فإن هذا الفهم لم يكن محل إجماع بين الفلاسفة، بل خضع لتحولات عميقة باختلاف المواقف من العلاقة بين الصورة والحقيقة. وقد كان أفلاطون من أوائل من عبروا عن موقف حاسم من الصورة، حيث شكك في قدرتها على نقل الحقيقة، بل اعتبرها أداة تزييف وخداع.

ترتبط رؤية أفلاطون الخاصة حول الصورة بنظرته العامة حول الفن والإبداع، فقد نبع اتهامه الشهير للشعراء من تصوره بأن الصورة التي يقدمها هؤلاء غير مؤكدة، غير حقيقية، صور وهمية، ومن تم فهي تهدد الحقيقة والنظام في الدولة المثالية. ويعتبر أفلاطون أن الشاعر مجرد "صانع للصور البعيدة عن الحقيقة"، فالشعراء يقدمون صور السلوك الشرير الذي سيقوم الشباب بمحاكاتها، "لقد نظر أفلاطون إلى الفن عموماً وإلى الشعر خصوصاً على أنه يزيّف صورة الواقع ويقدم نموذجاً مشوهاً له، لذلك لجأ إلى فكرة المحاكاة في نقد الفن، والتي يقصد بها محاكاة العالم الحقيقي"²⁴².

في محاورته الشهيرة "الجمهورية"، يقدم أفلاطون ما يُعرف بـ"أسطورة الكهف"، حيث يتخيّل مجموعة من الأشخاص مقيدون بالسلاسل منذ ولادتهم داخل كهف مظلم، لا يرون سوى الجدار المقابل لهم. خلفهم نار تشتعل، ويمرّ أمامها أناس يحملون تماثيل وأشياء، فتنعكس ظلالها على الجدار، فيظنّ السجناء أن تلك الظلال هي الحقيقة. وحين ينجح أحدهم في التحرر والخروج من الكهف، يكتشف أن ما كان يراه طوال حياته لم يكن سوى أوهام وصور زائفة، وأن الواقع الحقيقي هو العالم خارج الكهف، حيث النور والمعرفة²⁴³.

تكشف هذه القصة رمزية الصورة عند أفلاطون، فهي ليست مجرد تمثيل بريء للواقع، بل قد تكون حجاباً يحجب الحقيقة ويستبدلها بأشباهاها. الصورة، وفق هذا التصور، لا تتقلل الواقع بل تضلل عنه، وهو ما يجعلها خطرة في نظر أفلاطون، خصوصاً حين تستخدم في الفن والشعر لتقديم محاكاة مشوهة للحقيقة، تغري الحس وتبعد العقل عن إدراك الماهيات.

غير أن للفيلسوف أرسطو **Aristotle** (384-322 ق.م) رأي آخر، فقد عظم من شأن الصورة، واشتهرت مقولته التي تؤكد استحالة التفكير في غياب الصورة؛ قائلاً "لا تعقل النفس أبداً من دون صور"²⁴⁴، فبالنسبة له، الصورة هي أداة معرفية تلعب دوراً في تمثيل الواقع والتفاعل معه. فبينما يرى

²⁴¹ مذاهب فلسفية قاموس ومصطلحات، محمد جواد، مغنية، دار الجواد، بيروت، ص214. تم الاطلاع عبر الرابط: <https://archive.org/> بتاريخ 12.04.2025

²⁴² جمهورية أفلاطون، فؤاد، زكريا، دار الوفاء، مصر، ط 1، 2004، ص163. <https://2u.pw/KoOx0>

²⁴³ أسطورة الكهف عند أفلاطون: حكاية الإنسان بين الجهل والمعرفة، وائل الشيمي، موقع منشور: <https://2u.pw/QkEsq> اطلع عليه بتاريخ 10.04.2025

²⁴⁴ الصورة في الحضارات القديمة: قراءة تاريخية، لامية، طالة، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 06، العدد 1 (2021)، ص: 320 (بتصرف) تم الاطلاع عليه عبر الرابط: <https://2u.pw/xwBJ7> بتاريخ 10.04.2025

أفلاطون أن الصورة تشوه الحقيقة، يعتبر أرسطو أن الصورة جزء لا يتجزأ من التفكير العقلي والتخيل. فالصورة بالنسبة له تعكس مكونات الحقيقة المادية وتساعد في الفهم والإدراك.

من وجهة نظرنا، فإن رفض أفلاطون للصورة قد يكون مبررا ضمن سياق مجتمعه الذي كان يخشى من سلطة المحاكاة على العقل الجماعي، لكنه يبدو غير متلائم مع العالم المعاصر حيث أصبحت الصورة جزءا لا يتجزأ من بناء المعنى. وبالتالي، فإن تصور أرسطو يقدم إمكانية أكثر انفتاحا لفهم الصورة كوسيط إدراكي وتكويني للوعي، لا كعدو للحقيقة.

وهكذا شهدت الحضارات لاحقا انفتاحا على الصور، حيث عرفت نوعا من التقبل والابتكار في مجال التمثيل البصري. غير أن هذا التوجه لم يدم طويلا، إذ سرعان ما اندلعت معارك دينية خلال القرنين الثامن والتاسع ميلاديين، أعادت الجدل حول شرعية الصور، وسارت في اتجاه ما عُرف بحركة تحطيم الأيقونات (*Iconoclasm*)^{*}، التي بلغت ذروتها خلال العهد البيزنطي، حيث اعتُبرت الصور خطراً على العقيدة وتم السعي إلى محوها من الفضاءات الدينية²⁴⁵.

فقد نشأت الأيقونة من اعتقاد يؤمن بقوة صورة أولى، تحافظ على خصائصها التجاوزية، وإن تم نسخها بشكل لا محدود، [هذا يعني أن الأيقونة وُلدت من إيمان عميق بأن هناك "صورة أصلية" مقدسة أو متعالية، تحتفظ بقيمتها وقديسيتها حتى لو تم نسخها آلاف المرات، لأن كل نسخة تظل مرتبطة روحيا بالأصل، وتحمل شيئا من سلطته أو حضوره الرمزي] وهذه الصورة، هي صورة المسيح، تم رسمها بطريقة فوق طبيعية²⁴⁶.

وقد كان هذا الاعتقاد العميق بقداصة الصورة وارتباطها الروحي بالمسيح، باعتباره الصورة الإلهية الأولى، هو ما أشعل فتيل حرب الأيقونات، حين اعتبر المعارضون أن تقديس الصور يفضي إلى عبادة الأصنام، وينافي مبدأ التوحيد، مما دفعهم إلى المطالبة بتحطيمها ومنع استخدامها في التعبد. ورغم أن البعض يرى أن هذا التحريم كان يشمل فقط الصور والأيقونات الدينية²⁴⁷، إلا أن هذا لا يلغي حقيقة أن الموقف من الصورة في تلك الفترات كان مشحونا بتوترات فكرية ودينية عميقة، تتجاوز مجرد رفض التمثيلات البصرية للرموز الدينية إلى التشكيك في الصورة كوسيط معرفي وجمالي.

* حرب الأيقونات هو مصطلح يشير إلى فترتين تاريخيتين من تاريخ الإمبراطورية الرومية، عارضت فيهما السلطات الكنسية والامبراطورية داخل الكنيسة الأرثوذكسية استخدام الصور والأيقونات الدينية. وقعت حرب الأيقونات الأولى بين عامي 726 و 787 تقريبا، أما حرب الأيقونات الثانية ف وقعت بين عامي 814 و 842 تقريبا. انظر الرابط: <https://2u.pw/2tb5i>

ويرجع البعض أن ظهور هذه الحروب جاء نتيجة التأثير بالشرعية الإسلامية التي كانت صريحة منذ البداية فيما يتعلق بالصورة. انظر الرابط: <https://2u.pw/IVb3M>

²⁴⁵ عصر الصورة السلبيات والإيجابيات، عبد الحميد، شاكر، عالم المعرفة، العدد 31، الكويت، يناير 2005 ص 79-84. المصدر:

<https://2u.pw/XF2Lf> الصورة، جاك، أومون، ترجمة: ريتا، الخوري، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط1، 2013. ص 227-228. المصدر: <https://2u.pw/zaj1w>. ما بين معقوفتين [..] من إضافة الباحثين.

²⁴⁷ انظر: حرب تحطيم الأيقونات وتأثيرها على العالم المسيحي على الرابط: <https://2u.pw/IVb3M>

لقد أدت الشكوك المحيطة بالإمكانات الخداعية (الإيهامية) للصور إلى ظهور حالة هائلة من الخوف المرضي من الصور **Iconophobia**،²⁴⁸ الأمر الذي أدى إلى ظهور فلسفة تحذر من الصور والرموز، وكان من بين أشهر هؤلاء الفلاسفة القديس أغسطين (354م-430م) **Saint Augustine** الذي حذر من تلك الرغبة البصرية التي تحول عقولنا بعيدا عن الاهتمامات الروحانية.

فأغسطين يحذر من الرغبة التي تتبع من الرؤية، من التعلق بالمظاهر والصور، والجاذبية الحسية لما يرى. ولهذا فهو يدعو إلى ضرورة تحكيم العقل وعدم الانجراف خلف ما تثيره الصورة من أوهام. وهو يعترف بدور الصورة في الفهم البشري ولكن يؤكد على ضرورة تصفيتها لتكون أكثر توافقا مع الحقيقة الإلهية.

فالصورة ليست وسيلة للحقيقة، بل خطر على الروح إذا لم تُضبط بالإيمان والعقل، "فالصورة...تستمر في الإحالة إلى واقع أصلي معين يوجد وراءها، فهي لا يمكنها أن تخلق الحقيقة، بل إنها تظل تتعلق بالمستويات الخاصة بالنسخ أو إعادة الإنتاج. إن الصورة تظل هكذا أحد المشتقات، ومن ثم لا يمكن الزعم بأنها أصيلة. إن الصورة من منح السماء، ومن الامتيازات الخاصة بها؛ ولذلك فإنها ينبغي أن تظل تحت إشراف العقل الواعي أو التألمي".²⁴⁹

وإذا كانت الصورة قد ووجهت بتحفظ عند القديس أغسطين، الذي رأى فيها مثارا للشهوة وتشبها للتأمل العقلي، فإن الفلسفة المعاصرة، كما لدى ميرلوبونتي، ستعيد الاعتبار للصورة باعتبارها وسيطا حيويا بين الذات والعالم.

ففي فلسفة موريس ميرلوبونتي (Maurice Merleau-Ponty)**، لا ندرك العالم من الخارج أو من موقع مجرد كما في الفلسفات العقلانية التقليدية، بل نعيشه من الداخل، من خلال جسدنا، الذي لا يختزل إلى مادة، بل هو "جسد-حي" يمتلك قدرة على الشعور، وعلى التفاعل النشط مع الأشياء.

ومن هذا المنظور، تصبح الرؤية فعلا مزدوجا: فهي ليست مجرد استقبال سلبي للصور، بل فعل تفاعلي يحدث عند نقطة تماس بين الذات الجسدية (المدركة) والعالم الخارجي (المدرّك). الجسد يرى ويرى في الآن ذاته، وهذا ما يجعل الرؤية فعلا مركبا ومفتوحا على التأويل²⁵⁰.

²⁴⁸ عصر الصورة السلبية والإيجابيات، عبد الحميد، شاكر: مرجع سابق، ص: 85.

* القديس أغسطين (أوريليوس أغسطينوس) ولد من 13 نوفمبر 354م وتوفي 28 أغسطس 430 م. فيلسوف من أصول أمازيغية ولد في "طاغاست" في أفريقيا الرومانية (سوق أهراس في الجزائر).. في 391 تم ترسيمه كاهنًا في أبرشية المدينة البحرية هيبو ريجيوس (عناية الآن في الجزائر). يعد أحد أهم الشخصيات المؤثرة في المسيحية الغربية.

²⁴⁹ عصر الصورة السلبية والإيجابيات، عبد الحميد، شاكر، مرجع سابق، ص 86.

** موريس ميرلوبونتي (Maurice Merleau-Ponty) : فيلسوف فرنسي يعتبر من أبرز مفكري الفلسفة الظاهرية في القرن العشرين. وُلد في 1908 وتوفي في 1961. يُعرف بمنهجيته الفلسفية التي تركز على الوعي الجسدي والإدراك الحسي، حيث اعتبر أن العالم لا يُعرف فقط من خلال التفكير المجرد، بل من خلال تجربتنا الجسدية الملموسة له. من أهم كتبه بنية السلوك (1942 م) وفينومينولوجيا الإدراك.

²⁵⁰ الصورة والإدراك السينمائي في فلسفة موريس ميرلوبونتي، أمين، أحمد، منير، قندوز، مجلة التدوين، المجلد 21 / العدد: 21 (2020)، ص 163.

المصدر: <https://2u.pw/cQH2H>

ولأن الصورة هي الفضاء الذي تتجلى فيه العلاقة بين ما يُرى وما لا يُرى، بين الذات والعالم، فإنها تمثل عند ميرلوبونتي المكان المثالي لتجسيد هذا التفاعل المعقد. الصورة ليست مجرد شكل أو تمثيل، بل هي تجربة حية تعبر عن تلاقي النظرة مع العالم، عن تداخل الوعي مع ما هو خارجي.²⁵¹

ويميز مورييس ميرلوبونتي، بين "الواقع" و"المرئي" تمييزاً دقيقاً يكشف عن محدودية إدراكنا الحسي. فالواقع، في جوهره، هو ما يوجد فعلاً، سواء تمكنت حواسنا من التقاطه أم ظل متوارياً خلف الحجاب. أما المرئي، فهو فقط ما يظهر لنا، ما تلتقطه أعيننا، وقد لا يكون إلا طبقة سطحية من الواقع أو انعكاساً جزئياً له. من هنا، يرى ميرلوبونتي أن المرئي يحمل في طياته اللامرئي، ويلمح إليه دون أن يكشفه كلياً، فالصورة لا تعكس الحقيقة بقدر ما تبرز رؤية المصور لها. وهكذا، لا يمكن اختزال الواقع فيما هو مرئي، لأن ما يرى ليس إلا زاوية محدودة من وجود أغنى وأكثر تعقيداً.

وهكذا، صارت الصورة منحازة، باعتبار أنها لا تعكس الواقع بقدر ما تعكس "رؤية" المصور للواقع. غير أننا نتساءل، إذا كان المصور متجسداً في "السلطة"، ألن تصبح الصورة أداة لفرض رؤيتها، ووسيلة لإنتاج خطاب بصري يخدم مصالحها، من خلال توجيه المتلقي نحو قراءة معينة للواقع تبدو "موضوعية"، في حين أنها محملة بغايات توجيهية ضببطية؟

هذا السؤال لا يمكن الإجابة عليه دون استدعاء الفيلسوف ميشيل فوكو (Michel Foucault)، فهو الذي رأى في الصورة أداة من أدوات ممارسة الضبط.

يرى فوكو أن السلطة لا تقتصر على القمع والمنع، بل إنها تقوم بدور مركزي في تشكيل أنماط المعرفة داخل المجتمع. فالعلاقات السلطوية تؤسس لما يعترف به كمعرفة شرعية، وتحدد بذلك الأطر التي يفكر من خلالها الأفراد. كما أن أنظمة المعرفة ليست محايدة، بل تنتج في سياق سلطوي، وتعيد بدورها إنتاج السلطة ذاتها، فيما يسميه فوكو "سلطة المعرفة".

ومن خلال مؤسسات اجتماعية مثل الصحافة، والتعليم، والمهن الطبية، تكتسب أنواع معينة من المعرفة مكانة رسمية وموثوقة، في حين تقصى أنواع أخرى من المعرفة وتهتمش.²⁵²

في المجتمعات الحديثة، بحسب فوكو، لم تعد السلطة تمارس فقط عبر وسائل القمع، بل أصبحت تمارس من خلال الإنتاج؛ إنتاج المعرفة، وإنتاج الذات أيضاً. فالدولة الحديثة لا تشكل فقط ما نعرف، بل تشكل أيضاً من نكون. إنها تنتج مواطنين وفق أنماط محددة من السلوك والمعرفة والانضباط، وغالباً

²⁵¹ عصر الصورة السلبية والإيجابيات، عبد الحميد، شاكر، مرجع سابق، ص 91-92.

²⁵² عبد الحميد، شاكر، نفسه، ص 104 (بتصرف).

ما تمارس هذه السلطة بطرق غير مباشرة عبر الجسد، فيما أطلق عليه فوكو مفهوم "السلطة الحيوية"، أي تلك السلطة التي تشغل على الحياة ذاتها، فتطوع الأجساد وتنظمها داخل منظومات الطاعة والانضباط.

ومن بين ما تعتمد عليه السلطة هو الصورة، فقد استخدمت الصور الفوتوغرافية في إنتاج ما أطلق عليه فوكو اسم الأجساد القابلة للتعليم أو الأجساد المطيعة *docile bodies* أو الأجساد المرنة في الدول الحديثة. إنهم المواطنون الذين يشاركون في الإيديولوجيا الخاصة بالمجتمع من خلال التعاون والرغبة في التوافق والانصياع. ويحدث هذا في مجموعة كبيرة من صور الميديا التي تقدم صوراً متجانسة خاصة بنا حول المظهر التام، والجسد السليم، والوضع الجسدي الملائم. ولأننا باعتبارنا مشاهدين لصور الإعلانات هذه لا نفكر غالباً في الطرائق التي تنشط من خلالها هذه الصور كنصوص أيديولوجية، فإن هذه الصور تكون لها قوة مميزة تؤثر في صورة الذات الخاصة بنا.²⁵³

فالصورة الحديثة، بحسب هذا التحليل، تخدم مشروعاً سلطوياً، حيث الرؤية = معرفة = سلطة.

وبالنظر إلى الصورة كأداة في يد السلطة، كما بين فوكو، تغدو الصورة وسيلة لإعادة إنتاج المعرفة وفق أنظمة مراقبة وضبط خفية، ما يجعلها تصبح أداة نفوذ رمزي... ومن هذا المنظور السلطوي، يمكن القول إن فلسفة فوكو حول الصورة مهدت الطريق لفلسفة بودريار، الذي سيذهب أبعد ممن سبقه ويكتشف أنه لم تعد الصورة مجرد وسيلة للهيمنة، بل أصبحت عالماً قائماً بذاته، يبتلع الواقع ويعيد إنتاجه على هيئة محاكاة زائفة.

تتبع جون بودريار ^{*} Jean Baudrillard مراحل تطور الصورة خلال مرحلة الحداثة، غير أن تحليله انصب بصورة رئيسة على الصورة في مرحلة العولمة، التي أصبحت تشكل واقعا موازياً للواقع الفعلي أو واقعا فائقاً *Hyperreality* كما يقول. ويقصد بـ"الواقع الفائق" ذلك الواقع الذي ينتج عبر الصور والإشارات بحيث يبدو أكثر واقعية من الواقع نفسه، ويؤدي إلى فقدان التمييز بين الحقيقة والخيال. ويحدد بودريار - وفق رؤيته الفلسفية - أربع مراحل من مراحل تطور الصورة من العصر الحديث وحتى نهاية القرن العشرين:

أ. الصورة تجسيد أو محاكاة فعلية للموضوع الخارجي: في هذه المرحلة، كانت الصورة تمثل شيئاً حقيقياً أو فكرة معينة. كان الهدف من الصورة هو الإشارة إلى شيء موجود في الواقع. الصورة كانت تربط بين الواقع والمفهوم أو المعنى الرمزي، وكانت قدرة الصورة على التزييف محدودة؛

²⁵³ عصر الصورة السلبية والإيجابيات، عبد الحميد، شاكر، مرجع سابق، ص 105.
* جان بودريار (27 يوليو 1929 - 6 مارس 2007)، هو فيلسوف فرنسي اجتماع ثقافي. يُشتهر بتحليلاته المتعلقة بوسائل الاتصال والثقافة المعاصرة والاتصالات التكنولوجية، بالإضافة إلى استنباطه مبادئ مثل المحاكاة والواقع المفرط. كتب بودريار عن مواضيع متنوعة، كالنزعة الاستهلاكية والأدوار الجنسانية والاقتصاد والتاريخ الاجتماعي والفن والسياسية الخارجية الغربية والثقافة الشعبية. من أكثر أعماله شهرة نجد *الإغراء* (1987) و *أمريكا* (1986) و *حرب الخليج لم تحصل* (1991).

ب. مرحلة التزوير أو تزييف الواقع: كانت الصور في هذه المرحلة تهدف إلى خلق نموذج مثالي للواقع أو الطبيعة عن طريق الإنتاج الصناعي الدقيق، وهو الشيء الذي أدى إلى تصدع الفوارق والتميزات بين الأصل ونسخته، يسمى بودريار هذه المرحلة بمرحلة النسق الأول للصورة المزيفة
First Order Simulacrum؛

ت. مرحلة الإنتاج الآلي المتسلسل: هنا بدأت الصورة في تكوين واقع خاص بها، حيث بدأت الصور لا تمثل فقط ما هو موجود في العالم الخارجي، بل بدأت في إنتاج واقع جديد. أصبحت الصور تشكل تجارب أو معاني تبتعد عن الواقع المادي. بدأت هذه المرحلة مع اكتشاف فن السينما وتطور تقنيات صناعة الصورة، تسمى هذه المرحلة بمرحلة النسق الثاني للصورة المزيفة
Second Order Simulacrum؛

ث. المرحلة الرابعة (اختفاء المصدر وصناعة الصورة مع الخبر): في هذه المرحلة، لم تعد الصورة مرتبطة بالواقع المادي أو حتى المعنى الرمزي. بدلاً من ذلك، أصبحت الصور هي الواقع نفسه، حيث أصبح العالم مليئاً بالصور التي تمثل الواقع بشكل افتراضي. أصبحت الصور تشكل الواقع من خلال وسائل الإعلام والتكنولوجيا، وأدى ذلك إلى غموض الحدود بين الحقيقة والخيال. تسمى هذه المرحلة بمرحلة النسق الثالث للصورة المزيفة Third Order Simulacrum؛²⁵⁴ وتظهر هذه المرحلة بوضوح في صناعة الأخبار والصور الإعلامية، حيث لا يتم تقديم الواقع كما هو، بل يعاد بناؤه بما يخدم أهدافاً معينة، سواء كانت أيديولوجية أو اقتصادية.

هذه المراحل توضح كيف أن الصور تطورت من مجرد تمثيل للواقع إلى أداة لخلق واقع جديد، وهو ما يعكس بشكل كبير تأثير وسائل الإعلام والتكنولوجيا على مفهوم الحقيقة.

في هذه المرحلة، يصبح الحديث عن "زوال الواقع" أمراً محورياً في فكر بودريار، إذ لم يعد هناك واقع يمكن الرجوع إليه خارج الصور، بل هناك محاكاة دائمة تنتج ويعاد إنتاجها من خلال الوسائط الرقمية والإعلامية، إلى درجة أن الواقع يصبح تابعا للصور وليس العكس.

فقد تم الفصل بين الدال والمدلول، كون أن الواقع الحقيقي اختفى، وصُرف لنا واقعاً آخر خلافاً للواقعية الصرفة حسب تعبير بودريار... عندما يكتفي الرمز بذاته ويكون هو مرجعية نفسه، يصبح ما يدل عليه هذا الرمز من خارج الواقع، وبذلك يختفي الواقع ويظهر ما "فوق الواقع"²⁵⁵.

²⁵⁴ من المحاكاة إلى الواقع الفائق.. قراءة في فكر جان بودريار، بدر الدين مصطفى، أحمد محمد، حوايات الآداب والعلوم الإنسانية، 37، 2016. ص.ص 42-

45. المصدر: <https://2u.pw/OeMTW>
²⁵⁵ الصورة واغتيال الواقع في خطاب جان بودريار، سعد، حيدش، مجلة المستقبل العربي، العدد 502، ديسمبر 2020. تم الاطلاع عليه عبر الرابط:

<https://2u.pw/eflpB> بتاريخ 18.04.2025

عند التأمل في تصور كل من فوكو وبودريار لدور الصورة في المجتمعات الحديثة، نلاحظ انتقالا من منطق السلطة المنظورة إلى منطق الانفصال عن الأصل.

فوكو ينظر إلى الصورة ضمن شبكة علاقات السلطة والمعرفة؛ فهي وسيلة لضبط الأجساد والعقول داخل أنظمة الضبط الحديثة، حيث تظل الصورة مرتبطة بمرجعية الواقع وإن كانت أداة لإدارته. أما بودريار، فإنه يعلن قطيعة جذرية مع فكرة الأصل/ المرجعية: الصورة لا تحاكي الواقع فحسب، بل تنسخ ذاتها وتصنع واقعا مفرطا (Hyperreality) يتجاوز الأصل ذاته، بحيث تسبق العلامة الحقيقة، بل وتلغيها.

من وجهة نظرنا، يبدو أن فوكو يقدم تشريحا عقلانيا للعلاقة بين الصورة والسلطة، وهو مناسب لتحليل المجتمعات الحديثة الصلبة (الدول المؤسساتية، الإعلام التقليدي)، بينما بودريار يلتقط بذكاء ديناميكيات ما بعد الحداثة، حيث تغدو الصورة عالما مغلقا بذاته، كما نرى اليوم في ثقافة الشبكات الاجتماعية والأخبار الزائفة.

ولذلك، نرى أن الجمع بين طرح فوكو وبودريار ضروري لفهم المشهد المعاصر: إذ نحتاج لفوكو لفهم آليات الضبط الظاهر، ونحتاج لبودريار لفهم تحولات السيطرة الخفية عبر التضخم الرمزي للصور.

وهكذا، يتضح من خلال تتبع تطور مفهوم الصورة في الفلسفة الغربية، من أفلاطون وصولا إلى بودريار، أننا بإزاء انتقال جذري في طبيعة الصورة ووظيفتها: من كونها ظلا خادعا للحقيقة في كهف أفلاطون، إلى أداة للهيمنة والمراقبة في فكر فوكو، ثم إلى عالم مستقل بذاته يبتلع الواقع ويعيد تشكيله في فلسفة بودريار. هذا التحول لم يكن مجرد تطور مفاهيمي، بل يعكس أيضا تحولات عميقة في البنية المعرفية والثقافية للمجتمعات، خصوصا في ظل صعود وسائل الإعلام والتكنولوجيا الرقمية، التي ساهمت في ترسيخ منطق "الواقع الفائق" حيث تختفي الحقيقة خلف تراكم لا نهائي من الصور والمحاكاة. من هنا، لم تعد الصورة تمثل العالم، بل أضحت هي العالم، بكل ما يحمله ذلك من إرباك للحدود بين الحقيقة والوهم، والمعنى واللامعنى.

لقد غدت الصورة اليوم أكثر من أي وقت مضى لا أفلاطونية. ذلك أنه صار من الصعب مقاربتها بمقولات مشتقة من مفهوم الأصل بوصفها أثرا أو نسخة باقية من أصل قد اندثر. فالصورة اليوم هي سلبية النظرة "regard"، أو ما احتفظت به النظرة. لم نعد ننظر إلى ما يحيط بنا لمعرفة أو التعرف إليه فحسب، وإنما صرنا ننظر كذلك لنحتفظ بالقليل مما رأينا... ولأننا صرنا نرغب في صيانة ما نرى كان التصوير وكانت الصورة، بل من فرط هذه الرغبة أضحى التصوير بأنواعه المختلفة فن التقاط الأشياء

الباقية، أو بقايا الأشياء التي لن نراها مرة أخرى. ولعل ذلك يقتضي إعادة كتابة فعل "نظر" "regarder" على هذا النحو "re-garder" حتى نلمح في فعل النظر ومعاودته معنى الحفظ.²⁵⁶

ما عرضناه من آراء الفلاسفة ليس سوى جزء يسير من مسار طويل ومعقد في تأمل الصورة، إذ لا يمكن اختزال هذا الموضوع القديم قدم الإنسان في بضعة أصوات فقط. فالصورة كانت وما زالت محط اهتمام العديد من الفلاسفة والمفكرين عبر العصور، إذ جعلوا منها موضوعا مركزيا في مشروعاتهم الفكرية.*

3. وظائف الصورة – مقارنة شمولية

كثيرا ما يستدل على الوظائف من دلالة المفهوم، إذ إن التعريف في أصله لا يقتصر على بيان الماهية، بل يتضمن كذلك تحديد الوظيفة أو الدور الذي يضطلع به المفهوم داخل إطار معرفي أو عملي معين. ومن هذا المنطلق، لا تنفصل وظائف الصورة عما توحى به تعريفاتها التي عرضناها سابقا، فكل تعريف يستبطن تصورا خاصا لوظيفة الصورة ودورها في التواصل والمعرفة والتأثير.

وانطلاقا من هذا الترابط بين التعريف والوظيفة، يصبح من الضروري التوقف أولا عند تصنيف الصور وأنواعها، قبل أن ننقل إلى تحليل الوظائف التي تضطلع بها:

1.3 أنواع الصور:

ليست الصورة مجرد شكل مرئي ثابت، بل هي كيان دينامي متعدد، ويمكن النظر إلى الصورة من زوايا مختلفة: من حيث مادتها (ثابتة أو متحركة)، أو من حيث وسيطها (يدوي، فوتوغرافي، رقمي..)، وغير ذلك:

1.1.3 اللوحة الفنية:

هي مَا يَرْسُمُهُ الرَّسَّامُ مِنْ مَنَاطِرَ وَوُجُوهِ عَلَى لَوْحٍ أَوْ ثَوْبٍ أَوْ وَرَقٍ²⁵⁷. وهي وسيلة للتعبير الفني والإبداع، حيث يستخدم الفنان مختلف الأدوات والخامات كالألوان والفرش والأقلام لنقل أفكاره ومشاعره على سطح اللوحة. فاللوحة الفنية تجسد رؤية الفنان وتعكس فكره وأسلوبه الفني بشكل واضح. فهي ليست مجرد رسم أو صورة، بل هي وسيلة للتواصل بين الفنان والمتلقي، وتحمل في طياتها دلالات رمزية وتعبيرية عميقة.²⁵⁸

²⁵⁶ مرايا الأيام مراني الصور: مقالات في اليومي والصورة، العادل، خضر، الدار التونسية للكتاب، الطبعة الأولى 2016، ص 115. المصدر:

<https://2u.pw/0Rrcu> بتاريخ 18.04.2025.

* هناك العديد من المفكرين والفلاسفة الذين تناولوا الصورة في مشاريعهم الفكرية، وأثروا بشكل كبير على تطور هذا المجال، مثل إيمانويل كانط (Immanuel Kant)، غاستون باشلار (Gaston Bachelard)، جاك دريدا (Jacques Derrida)، بول ريكور (Paul Ricoeur)، مارتين هايدغر (Martin Heidegger)، أندريه بازي (André Bazin).

²⁵⁷ معجم الغني، جذر ل-و-ح، تم الاطلاع عبر الرابط <https://2u.pw/VVI71> بتاريخ 16.04.2025.

²⁵⁸ مفهوم اللوحة لا يختلف عن مفهوم العمل الفني، (ب، ك)، موقع المدونة العربية عبر الرابط <https://2u.pw/12MwU> اطلع عليه بتاريخ 16.04.2025.

2.1.3 الصورة الكاريكاتورية:

رسم تعبيرى ساخر يعتمد فيه على المبالغة في ملامح الشخصيات أو تشويه بعض السمات الجسدية أو السلوكية بشكل فني، من أجل نقد أو تسليط الضوء على ظواهر سياسية، اجتماعية، أو ثقافية.

وهو أنواع شتى أهمها **كاريكاتير الشخصية** وهو ما كان متعلقا بشخصية مشهورة أو عامة، **الكاريكاتير الاجتماعي** وهو ما يرتبط بالظواهر الاجتماعية وسلوكيات أفراد المجتمع، ثم **الكاريكاتير السياسي** يهدف إلى تحريك الرأي العام حول قضية من القضايا الوطنية.²⁵⁹

3.1.3 الصورة الفوتوغرافية:

هي تمثيل بصري ينتج عن طريق تسجيل الضوء أو الإشعاع الكهرومغناطيسي المنعكس من الأجسام، باستخدام جهاز استشعار رقمي أو مادة حساسة للضوء، وتُعد وسيطاً يجمع بين البُعد العلمي والدقة التقنية من جهة، والبُعد الجمالي والإبداعي من جهة أخرى، لما تحمله من إمكانية التوثيق والتعبير والتأثير.²⁶⁰

4.1.3 الصورة السينمائية:

ويقصد بها تلك الصور المصاحبة للأفلام، والتي تعمل على نقل الواقع للمشاهد حرفياً أو باستخدام الخيال. وهي لقطة بصرية سيميائية متحركة، مرتبطة بالفيلم والإطار وزاوية النظر ونوع الرؤية، وتخضع لمجموعة من العمليات الإنتاجية الفنية والصناعية: كالتمويل، والكاستينغ، وكتابة السيناريو، والتمثيل، والتركيب، والميكساج ثم العرض.. بذلك فإن الصورة السينمائية علامة سيميائية بامتياز، وأيقون بصري.. ويعني هذا أنها قد تكون متخيلاً فنياً وجمالياً، أو قد تكون وثيقة واقعية تقريرية ومباشرة.²⁶¹

5.1.3 الصورة الإشهارية:

صورة إعلامية وإخبارية تستعمل لإثارة المتلقي ذهنياً ووجدانياً، والتأثير عليه حسياً وحركياً، لدفعه قصد اقتناء بضاعة أو منتج تجاري ما. ويعني هذا أن الإشهار بمثابة بث وإعلان وإخبار وتبليغ بمنتج أو خدمة ما، وذلك بغية إيصالها إلى المتلقي. وكل إشهار حسب **رولان بارت R.Barthes** هو رسالة؛ فهو يتضمن بالفعل، مصدر بث، هو الشركة التجارية التي ينتمي إليها المنتج المشهر، ومتلقيا هو الجمهور، وقناة إبلاغ، وهي ما يسمى تحديداً ركن الإشهار.²⁶²

²⁵⁹ الصورة الكاريكاتورية وتأثيرها في المتلقي، طانية، خطاب، مجلة لغة-كلام، العدد 3، 2016، ص: 37. تم الاطلاع عبر الرابط

<https://2u.pw/GiTVc> بتاريخ 16.04.2025.

²⁶⁰ تطور مفهوم الصورة في ضوء الفنون الرقمية، محمد جلال، علي، مجلة حوار جنوب - جنوب، ع 18، 2023، ص 7. <https://2u.pw/4XzLP>

اطلع عليه بتاريخ 18.04.2025.

²⁶¹ تحديد البدايات الأساسية للصورة (التاريخ، النشأة والأهداف)، مونية، مكرسي، مجلة فتوحات، العدد 3، 2016، ص 46. <https://2u.pw/lGdMZ>

اطلع عليه بتاريخ 18.04.2025.

²⁶² سيمولوجيا الصورة الإشهارية، سمير، الزغيبي، موقع الحوار المتمدن عبر الرابط <https://www.ahewar.org>، اطلع عليه بتاريخ 18.04.2025.

فالصورة الإشهارية تتميز بكونها مصممة بعناية وفق إستراتيجيات بصرية ونفسية، تبرز مزايا المنتج أو الرسالة، وتخطب حاجات المستهلك وعواطفه، مستخدمة عناصر الإقناع، الجاذبية، والرمز. فالإشهار يندرج ضمن التواصل الفعال الذي يراهن على تلقائية المتلقي وعدم قدرته على الرد، إنه يكفي بقبول ما يأتيه من خارجه على شكل إرسالية بصرية؛ لغوية وأيقونية محكمة التصميم غايتها هي التأثير عليه وتحفيزه على الشراء.²⁶³

6.1.3 الصورة الذهنية:

هي الناتج النهائي للانطباعات الذاتية التي تتكون عند الأفراد أو الجماعات إزاء شخص معين، أو نظام ما، أو شعب أو جنس بعينه، أو مؤسسة أو منظمة محلية أو دولية، أو مهنة معينة أو أي شيء آخر يمكن أن يكون له تأثير على حياة الإنسان، وتتكون هذه الانطباعات من خلال التجارب المباشرة وغير المباشرة وترتبط هذه التجارب بعواطف الأفراد واتجاهاتهم وعقائدهم، وبغض النظر عن صحة أو عدم صحة المعلومات التي تتضمنها خلاصة هذه التجارب فهي تمثل بالنسبة لأصحابها واقعا صادقا ينظرون من خلاله إلى ما حولهم ويفهمونه أو يقدرونه على أساسها.²⁶⁴

7.1.3 الصور الرقمية Digital Image:

وهي عبارة عن صورة Image تتكون من ملايين النقاط، كل نقطة منها تستوعب لوناً من ملايين الألوان. ف Digit تعني رقماً، وهي تطلق على نظام الترقيم الثنائي Binary Digits نظام الترقيم العددي بالأرقام 0 و 1، وقد أطلقت كلمت رقمي Digital على كافة الأنظمة التي تستخدم الأرقام الثنائية في نقل البيانات بدلا من النظام الموجي Analoge ، حيث إن النظام الرقمي يوفر القدرة على نقل وحفظ واسترجاع البيانات دون أي فقد فيها.²⁶⁵

فهي عبارة عن مصفوفة نقاط مرتبة بشكل أعمدة وأسطر وكل نقطة من نقاط الصورة الرقمية تسمى ب Pixel ، وهي تعد أصغر جزء في الصورة الرقمية، ويمكن تحديد هذه النقطة ضمن الصور الرقمية بواسطة نظام الإحداثيات Y و X، كما أن لكل نقطة من نقاط الصورة قيمة عددية.

وبعبارة أخرى أدق، فإن الصورة الرقمية هي صورة مولدة من خلال الكمبيوتر computer generated، أو على الأقل معززة بالكمبيوتر، وتستمد قيمتها لسهولة الوصول إليها، والتعامل معها، أو معالجتها، وتخزينها في الكمبيوتر أو على الإنترنت..²⁶⁶

²⁶³ سميانيات الصورة الإشهارية: كل الطرق تؤدي إلى السيتروين، عبد الله، بريمي، مجلة سيميانيات، العدد 6، 2016، ص 29. <https://2u.pw/dXtzF>

تم الاطلاع عليه بتاريخ 17.04.2025.
²⁶⁴ العلاقات العامة والصورة الذهنية، علي، عجرة، عالم الكتب، القاهرة: ط 1، 2014، ص 9-10. نقل بالواسطة من مقال: الصورة الإعلامية، عبد القادر،

علال، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 3، مجلد 7، سبتمبر 2019، ص 48. <https://2u.pw/AWh6K> اطلع عليه بتاريخ 16.04.2025.

²⁶⁵ تطور مفهوم الصورة في ضوء الفنون الرقمية، محمد جلال، علي، مرجع سابق، ص 8.

²⁶⁶ تحديد البدايات الأساسية للصورة (التاريخ، النشأة والأهداف)، مونية، مكرسي، مرجع سابق، ص 47.

2.3 وظائف الصورة:

تشبه الصورة في استخداماتها المعاصرة شخصية بروتئوس (Proteus)، إله البحر الذي ورد ذكره في "الأوديسة"، والذي كان يمتلك قدرة خارقة على التحول إلى أي شكل يشاء، سواء كان حيواناً أو نباتاً أو ماءً أو ناراً. وقد استغل هذه القدرة للتحايل على من يسأله عن المستقبل، إذ كان يمتلك موهبة التنبؤ، لكنه كان يرفض كشف ما ينتظر البشر، حفاظاً على رغبتهم في العمل والسعي والاستمرار في الحياة. وهكذا، كما كان بروتئوس يتلون للهرب من القبض عليه، تتلون الصورة بدورها عبر أشكالها المختلفة، مراوغة في دلالاتها، ومؤثرة في إدراك من يحاول الإحاطة بحقيقتها.²⁶⁷

فأسطورة بروتئوس تشير إلى قدرة هذا الإله على التحول الدائم والهرب من القبض عليه، وهي رمزية عميقة لوظيفة الصورة في السياقات المعرفية والاجتماعية والثقافية؛ فكما يتمتع بروتئوس عن الإمساك به، تتمنع الصورة عن التحديد والتأطير، تتغير بتغير السياق والمتلقي، وتتخذ الشكل الذي يخدم غايتها في لحظة ما: فتارة توجه، وتارة تغري، وتارة تخيف أو تلهي، وتزيف أحياناً كثيرة. وفيما يلي عرض مقتضب لأهم هذه الوظائف:

1.2.3 وظيفة الصورة المعرفية:

تؤمن الصورة معلومات بصرية حول العالم، ما يتيح التعرف إليه، وإلى بعض جوانبه غير المرئية... ذلك أنه من الممكن للصورة أن تشبه الواقع، أو بعض مظاهره على الأقل، كما يمكن أن تساعدنا على رؤية هذا الواقع، وحتى على فهمه، بما في ذلك من خلال تحويله إلى نموذج ما.²⁶⁸

فالصورة لا تكفي بعكس الواقع، بل تساهم في تشكيل فهمنا له عبر إعادة تمثيله وتقديمه في صورة مبسطة أو رمزية.

وقد تبين أن الناس يتذكرون 10% فقط مما يسمعون، و30% فقط من قراءاتهم، في حين يصل ما يتذكرونه من بين ما يرونه إلى 80%... بذلك تصبح الصور شكلاً من أشكال التخاطب المنسجمة بالقوة وسهولة التذكر. إن 90% من مدخلاتنا الحسية هي مدخلات بصرية، كما تشير إلى ذلك بعض الدراسات الحديثة.²⁶⁹

فلا ريب - وإنصافاً في القول - أن الصورة ساعدت في تسهيل الطلاب للنظريات العلمية المعقدة، وأن حضور الصورة في العلوم التطبيقية والنظرية والطبية والهندسية وحتى العلوم الإنسانية ساعد في جعل المادة العلمية سهلة الهضم ذهنياً.

²⁶⁷ Proteus : the old man of the sea, Greenberg, Mike, <https://2u.pw/eopZK>

²⁶⁸ الصورة، جاك، أومون، ترجمة: ريتا، الخوري، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط1، 2013. ص217- ص215. <https://2u.pw/zaj1w> اطلع عليه بتاريخ 10.04.2025.

²⁶⁹ عصر الصورة السلبية والإيجابيات، عبد الحميد، شاكر، مرجع سابق، ص6.

يندرج ضمن هذه الوظيفة المعرفية وظائف فرعية أخرى كالوظيفة التربوية، والتعليمية، والتوثيقية، والتوجيهية، والإرشادية، والتدريبية.

2.2.3 وظيفة الصورة في الخطاب الإشهاري:

لعل أهم الوظائف التبليغية التي تحققها الصورة أنها تخرج القيم المجردة من حيز الكمون إلى حيز التجلي، فتصبح واقعا ماديا محسوسا في ضوء ما ينتج من مشاهد إشهارية تتخلل أو توازي الخطاب اللساني، وربما حولت الصورة العوالم المجردة والمثالية إلى عوالم ممكنة.²⁷⁰

تؤدي الصورة الإشهارية دورًا محوريًا في مجال التواصل التسويقي، إذ تمثل أداة فعالة للتأثير في المتلقي ودفعه نحو سلوك استهلاكي معين. فوظيفتها الأساسية لا تقتصر على عرض المنتج أو الترويج للخدمة، بل تتجاوز ذلك إلى إثارة الانتباه، واستثارة الرغبة، وبناء صورة ذهنية إيجابية حول العلامة التجارية.

3.2.3 وظيفة الصورة في الخطاب الإعلامي:

منذ أن بدأ الاهتمام بتحليل لغة الصورة، انصببت الجهود أساسا على دراسة الرسائل البصرية، انطلاقا من كونها لغة كونية نابعة من طبيعتها التمثيلية. وهكذا أصبحت الصورة مرادفا للتمثيل البصري، حيث اكتسبت الرسائل البصرية، سواء كانت تعاقبية ومتحركة أو مفردة وثابتة، لغتها الخاصة. تتشكل هذه اللغة من خلال الألوان، والأشكال، والعلاقات الداخلية بينها، مما ينتج عنه معنى يمكن فك شيفرته، سواء عبر عملية واعية مدركة أو عبر تلق تلقائي وعفوي.

ووفقا لسيمولوجيا الأيقونة، فالصورة هي نظام يحمل في الوقت نفسه المعنى والاتصال ويمكن أن تعتبر إشارة أو أداة وظيفتها نقل الرسائل.²⁷¹

إن ما سبق يبرز بجلاء الوظيفة المركزية والسطوة الرمزية التي تحتلها الصورة داخل الخطاب الإعلامي، فهي لم تعد مجرد أداة تزيينية أو مكملة للنصوص، بل تحولت إلى مكون جوهري في إنتاج المعنى والتأثير.

فبفضل طبيعتها التمثيلية وانفتاحها على مستويات متعددة من التأويل، باتت الصورة قادرة على اختزال المعلومة، وتوجيه الإدراك، وإثارة الانفعالات، ما يجعلها وسيلة اتصالية فعالة، تمارس سلطتها من خلال التأثير في المتلقي وتوجيه تمثلاته للواقع، سواء بطريقة واعية أو عفوية. وهذا ما يجعلها من أبرز أدوات الهيمنة الرمزية والإقناع داخل الفضاء الإعلامي المعاصر.

²⁷⁰ سيمولوجيا الصورة الإشهارية، سمير، الزغبى، مرجع سابق.

²⁷¹ الدلالة والمعنى في الصورة، عبيدة، صبطي، نجيب، بخوش، دار الخلدونية، ط 1، 2009، ص 73.

إن الصورة الفوتوغرافية التي تقدم أخبارا عن المناطق المشبوهة ذات المحن لا يمكن أن تحدث تأثيرا في الرأي العام إذا لم يوجد محيط ملائم للمشاعر والاتجاهات، فالصور التي تظهر جوانب المأساة في ميادين المعارك والحروب تجعل الناس أكثر تأثيرا وتصديقا واهتماما ومتابعة للحرب..

فامتلاك الخبرة أصبح مطابقا لالتقاط الصور لها، كما أن المشاركة في الحدث العام أصبح مساويا بشكل كبير للنظر إليه في شكل مصور²⁷². ففي الخطاب الإعلامي، لا تستخدم الصورة عشوائيا، بل تنتقى بعناية لتعزيز السردية المراد تمريرها*، مما يجعلها تمارس التأثير داخل استراتيجية خطابية محكمة.

4.2.3 وظيفة التزييف والخداع:

أصبح بالإمكان استخدام الصورة كدليل كاذب على الحقيقة، خاصة عندما يتعلق الأمر بحرب الإيديولوجيات، أو بالمصالح فالكثير من الأخبار وظفت خارج مجالها الحقيقي عندما طغت المصالح الإنسانية الفردية والجماعية والدولية، ولم تعد الحقيقة مقبولة ما لم يتم تفتيحها بالسموم الفكرية بغية استهداف عقل الإنسان باعتباره جوهر النزاع، وتغيير قناعاته نحو الاتجاهات غير الصحيحة.

إذ تستثمر الأيديولوجيا العالم الافتراضي للصور بحيث تكون تلك الصور في كمها المتوالي والسريع على شاشات العرض ما يشبه قناعا للواقع المحجوب²⁷³.

لقد كان الفيلسوف الألماني فيورباخ قد أعلن في القرن التاسع عشر "بأن العالم المعاصر يفضل الصورة على الشيء والنسخة على الأصل، ويقدر الوهم على الواقع" إن نبوءة فيورباخ تدعونا إلى التفكير في خلق متصورات جديدة لبلاغة الصورة في ضوء مستحدثات تكنولوجيا الصورة التي تستطيع أن تتشكل في خطاب الحقيقة التي تقدمها، وأن تخدع المتلقي وتزييف الواقع أمام عينيه. فهي تراهن على البعد الأيقوني للواقع؛ فتستدعي الموضوعات المجردة واللامعقولة لتحولها إلى علامات أيقونية يتجلى فيها الواقع مع الصورة الخيالية التي أضفت عليها القوى الخلاقة للإنسان سمات أسطورية وسحرية. وهنا تتجلى خطورة خطاب الصورة المرئية في تكوين قيم الشر وتشجيع القبح الثقافي ونمو هرمونات العدوانية والانحراف²⁷⁴.

طبعاً هناك وظائف عديدة لوسائل الإعلام، مثل الوظيفة الترفيهية والثقافية والتوعوية.. لكن يمكن اعتبار أن هذه أهم الوظائف التي تسعى إلى تحقيقها.

²⁷² أبعاد الصورة ودلالاتها الفلسفية، عبدالباري، محمد مادي، مجلة الجامعي، العدد 22، ص 347. <https://2u.pw/CrEfB> اطلع عليه بتاريخ

12.04.2025

* انظر على سبيل المثال، أثناء احتجاجات "السترات الصفراء" في فرنسا، كانت بعض القنوات تبرز صور العنف والفضى، بينما أخرى تركز على صور الاحتجاج السلمي ومعاناة الناس الاقتصادية. نفس الحدث، لكن بعدستين مختلفتين. وقس على ذلك باقي الأحداث والوقائع.

²⁷³ محاضرات في خطاب الصورة، عادل، بوديار، دار فكرة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2022، ص 10. <https://2u.pw/BGnJE> اطلع عليه بتاريخ

15.04.2025

²⁷⁴ خطاب الصورة وجماليات الخطاب البصري، محمد، السموري، مجلة الفرقان، العدد 64، الرابط <https://2u.pw/3bNbV> 2025/04/13

4. خاتمة:

لقد سعينا في هذه الدراسة إلى تتبع مسار الصورة من منطلق فلسفي وتاريخي، باعتبارها مفهوما متحولا لا ينفصل عن تطور المعرفة والوسائط والثقافة. ووقفنا عند محطات أساسية شكلت وعي البشرية بالصورة، من تصورات أفلاطون التي ربطت الصورة بالوهم والخطر، إلى أطروحات بودريار الذي رأى فيها نظاما مستقلا يبتلع الواقع ويعيد إنتاجه.

كما عرضنا لتنوع الصور واختلاف وظائفها، بين ما هو توثيقي وتخيلي، رمزي وتواصل، مادي وافتراسي، لتتضح بذلك مكانة الصورة بوصفها وسيطا ثقافيا ومعرفيا لا يمكن تجاهله.

إن الأشياء لا تدل من خلال جواهرها وإنما من خلال موقعها في التجربة الإنسانية بكل أبعادها الإيحائية والرمزية، وعلى هذا الأساس لا يمكن للصورة أن تكون سوى قراءة وتسنيين وتأويل لعالم الأشياء إنها بناء مزدوج تقوم به عين المصور وأدواته وتقدمها للمتلقي الذي يقوم إلى بناء ثانيا، لأن كل قارئ يبحث في الصورة عن ذاته ويقرأ فيها تاريخه وأحلامه وآماله وأوهامه²⁷⁵.

ومنه، نخلص إلى مجموعة من النتائج نوردتها على النحو التالي:

- الصورة مفهوم متحول وغير ثابت، يخضع لتغيرات بتغير السياقات الفلسفية والمعرفية والتكنولوجية، وقد انتقل من كونه تمثيلا بسيطا للواقع إلى كونه منتجا مستقلا للمعنى؛
 - الصورة لم تعد مجرد مرآة للواقع، بل أضحت وسيلة لإنتاجه، وإعادة تشكيله وفق أنساق تخضع لسلطة الثقافة والإعلام والتكنولوجيا؛
 - للصورة أنواع متعددة، منها الواقعية، والإشهارية، والفنية، والسياسية، والرقمية، ولكل نوع منها خصائص ووظائف تميزه، تتراوح بين التوثيق، والتأثير، والإقناع، والإبهار.
- وإذا كانت هذه المقاربة قد سعت إلى تفكيك مفهوم الصورة وتحولاته ووظائفه في ضوء القراءات الفلسفية والثقافية، فإن الأفق يظل مفتوحا نحو مقاربات أخرى تنظر إلى الصورة من زوايا مختلفة؛ خصوصا في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة التي تشهدها البيئة الرقمية المعاصرة، مثل تقنيات الواقع المعزز، والميتافيرس، والذكاء الاصطناعي التوليدي.

فالصورة لم تعد تنتج وتستهلك فحسب،

بل أصبحت تبرمج وتولد وفق خوارزميات معقدة.

²⁷⁵ أبعاد الصورة ودلالاتها الفلسفية، عبدالباري، محمد مادي، مرجع سابق، ص 350.

لائحة المراجع:

1. الببليوغرافيا:

- الكتب:

- فؤاد زكريا (2004)، جمهورية أفلاطون، ط 1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
<https://archive.org/details/philosophy00061/page/n159/mode/2up>
- ريجيس دوبري (2024)، حياة الصورة وموتها، ط1، ترجمة فريد الزاهي، مؤسسة هنداي، المملكة المتحدة. المصدر:
<https://www.hindawi.org/books/53085868/#:~:text=%C2%AB%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AF%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9%20%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9%D9%8C%20%D9%88%D8%B7%D9%8A%D8%AF%D8%A9%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AA.%20%D9%84%D9%83%D9%86%D8%8C%20%D8%A5%D8%B0%D8%A7%20%D9%83%D8%A7%D9%86%D8%AA.%D8%A3%D9%82%D9%84%D9%91%D9%8E%20%D8%AD%D9%8A%D9%88%D9%8A%D8%A9%D8%8C%20%D9%88%D8%BA%D8%AF%D9%8E%D8%AA%D9%92%20%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%A7%20%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%86%D8%A7%20%D9%84%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%B1%20%D8%A3%D9%82%D9%84%D9%91%D9%8E%20%D9%85%D8%B5%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A9.%C2%BB>
- جاك أومون (2013)، الصورة، ط1، ترجمة: ريتا الخوري، المنظمة العربية للترجمة، لبنان. المصدر:
https://archive.org/details/20201229_20201229_0308/page/215/mode/2up
- عبد الحميد شاكرا (2005)، عصر الصورة السلبيات والإيجابيات، عالم المعرفة، العدد 31، الكويت.
https://archive.org/details/20201229_20201229_0510/page/n8/mode/1up
- على عجوة (2014)، العلاقات العامة والصورة الذهنية، ط 1، عالم الكتب، القاهرة.
<https://asjp.cerist.dz/en/article/102797>
- عادل بوديار (2022)، محاضرات في خطاب الصورة، ط1، دار فكرة، الجزائر.
https://www.researchgate.net/publication/356189091_mhadrat_fy_khtab_alswrt_Lectures_in_the_meanings_of_the_picture
- محمد جواد مغنية، مذاهب فلسفية وقاموس مصطلحات، ط1، دار الجواد، بيروت.
https://archive.org/details/alkamela2000_gmail_20150208_1736/page/n210/mode/1up
- العادل خضر (2016)، مرايا الأيام مرآتي الصور: مقالات في اليومي والصورة، ط1، الدار التونسية للكتاب، تونس.
https://t.me/kotob_sa7afa/64544

- الأبحاث والدراسات:

- جوديت لازار (1996)، الصورة، ترجمة حميد سلاسي، مجلة علامات، العدد 5، المغرب. مقال منشور على موقع سعيد بن كراد
<http://saidbengrad.free.fr/al/n5/14.htm>
- عبدالباري محمد مادي (2015)، أبعاد الصورة ودلالاتها الفلسفية، مجلة الجامعي، العدد 22. طرابلس، ليبيا.
<https://www.aljameai.org.ly/index.php/aljameai/article/view/375/327>

- مونية مكرسي (2016)، تحديد البدايات الأساسية للصورة (التاريخ، النشأة والأهداف)، مجلة فتوحات، العدد 3، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر. المصدر: <https://asjp.cerist.dz/en/article/10861>
- محمد جلال علي وآخرون (2023)، تطور مفهوم الصورة في ضوء الفنون الرقمية، مجلة حوار جنوب - جنوب، م 6 ع 18، أسبوط، مصر.
- https://journals.ekb.eg/article_325854.html#:~:text=%D8%A5%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9%20%D8%A8%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9%20%D8%A3%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%20%D9%87%D9%8A%20%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89%20%D9%85%D9%81%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A9,%D9%82%D9%88%D8%A9%20%D9%83%D9%8A%20%D9%8A%D9%82%D9%81%20%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85%D9%87%D8%A7%20%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%AF%20%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%8B%20%D9%88%D9%85%D8%AA%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D9%8B%20%D9%88%D9%85%D9%86%D8%AF%D9%87%D8%B4%D8%A7%D9%8B
- عادل السيوي (2003)، ثقافة الصورة، مجلة الثقافة الأدبية فصول، ندوة عدد 62، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر. <https://archive.org/details/lis-group176/062/page/n99/mode/2up>
- محمد السموري (2010)، خطاب الصورة وجماليات الخطاب البصري، مجلة الفرقان، العدد 64، المغرب. منشور بموقع <https://www.diwanalarab.com/%d8%ae%d8%b7%d8%a7%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%88%d8%b1%d8%a9>
- عبد الله بريمي (2016)، سمائيات الصورة الإشهارية: كل الطرق تؤدي إلى السيتروين، مجلة سمائيات، العدد 6، مختبر السيميائيات جامعة وهران، الجزائر.
- https://www.researchgate.net/publication/315674342_smyayyat_alswrt_alashharyt
- طانية حطاب (2016)، الصورة الكاريكاتورية وتأثيرها في المتلقي، مجلة لغة-كلام، العدد 3، مختبر اللغة والتواصل المركز العلمي غلزان، الجزائر.
- <https://asjp.cerist.dz/en/article/5305>
- لامية طالة (2021)، الصورة في الحضارات القديمة: قراءة تاريخية، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 06، العدد 1، جامعة الجلفة، الجزائر. <https://asjp.cerist.dz/en/article/141047>
- سعد حيدش (2020)، الصورة واغتيال الواقع في خطاب جان بودريار، مجلة المستقبل العربي، العدد 502، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
- <https://caus.org.lb/%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%88%d8%b1%d8%a9-%d9%88%d8%a7%d8%ba%d8%aa%d9%8a%d9%80%d8%a7%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%a7%d9%82%d8%b9-%d9%81%d9%8a-%d8%ae%d8%b7%d9%80%d8%a7%d8%a8-%d8%ac%d9%80%d8%a7%d9%86-%d8%a8>
- أمين أحمد ومنير قندوز (2020)، الصورة والإدراك السينمائي في فلسفة موريس ميرلوبونتي، مجلة التدوين، العدد 21، مخبر الأنساق، البنات، النماذج والممارسات، جامعة محمد بن أحمد وهران، الجزائر. <https://asjp.cerist.dz/en/article/139566>

- بدرالدين مصطفى أحمد محمد (2016)، من المحاكاة إلى الواقع الفائق.. قراءة في فكر جان بودريار، حوليات الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 37، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة نواكشوط، موريطانيا.

<https://journals.ku.edu.kw/aass/index.php/aass/article/view/1051/915>

2. الويبوغرافيا:

- مفهوم اللوحة لا يختلف عن مفهوم العمل الفني، (ب، ك)، موقع المدونة العربية عبر الرابط

<https://blog.ajsrp.com/%d9%85%d9%81%d9%87%d9%88%d9%85-%d8%a7%d9%84%d9%84%d9%88%d8%ad%d8%a9-%d9%84%d8%a7-%d9%8a%d8%ae%d8%aa%d9%84%d9%81-%d8%b9%d9%86-%d9%85%d9%81%d9%87%d9%88%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%85%d9%84-%d8%a7%d9%84/#:~:text=%D9%81%D9%87%D9%8A%20%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%AA%20%D9%85%D8%AC%D8%B1%D8%AF%20%D8%B1%D8%B3%D9%85%20%D8%A3%D9%88%20%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9%D8%8C%20%D8%A8%D9%84%20%D9%87%D9%8A,%D8%A8%D8%B4%D9%83%D9%84%20%D9%85%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%20%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%B1%20%D8%B9%D9%86%20%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A%D9%87%20%D9%88%D8%A5%D9%8A%D8%B5%D8%A7%D9%84%20%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%20%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%86%D9%8A%D8%A9>

- سلطة الصورة في وسائل الإعلام: مداخل تأسيسية، سارة الصاوي (2022)، المعهد المصري للدراسات.

<https://eipss-eg.org/%d8%b3%d9%84%d8%b7%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%88%d8%b1%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d9%88%d8%b3%d8%a7%d8%a6%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b9%d9%84%d8%a7%d9%85-%d9%85%d8%af%d8%a7%d8%ae%d9%84-%d8%aa%d8%a3%d8%b3>

- حرب تحطيم الأيقونات، (ب.ك)، عبر الرابط

<https://nashathassan.blogspot.com/2020/04/waroficonoclasmanditsimpactonchristianworld.html>

- سيميولوجيا الصورة الإشهارية، سمير، الزغبى، موقع

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=292693>

- أسطورة الكهف عند أفلاطون: حكاية الإنسان بين الجهل والمعرفة، وائل الشيمي:

<https://manthoor.com/platos-allegory-of-the-cave/>

- Proteus : the old man of the sea, Greenberg, Mike, <https://2u.pw/eopZK>



بحوث باللغات الأجنبية في الدراسات الاعلامية

التراث الرقمي والهوية المتحولة: الثقافة المغربية في مواجهة التعليم الرقمي

Patrimoine numérisé et identité en mouvement: la culture marocaine à l'épreuve de l'éducation digitale



BOURFED Hafssa :

Laboratoire de Recherche en Sciences du Langage, Communication, Littérature, Arts, Histoire et Education (SLLACHE)

**Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Dhar El Mahraz Fès
USMBA**

ملخص

تبحث هذه المقالة في التقاطع بين رقمنة التراث الثقافي المغربي وتطور الهوية الوطنية في سياق التعليم الرقمي. من خلال تحليل مبادرات الرقمنة والسياسات التعليمية والممارسات التربوية، يسلط هذا البحث الضوء على التوترات والفرص التي تظهر عندما يلتقي التقليد بالابتكار التكنولوجي. توضح الدراسة كيف يصبح التراث الرقمي فضاءً للتفاوض الهوياتي، حيث تعيد الأجيال المغربية الشابة تفسير إرثها الثقافي من خلال عدسة الأدوات الرقمية. بالاعتماد على بيانات تجريبية ومقابلات مع الفاعلين التربويين والثقافيين، نقدم تفكيراً نقدياً حول طرق نقل التراث في العصر الرقمي وانعكاساتها على بناء الهوية في مغرب يشهد تحولاً رقمياً كبيراً. يخلص التحليل إلى توصيات لتطوير وساطة تراثية رقمية تثمن التنوع الثقافي للبلاد، وتشجع المشاركة النشطة للمتعلمين، وتسهل الحوار بين الأجيال، مما يساهم في التفكير المعاصر حول مستقبل الثقافات الوطنية في عالم معولم ومتربط.

الكلمات المفتاحية : التراث الرقمي، الهوية الثقافية، التعليم الرقمي، المغرب، النقل الثقافي، الوساطة الرقمية

Résumé

Cet article examine l'intersection entre la numérisation du patrimoine culturel marocain et l'évolution de l'identité nationale dans le contexte de l'éducation digitale. À travers l'analyse d'initiatives de numérisation, de politiques éducatives et de pratiques pédagogiques, cette recherche met en lumière les tensions et opportunités qui émergent lorsque tradition et innovation technologique se rencontrent. L'étude démontre comment le patrimoine numérisé devient un espace de négociation identitaire où les jeunes générations marocaines réinterprètent leur héritage culturel via les outils numériques. En s'appuyant sur des données empiriques et des entretiens avec des acteurs éducatifs et culturels, nous proposons une réflexion critique sur les modalités de transmission patrimoniale à l'ère numérique et leurs implications pour la construction identitaire dans un Maroc en pleine transformation digitale. L'analyse débouche sur des recommandations pour développer une médiation patrimoniale numérique valorisant la diversité culturelle, encourageant l'engagement des apprenants et facilitant le dialogue intergénérationnel, contribuant ainsi aux réflexions sur l'avenir des cultures nationales dans un monde globalisé et connecté.

Mots-clés: patrimoine numérique, identité culturelle, éducation digitale, Maroc, transmission culturelle, médiation numérique

Introduction

La révolution numérique transforme profondément les sociétés contemporaines, redéfinissant les modes de production, de diffusion et d'appropriation des savoirs et des pratiques culturelles. Dans ce contexte de mutation accélérée, le Maroc, riche d'un patrimoine millénaire et engagé dans un processus de modernisation, se trouve confronté à des questionnements fondamentaux concernant la préservation et la transmission de son héritage culturel. Comment articuler la sauvegarde du patrimoine matériel et immatériel avec les exigences d'une société de plus en plus connectée ? De quelle manière l'éducation digitale reconfigure-t-elle le rapport des nouvelles générations à leur culture d'origine ? Ces

interrogations s'inscrivent dans une problématique plus large touchant à la relation dialectique entre tradition et modernité, entre ancrage local et ouverture globale²⁷⁶.

Le présent article se propose d'explorer les dynamiques complexes qui se jouent à l'intersection du patrimoine numérisé et de l'identité culturelle marocaine, en prenant pour angle d'analyse les pratiques éducatives digitales. Notre hypothèse centrale postule que loin de constituer une simple menace d'uniformisation culturelle, la numérisation du patrimoine et son intégration dans les dispositifs d'apprentissage peuvent devenir des vecteurs de réappropriation et de réinvention identitaire²⁷⁷, à condition que soient pensées des médiations adaptées au contexte socio-culturel marocain.

Pour appréhender ces enjeux, nous adopterons une démarche interdisciplinaire, mobilisant les apports des sciences de l'éducation, de l'anthropologie numérique et des études patrimoniales. Dans un premier temps, nous dresserons un état des lieux des initiatives de numérisation du patrimoine culturel marocain et de leur intégration dans les programmes éducatifs. Nous analyserons ensuite les modalités de réception et d'appropriation de ces contenus digitalisés par les apprenants, en nous intéressant particulièrement aux processus de construction identitaire qui en découlent. Enfin, nous proposerons des pistes de réflexion pour une médiation culturelle numérique adaptée aux spécificités du contexte marocain, visant à favoriser un dialogue fécond entre héritage traditionnel et innovation technologique.

1. Cadre conceptuel et méthodologique

1.1 Du patrimoine culturel au patrimoine numérisé

Le concept de patrimoine culturel a connu une évolution significative ces dernières décennies, s'élargissant progressivement pour englober non seulement les monuments et objets matériels, mais également les expressions immatérielles des cultures. Cette conception élargie s'avère particulièrement pertinente dans le contexte marocain, où une part importante de l'héritage

²⁷⁶ Appadurai, A. (2001). Après le colonialisme. Les conséquences culturelles de la globalisation. Paris: Payot, p. 48.

²⁷⁷ Doueïhi, M. (2011). Pour un humanisme numérique. Paris: Seuil, p. 73.

culturel réside dans des pratiques orales, des savoir-faire artisanaux et des rituels transmis de génération en génération²⁷⁸.

La numérisation de ce patrimoine, comprise comme l'ensemble des processus de conversion des contenus culturels en formats digitaux, introduit de nouvelles modalités de conservation, de diffusion et d'appropriation de l'héritage culturel. Elle implique non seulement des opérations techniques de captation et d'archivage, mais aussi des choix épistémologiques et politiques quant à ce qui mérite d'être préservé et valorisé²⁷⁹. Dans cette perspective, le patrimoine numérisé peut être appréhendé comme une "construction sociale"²⁸⁰, fruit de négociations entre différents acteurs institutionnels, communautaires et individuels.

Au Maroc, ce processus s'inscrit dans une politique culturelle nationale visant à la fois la préservation de l'héritage et son adaptation aux défis contemporains. La Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc, les Archives du Maroc, ainsi que diverses institutions muséales et universitaires ont ainsi entrepris des chantiers de numérisation d'envergure, concernant aussi bien les manuscrits anciens que les témoignages oraux ou les pratiques artisanales.

1.2 Identité culturelle et éducation à l'ère numérique

L'identité culturelle, entendue comme "l'ensemble des traits culturels propres à un groupe ethnique qui lui confèrent son individualité", constitue un processus dynamique plutôt qu'une essence figée. Dans un monde globalisé et interconnecté, elle se construit à travers des mécanismes complexes d'identification, d'emprunt et de différenciation²⁸¹. La révolution numérique introduit de nouvelles variables dans cette équation identitaire, en multipliant les référents culturels accessibles et en reconfigurant les modalités d'appartenance communautaire²⁸².

L'éducation joue un rôle crucial dans ce processus, en tant qu'instance de transmission des valeurs et des savoirs constitutifs de l'identité collective. L'intégration des technologies numériques dans les pratiques éducatives transforme non seulement les méthodes

²⁷⁸ Skounti, A. (2016). Le patrimoine culturel immatériel au Maroc : Inventaire et sauvegarde. Rabat: IRCAM, p. 29

²⁷⁹ Davallon, J. (2014). Le patrimoine : une filiation inversée? *Espaces Temps*, 74-75, pp. 6-16.

²⁸⁰ Rautenberg, M. (2003). La rupture patrimoniale. Grenoble: À la Croisée, p. 112.

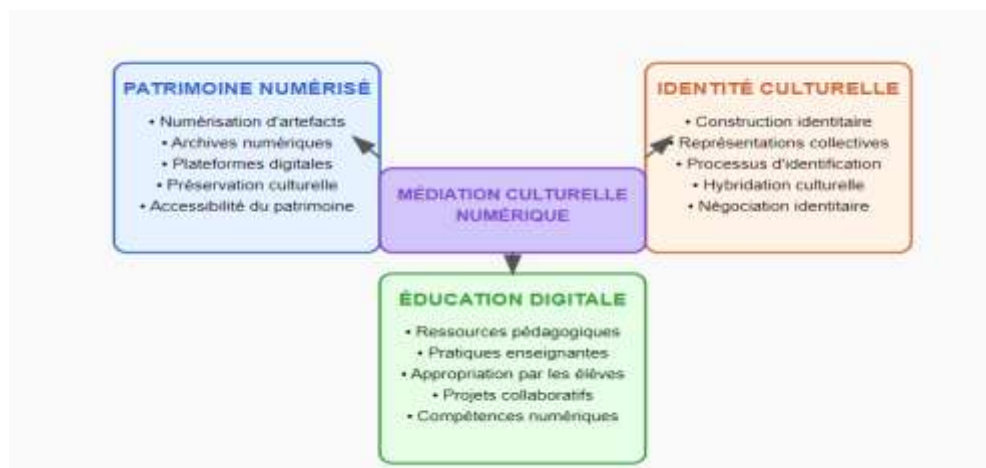
²⁸¹ Appadurai, A. (2001). Op. cit., p. 89.

²⁸² Casilli, A. (2010). Les liaisons numériques. Vers une nouvelle sociabilité? Paris: Seuil, p. 54.

pédagogiques, mais aussi le rapport au savoir et à la culture²⁸³. L'éducation digitale, définie comme l'ensemble des approches pédagogiques mobilisant les outils numériques, reconfigure ainsi les modalités d'accès au patrimoine culturel et sa réappropriation par les nouvelles générations.

Au Maroc, ces mutations s'inscrivent dans le cadre plus large des réformes éducatives visant à moderniser le système d'enseignement tout en préservant ses spécificités culturelles. Le programme GENIE (Généralisation des Technologies d'Information et de Communication dans l'Enseignement au Maroc), lancé en 2005, ainsi que la stratégie "Maroc Digital 2020" témoignent de cette volonté d'intégrer le numérique dans l'éducation nationale.

Figure 1 : Les trois dimensions du phénomène étudié et leur relation à travers la médiation culturelle numérique dans le contexte marocain



Source : Elaboration personnelle basée sur le cadre conceptuel de l'étude 2025

1.3 Méthodologie de recherche

Pour explorer les dynamiques complexes liant patrimoine numérisé, identité culturelle et éducation digitale dans le contexte marocain, nous avons adopté une approche méthodologique mixte, combinant analyse documentaire, observations de terrain et entretiens semi-directifs.

L'analyse documentaire a porté sur un corpus de textes officiels (politiques culturelles et éducatives), de projets de numérisation du patrimoine marocain, et de ressources

²⁸³ Karsenti, T. & Bugmann, J. (2017). Transformer l'éducation par l'analyse des données numériques. Québec: Presses de l'Université du Québec, p. 38.

pédagogiques numériques intégrant des éléments patrimoniaux. Cette première phase a permis d'identifier les cadres institutionnels et les discours normatifs entourant la question de la transmission culturelle à l'ère numérique.

Les observations de terrain ont été menées dans huit établissements scolaires (quatre urbains et quatre ruraux) répartis dans différentes régions du Maroc (Rabat-Salé-Kénitra, Fès-Meknès, Marrakech-Safi et Souss-Massa). Elles ont visé à documenter les pratiques effectives d'utilisation des ressources patrimoniales numériques dans les situations d'apprentissage.

Enfin, cinquante entretiens semi-directifs ont été réalisés auprès d'acteurs de l'éducation (enseignants, responsables pédagogiques, concepteurs de contenus numériques), d'institutions culturelles (conservateurs, médiateurs culturels) et d'élèves du secondaire (15-18 ans). Ces entretiens ont permis d'accéder aux représentations et aux expériences subjectives liées à l'appropriation du patrimoine numérisé en contexte éducatif.

Les données recueillies ont fait l'objet d'une analyse thématique²⁸⁴, visant à identifier les principales tensions, stratégies et reconfigurations à l'œuvre dans la relation entre patrimoine numérisé et construction identitaire.

2. La numérisation du patrimoine culturel marocain: état des lieux et enjeux éducatifs

2.1 Panorama des initiatives de numérisation patrimoniale au Maroc

Le Maroc a entrepris depuis les années 2000 un vaste chantier de numérisation de son patrimoine culturel, sous l'impulsion conjointe des institutions publiques, des organisations internationales et des acteurs de la société civile. Ces initiatives couvrent différentes dimensions du patrimoine national, matériel comme immatériel.

La Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc (BNRM) a joué un rôle pionnier avec son projet de numérisation des manuscrits anciens, lancé en 2005. À ce jour, plus de 15 000 manuscrits ont été numérisés, couvrant des domaines aussi variés que la théologie, la médecine, l'astronomie ou la poésie²⁸⁵. Parallèlement, les Archives du Maroc ont développé

²⁸⁴ Karsenti, T. & Bugmann, J. (2017). Transformer l'éducation par l'analyse des données numériques. Québec: Presses de l'Université du Québec, p. 38.

²⁸⁵ Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc (BNRM). (2020). Rapport annuel sur la numérisation du patrimoine. Rabat: BNRM, p. 17.

une plateforme digitale donnant accès à des documents historiques essentiels pour comprendre l'évolution du pays.

Dans le domaine du patrimoine architectural, la Direction du Patrimoine Culturel a initié en 2012 un programme de modélisation 3D des principaux monuments historiques du royaume, permettant des visites virtuelles de sites comme la kasbah des Oudayas à Rabat ou la médina de Fès. Ce programme s'est progressivement étendu aux zones rurales, documentant l'architecture vernaculaire des différentes régions marocaines.

Le patrimoine immatériel fait également l'objet d'efforts de numérisation significatifs. Le "Centre du Patrimoine Musical Marocain" a constitué une banque de données sonores comprenant plus de 8 000 enregistrements de musiques traditionnelles des différentes régions du pays. De même, l'Institut Royal de la Culture Amazighe (IRCAM) a développé une plateforme numérique rassemblant contes, proverbes et expressions orales en langues amazighes.

Des initiatives citoyennes complètent ce tableau institutionnel. Le projet "Mémoire Collective Digitale", porté par l'association Racines, collecte et numérise des témoignages oraux de personnes âgées dans différentes régions du Maroc, constituant ainsi une archive vivante des traditions et de la mémoire populaire. De même, la plateforme collaborative "Wikitrath" (patrimoine en amazigh) permet aux communautés locales de documenter elles-mêmes leurs pratiques culturelles.

Le patrimoine immatériel fait également l'objet d'efforts de numérisation significatifs, conformément aux recommandations de l'UNESCO²⁸⁶ concernant la sauvegarde du patrimoine culturel immatériel.

Tableau 1 : État des lieux des initiatives de numérisation patrimoniale au Maroc

Type de patrimoine	Institutions responsables	Initiatives principales	Portée	Limites
Patrimoine documentaire et littéraire	Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc (BNRM)	Numérisation des manuscrits anciens (2005-présent)	15 000+ manuscrits numérisés couvrant théologie, médecine, astronomie, poésie	Accès limité, interfaces peu adaptées aux usages pédagogiques
Archives	Archives du Maroc	Plateforme digitale	Documents officiels,	Métadonnées

²⁸⁶ UNESCO. (2003). Convention pour la sauvegarde du patrimoine culturel immatériel. Paris: UNESCO, Article 14.

Type de patrimoine	Institutions responsables	Initiatives principales	Portée	Limites
historiques		d'archives nationales	correspondances, cartes et plans historiques	incomplètes, absence de contextualisation pédagogique
Patrimoine architectural	Direction du Patrimoine Culturel	Programme de modélisation 3D des monuments historiques (2012-présent)	Kasbah des Oudayas, médina de Fès, sites ruraux vernaculaires	Modèles 3D peu accessibles hors contexte muséal, coûts élevés
Patrimoine musical	Centre du Patrimoine Musical Marocain	Banque de données sonores	8 000+ enregistrements de musiques traditionnelles régionales	Catalogage incomplet, faible visibilité en ligne
Patrimoine linguistique et oral amazigh	Institut Royal de la Culture Amazighe (IRCAM)	Plateforme numérique de littérature orale	Contes, proverbes, poésie, expressions idiomatiques	Couverture inégale des différentes variantes régionales
Mémoire collective et pratiques populaires	Association Racines (ONG)	Projet "Mémoire Collective Digitale"	Témoignages oraux de personnes âgées dans diverses régions	Financement précaire, archivage non standardisé
Patrimoine communautaire	Communautés locales	Plateforme collaborative "Wikitrath"	Documentation participative des pratiques culturelles locales	Validation scientifique variable, inégalités d'accès numériques

Malgré cette diversité d'initiatives, notre enquête révèle plusieurs limites à la numérisation du patrimoine marocain. D'abord, une certaine disparité géographique, avec une concentration des projets dans les grands centres urbains, au détriment des zones rurales pourtant dépositaires d'un riche patrimoine. Ensuite, une fragmentation institutionnelle qui nuit à la cohérence et à la visibilité des ressources numérisées. Enfin, un déséquilibre entre les différentes composantes de l'identité culturelle marocaine, certaines expressions minoritaires restant insuffisamment documentées.

2.2 L'intégration du patrimoine numérisé dans les programmes éducatifs

L'intégration du patrimoine numérisé dans l'éducation marocaine s'inscrit dans une double dynamique : d'une part, la réforme du système éducatif visant à renforcer l'ancrage culturel des enseignements ; d'autre part, le déploiement de l'infrastructure numérique dans les établissements scolaires.

La Charte Nationale d'Éducation et de Formation (1999), puis la Vision Stratégique 2015-2030 ont réaffirmé l'importance de l'identité culturelle dans le projet éducatif national, en soulignant la nécessité de "préserver les constantes nationales tout en s'ouvrant sur les valeurs universelles" ²⁸⁷. Dans ce cadre, les curricula révisés accordent une place accrue aux contenus patrimoniaux, particulièrement dans les disciplines comme l'histoire-géographie, l'éducation artistique, les langues et la littérature.

Parallèlement, le programme GENIE et la stratégie "Maroc Digital" ont favorisé l'équipement des établissements scolaires en matériel informatique et en connexion internet²⁸⁸, créant ainsi les conditions matérielles pour l'utilisation de ressources patrimoniales numériques. Le portail national "Taalim.ma" propose désormais une section dédiée au patrimoine culturel marocain, rassemblant des ressources pédagogiques numériques accessibles aux enseignants et aux élèves.

Notre étude a identifié plusieurs modalités d'intégration du patrimoine numérisé dans les pratiques éducatives :

1. **L'utilisation illustrative** : les ressources patrimoniales numériques servent à enrichir l'enseignement de notions disciplinaires (par exemple, l'utilisation de manuscrits numérisés pour illustrer l'histoire des sciences arabes).
2. **Les projets pédagogiques** : les élèves sont impliqués dans des démarches actives de recherche, d'analyse et de création autour du patrimoine numérisé (webdocumentaires, expositions virtuelles, etc.).
3. **Les partenariats avec les institutions culturelles** : des collaborations entre écoles et musées, bibliothèques ou centres d'archives permettent aux élèves d'accéder à des ressources patrimoniales spécifiques et d'interagir avec des professionnels de la culture.
4. **Les plateformes collaboratives** : certains établissements développent des projets de documentation participative du patrimoine local, impliquant élèves, enseignants et communautés.

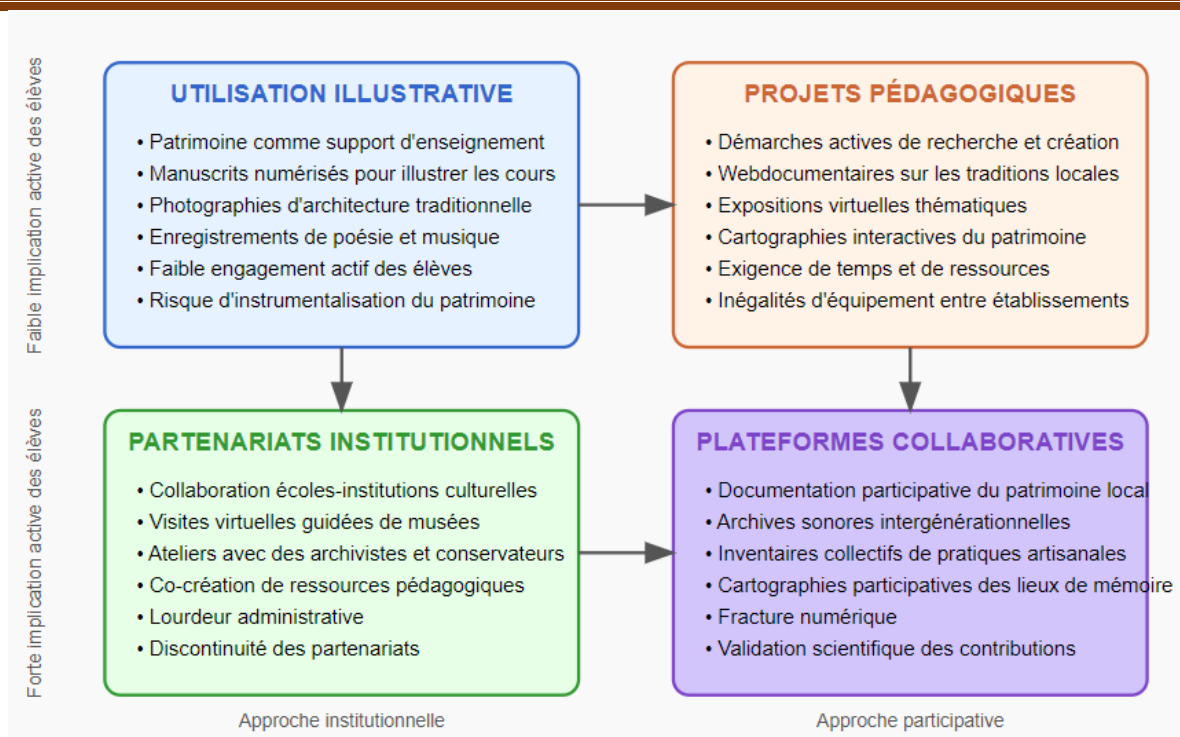
Tableau 2 : Modalités d'intégration du patrimoine numérisé dans l'éducation marocaine

²⁸⁷ Conseil Supérieur de l'Éducation. (2015). Vision stratégique de la réforme 2015-2030. Rabat: CSE, p. 23

²⁸⁸ Ministère de l'Éducation Nationale. (2016). Stratégie Maroc Digital 2020. Rabat: MEN, p. 45.

Modalité d'intégration	Caractéristiques	Exemples concrets	Compétences développées	Défis observés
Utilisation illustrative	Patrimoine comme support d'enseignement disciplinaire	- Manuscrits numérisés pour illustrer l'histoire des sciences - Photographies d'architecture traditionnelle en cours d'arts plastiques - Enregistrements de poésie dialectale en cours de langue	- Culture générale - Connaissances disciplinaires - Conscience patrimoniale	- Risque d'instrumentalisation - Réduction du patrimoine à sa dimension illustrative - Faible engagement actif des élèves
Projets pédagogiques	Démarches actives de recherche, analyse et création	- Webdocumentaires sur les traditions locales - Expositions virtuelles thématiques - Cartographies interactives du patrimoine de proximité	- Compétences numériques - Recherche documentaire - Créativité et production collaborative	- Exigence de temps et de ressources - Inégalités d'équipement entre établissements - Évaluation complexe
Partenariats institutionnels	Collaboration écoles-institutions culturelles	- Visites virtuelles guidées de musées - Ateliers avec des archivistes et conservateurs - Co-crédation de ressources pédagogiques	- Dialogue interdisciplinaire - Connaissance des institutions culturelle - Méthodologies professionnelles	- Lourdeur administrative - Discontinuité des partenariats - Dépendance aux ressources externes
Plateformes collaboratives	Documentation participative du patrimoine local	- Archives sonores intergénérationnelles - Inventaires collectifs de pratiques artisanales - Cartographies participatives des lieux de mémoire	- Intelligence collective - Enquête ethnographique - Valorisation des savoirs communautaires	- Fracture numérique - Validation scientifique - Pérennisation des contributions

Titre : Figure 2 : Modalités d'intégration du patrimoine numérisé dans l'éducation marocaine selon le niveau d'implication des élèves et l'approche pédagogique adoptée



Source : Élaboration personnelle basée sur les données de l'étude (2025)

Cependant, notre enquête révèle d'importantes disparités dans l'accès et l'utilisation de ces ressources. Les établissements urbains et privés bénéficient généralement d'un meilleur équipement numérique et d'une plus grande expertise pédagogique, creusant ainsi les inégalités éducatives. De plus, les enseignants interrogés soulignent le manque de formation spécifique à l'utilisation pédagogique du patrimoine numérisé et l'insuffisance des ressources adaptées aux différents niveaux scolaires.

2.3 Enjeux et défis de la médiation numérique du patrimoine

La médiation du patrimoine numérisé en contexte éducatif soulève plusieurs enjeux fondamentaux, tant sur le plan pédagogique que culturel.

Le premier défi concerne l'accessibilité cognitive des contenus patrimoniaux. Comment rendre intelligibles aux élèves des objets culturels parfois éloignés de leur expérience quotidienne? Les entretiens avec les enseignants révèlent une tension entre deux approches : d'une part, la simplification des contenus pour les rendre plus accessibles mais au risque d'une certaine dénaturation ; d'autre part, la présentation des objets patrimoniaux dans leur complexité originelle mais au risque de créer une distance avec les apprenants.

Le second enjeu touche à la contextualisation des éléments patrimoniaux numérisés. La numérisation tend à extraire les objets culturels de leur environnement d'origine, les transformant en "données" isolées de leur contexte de production et d'usage. Les enseignants soulignent la difficulté à restituer cette dimension contextuelle, pourtant essentielle à la compréhension du patrimoine comme expression d'une culture vivante.

Le troisième défi concerne l'articulation entre les différentes composantes de l'identité culturelle marocaine. Comment représenter équitablement, dans les ressources éducatives numériques, la diversité linguistique (arabe, amazigh, hassani), religieuse (islam, judaïsme) et régionale du Maroc? Les analyses de contenus réalisées révèlent une certaine hiérarchisation implicite, certaines expressions culturelles bénéficiant d'une visibilité nettement supérieure à d'autres.

Enfin, la question du rapport entre cultures locales et influences globales traverse l'ensemble des dispositifs de médiation patrimoniale. Comment préserver la spécificité du patrimoine marocain tout en l'inscrivant dans des échanges culturels mondialisés? Cette problématique se manifeste notamment dans les choix esthétiques et ergonomiques des plateformes numériques, souvent influencés par des standards internationaux peu adaptés aux particularités culturelles locales.

Face à ces défis, plusieurs stratégies de médiation innovantes émergent sur le terrain. Certains projets développent des approches participatives, impliquant les élèves dans la documentation et l'interprétation du patrimoine local. D'autres privilégient une médiation narrative, inscrivant les objets patrimoniaux dans des récits qui leur donnent sens et vie. D'autres encore explorent les potentialités des technologies immersives (réalité virtuelle, réalité augmentée) pour recréer l'expérience sensible des environnements culturels traditionnels.

3. Réception et appropriation du patrimoine numérisé par les jeunes apprenants

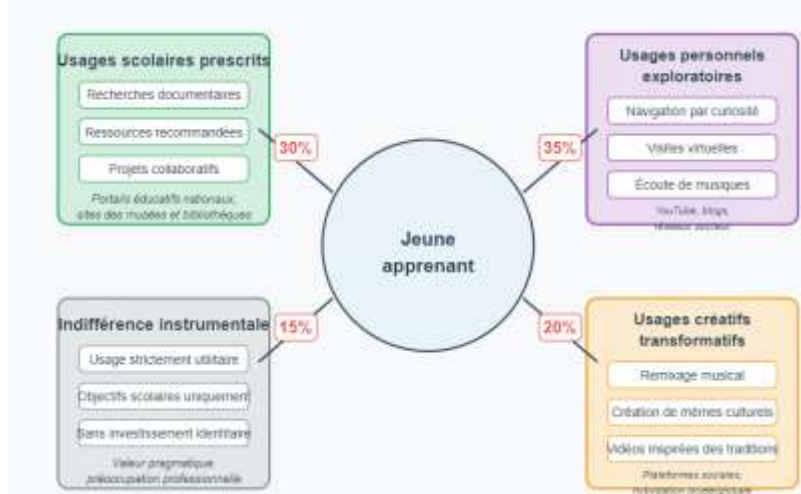
3.1 Usages et pratiques numériques des élèves en lien avec le patrimoine

L'analyse des pratiques numériques des jeunes Marocains révèle des modalités d'interaction complexes avec le patrimoine culturel digitalisé, oscillant entre consommation passive et réappropriation créative.

Notre enquête auprès des élèves du secondaire (15-18 ans) identifie trois principales catégories d'usages du patrimoine numérisé :

1. **Les usages scolaires prescrits**, liés aux activités pédagogiques formelles : recherches documentaires pour des exposés, consultation de ressources recommandées par les enseignants, participation à des projets collaboratifs. Ces usages concernent principalement les ressources institutionnelles (portails éducatifs nationaux, sites des musées et bibliothèques) et s'inscrivent dans une logique d'acquisition de connaissances validées.
2. **Les usages personnels exploratoires**, relevant d'une démarche individuelle de découverte : navigation sur des sites patrimoniaux par curiosité, visites virtuelles de monuments, écoute de musiques traditionnelles. Ces pratiques, plus informelles, s'articulent souvent à des intérêts spécifiques (musique, artisanat, cuisine traditionnelle) et mobilisent des ressources diversifiées (YouTube, blogs spécialisés, réseaux sociaux).
3. **Les usages créatifs transformatifs**, impliquant une réappropriation active des contenus patrimoniaux : remixage d'éléments musicaux traditionnels, création de mèmes utilisant des références culturelles marocaines, production de vidéos TikTok s'inspirant de pratiques ancestrales. Ces usages, majoritairement partagés sur les plateformes sociales, témoignent d'une capacité d'hybridation entre référents culturels locaux et formats globaux.

Figure 3 : Les usages du patrimoine numérisé par les jeunes apprenants marocains



Source : Élaboration personnelle basée sur les données de l'étude (2025)

L'analyse des entretiens révèle que ces différentes catégories d'usages ne sont pas mutuellement exclusives, mais s'entrecroisent dans les pratiques quotidiennes des jeunes. Par exemple, une recherche initiée dans un cadre scolaire peut déboucher sur une exploration personnelle prolongée, puis sur une réappropriation créative partagée sur les réseaux sociaux.

Cependant, d'importantes variations s'observent selon les profils socio-démographiques. Les élèves des milieux urbains et favorisés manifestent généralement une plus grande diversité d'usages et une plus forte propension aux pratiques créatives, tandis que les jeunes des zones rurales ou défavorisées tendent à se limiter aux usages scolaires, en raison notamment de contraintes matérielles (accès limité à Internet, équipement moins performant).

3.2 Perceptions et représentations du patrimoine culturel à l'ère numérique

Les entretiens réalisés avec les élèves révèlent des représentations contrastées du patrimoine culturel marocain et de sa numérisation, reflétant des positionnements identitaires en constante reconfiguration.

Pour une première catégorie d'élèves (environ 35% de notre échantillon), le patrimoine numérisé est perçu avant tout comme un marqueur d'identité collective, un "trésor national" dont la préservation digitale garantit la transmission aux générations futures. Ces jeunes valorisent particulièrement l'authenticité des contenus patrimoniaux et expriment une certaine méfiance vis-à-vis des réinterprétations contemporaines qu'ils jugent parfois comme des "déformations". Leur discours s'inscrit dans une conception essentialiste de l'identité culturelle, envisagée comme un héritage à préserver dans son intégrité.

Un deuxième groupe (environ 40%) adopte une position plus pragmatique, considérant le patrimoine numérisé comme une ressource mobilisable dans différents contextes. Pour ces élèves, la valeur du patrimoine réside moins dans son authenticité que dans son adaptabilité aux usages contemporains. Ils apprécient particulièrement les initiatives qui "modernisent" les expressions culturelles traditionnelles, les rendant plus accessibles et attrayantes pour les jeunes générations. Cette perspective s'accompagne d'une vision dynamique de l'identité culturelle, conçue comme un processus d'adaptation continue.

Un troisième groupe (environ 25%) développe une approche plus critique, questionnant les choix qui président à la numérisation et à la mise en valeur de certains éléments patrimoniaux

plutôt que d'autres. Ces élèves, souvent issus de minorités culturelles ou linguistiques, pointent les angles morts de la patrimonialisation numérique officielle et revendiquent une représentation plus équitable de la diversité culturelle marocaine. Leur rapport au patrimoine s'inscrit dans une logique de reconnaissance identitaire et d'affirmation de la pluralité constitutive de la culture nationale.

Au-delà de ces variations, un trait commun émerge des entretiens : la conscience aiguë d'une tension entre l'ancrage dans une tradition locale et l'appartenance à une culture globale numérique. Les jeunes interrogés expriment souvent leur attachement à une "marocanité" distincte tout en revendiquant leur participation à des communautés transnationales d'intérêts et de pratiques. Cette négociation identitaire complexe se manifeste notamment dans leurs productions créatives, où s'hybrident références patrimoniales locales et codes esthétiques globaux.

3.3 Construction identitaire et patrimoine numérisé : entre transmission et réinvention

L'analyse des trajectoires individuelles et des productions des élèves permet d'identifier plusieurs modalités d'articulation entre patrimoine numérisé et construction identitaire.

Le premier mode, que nous qualifions de "continuité sélective", se caractérise par une intégration des éléments patrimoniaux dans un récit identitaire cohérent, mais opérant une sélection parmi les référents culturels disponibles. Les élèves concernés (environ 30% de notre échantillon) puisent dans le patrimoine numérisé des éléments qui font sens pour eux, qu'ils assemblent dans une narration personnelle tout en maintenant un sentiment de filiation avec une tradition collective. Par exemple, Fatima, 17 ans, entretient un blog sur l'art culinaire marocain où elle réinterprète des recettes traditionnelles avec des ingrédients contemporains, tout en retraçant l'histoire et le contexte culturel de chaque plat.

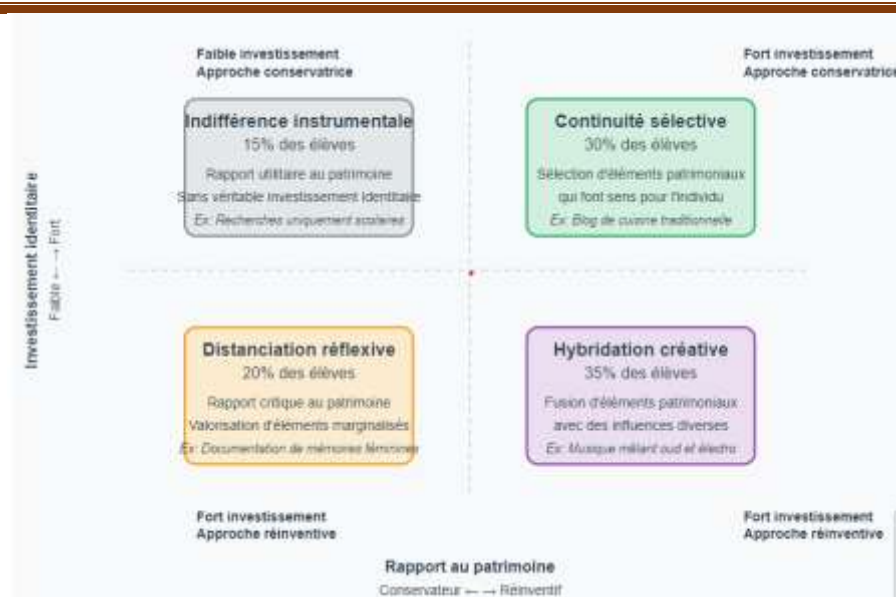
Le deuxième mode, l'"hybridation créative", implique un processus plus radical de réinvention culturelle, fusionnant des éléments patrimoniaux avec des influences diverses pour créer des expressions inédites. Les jeunes adoptant cette posture (environ 35%) se perçoivent comme des "traducteurs culturels", capables de faire dialoguer différents univers référentiels. Ainsi, Karim, 16 ans, compose des morceaux musicaux mêlant instruments traditionnels (oud, bendir) et sonorités électroniques, qu'il partage sur SoundCloud sous le pseudonyme "FusionAtlas".

Le troisième mode, la "distanciation réflexive", se caractérise par un rapport plus critique au patrimoine, impliquant une mise en question des narrations officielles et une réappropriation des éléments culturels marginalisés. Les élèves concernés (environ 20%) développent souvent des projets documentant des pratiques ou des mémoires minoritaires. Ainsi, Yasmine, 18 ans, a créé une page Instagram recueillant des témoignages de femmes âgées de sa région sur des techniques artisanales en voie de disparition, contestant l'invisibilisation de ces savoir-faire dans les représentations patrimoniales dominantes.

Enfin, le quatrième mode, l'"indifférence instrumentale", concerne des élèves (environ 15%) qui entretiennent un rapport utilitaire au patrimoine numérisé, le mobilisant principalement pour des objectifs scolaires sans véritable investissement identitaire. Pour ces jeunes, souvent plus préoccupés par leur insertion professionnelle future que par des questionnements culturels, le patrimoine constitue une ressource parmi d'autres, dont la valeur est essentiellement pragmatique.

Ces différentes modalités ne sont pas figées mais évoluent au cours des trajectoires individuelles, en fonction des contextes et des expériences. Elles témoignent néanmoins de la diversité des stratégies par lesquelles les jeunes Marocains négocient leur relation à l'héritage culturel dans un environnement numérique globalisé.

Titre : Figure 4 : Modes d'articulation entre patrimoine numérisé et construction identitaire chez les jeunes Marocains



Source : Élaboration personnelle basée sur les données de l'étude (2025)

4. Vers une médiation culturelle numérique adaptée au contexte marocain

4.1 Principes pour une pédagogie du patrimoine numérisé

L'analyse des pratiques éducatives les plus fécondes observées durant notre enquête permet d'esquisser plusieurs principes pour une pédagogie du patrimoine numérisé adaptée au contexte marocain.

Le premier principe est celui de la **contextualisation enrichie**. Il s'agit de dépasser la simple présentation décontextualisée des objets patrimoniaux numérisés pour les réinscrire dans leurs environnements historiques, sociaux et culturels d'origine. Les dispositifs pédagogiques les plus efficaces combinent différentes modalités de contextualisation : informations textuelles, témoignages oraux, reconstitutions visuelles, cartographies interactives. Par exemple, l'initiative "Atlas Patrimonial Numérique" développée par le lycée Moulay Youssef de Rabat propose une cartographie interactive des sites patrimoniaux locaux, enrichie de données historiques, de témoignages d'habitants et de photographies d'archives.

Le deuxième principe relève de l'**approche participative**. Les projets pédagogiques qui impliquent activement les élèves dans la documentation, l'interprétation et la valorisation du patrimoine favorisent un engagement plus profond et une appropriation plus personnelle. Le programme "Jeunes Ambassadeurs du Patrimoine" mis en œuvre dans plusieurs établissements de la région de Fès-Meknès illustre cette approche : les élèves y sont formés

aux techniques d'enquête ethnographique et de documentation numérique pour recueillir et valoriser des éléments du patrimoine immatériel local, sous la supervision d'enseignants et de professionnels du patrimoine.

Le troisième principe concerne la **médiation interculturelle**. Dans un pays caractérisé par la diversité de ses influences culturelles, il apparaît essentiel de concevoir des dispositifs pédagogiques qui mettent en lumière les circulations, les emprunts et les hybridations constitutifs du patrimoine marocain. Le projet "Carrefours Culturels" du collège Ibn Toumert de Marrakech propose ainsi des explorations thématiques (architecture, musique, cuisine) révélant les multiples influences (amazighes, arabes, andalouses, subsahariennes, méditerranéennes) qui ont façonné la culture marocaine au fil des siècles.

Le quatrième principe touche à l'**actualisation créative**. Les approches pédagogiques qui encouragent une réappropriation créative du patrimoine, son adaptation aux sensibilités contemporaines et son dialogue avec d'autres expressions culturelles, favorisent une relation vivante plutôt que muséifiée à l'héritage culturel. L'atelier "Patrimoine Remix" proposé dans plusieurs établissements invite ainsi les élèves à réinterpréter des éléments patrimoniaux (contes, motifs décoratifs, mélodies) dans des créations numériques contemporaines (animations, designs, compositions musicales).

Enfin, le cinquième principe relève de la **réflexivité critique**. Une pédagogie du patrimoine numérisé gagne à intégrer une dimension méta-réflexive, invitant les élèves à questionner les processus mêmes de patrimonialisation et de numérisation : quels choix président à la conservation de certains éléments plutôt que d'autres? Quelles transformations la numérisation fait-elle subir aux objets culturels? Quels rapports de pouvoir sont à l'œuvre dans la définition du patrimoine légitime? Le module "Regards Critiques sur le Patrimoine" expérimenté dans certains lycées propose ainsi aux élèves d'analyser comparativement différentes plateformes patrimoniales numériques pour en décoder les présupposés et les orientations implicites.

4.2 Recommandations pour les politiques éducatives et culturelles

À la lumière de nos analyses, plusieurs recommandations peuvent être formulées pour renforcer l'articulation entre patrimoine numérisé, éducation et construction identitaire dans le contexte marocain.

Sur le plan des politiques culturelles, il apparaît prioritaire de :

1. Développer une stratégie nationale coordonnée de numérisation patrimoniale, associant l'ensemble des institutions concernées (ministères, bibliothèques, musées, archives, centres de recherche) pour éviter la fragmentation des initiatives et garantir leur cohérence. Cette stratégie devrait inclure un volet spécifique concernant l'accessibilité pédagogique des contenus numérisés.
2. Rééquilibrer les efforts de numérisation pour mieux refléter la diversité culturelle marocaine, en accordant une attention particulière aux expressions culturelles minoritaires ou marginalisées (cultures rurales, traditions amazighes, patrimoines juif et hassani, etc.). Un système de quotas pourrait être envisagé pour garantir une représentation équitable des différentes composantes du patrimoine national.
3. Impliquer les communautés locales dans les processus de sélection, de documentation et d'interprétation du patrimoine à numériser, selon une logique de "patrimonialisation participative". Le modèle des "inventaires participatifs" expérimenté dans certaines régions pourrait être généralisé et adapté aux outils numériques.
4. Soutenir la création de contenus numériques patrimoniaux novateurs, alliant rigueur scientifique et attractivité pour les jeunes publics, à travers des appels à projets spécifiques et des incubateurs dédiés aux entreprises culturelles numériques.

Concernant les politiques éducatives, nos recommandations s'articulent autour de quatre axes :

1. Intégrer explicitement la médiation du patrimoine numérisé dans les référentiels de compétences des enseignants et dans les programmes de formation initiale et continue. Des modules spécifiques devraient être développés pour former les enseignants non seulement aux aspects techniques du numérique, mais aussi aux enjeux culturels et identitaires de son utilisation pédagogique.
2. Développer une banque nationale de ressources pédagogiques patrimoniales numériques, adaptées aux différents niveaux scolaires et aux différentes disciplines, en veillant à leur accessibilité (multilinguisme, adaptation aux situations de handicap) et à leur pertinence contextuelle (prise en compte des spécificités régionales).
3. Encourager les projets pédagogiques interdisciplinaires centrés sur le patrimoine local, mobilisant les outils numériques pour sa documentation, son analyse et sa valorisation. Ces projets pourraient s'inscrire dans un programme national de type "Jeunes

Chercheurs du Patrimoine", valorisant les meilleures initiatives par des concours et des expositions.

4. Renforcer les partenariats entre établissements scolaires et institutions culturelles (musées, bibliothèques, archives) pour faciliter l'accès des élèves aux ressources patrimoniales numériques et leur permettre d'interagir avec des professionnels de la culture.

Au niveau de la gouvernance, il semble nécessaire de :

1. Créer une instance interministérielle de coordination des politiques numériques éducatives et culturelles, réunissant représentants des ministères concernés, experts académiques, professionnels de la culture et de l'éducation, et représentants de la société civile.
2. Mettre en place un observatoire des usages numériques du patrimoine, chargé d'analyser les pratiques effectives des différents publics et d'évaluer l'impact des dispositifs de médiation sur la relation au patrimoine et la construction identitaire.
3. Développer des indicateurs qualitatifs d'évaluation des projets de numérisation patrimoniale, prenant en compte non seulement leur dimension technique mais aussi leurs aspects culturels, éducatifs et sociaux.

Ces recommandations impliquent une approche transversale des politiques publiques, dépassant les cloisonnements traditionnels entre culture, éducation et numérique pour penser leur articulation dans une perspective holistique, attentive aux enjeux identitaires et aux spécificités du contexte marocain.

4.3 Perspectives pour une médiation culturelle numérique adaptée au contexte marocain

Au-delà des recommandations institutionnelles, notre enquête permet d'identifier plusieurs pistes pour le développement d'une médiation culturelle numérique adaptée aux réalités marocaines et aux besoins des jeunes générations.

La première perspective concerne l'esthétique des interfaces numériques patrimoniales. Les plateformes observées tendent à adopter des codes visuels et ergonomiques standardisés, souvent éloignés des sensibilités esthétiques locales. Or, les entretiens avec les jeunes usagers révèlent l'importance d'une "immersion culturelle" dès l'interface : l'utilisation de motifs

graphiques inspirés de l'artisanat traditionnel, de palettes chromatiques évoquant les paysages marocains, ou de structures de navigation reflétant des logiques spatiales locales (comme l'organisation concentrique de la médina) contribue significativement à l'appropriation des contenus patrimoniaux. Les expérimentations menées par le studio de design numérique "Digirath" à Casablanca, développant des interfaces inspirées de l'esthétique des tapis berbères ou des zelliges, illustrent le potentiel de cette approche.

La deuxième piste touche à la dimension narrative de la médiation patrimoniale. Les dispositifs les plus engageants observés sur le terrain mobilisent des formats narratifs ancrés dans la tradition orale marocaine (conte, poésie, proverbes) tout en les adaptant aux spécificités des médias numériques. La plateforme "Hikayat Raqmiya" (Contes Digitaux) développée par des enseignants de la région de Tanger-Tétouan propose ainsi une bibliothèque de contes traditionnels numérisés, présentés sous forme de parcours interactifs où l'utilisateur peut explorer différentes versions régionales d'une même trame narrative, découvrir le contexte de performance originel à travers des témoignages vidéo de conteurs, et même contribuer à l'enrichissement du corpus en proposant des variantes familiales ou locales.

La troisième perspective relève de la médiation linguistique. Dans un pays caractérisé par sa diversité linguistique, où l'arabe standard, l'arabe dialectal, les langues amazighes et le français coexistent dans des configurations complexes, la question de la langue de médiation est cruciale. Les projets les plus inclusifs adoptent une approche multilingue, proposant des contenus dans différentes langues et dialectes, ou développant des systèmes de traduction automatique adaptés aux spécificités linguistiques marocaines. L'initiative "Taratine" (Patrimoines) de l'IRCAM illustre cette démarche, avec une interface trilingue (arabe, amazigh, français) et des contenus audio dans les différents dialectes amazighs, accompagnés de transcriptions et de traductions.

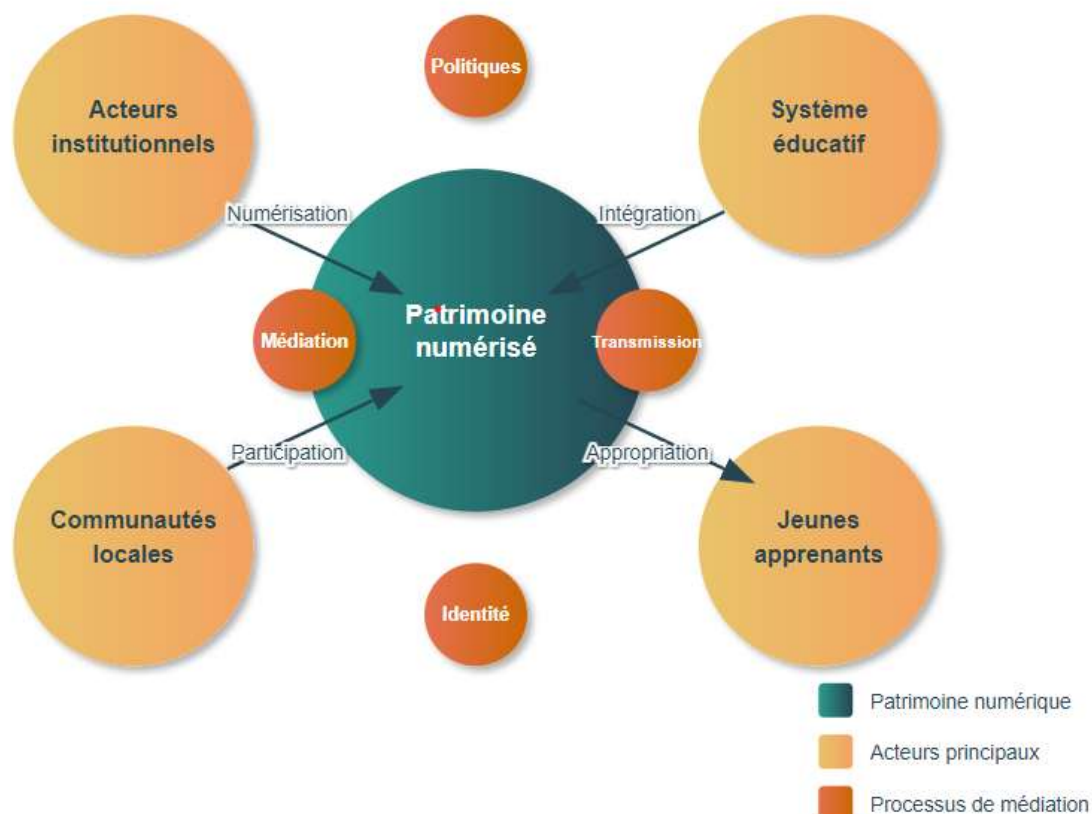
La quatrième piste concerne l'approche communautaire de la médiation patrimoniale. Les dispositifs qui intègrent une dimension sociale, permettant aux utilisateurs d'interagir entre eux autour des contenus patrimoniaux, de partager leurs interprétations et leurs créations dérivées, suscitent généralement un engagement plus profond. La plateforme "Touratheuna" (Notre Patrimoine) expérimente ainsi un modèle de "réseau social patrimonial", où chaque

élément du patrimoine numérisé devient le support de conversations, de créations collaboratives et d'événements communautaires hybrides (à la fois en ligne et hors ligne).

Enfin, la cinquième perspective touche à l'articulation entre numérique et expérience sensible. Si la numérisation offre des possibilités inédites d'accès au patrimoine, elle tend à privilégier certaines modalités perceptives (principalement visuelles et auditives) au détriment d'autres dimensions de l'expérience culturelle (tactiles, olfactives, kinesthésiques, sociales). Les médiations les plus complètes observées sur le terrain proposent des dispositifs hybrides, articulant exploration numérique et expérience physique. Le projet "Mémoires Sensibles" développé au lycée Al Khansaa de Casablanca illustre cette approche : une application mobile guide les élèves dans l'exploration physique de leur quartier, révélant à travers la réalité augmentée des strates historiques invisibles, tout en les invitant à collecter des éléments sensoriels (sons, odeurs, textures) pour enrichir la cartographie numérique collective. Cette articulation entre numérique et expérience sensible rejoint les réflexions de Doueïhi (2011) sur l'humanisme numérique, qui appelle à repenser les relations entre culture digitale et expérience humaine²⁸⁹.

Figure 5 : Écosystème de la médiation culturelle numérique du patrimoine au Maroc"

²⁸⁹ Doueïhi, M. (2011). Op. cit., p. 128.



Source à indiquer sous le schéma : "Source : Élaboration personnelle basée sur les données de l'étude (2025)"

Ces différentes perspectives esquissent les contours d'une médiation culturelle numérique spécifiquement marocaine, qui ne se contenterait pas d'importer des modèles développés dans d'autres contextes, mais s'appuierait sur les ressources culturelles, esthétiques et sociales locales pour inventer des formes originales de transmission patrimoniale.

Conclusion

L'exploration des intersections entre patrimoine numérisé, identité culturelle et éducation digitale dans le contexte marocain révèle un paysage complexe, traversé de tensions mais aussi riche de potentialités créatives.

Loin de constituer une simple opération technique, la numérisation du patrimoine culturel s'avère être un processus fondamentalement politique et épistémologique, impliquant des choix sur ce qui mérite d'être conservé et valorisé, sur les modalités de sa présentation et de sa transmission. Dans le contexte marocain, caractérisé par une diversité culturelle constitutive et par des dynamiques de transformation rapide, ces choix revêtent une importance particulière, participant à la reconfiguration des référents identitaires collectifs.

L'intégration du patrimoine numérisé dans les pratiques éducatives représente à cet égard un enjeu stratégique. Elle peut, selon les modalités de sa mise en œuvre, renforcer une conception statique et essentialiste de l'identité culturelle, ou au contraire favoriser une relation dynamique et créative à l'héritage collectif. Notre enquête suggère que les approches pédagogiques les plus fécondes sont celles qui considèrent les élèves non comme des récepteurs passifs d'un patrimoine figé, mais comme des acteurs de sa réinterprétation et de sa réinvention permanente.

Les jeunes Marocains, loin d'être de simples consommateurs de contenus patrimoniaux numérisés, développent des stratégies complexes d'appropriation et de détournement, hybridant référents traditionnels et codes contemporains dans des créations qui témoignent d'un travail actif de négociation identitaire. Ces pratiques, parfois invisibles pour les institutions officielles, constituent pourtant une partie essentielle de la vie culturelle contemporaine du Maroc et méritent d'être reconnues et valorisées.

Dans cette perspective, le défi majeur pour les politiques éducatives et culturelles marocaines consiste à développer des dispositifs de médiation qui accompagnent ces dynamiques créatives plutôt que de les contraindre, qui valorisent la diversité des expressions culturelles

plutôt que de la réduire²⁹⁰, et qui facilitent le dialogue entre tradition et innovation plutôt que de les opposer. Il s'agit, en somme, de concevoir le patrimoine numérisé non comme un répertoire figé de formes à préserver, mais comme un espace vivant de dialogue intergénérationnel et interculturel, où peut s'élaborer collectivement une identité marocaine à la fois ancrée et ouverte, capable d'intégrer les mutations contemporaines sans renier ses racines.

Cette ambition implique de dépasser les clivages traditionnels entre patrimonialisation et création contemporaine, entre éducation formelle et apprentissages informels, entre institutions culturelles et communautés locales. Elle suppose également de penser le numérique non comme une fin en soi, mais comme un moyen parmi d'autres dans une écologie plus large de la transmission culturelle, articulant expériences virtuelles et sensibles, individuelles et collectives.

Les expérimentations pédagogiques et culturelles observées sur le terrain marocain, malgré leur caractère souvent fragmentaire et leur portée limitée, esquissent les contours d'une telle approche intégrée. Leur développement et leur généralisation constitueraient une contribution significative non seulement à la préservation du patrimoine culturel marocain, mais aussi à son renouvellement créatif et à son rayonnement dans un monde globalisé.

Car c'est bien là l'enjeu fondamental : faire du patrimoine numérisé non un refuge nostalgique face aux incertitudes de la modernité, mais un laboratoire d'invention de formes culturelles nouvelles, enracinées dans une tradition vivante tout en étant ouvertes aux échanges et aux hybridations. Dans cette perspective, l'identité culturelle marocaine apparaît moins comme un héritage à défendre que comme un projet à construire collectivement, dans un dialogue permanent entre mémoire et imagination, entre local et global, entre patrimoine et création.

²⁹⁰ El Bichr, M. (2018). La numérisation du patrimoine culturel au Maroc : état des lieux et perspectives. Rabat: Publications de la Faculté des Lettres, p. 203.

Bibliographie

- Appadurai, A. (2001). Après le colonialisme. Les conséquences culturelles de la globalisation. Paris: Payot.
- Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc (BNRM). (2020). Rapport annuel sur la numérisation du patrimoine. Rabat: BNRM.
- Casilli, A. (2010). Les liaisons numériques. Vers une nouvelle sociabilité? Paris: Seuil.
- Conseil Supérieur de l'Éducation. (2015). Vision stratégique de la réforme 2015-2030. Rabat: CSE.
- Davallon, J. (2014). Le patrimoine : une filiation inversée? Espaces Temps, 74-75, 6-16.
- Doueïhi, M. (2011). Pour un humanisme numérique. Paris: Seuil.
- El Bichr, M. (2018). La numérisation du patrimoine culturel au Maroc : état des lieux et perspectives. Rabat: Publications de la Faculté des Lettres.
- Karsenti, T. & Bugmann, J. (2017). Transformer l'éducation par l'analyse des données numériques. Québec: Presses de l'Université du Québec.
- Ministère de l'Éducation Nationale. (2016). Stratégie Maroc Digital 2020. Rabat: MEN.
- Paillé, P. & Mucchielli, A. (2016). L'analyse qualitative en sciences humaines et sociales. Paris: Armand Colin.
- Rautenberg, M. (2003). La rupture patrimoniale. Grenoble: À la Croisée.
- Skounti, A. (2016). Le patrimoine culturel immatériel au Maroc : Inventaire et sauvegarde. Rabat: IRCAM.
- UNESCO. (1982). Déclaration de Mexico sur les politiques culturelles. Conférence mondiale sur les politiques culturelles, Mexico City.
- UNESCO. (2003). Convention pour la sauvegarde du patrimoine culturel immatériel. Paris: UNESCO.

قضايا الرأي العام في نظرية ترتيب الأولويات (الاجندة): دراسة تحليلية لبرنامج "كلام

الناس" على قناة الشرقية للفترة من 2024/2/24 الى 2024/7/2

Public Opinion Issues in Agenda-Setting Theory: An Analytical Study of the "Kalam Al-Nas" Program on Al-Sharqiya TV for the Period from February 24, 2024, to July 2, 2024.



Rasha Mohammed Naji: Researcher's work address
Al ayen iraqi university

Researcher's job title: Alayen iraqi university

المستخلص:

تحتل قضايا الرأي العام في نظرية ترتيب الأولويات بأهمية كبيرة على المستويين الأكاديمي والعلمي. ونظرًا لتنوع القضايا العامة وتعدد مطالبها، أصبح فهم كيفية تحديد أولويات الاهتمامات العامة أمرًا ضروريًا، حيث ينطوي على عمليات معقدة، وهذا يثير تساؤلًا جوهريًا: من الذي يحدد هذه الأولويات؟ هل هو الجمهور، أم وسائل الإعلام، أم طبيعة القضية نفسها؟ يتطلب الإجابة على هذا السؤال دقة كبيرة، بالإضافة إلى تحديد ما إذا كان هناك توافق بين أجندة الجمهور وأجندة وسائل الإعلام، إلى أي مدى يمكن لوسائل الإعلام التأثير على أولويات الجمهور وإعادة ترتيب وتصنيف القضايا من حيث الأهمية؟ وعلى العكس، هل يمكن للجمهور أن يؤثر في أجندة وسائل الإعلام؟

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي، ويوظف أسلوب المسح التحليلي، مستندًا إلى تحليل المحتوى الكمي والنوعي لدراسة قضايا الرأي العام في البرامج التلفزيونية المتخصصة الناطقة باللغة العربية، ويركز البحث على برنامج "كلام الناس"، من خلال تحليل الحلقات التي تم بثها خلال الفترة من 2 فبراير 2024 إلى 7 فبراير 2024. تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 17 حلقة من البرنامج، الذي يُبث على قناة الشرقية، وذلك لغرض التحليل والدراسة.

The topic of public opinion issues in agenda-setting theory holds significant importance at both academic and scientific levels. Given the diversity of public issues and their numerous demands, understanding how to prioritize public interests has become essential as it involves complex processes. This raises a critical question: who sets these priorities—is it the public, the media, or the nature of the issue itself? Answering this question requires precision, as well as determining whether there is alignment between the public's agenda and the media's agenda. To what extent can media influence public priorities and alter the ranking and importance of issues? Conversely, can the public determine the media's agenda? This research is descriptive and employs an analytical survey method, relying on both quantitative and qualitative content analysis to examine issues of "Public Issuesin specialized Arabic-language television programs. The research focuses on the "Kalam Al-Nas" program, analyzing episodes aired from **February 24, 2024, to July 2, 2024**. A random sample of 17 episodes from the program, broadcasted on Al-Sharqiya TV channel, was selected for analysis.

Introduction

Various factors influence the ranking of media topics within programming schedules, based on allocated time slots for the medium and the importance of issues to the audience. The selection or arrangement is deliberate, depending on factors like space, format, and diverse methods of highlighting issues that lead the media to prioritize certain topics over others in presenting them to the audience. No media outlet can determine a single level of importance, as topics and news vary in significance, whether in public or private political matters. Therefore, it has become necessary for the media to organize the presentation of issues in a way that indicates the relative importance of one issue compared to another. The media chooses the order that suits and reflects its stance toward these issues. This process is known

as agenda-setting or prioritization of interest, involving several decisions related to the media's editorial policies, technical systems, and production processes. News is organized in formats according to its importance, proximity to the audience and medium, recency, severity, and impact on the media's audience. Scholars and researchers have observed how agendas are arranged for the audience, noting agreement between the importance ranking set by the public and that set by the media. Questions arise about whether the media's ranking influences the audience's perception of importance. This study explores these questions through various hypotheses, some suggesting that the way the media presents content with frequent exposure and persuasive appeals can cause the audience to prioritize one issue over another. Others argue that the audience's interests, proximity to the issue, and its relevance determine the media's priorities. Ultimately, the media's main goal is to attract and retain audience interest amid intense competition among media outlets for success and reach.

Chapter 1: Research Methodology

1. Research Problem

The research problem is centered around the main question: How are public issues prioritized according to agenda-setting theory in the "Kalam Al-Nas" program?

2. Research Importance:

Given the widespread interest in public issues and the diversity of societal groups, each with distinct needs and changing priorities based on surrounding conditions, it is essential to understand the public's priorities and who determines them.

3. Research Questions

The study raises several sub-questions:

1. What are the main issues of public interest?
2. Who prioritizes public issues?
3. What factors influence the public's prioritization?

4. Research Objectives:

1. Identify the main issues that are of public interest.
2. Determine who organizes issues according to public priorities.
3. Investigate the factors influencing public prioritization.

5. Research Population and Sample;

The original research population comprises the "Kalam Al-Nas" program aired on Al-Sharqiya TV, analyzing its content both in form and substance. The researcher analyzed 17 randomly selected episodes.

6. Research Type and Methodology:

This descriptive research focuses on characterizing the nature and features of a particular community. The researcher used both descriptive and analytical survey methods suitable for the study, aligning with its goals.

7. Research Tools

The researcher designed a content analysis form to collect and categorize primary data and information, focusing on the explicit content presented in the "Kalam Al-Nas" program.

Chapter 2: Public Issues in Agenda-Setting Theory

.1 Concept of Agenda-Setting Theory

The study of mass communication effects has been a primary concern in communication theories over the past decades, a concern likely to continue growing as media becomes a dominant global force. It is therefore logical to examine the impacts of this power, its limits, and whether they are positive or negative, overt or covert. Researchers have sought to answer these and other questions related to media influence. Among these influences is what is known as the "media's function in setting public priorities" ⁽²⁹¹⁾. Agenda-setting theory explains and describes how media can influence public agendas, suggesting a relationship between the issues highlighted by the media and increased public interest in those issues. In 1959, Kurt Lang and Gladys *Lang proposed the idea of agenda-setting, stating, "The media strongly direct attention to specific issues, shaping public perceptions of political leadership and consistently indicating what individuals should think about and how they should feel about it" ⁽²⁹²⁾. Bernard Cohen further emphasized this in 1963, stating that while media might not always succeed in telling the public what to think, it is remarkably successful in telling them what to think about ⁽²⁹³⁾.

When a specific event or issue receives repeated coverage, it influences public opinion in prioritizing the most important topics. This theory is based on several assumptions ⁽²⁹⁴⁾.

- Media does not reflect reality but shapes and constructs it.
- Media focuses on a limited number of issues, affecting public perception by making them believe these are the most important matters.

2. Importance of Agenda-Setting Theory

In the 1970s, researchers increasingly conducted media studies testing various communication theories and hypotheses. The central question was: *Does media attention to specific content lead to increased public interest in that content?* Through observing scientific efforts in agenda-setting studies, it became evident that "media, by emphasizing certain issues and neglecting others, influences public opinion." ⁽²⁹⁵⁾

In 1972, Anthony Downs* developed the "issue attention cycle," a significant advancement in agenda-setting theory that studies issue prioritization as it relates to public and media agendas. Downs argues that the essence of issue attention lies in the interaction between mass communication patterns and public engagement. Public interest in different issues fluctuates daily, leading to varying levels of attention in the public and media agendas. Patterns of mass communication through media and the public's attention to various issues change daily—

⁽²⁹¹⁾ danielian, L.H., and s.d reese . A closer look at intermedia influences on agenda setting:the cocaine issue of 1986.in p.j shoemaker,ed ., Communication campaigns about drugs: government, media, and the public,1989 ,pp 47—66

* lang.G.E and klang (1983).the battle for public opinion:the president.the press.and the polls during the press ,and during Watergate .new : columbia university pre

⁽²⁹²⁾ .Mohamed Abdel Hamid, *Media Theories and Influence Trends*, 3rd edition (Cairo: Alam Al-Kutub, 2004), p. 341.

⁽²⁹³⁾ ang,k, and G. Lang , the mass media and voting in burdick and Brodbeck American voting behaviour,pp.217_235. glencoe,III: free press 1959, p.232.

⁽²⁹⁴⁾ cohen, B.C.,. The press and forgein policy. princeton,N.J princeton university press,1963, p.13

⁽²⁹⁵⁾ (Cohen,b.c.op.cit,p16.

. Anthony Downs is an American philosopher and economist, born on November 21, 1930, in Evanston, United States.

sometimes stable, sometimes rising dramatically. The competition between issues for attention leads to differences and variations in their position on the public agenda, whether for the audience or the media, fluctuating between rising, declining, or renewing. This indicates that some aspects of agenda-setting have not been fully explored by the theory.

Scholars have differing views on the issue-attention cycle. Some see it merely as a model like other media models, while others regard it as a scientific theory comparable to other communication theories. Generally, all agenda-setting research is based on the correlation between the ranking provided by the audience from their perspective, as determined through methodological survey studies, and the ranking by the media through analysis. Based on the results of this relationship, which most studies confirm as positive, the important issue for the audience becomes the focus of the media. The media may highlight an issue and its circumstances unknown to the audience, thus setting the audience's priorities. However, the media cannot impose interest in an issue unless the audience is aware and conscious of it and its implications.⁽²⁹⁶⁾

Here, the media's role is evident in using emotional and rational appeals or even frightening the audience by highlighting the seriousness of the topic, enabling the audience to make choices based on their priorities. The agenda-setting theory is significant in directing or shaping attention, pointing to the media's role in setting the audience's agenda. The strength of the topics and issues presented by the media lies not only in persuasion but also in guiding attention and clarifying the inherent benefits of understanding a particular issue⁽²⁹⁷⁾..

3. How Issues are Organized in Public Priorities:

Researchers have conducted extensive studies on media agendas and their impact on public priorities, but they have largely overlooked a critical question: How are media agendas organized, and what influences these changes⁽²⁹⁸⁾? The answer lies in real-world events and the media's coverage of them, which often appears seamless. However, numerous studies have shown that media coverage is not closely linked to real-world events. Instead, several factors determine what makes an issue newsworthy:

The organization of issues is a reciprocal process between the citizen, the government, and the media. There are two approaches that explain this relationship as outlined by Lang and Lang⁽²⁹⁹⁾:

1 .The First Approach: This approach adopts the gatekeeper perspective, which holds that the media have a significant role and power in monitoring events. The selective attention given by the media often results in incomplete and biased coverage, influenced by the audience's perception. This emphasizes the strength of the media.

2 .The Second Approach: This view considers the media as agents for the audience, who are members of society. The media monitor the public's needs for understanding public issues and potential solutions. These needs dictate the media's focus and, in turn, influence the public's attention to various issues.

⁽²⁹⁶⁾ . Ali Layla, *previously cited source*, p. 77.

⁽²⁹⁷⁾ Ahmed Zakaria Ahmed, *Media Theories*, (Al-Maktaba Al-Masriya Publishing House, 1995), p. 122.

⁽²⁹⁸⁾ Westley.B.H(1976) what makes it change? *journalist of communication*, ,ppp26-43-47

⁽²⁹⁹⁾ lang ,k, and G.E lang the unique perspective of television and it's effect :A pilots study .in W. Schramm,ed. Mass communication, university of illinois press ,1980,Pp. 544_560.

So, what determines the media's agenda? Van Kersbergen⁽³⁰⁰⁾ identified several mechanisms that influence the level of attention the media give to different issues, which include the following:

- .1 Selectively focusing on unusual angles of minor issues, making them intriguing and attention-grabbing.
- .2 Extensive coverage of prominent and extraordinary events, emphasizing details that captivate the audience, especially in sensitive topics.
- .3 The media adapts to the flow of issues, often stopping coverage when events become repetitive.
- .4 Fabricating events or staging situations to make them newsworthy, such as protests and sit-ins.
- .5 Presenting events devoid of values in a way that grants them newsworthiness.

These mechanisms vary depending on the complexity and significance of the issues. The more significant and unusual the event, the greater the coverage it receives.

4.Steps for Prioritizing Issues Based on Their Type

YYagid and Deuze aim to study agenda-setting effects, particularly whether they occur more quickly in straightforward or abstract issues. Researchers predicted that the public would struggle to understand abstract issues, as media plays a vital role in simplifying them and reducing ambiguity. Additionally, media controls the prioritization of issues, increasing the likelihood of agenda-setting effects. The study concluded that media can shape the public's agenda, especially regarding abstract issues, highlighting the importance of this aspect in media effect studies ⁽³⁰¹⁾.

Many studies have been conducted on the public to understand how issues are prioritized, what the public's priorities are, and who determines them. Exposure is a key factor in determining the importance of an issue, as the intensity of exposure plays a role in prioritizing difficult or abstract issues. But how does exposure and its intensity affect the acceptance of such issues and their inclusion in the priority list? Several factors and steps can alter the public's issue prioritization⁽³⁰²⁾:

- .1The media spotlight certain events and issues that are close to society.
- .2Some issues require more coverage and greater space to attract attention and become public priorities.
- .3Framing events and issues in a way that gives them meaning, making them easier to understand.
- .4The language used by the media can affect the public's perception of the issue.
- .5Many media outlets link attention-grabbing events with recognizable secondary symbols in the political landscape, as people often need a foundation to take a stance on an issue.
- .6The building of the agenda and the public's prioritization increases when trusted individuals or opinion leaders discuss the issue.

These are some key and complex steps in distinguishing between issues, how they are covered, and the extent to which they can be understood through coverage.

5.Factors Influencing Agenda-Setting

⁽³⁰⁰⁾ funkhouser, G.R trends in media coverage of the issues of the '60s journalist quarterly,.50:57_53.

⁽³⁰¹⁾ Wanta, w.. and R.E., Miller, of the public agenda: the president press public relationship paper presented at the annual meeting of the international communication1995,p45

⁽³⁰²⁾ klapper,j.. the effects of mass communication.ew york :free press 1960 .p.8

Agenda-setting or prioritizing public issues does not have an equal impact on all individuals. Certain factors help connect transmitted information to individuals and reduce their confusion in choosing one issue over another⁽³⁰³⁾.

- **media Personnel Influence:** Personal traits and skills of media workers affect message delivery.
- **Routine Factors:** Time allocation, exposure intensity, storytelling skills, and credible sources shape media content.
- **Institutional Influence:** Profit motives of media organizations can impact content significantly.
- **External Influence:** Pressure from interest groups, staged events, and government regulations affect media content.
- **Ideological Influence:** Media content must align with societal norms and community ideologies.
- **Diverse Audience Needs:** Different demographics prioritize various issues, influencing media focus.
- **Dynamic Agenda Concept:** Agenda-setting evolves with audiences, reflecting long-term societal values.
- **Agenda-Setting vs. Direct Influence:** Agenda-setting highlights or downplays issues rather than directly persuading.
- **Competing Influences:** Personal experiences and social factors can challenge media's agenda-setting power.
- **Media Focus and Public Attention:** Greater media emphasis on issues increases public focus on those topics.

The media play a crucial role in shaping the audience's attention, guiding it by prioritizing issues according to the organization's policies. Media outlets use all available persuasive tools to create awareness and inform the public, leading to an understanding aligned with the outlet's agenda. However, media success in educating and influencing the public is not always guaranteed; they excel more at guiding what the audience thinks about rather than how they think⁽³⁰⁴⁾.

6.Stages of Issue Attention According to Agenda-Setting

Anthony Downs suggested five stages of public and media attention to issues⁽³⁰⁵⁾:

1-Pre-Problem Stage: The issue starts to emerge but lacks enough public attention due to limited media coverage.

.2 Alarmed Discovery and Enthusiastic Response: The public suddenly becomes aware of the issue due to a surge in related events and realizes the seriousness of the problem, leading to a strong response.

.3 Gradual Realization of the Cost of Problem Resolution: The public begins to understand that solving the issue requires significant sacrifices, leading to cautious optimism.

4 .Decline in Public Interest: Public interest wanes as the challenge of addressing the issue becomes more apparent, leading to disillusionment and withdrawal.

5. Post-Problem Stage: Interest fades as new issues take precedence, although remnants of concern may linger.

For an issue to progress through these stages, it must meet three criteria⁽³⁰⁶⁾:

⁽³⁰³⁾ Gilberg s.,c mcombs and D Nicholas the state of the Union address on the press agenda journalism quarterly1980,p 57..

⁽³⁰⁴⁾ . Mohamed Abdel Hamid, *previously cited source*, p. 345.

⁽³⁰⁵⁾ Anthony Downs (1972), *Up And Down with Ecology: The Issue-Attention Cycle*, The Public Internet, Vol. 28

- .1 It should affect a minority, not the majority, of the population.
- .2 The measures to address it should benefit the majority.
- .3 The issue must be engaging and avoid prolonged media coverage without new developments.

7. Strengths and Weaknesses of Agenda-Setting Theory

1- Strengths:

Agenda-setting theory is a comprehensive framework for studying issues in detail, focusing on their cyclical stages. It enriches research through both analytical and field applications and intersects with framing theory to examine public interests. The theory supports interdisciplinary models for analyzing attention to issues, addressing both major topics and related sub-issues. This reflects a shift from the idea that "the media may not tell us what to think, but it tells us what to think about," to a more nuanced understanding that "the media not only tells us what to think about but also how to think about it."⁽³⁰⁷⁾

Journalists are key in setting the media agenda and generating public interest, as demonstrated by the Watergate scandal, which swayed voter preferences. The media shapes public perceptions by highlighting certain traits while downplaying others. Public relations professionals utilize agenda-setting theory to frame events strategically. This theory facilitates the analysis of the issue-attention cycle, showing that media acts as a spotlight influenced by vested interests, sometimes creating artificial events to distract from more pressing issues. Content analysis identifies media topics, while surveys gauge public priorities, indicating that agenda-setting is a deliberate process shaped by audience considerations⁽³⁰⁸⁾.

2 Weaknesses:

Agenda-setting theory faces several criticisms despite its strengths. Key critiques include the linear assumptions proposed by Downs, which some argue oversimplify the interaction of social issues. There's also debate about interest levels during the post-issue stage, with some suggesting interest may remain higher than at the initial stage. The theory lacks clear scientific criteria for stage boundaries, leading to disagreements on the number of stages. Additionally, challenges in data collection, especially in developing countries, hinder research. The role of intermediary variables and the influence of different agendas are also inadequately addressed. Finally, the theory does not clarify the motivations behind media agenda-setting or establish standardized methods for measuring stages in the issue-attention cycle⁽³⁰⁹⁾.

8: Advantages of Agenda-Setting Theory:

Agenda-setting theory stands out for its comprehensiveness and its grasp of diverse human issues and concerns⁽³¹⁰⁾.

- 1 .It is distinguished as one of the interdisciplinary scientific frameworks, as evidenced by its research applications in various fields, including media, politics, society, and other areas of human and social studies.
- 2 .The theory is flexible, with its assumptions being adaptable and capable of development in the criteria applied to the issues it addresses.

⁽³⁰⁶⁾ Gary T. Henry and Craig S. Gordon (2001) , Tracking Issue Attention: Specifying the Dynamics of the public Agenda, Public Opinion Quarterly, vol. 65, No. 2

⁽³⁰⁷⁾ Maxwell McCombs and Jian-Hua Zhu (1995), Capacity, Diversity, and volatility of the public agenda, Public Opinion Quarterly, vol. 59.

⁽³⁰⁸⁾ McComb, M.op..cit,p98.

⁽³⁰⁹⁾ Yagade,A.,and D.M. dozier ,op.cit,p51.

⁽³¹⁰⁾ McCombs, M .E,setting the agenda for agenda-setting research an assessment the priority ideas and problems wilhoit and H .de bock eds mass communication review yearbook,vol1981, pp. 209_211 Beverley hills calif sage.

3 .It is applicable in various subfields of mass communication studies, such as journalism, public awareness campaigns, and more.

4 .The theory provides two scientific explanations for two key ideas or processes in its research assumptions: the idea of increasing attention, reaching a peak, and then declining and fading, and the idea of issue replacement between the agendas of the media and the public.

5 .It emphasizes the role of media professionals in influencing decisions to prioritize certain issues on government agendas. Additionally, it opens research opportunities in sociology, politics, and public relations.

6 .The theory is fertile ground for exploring diverse and even newly emerging fields, and it offers the possibility of organizing these areas within different life domains.

Agenda-setting is primarily characterized as a cognitive process known as accessibility, meaning that the repetition and prominence of issues covered by various media make them more likely to reach the public's memory. In one study, when people were asked about the most important issues and challenges facing the country, the responses tended to be about the issues that were most accessible in memory, which usually were the ones heavily emphasized by the media. The impact of agenda-setting is not the result of receiving a single message or a limited number of messages; rather, it is the outcome of the accumulation of a vast number of messages, each with different content but all related to the main issue of concern to the audience.

Media outlets, by extensively covering public matters, particularly in the context of agenda-setting, exert a strong influence in guiding individuals' thoughts about what others are thinking and how they think. As a result, people tend to pay more attention to issues that receive widespread media coverage⁽³¹¹⁾.

Chapter Three: Audience Issues in the Agenda-Setting Theory in the " Kalam Al-Nas " Program

Presentation and Interpretation of Research Results:

The researcher employed content analysis for the analytical study of the program "Kalam Al-Nas" by selecting a random sample of episodes aired between 24\2, 2024, to 2\7\ 2024 "Kalam Al-Nas," which is broadcasted on Al-Sharqiya TV, is justified by the channel's significant focus on audience issues and the program's distinctiveness in terms of its topics and presentation style. The program discusses people's issues through direct street interviews, capturing their concerns and struggles in a spontaneous manner. It involves meeting women from various Arab nationalities and understanding the circumstances surrounding each individual.

Based on these criteria, the researcher selected the "Together" program and calculated the number of episodes aired within the specified period, which amounted to 17 episodes, From **February 24, 2024, to July 2, 2024.** , over six months. This period falls within the research timeline, as shown in Table 1.

The main and subcategories in the research program ("What Was Said?") and the main and subcategories of how the program was presented ("How Was It Said?") were identified. The researcher calculated the frequencies, percentages, and rankings of these categories and

⁽³¹¹⁾ . Kamal Al-Haj, *Media and Communication Theories*, Syrian Virtual University, 2020, p. 141.

interpreted the results according to the research methodology to achieve the study's objectives, as highlighted in the research program.

The researcher identified several categories related to the content of communication ("What Was Said") that include four main categories and their subcategories, as shown in the table:

First: Main Categories for Organizing Audience Priorities Identified in the Program

Table 1: Main Categories of Audience Issues and Their Priority Rankings Based on Interests in the "Kalam Al-Nas" Program

Rank	Percentage (%)	Frequency	Categories	No.
First	%41.208	75	Economic Issues	1
Second	%32.967	60	Social Issues	2
Third	%14.835	27	Human Rights Issues	3
Fourth	%11	20	Health Issues	4
	100%	182	Total	

The table (1) highlights that economic issues dominate the public's priorities across various aspects, such as unemployment and the lack of a sufficient monthly income to meet family needs. This was addressed in most of the episodes, appearing 75times with a percentage of 41.208%. Social issues, such as matters concerning widows, divorcees, and social security, come in second place with 60 occurrences and a percentage of 32.967%. Human rights issues, including children's rights to education, access to books and free schooling, healthcare, and protection from work-related risks, as well as women's rights, were mentioned 27 times, making up 14.835%. Health issues, particularly the shortage of chronic disease treatments in government hospitals, ranked fourth with 20 occurrences, representing 11%.

Second: The categories that organize the public's priorities in the "Kalam Al-Nas" program (Table 2)

Rank	Percentage (%)	Frequency	Categories	No.
------	-------------------	-----------	------------	-----

First	63.1%	53	Audience	1
Second	27.1%	23	Issue	2
Third	9.5%	8	Media	3
Fourth	100%	84	. Total	4

The table (2) reveals the emergence of four sub-categories, with the "Audience"

category ranking first, receiving 53 mentions, representing 84%. The "Issue" category came in second place with 23 mentions, followed by the "Media" category in third place with 8 mentions. This indicates the importance of the audience, followed by the type and relevance of the issue, in determining the public's priorities.

Third: The factors contributing to the organization of the public's priorities (Table 3).

Rank	Percentage %)	Frequency	Categories	No.
First	35%	20	1. The nature of the issue, its relevance to the audience, and its severity	1
Second	15%	15	2. Frequency and extensive media coverage of the issue	2
Third	12%	12	3. The importance of the issue to the media and funding entities	3
Fourth	10%	10	4. The recency of the issue	4
	100%	57	Total	

The "Nature of the Issue" category ranked first, receiving 20 mentions with a

percentage of 35%. The "Frequency and Increased Media Coverage of the Issue" category ranked second with 15 mentions, representing 27%. The "Importance of the Issue to the Media and Funding Entities" category came third with 12 mentions, making up 21%. The "Recency of the Issue" category ranked fourth with 10 mentions, representing 17%. This indicates that the relevance of an issue to the audience plays a significant role; the closer it is to their reality, the more it captures their attention.

Conclusions

In light of the research findings, the following conclusions can be draw

Priority-setting research focuses on studying the reciprocal relationship between the public and the media in determining the priorities of economic, political, and social issues of interest to society. The theory assumes that the media cannot cover all topics and conflicts occurring in society with the same intensity. Therefore, those in charge of the media select specific topics and issues to emphasize, controlling their nature and content. These topics capture the public's interest and provoke their emotions because they resonate with their concerns and aspirations, making them aware of, think about, and worry about these issues. Consequently, these topics become more significant to the public than other issues not highlighted by the media. The media directs attention to one issue over another, suggesting what individuals should think about, know, and feel. When the media allocates the majority of coverage time and space to a particular issue, that issue gains greater importance .

The main hypothesis in most agenda-setting studies is the alignment between the agenda set by the media and the agenda of the public, indicating a positive correlation between the public's interests and the media's agenda. This highlights the role and importance of the media in shaping the public's priorities in the same order the media gives to topics and issues. Four significant tests of these hypotheses have been conducted:

- 1 .The original study tested the core hypothesis that the way an event or issue is covered affects the public's perception of its importance.
- 2 .Studies on the roles of media and psychological concepts, such as the need for adaptation, and the alignment between individual communication and mass communication.
- 3 .By the 1980s, agenda-setting research shifted from an independent variable to a dependent one, with this latter hypothesis being more complex as it describes and explains many correlative relationships between the hypotheses.

Despite the alignment between the public's agenda and the media agenda, according to these hypotheses, other factors and interventions influence this agenda. Media coverage is affected by breaking news from sudden events or the escalation of conflicts and wars. The public's agenda shifts during wartime, with many previously significant issues being neglected. Additionally, the systematic policies of different media institutions in scheduling their content, their financial capabilities, and their ability to provide media coverage play a role. Some institutions even create news by organizing events that attract media attention. Moreover, the impact of the audience on communicators is significant, as the media's ability to shape public priorities is linked to the type of audience, particularly in terms of their education, political interests, and the surrounding circumstances.

1. Badri, A., & Osama, S.,."Women and mass media: A critical ,1995.

- 2.analytical study of the portrayal of Sudanese women in printed
- 3.media". Ahfad Journal,1999.
- 4.Scott, W, Psychological and social correlates of international,1965
- 5.images. international behavior, ed. Herbert c. Kelman.
- 6.Everbach, T.. The feminine culture of a women-led newspaper: an2008.
- 7.organizational study. paper presented at the annual meeting of the
- 8.International Communication Association, Sheraton New York,2000.
- 9.Gakahu, N., & Mukhongo.,. "Women's pages' in kenya's newspapers: 2007.
- 10.implications for the country's development. Gender and
- 11.Development Journal, Jhon, M, The image of women in American T.V
- commercials. new1980.
- 12.York: Long Press Distributors.
- 13.Rosengrer, K. , Advances in content analysis (U.S.A) 1981, .
- 14.Killer, W, Myths of illusions. reality and gender differences. Paper1992.
- 15.presented at the annual meeting at the American alliance of health

- 16.Kraus, S., & Dennis, D,The effects of mass communication on1976.
- 17.political behavior, University park: the Pennsylvania State
- 18.University Press.
- 19.Maryilan, G. The portrayal of women in newspapers: meta analysis ,2004.
- 20.Paper presented at the annual meeting of the Association for
- 21.United Nations, Economic and social council, further actions 2000
- 22.initiatives to implement the beijing declaration and platform for
- 23.action, E\CN, 6, 2000, New York.
- 24.Whithey,W ,Mass media and social problems. New York: McGrawhill 1985 .
- 25.danielian, L.H., and s.d reese . A closer look at intermedia influences on agenda
- setting;the cocaine issue of 1986.in p.j shoemaker,ed ., Communication campaigns
- about drugs: government, media, and the public,1989.

- 26.lang.G.E and klang , the battle for public opinion:the president.the press.and the
- polls during the press ,and during Watergate .new : columbia university pre1983,

27. Lang,k, and G. Lang , the mass media and voting in burdick and Brodbeck
- American voting behaviour,. glencoe,ill: free press 1959

- 28.cohen, B.C,. The press and forgein policy. princeton,N.J princeton university
- press,1963,

- 29.Westley.B.H, what makes it change? journalist of communication, 1976 .
- 30.funkhouser, G.R trends in media coverage of the issues of thejournalist
- quarterly1960 ,

- 31.lang ,k, and G.E lang the unique perspective of television and it's effect :A pilots
- study .in W. Schramm,ed. Mass communication,

- 32.university of illinois press ,1980

33. * _Yagade,A.,and D.M. dozier , The media agenda_setting effect of concrete versus abstract issues journalist Quarterly, 1990, .
- 34 Wanta, w.. and R.E.. Miller, of the public agenda: the president press public relationship paper presented at the annual meeting of the international communication1995.
- 35.Klapper ,j.. the effects of mass communication .new york :free press 1960.
36. Gilberg s,,c mcombs and D Nicholas the state of the Union address on the press agenda journalism quarterly1980,
37. .• Gary T. Henry and Craig S. Gordon (2001) , Tracking Issue Attention: Specifying the Dynamics of the public Agenda, Public Opinion Quarterly,.
38. McComb, M., and G estrade , the news media and the pictures in our heads in Lyengar and R. reeves eds.,do the media govern? politicians voters and reportersin 1997,
39. thousand oaks Calif :
40. Maxwell McCombs and jian-Hua Zhu ,Capacity, Diversity, and volatility of the puplic agenda, Public Opinion Quarterly, 1995.
- 41._Gilberg s,,c mcombs and D Nicholas , the state of the Union address on the press agenda journalism quarterly 1980.
42. B. Guy Peters and Brian w. Hogwood), In Search of Issue-Attention Cyclre, Journal of. 1985.
- _ Mccombs, M .E,setting the agenda for agenda-setting research an assessment ~ the priority ideas and problems wilhoit and H .de
bock eds mass communication review yearbook, 2009



